

جلد لهذا اشارات

۱۶۳۲۱

۲۰۷۴۹۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب **اشارات الاصول** (۲۸)

مؤلف **مصباح ابراهیم کلینی** (م ۲۶۲)

مترجم

شماره قفسه ۱۶۳۲۸

۲۰۷۴۹۳

۱۶۳۲۱
۲۰۷۴۹۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب **اشارات الاصول (۲ ج.)**

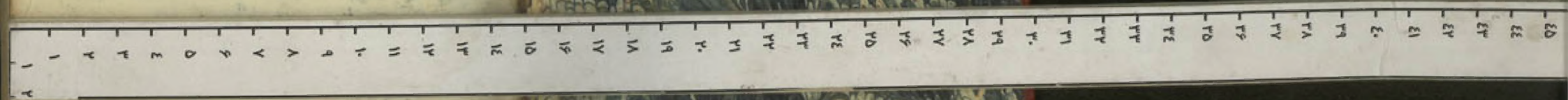
مؤلف **محمدابراهیم کلینی (م. ۱۲۶۲)**

مترجم

شماره قفسه **۱۶۳۲۸**

شماره ثبت کتاب **۲۰۷۴۹۳**

جمهوری اسلامی ایران



فقال الا ان يكون قد اختلط معرفه فاما السر في تعيينها فلا الا ان يكون من متاع السلطان
 فلا باس بذلك وموافقا الحق بن عمار ورواية محمد بن عمار ورواية عبد الرحمن بن عبد الله
 غيرها ولا حاجة الى ذكرها وبذلك علم ايضا ما ورد من حلية واختلط بالحرام باخراج الحق في هذا
 كله موافق للاصل الذي قررناه ولا اخبار العامة الدالة على عدم الموازنة بين العلم والمصلحة فلا
 والمصلحة حتى يرد فيه شيء ما دل بالعموم على ان كل ما في حلال وحرام فهو حلال حتى تعرف الحق
 بعينه والقوانين قاعدة الشبهة المحصورة وجوب الاجتناب عن الجميع لكونه عقدة الواجب حل
 وخروج جواز النظام والشرع من العامل بالسارق بسبب تلك الاخبار ليس بالواجب ان يقال
 قاعدة اصل للمباشرة الثابتة بالادلة العقلية والنقلية تقتضي الحل خرجنا عن مقتضاها فلا
 المشبهين والوطى في المشبهة بالاجنبية ان كان اجماعيا وهو غير معلوم ايضا والقصاص في
 المشبهة بخمر الدم ونحوها بالدليل وبقي الباقي تحت الاصل مع التوفر بطلان كونه عقدة ^{جس}
 يمنع الوجوب يرد على الاول ان التخيير في الاستعمال لا يصح فان الالفاظ اسماء للواقعيات وتستعمل
 فيها الاسماء للعلوم ولا تستعمل فيها الالفاظ كالافراد في ضمن المركبات وحال تعلق الحكم بها
 ولا ايضا لا يمكن ان يعلم كالتفحص عن كون الشيء جزءا ما كوال اللحم يعلم بطلان الجميع كالحق
 سابقا ما دل على حرمة مال الغير ونجاسة الكلب ونحوه دل على حرمة ما هو المسمى بذلك الاسم
 ومصادق له ونجاسة بالنظر الى الواقع فيجب الاجتناب عن الجميع شرعا ان قلنا ان يكون المقتضى
 الا في توقف الانتهاء بتلك الجمعية ولا يصدق بدون مع نزوع فان الاطاعة والامتناع ^{تنبيه}
 لا يتحقق بالشك وخافوا لما تحصل بالظن والعلم وهنا لا عبرة الا بالعلم اذا تردد باعتبار
 الوجود لا باعتبار الصدق لغيره فلا يكتفى فيه بالظن تعويلا على الاصل والقاعدة فلو كان



ما دل على اعتبار الظن لا يجري هنا ولا يخرج له منه فظهر شرط جواز التفرقة ولو تقرر بما قلناه
 قوله فالأقوى فيها أصالة البرائة لتوقف الاستعمال بالعلم بعدم ارتكاب الحرام فلا يحدى علم الحكم
 بجلية المجموع ولا بجلية أحدها بعينه ووجهه إذا اشتهر بوجوه فنية ولا ينافي ما ادعوه نعم ينافي
 الحكم بجلية الاستعمال ما لم يحقق استعمال ما لا ينفك عن استعمال الحرام جزئيا وبقا بطلناه بما
 ولو لم يكن التجنب في استعمال ما لم يرد ما قوله بوجود بقاء ما هو مساو للحرام الواقع إذا
 منه فلا يصح على أصله أيضا وكسما بقاء الأزيد إذا ما فعله ولا يمكن الاحتياط أن يكون الحرام
 غيره وكأما ما يفعله أخيرا فظن في ذلك وأما الزائد فلا يتصف بها بوجوه ولو انصف لكان
 الإجماع لعدم الفارق بل للعلم بعدم تمام استعمال الجميع يثبت اشتغال اللغة بحق الغير كما
 يرد وأما على ما قلناه فبطلنا شرطنا فاة استعمال مطلق جزء منه الانتهاء فلا حاجة فثباته إلى الإجماع
 كما لا يفتقر وجوده القائل به كذا إلى اثبات عقيدة الحرام وكيف كان فثبت عدم جواز استعمال ما لا يحصل
 العلم مع الحرام من الأفراد الشبهة للزوم الانتهاء فلا يحصل بدونه وأما التمسك بوجوب التجنب
 عن الحرام والخس بغير حرمته ما لم يعلم حرمته وبخاصة فقد ظهر ما مرنا فيه بما عرفت من عدم حصول
 الانتهاء إلا به وورد على ما ذكره في بيانه من توقف انصاف الأفعال الجمل والمحملة على العلم أن العلم
 العلم بالتكليف وتصوير المكلف به من شرائط التكليف فظننا أن توقف القدرة عليه لم يكن لازما
 نفعا لمحصله فيها هو المفروض قطعاً وإن اريد أن العلم بتعيين المكلف به شرط قلنا لا دليل عليه ولا
 ولا نقول بل لا يجب بطلان لا مكان تحقق الامتنال والانتها مع الشبهة بفعل ما وقع فيه اشتباهاً
 في الأوامر وتمتلك الجميع في النهاية لغرض القدرة عليه من دون عسر حرج فلا مانع من تعلل التكليف
 به وأما النقض بالشبهة الغير المحصورة فيلزم بوجود الفارق وهو الإجماع على ما حكاه جماعة

بالمورد

بل المورد بنفسه اعترف بعدم الخلاف فيها قال المحقق الثاني لحكم الاشتباه منها سابقاً وتظهر
 كونه اتفاقاً لما في وجوب التجنب لجميع المشتبه وقال سيدي الأواخر نقضاً على الأصحاب في
 الاجتناب في المحصور بعينه استغناء المحصور ولو لم لا يقتضي عدم جواز الانشغال به فيما يقتضي إلى
 الطهارة وهو معلوم البطلان وهو كما ترى ينبى عن الإجماع وقال بعض الأجلة أما المحقق
 فأما لا يجب التجنب في الاستحالة ولو لم يخرج والفتوى الشديدة بالنظر في مضاف إلى النص
 في الإجماع في مثله وقال آخر لا خلاف في الشبهة الغير المحصورة إلا باصالة الاستحالة المحصورة
 فيها العسر والحرج المقيدين في الشبهة ونفى الآخر لا خلاف فيما يعلم فإنه إن كان موضع
 الاشتباه غير محصور لم يظهر له الجاستاش وبقي كل واحد من الأفراد أو الأجزاء التي تقع فيه
 الاشتباه على أصل الطهارة والحليّة في الاختلاط بالجنس والحرام ومعناه كلام آخر لأنه
 بالجنس وقال لا تفرق في ذلك خلافاً فلا مجال للنقض بعد ما سمعت من الإجماعات بل النص
 الآتية في كلام المورد فإنها تخصها كما جزم به بعض الأواخر وتعمها والمحصورة غاية الأمر
 عند الشبهة الأولى وذلك لا يقتضي دفع اعتبارها ولا سيما مع تأييدها فيها بما مر من غيرنا
 على التعليل بالعسر والحرج ويدل على ذلك منهم ما روي من الغالب في دليله ما ذكره من أنه
 دولان الحكم عليه قال في العالم الغرض من هذا التعليل على ما يظهر من الحكم الاستدلال الذي
 لا يعقل الاعتماد على مثل هذه التفرقة والبناء في تأسيس هذا الحكم على نحو هذه القاعدة كما هو
 واضح ومثله الأمر في تمسكهم بالعسر والحرج في طهارة الحد إذا الاعتقاد في طهارة على الإجماع فلا
 على أن بطلان التعليل لا يستلزم بطلان المدعى لما مر من الإجماعات المؤيدة بعدد الخلاف
 البولي بل من الجميع يمكن تحصيل العلم بالإجماع مع أن يمكن إتمام التعليل لعدم القول بالفصل

س

منتف قطعاً وأعلن ظهراً ^{البرق} كونه الغالب في الأدلة وأما قضية الاضطراب فلا دخل لها بالمقام ^{ههنا}
ظاهران الحكم فيها ناش من العرف والخرج فيكون دأب مدارج الخلاف ما مر بالمقصود من الفرق بين
المحصول وغير المحصول بما كان ارتكاب جميع المحتملات ومحققه عادة في الأول دون الثاني ^{شوط}
تعلق التكاليف القدرة على الاشتغال والانتفاء هي حاصل في الأولى دون الثانية وهذا بطريق ^{مطلوب}
واحد لا يطرد في الخامسة والسادسة بالنسبة إلى أحكامها الوضعية فإن كان المقصود اثبات
المطلوب في الجملة فم ^{وإن كان} العرف لا يتم إلا بصحة كعدم القول بالفصل ومثله شائع والفرق بين
ما هنا والاشتراك بعض أفرادهم وبين واحد من المنفردات المشتركة أيضاً ظاهران الثاني من باب
الثبات في التكليف فيبلغ بالأصل بلا اشتكال بخلاف الأول فإنه من باب الثبات في المكلفين نظر إلى أن
متعلق الخفائات بالأمور الواقعية وعلى الثالث العلم بالتكليف قد ثبت ما مر فلا يفتيد وقوله
حتى يجب الاجتناب من باب المقدرة غير لازم فإن الخصم أثبت الوجوب بالعرف لا بها ^{بغيره} فينبغي أن
إن كان له فيه كلام ولا يقبل إلا أن يثبت له بما هو باطل عند المورد كما بان ما سبق ^{مهم} ومعلوم من جهة
وأما الأخبار بالنظر إلى المحصول فهو بطلان اعتناء الأصحاب بها فيه وهو مع كثرها ^{دها} وقد
في محالها واعتبارها بل هي كثيرة منها مع أن دينهم خلافه قطعاً فيها ومن عظيم نورها ^{بكونها}
القوى بوجودها ^{بكونها} والخاص والمانع من العمل القوي جداً فتكون متروكة كما إذا عجزها فلا
يجزى بل طريق عموماً لكونه مخالفاً للقواعد المتبعة عندهم المتفق على العمل بها هذا لو لم تكن ^{ههنا}
في غير المحصول إلا فلا اشتكال مضافاً إلى معارضتها بما هو أقوى كالنهي المروي في القول بال
التفوق على نقله كما ينبغي عند المقدس وبعض جملة الأول آخر حيث ينسب نقله إلى الأصحاب وإلها
ظاهران الثاني صريحاً أنه صرح قال ما اجمع المحللون في الحرام الأغلب الحرام المحلل بل النص في ذلك

عنه

عن الأئمة كثير جداً والدال عليها مع احتمال ثلثة اشتمل على الأول وقد غلب المحللون ^{من}
نفس المحللين ورفع الحرام والولاية من عكسها ما مر في تأيده بما ورد في مواضع كالأنا
المستبدين والتوبة الذي قد تجس بعض منه والتوبة الخمس المشبهة بتوبة آخر ظاهر ^{قطع}
الحكم المشبهة بذكره بمبينة ^{مجهول} الروي عن نوادر الروايات وبأسناده عن موسى بن سهيل
عن أخيه عن جده موسى بن جعفر عن أبيه عن عمه قال مثل عن شاة مسلخة
وأخرى مذبوحة عري على صاحبها فلا يدري الذبكية من الميتة فقال يرى بها جميعاً ^{ال}
الكلام فضلاً عما مر من القواعد المؤيدة بالعمل بل المعتضدة بفتاوى أصحاب كافة
على الظاهر الصحيح به من بعض الأجلة قال في المدارك بعد قول المصنف وإذا كانت النجاسة
في موضع محصور كالبيت شبهه وجهل موضع النجاسة لم يجعل على شيء منه هذا الحكم
مقطوع برفق كلام الأصحاب مثله الأخيرة إلا أنه زاد كالشيخ ومن تبعه والخبر عليه
غير واضح وإن ثبت الاتفاق عليه كان القول بطهارة كل جزء من المكان وجواز
السجود عليه ^{الخص} ومجيباً وقال بعض الأجلة وقد صرح الأصحاب بوجوب اجتناب المشبهة
مجمعة أو منفردة أو قال ممن قارب عصاة ^{بعض} خلاف بين الأصحاب فيما أعلم فإنه متى علمت
الملافة الوجبة للتجسس اشتبه محلها فإن كان موضع الاشتباه محصوراً وجب الاجتناب
عما حصل فيه الاشتباه بالمحرم ثم نسب كفيه إلى كافة الأصحاب باستثناء جمع أولهم ^{الغلبة}
فالتبني بخصصها لو كانت عامة كما تخصصت للنجاسة غير المحصورة مع أنه لا جابر لها وكيف كان
يتعين عملها عليها بل جعلها أو كلها كأنها ظاهرة فيها قال القاري نحن تبعنا الأخبار ^{لنفسه}
إلى المحصور ما وجدناها قد وردت في جملة من الأحكام متفقة النظام تمام الالتئام على القول ^{ملفئة}

تحت هذه القاعدة التي ذكرها الاصحاب هو اعطاء المشتبه بالجنس والحكم هذه المحصول
قال والقواعد الكلية كما تثبت اجزائها مسوية بسوئية الكلية تثبت ايضا بتتابع الجزئيات
اتفاقا على نهج واحد وفيه شيء لا تفعل عنه وما استثنى ايضا ما ورد فيما يختلط بالحكم
فخارج عن القاعدتين كما لا يخفى كذا ما دل على عدم التوافق بدون العلم اذ هو ظاهر في
عدم العلم اصلا لا اجمالا لا تفصيليا ولا له كان عمومه مخالفا لاتفاقا فلا ينفع وكيف
الاشارة لا تظهر في ما من بعضهم من وجوب التخلص من الشبهة بالحكم بالقرعة نظر الى ما دل على
انها لكل امر شكل يخص من غير رضى عن تحق العقول في قضية خاصة وانت خبير بعلمك
الاشكال هنا في اسماع على المختار بقوله الاصحاب ان مقتضى هذه القاعدة ان لا يكون الخلاف الا من
لا اعتماد به مع شدة القول بالقرعة ومتمركية هنا فلا اشكال لساو ما مر بين علم
الاخر من التثنية وهو ثلث الاقسام فلا حاجة فيه الى اعادة الكلام ثم اختلفوا في معنى المحصول
ففي الشرايع والتهنى مثلا للاول بالبيت وشبهه وفي التذكرة والقواعد كقوله بالاول والاول والثاني
عليه البيهقي بل من اولها يبين زيادة الثلثة ايضا قطعاً وفي الاولين جعله مقابل المحصول
المشع ومثل في ثابتهما بالصحة وفي الثالث جعله مقابلها لا يخص ومثل له بالصحة
والحق في الثاني جعله مقابلها لا يعد محصورا عاده مثلا له بالصحة ومنهم من قال للثاني
في المحصول وعلمه ليس على الضبط والانتشار فقط بل على ما يطابقها تحقيق التمكن من الاجتناب
بلا عسر وحرج وعدم التكرار كذلك واخر جعل المدار على امكان الاحاطة بلا عسر وصعق
ونفس الاحاطة وتقدرها عن آخرانه يمكن جعل المرجح في صدقها الى حصول الحجج
والنص بالاجتناب علمه وتامل فيه اخص مستشكلا في المقام معللة بانه لا شاهد عليه من

ختم

جهة النص وانما التعويل على عبارات الفقهاء لا يظهر من اللغة والعرف معنى مشخص لهذا
اللفظ والحق ان يقال ان نقل علم وجوب الاجتناب في غير المحصول لاجتماع المؤيد به
وغيره كما مر كان لفظ غير المحصول عين له ما يكون في النص فيدرك الحكم مداره فالاصح
الرجوع الى اللغة والعرف ان لم يكن لهم اصطلاح ولا يتعين الرجوع اليه بتقديم اصطلاح
التكلم عليها الا ان علمه هنا ما لا يرب فيه كما لا يرب في عدم ارادة المعنى اللغوي فان كل ما
في الخارج فهو محصور فانه لا يخرج عن مرتبة من مراتب العدا والمقدار فيعين اشارة الجان
لولا يمكن له حقيقة غير كاهو الظاهر لان منهم من صرح بثبوتها قال الحق الثاني في بعض
قوايله الراد بالمحصول وغير المحصول ما كان كذلك في العادة لان الحقيقة العرفية متقدمة
على اللغوية عند فقهاء الشريعة وفي موضع اخر لا يرب ان غير المحصول من الحقايق العرفية
والا متع تحقيقه لكن يشك في الحكم بثبوتها فان القرينة قائمة في موارد استقالاته فيما ارادوا
وهو ما يسر احاطة عادة او يتعدى الحكم بالنقل غير مستندا الى حجة كيف في مقام التدرج
يكون في امثاله بالمحصول ويجزى من به فيكون مجازا فيعلم ان استعمالهم لم يرد استعمالهم
في الخواص بقوله على ظهور المراد لكن مع العلم بالمراد بهل المخطب ثم المحصول والاعتناء من
غيره بالعلم فلا اشكال ومع علمه يتبع الظن ككفايته في اللغات والمذاهب وهذا منها ومع
الثلاثين الرجوع الى الاصول والقواعد وهي هنا تقتضي الرجوع الى اجتناب الطريق في ضبطها
ان تاخذ مرتبة من مراتب العدا العليا كالالف فقطع بانها لا يحصر ولا يعلم عادة لعرض ذلك
الزمان القصير فيجعل طرقاتنا خذرتة اخرى دنيا جدا كالاشياء فقطع بانها محصورة في
معدودة لسرولة عددها في الزمان اليسير فيجعل طرقاتنا مقابلا للاول وما بينهما من الوسايط

جري مجرى الطرف الاول والثالث الحقانه به وما يشك او يظن نرجع الى ما سبق في جميع ما مضى
حكما وموضوعا دليلا ونقضا وافا خلافا في جميع ابواب الفقه عباداتها ومعاملاتها **كيفية**
الاول هل الاحتياط واجب الاجتناب عن المحرمات النجاسة والنجاسة راجع في الامور العاقبة كما
من مأكول اللحم ومنها وغيرها باحتمال وقوع غضب فيها وتعلق فزاحة او غرس او حرمان
في طبقة من الطبقات وكما للحم والالبان والادهان والشعور لذلك او نحوها كالنجاسة
كاللبونات والفروش من العطن والكتان والحديد والصوف والوبر والشعر وكما للسكر والخبز
وغيرها مما يلصق بها من بلاد الكفر لظواهر العلم للعصر الحرج الشديد في الانتماء به
لعدم الخطأ لو في المنهوبات اذ رفع احتمال المحرمية فيها يتوقف على سلافة الجمع
الى بدو الخلقة بالنسبة الى بعضها عن عزها المحرمية عليها وكذا النجاسة وخلو الكائنات
ومنها الواعظ والخطيب امثالها مع عموم البلوى بها المستلزم للوقوع فيها ما
واستقرار السيرة واستمرارها قديما وحديثا من البتة والائمة على بل من جميع اصناف المخلوق
من فضلا ثم علماء ثم زهادهم وعبادهم وغيرهم على تركه بل يشتمل من عن خلافة في
من الوسواس ويذهب خلاف سيرة اهل الدين ومنها الدرام والنفائير المسكوكة بسكة
الحجود **الثاني** ما يحكم به العقل القاطع والوجدان السليم حسن الاحتياط في جلب المنافع
المخالية عن المصدة ورفع المضار المخالية عن المنفعة دينية كانت او دنيوية ولو مجرد
احتمال يكون ملحوظا عند العقلاء اما قام على منعة محبة عقلية او عقلية ولذا يستحسن
العبيد عن الموالى والاقلاد من الالباء بل كل ضعيف من القوى باى وجه يتفق والامر
من الضرر كذلك فما يحمل حجة شرعا عند العقل من دعوى معارض من الاخلاق والادب

والاحوال من القيام والجلوس وغيرها راجع شرعا اما الاحتمالات التي يقع اعتبارها عند
العقلاء فلا عبرة بها هذا كله فيما لا يعارضه احتمال المحرمية والنجاسة والافليس لا مركبة
الثالث اختلافنا في لزوم الاحتياط في المحرمات على اقسامها الفرق بين سبق الاشتغال
علمه وهو المعتمد الاول لزوم الاحتياط ليقين الاشتغال في المحل ويد عليه ان الاشتغال
مستلزم لتحقيقه ان الحكم اما يعم لكل مكلف في كل اوانثى او يختص بعلوم الانثوية والوجوب
وكلامه فيما يختص باحدهما دون الآخر كحرمة لبس الحرير والذهب في غير الصلوة وصلوة
المجتمعة والعبيدين والذرية والجهاد والاذان والاقامة واختان والامامة للرجال والافتقار
وسن البلوغ والحج والولاية الخاصة بالرجال والحبس وقضاء صلوة الابن الاحتياط
من احداث الشاهدين والحضائفة الى غير ذلك هذا لو لم يسبق بالاشتغال الاتعين الاحتياط
كلاهما على هذا التعدي يصير لما مور به بالنسبة اليها مجهولا اذ المفروض ان المأمور به بالنسبة
الانثى مثله مطلق وبالنسبة الى الذكر مقيد بلبس الحرير والذهب في الصلوة فيكون المأمور به
بالنسبة اليها مجهول الاشتغال الواقع لكون الالفاظ اسما محله فلا يمكن الاشتغال الا بالاحتياط
فيتعين هذا الوامر بكن متعلق بالحكم معلوم الوصف للذكورة والانثوية كما في الافلا يلزم الاحتياط
للوصول ومنها اصلها لظفر من عدم توجب الاحتياط لهما او يختلف حكمهما كالترجيح والتميز
والابداء في الغسل باطن الذراع وظاهره في الوضوء فان كان الحكمان الوجوب بالاحتمال
الاشتغال لهما والافتناء عنهما يقين تركهما في الحرمان والافتناء بهما في الواجبات ليقين الاشتغال
باحدهما واحتمال المكلف به والمنه عنه فلا ينكح ولا ينكح ولا ينظر ولا ينظر وكذا لو كانا مندوبين
او مكرهين ولا يتحصل فرضه في الاباحة الا باليقين في احدا الطرفين باحتمال الآخر

فينعطف اليه فيظهر حكمه بما مر بان لم يمكن فيتحيز لولا يظهر مرجح لاحدهما والقول بالقرعة في الشبهة
منها لولا الاجماع او نحوه لكان له وجه ظاهر ويكفي جميع ما مر في الموضع **الراجح** الاحكام فقام
الحكم والعبد وقد تحض باحدهما ففي الاول الكلام في العموم كان في الثاني في الكلام في الاختصاص
واما الكلام فيه اذا تحقق التبعض فيقول **الراجح** اما ان يكون الحكم مختصا باحدهما دون الآخر
او يكون لكل حكم ففي الاول ان ثبت التبعض في الاصل فغيره اذا الحكم ان كان على المحر فليس يجوز
ان كان على الملوك فليس بملوك فلا يعطيه صلوة العبدين ولا الحج ولا العمرة كما لا يحل له التزويج
ولا تعجيل الوطء الى غير ذلك فان ثبت في عليه كالميراث وفي الثاني ان ثبت التبعض بين معين كالميراث
والاخلاص لعدم الموضوع اذا الحكم فرضا للملوك والحرية لا يصدقان عليه فلا يحل وطء الملوك
ولا تزويجها منه ولا من نفسه نعم ان ثبت اختصاص الحكم على المكلفين فيها كما في كراهة الجمعة والنظر
الاحتياط بشبهة الاشتغال والاشتغال في البراءة ترجع لزوم تحصيله في مثله لما مر **في المسألة** قال الشهيد
قد اشتهر بين متأخري اصحاب قوى لا وفعل الاحتياط بقضاء صلوة يتخلل اشتغالها على مثل
بل جميع العبادات الوضوء فيها ذلك وما تارة كروا ما لا يدخل الوضوء في محته وبطلانها في المحبة و
بالوصية بعد الوفاة ولو نظر فنص في ذلك بالخصوص والبحث فيه محال الذي يمكن ان يقال ان
لوجوه ثم قال وما يحيل المنع لوجوه ثم ان رد لكل وجوها واستقر بالاول المعنى قوله ثم ان
الذي ينبغي عبدا اذا صلى وقول النبي صلوة خير موضع فمن شاء استقبل ومن شاء استكثر
ولان الاحتياط المشرع في الصلوة من هذا القبيل فان غاية العجز واليأس قال ابو عبد الله
وان كان صلى الربا كان هاتان نافلتان لان اجماع الشيعة عصا وما ضاهاه عليه فانهم لا يرون
يوصون بقضاء العبادات مع فعلهم اياها ويعيدون كثيرا منها قضاء واداء والخروج من إعادة
الصلوة

الصلوة هو في الشك الذي يمكن فيه البناء ويروى على الاول انه لا يعلم ما كان فيه فانه من حكايات
الاحوال فلا عوم فيه مع ان الظاهر ان الشيء يتعلق بفعل الصلوة الماتية بها وهو غير معلوم ان
فلا يعلم ما هنا مع انه فعل صدر عن المؤمن فالظاهر منه وقوعه على الوجه الصحيح وعلى الثاني
منع العموم ايضا فان الظاهر ان المراد منه الصلوة الابتدائية لا الموططات فانها ليست بمنزلة
او ينقص مع انه ليس من اعادتها وعلى الثالث لانه قضية خاصة بخالفه للاصول ولو كانت ثبوتها
بالجح لما قلنا بها فان الاشتغال بالما هو به وشكوك فوضا والاحتياط غير يحصل بالمال
فيها فهو تعبد من لا يعلم ما هنا حتى بالقيام نعم الاجماع المدعى من مثله مسلم مع وجوه
لكن في تعليقه نظر لان غير مستلزم المدعى لعدم دخول المعصوم فيما ذكره من الوجوه ونحوها
تطعا مع احتمال ان يكون وصيتهم لعلمهم بالنفسا دكا هو الغالب فيهم الذي يكون محجة فلا
الاجماع الا ان يقال يستلزم فعلهم كذلك صدور حكمه من الجح بمعنى ان فعلهم كذلك لا يمكن الا
ثبت صدور محجة قطعية لهم من الامام عدو فيه شك مع انه غير طريقته المعروفة في الاجماع فان
الاتفاق الكاشف عن دخوله وليس هذا منه قطعا الا انه يمكن ان يقال لا يلزم ما مر من محجة
المدعى لا مكان محتمل ان الخبر عادل من اهل البصرة في الفقه بل من حقهم فلفظ له محجة اخرى عليه
بعدا شبهة مثله عن مثله او يكون لما ذكره وجه يكون محجة وعبارته قاصرة عن ادائه هذا
في العنوان شيئا وهو ان من ذيل كلامه بما يفهم الاحتياط مع عدم احتمال الفساد وهو مستلزم
الاحتياط في العمليات وهو كما ترى في وجوهه على الشرعية وعدها اما الاول فقوله نعم فالقول
ما استطعتم والتقوا الله حق تقائنه واجاهدوا في الله حق جهاده والذين جاهدوا فينا لنه
سبلنا والذين يولون ما اتوا وقلوبهم وجلة وقول النبي ص دعي ما بين يديك الى ما بين يديك

واما الاعمال بالنيات ومن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه وقوله ص للتيم لم اعد اصل
لوجود الماء في الوقت لك الاجرة بين والذي لم يعد اصبت السنة وقول الصادق ع انظر
الى حجة يقضي ما لم يضر عليه وقول العبد الصالح في مكانة عبد الله صرح وراح لك ان
حتى تذهب المحرقة وتأخذ الحايطة لديك ويد على الاولين ان التقوى انما تحصل بالاشتغال
الاول والاهتمام عن النواهي حسب الوهم وهو يتوقف على الامر والنهي والمفروض هنا عدم
الدليل على القضاء والاعادة شرعا فمن ابن ظر ان التقوى في الفعل دون الترك مع ادعاء
بعضهم نسخ الثلث بالاول وان كان فيه نظر مع ذلك لو كانا دليلين على المطلوب لزم ان يدل
كل واحد على الامر بالتقوى او حسن اذ حق التقوى ليس الا التقوى الكامل والمفروض عندنا
بالتقوى حق التقوى وهو يحصل باثبات ما امر به وترك ما نهى عنه والمفروض ان امرنا
لا يكلف نفسا الا وسعها فجميع الخطايات عقيدة به فيكون المراد منها واحدا وعلى حال
فيهما الا دليل على فعله فلم يعلم منهما كون من التقوى وعلى الثالث ان الجهاد ان كان المراد
معناه المعروف فلا ربط له بما هنا وان كان معناه اللغو فالجهاد يتوقف على الامر بالثبات
هنا فثبت انما هو التنازع فيه فلا دلالة فيه عليه ومنه بين ما في الرابع وعلى الخامس ان
دلالة على شرعية القضاء اذا التوا ما اتقوا فانه ورد في المدح على التقوى وهو لا يتناول في
ح ولا رجاء فإذ الامر لا على الخوف على عدم حصول الاشتغال مع ايتان بما امر به فلا دليل على شرعية
الاعادة والقضاء واسا وعلى السادس ان لم يرضع كونه ضعيفا لا يدل على المدعي فان ترك القضاء مثلا
ليس مما يبرأ من المفروض الاشتغال شرعا فان الربيع مع ذلك فعله ما يبرأ لاحتمال البتة فيقول
المحرقة وعلى السابع ان المفهوم عندنا ان العمل لا يتم الا بالنية واجمع مقابل الجمع واطلاق الية انما
يخفف

ينصرف الى ما جعله الشارع غاية للعمل فلا ربط له بالمطلوب اذا ما عني فيه لم يظهر غير ذلك الا
فلا يكون عملا شرعيا حتى يكون له نية وعلى الثامن ان الشبهة كما يمكن ان تكون في تركه يمكن ان
في فعله والثلث في هذا مع ضعف سندنا وعلى التاسع ان من حكايات الاحوال يمكن ان يكون
استحبابه بظاهرها عندكم كما هو ظاهر عندنا لوجوبها التيم في سعة الوقت للخروج عن الخلط
مع وروده في قضية خاصة على ان مردود عند من لا يجوز التيم في سعة الوقت قط وهو
هذا مع ضعف سندنا فانه عامي وعلى العاشر ان المدح في الاثبات يغير المفروض من القضاء الثابت
رجاءه وهو غير المدعى فان رجاء القضاء هنا اول الكلام فابن احدى هاتين الاخرى على الاحوال
ان ورد في الاحتياط في تحصيل البرائة اليقينية من الصوم او الصلوة مع ان الاستصحاب يقتضي
اليوم وابن هذا من ذلك مع انه لو قلنا يتوقف دخول المغرب على زوال المحرقة فهو من الاحتياط
الواجب في كشف الغريب اما الثلث في قوله سبحانه ان يراهم اليك اليسير يدعونكم ويخفف عنكم وجعل
عليكم في الدين من حرج وفتح باب الاحتياط يؤدي اليه وقول النبي ص بعثت بالحقيقة السمحة السمحة
وربانية حرمة من حرمان عن الصادق ع ما اعاد الصلوة فقيه يحتمل لها ويدبر هلحته لا يعيدها
ويد على الجميع ان حسن الاحتياط بما قام عليه الضرورة من الدين فان كان فيها وفي شيء منها
ما ينافي فمذهبها والمخصص وما دل منه على نفي العسر والحرج فان قلنا يجوز في الادب نظر الى
ان المستحب في الدين يزيد عن العسر والحرج مما يتبع اعتبار حسن صرف جميع اوقات الكلفة
في العبادات فلا يجدى فيه وان قلنا لا العلم فكيفها فيخصص مما هنا بما لا يجبه فلا
فالثلث الاول منها لما ورد في مقام الامتنان في اعادة اليسر وعدم جعل الحرج في الدين وهو
عام لا ينافي في خروج الاحتياط بالدليل ويخصص ما دل عليه بها الا ان الاشكال في كون ما نحن

العدم ونفي الدليل في الواقع نفي الحكم ^{مكتوم} والشيء انه لا دليل على منكر الدين ^{مكتوم} لأنه نافي عن الاعلى من انكره ^{مكتوم}
من يقيم على دعواه دليل على من انكر وجود معلومة سادسة او صوم شوال وان الدليل على
النفي مستند كما فاقه الدليل على براءة الذمة والمجواب عن منكر الدين كونه تعبد يا فلا كلام فيه
كذلك في الاسلام مع انه غير مفقود لاقا ^{مكتوم} الدليل عليها لاحقا ^{مكتوم} الاداء والبراءة فعدم المطالبة ليس
لكنه نافي فلا يبرهن على المدعى مع انه يمكن ان يقال طول بينه اقصى ما يمكن وهو اليقين لا فائدة ^{مكتوم}
الظن غالباً كما لا يدرك لانه لا يثبت المدعى برهان البينة كما يبين في عدم افا ^{مكتوم} الظن احكاماً
ومن منكر البينة انه ان ادنى العلم بها فليس يتاخر في الواقع وان اراد نفيه فيه فعدم الحاجة الى
الدليل ثم منتهى الجواب عن منكر وجوب حلوة سادسة او صوم شوال على ان نفيها ^{مكتوم}
كما بقا من لوازمها الصبر في المحنة فليس مما يخفى فيه ومن تعذر الدليل على النفي بالمتبع
يقبله كما يشهد به الوجدان وبه مدارج علماء الزمان وان انكر عروضة شئ ينافي ذلك ^{مكتوم}
واما يبين بطلان الفرق بين العقلي والشرعي ولم نقف له على شئ وما للشرع الشرع الاول
الشرعي بارها حتى القياس على القول بان العلة تخصص مع سلامة ما عن المعارض على ان فيه
يكفي نفي العلم والظن الخاص والطلق **ثالث** ذكر بعضهم ما لم يخصه ان الاصل يطلق في معظم
على معان كثيرة مرجعها الى الدليل والقاعدة والاستصحاب ^{مكتوم} الرابع هو هنا قابل لثبته ^{مكتوم} الا
استصحاب البرائة السابقة وهذا الاطلاق انما يناسب بالنسبة الى ما شاك في نفيها او وجوبه
لان اشتغال الذمة لا يكون الاستكشاف التكليف مخصص فيها فالتسك باصل البرائة بهذا المعنى
انما يصح ^{مكتوم} مقابل عوى محرمته او الوجوب ^{مكتوم} الثالث ان القاعدة المستفادة من العقل ^{مكتوم}
انه لا تكليف الا بعد البيان ووجوبه ^{مكتوم} اتباعا ^{مكتوم} الفصح ^{مكتوم} الطلب ^{مكتوم} بقدر ^{مكتوم} الوع ^{مكتوم} فيما ^{مكتوم} جعل ^{مكتوم} في ^{مكتوم} الحكم
الخالق

الشرع
مكتوم

مكتوم

الخالف للاصل المزوم التكليف على الاطلاق الثالث الرابع عند العقل براءة الذمة ^{مكتوم}
الرابع من معلة الاصل المزمع من المتيقن والمطنون ولكن الاصوليين جعلوا كل واحد ^{مكتوم}
اصلاً براسه فاصل البرائة دليل ثالثاً فالاول هو ما يهونه استصحاب النفي ^{مكتوم}
والثاني هو الاصل المتفق عليه المعروف بينهم من ان الدليل دليل لعدم جعل الاصل البرائة ^{مكتوم}
عليه ^{مكتوم} مشكل ^{مكتوم} نعم هو نوع خاص منه وذلك لان هذا الاصل يجري في جميع الاحكام الشرعية ^{مكتوم}
البرائة مختص بمقتضى اثنين منها ويمكن الفرق بخلافه وهو ان يقال ان ذلك الاصل داخل في ^{مكتوم}
الاحكام الشرعية ونفيها للوضوحات العامة من حيث انها احكام شرعية وهي ناطقة ^{مكتوم}
بخصوص منتهى احاد المكلفين فلا يصير من الادلة الشرعية فلا يثبت بها حكماً شرعياً فلا ينبغي ^{مكتوم}
الوجوب لعدم المحرمية من جهة الانسان نعم يمكن اثبات الحكم من جهة القاعدة المذكورة ^{مكتوم}
الاصلي في الزوم تكليفه ^{مكتوم} الاطلاق وكيف كان فاصل البرائة بالمعنيين الذين ذكرناهما يمكن ^{مكتوم}
جعله موضوعاً للسكوت ^{مكتوم} التي نحن على صده ببيانها ^{مكتوم} الحق ^{مكتوم} انه بالمعنيين جهة شرعية ومقتضاها ^{مكتوم}
ورفع الحكم ^{مكتوم} الشكوك ^{مكتوم} فيه وفيه نظر من وجوه الاول ان جعل البرائة قابلاً ^{مكتوم}
الاصول ^{مكتوم} جعل الاول منها استصحاب البرائة ثم انحصار جهة التسك ^{مكتوم} به ^{مكتوم} مقابل ^{مكتوم} عوى ^{مكتوم} الوجوب
او محرمته ثم النسبة الى الاصوليين انهم جعلوا هذا اصلاً براسه وهو ما يهونه استصحاب ^{مكتوم}
والنفي ^{مكتوم} اصل البرائة اصلاً اخر لا يصح بوجه بل فيه وجوه من المناقشات منها ان استصحاب
اصل البرائة ليس استصحاباً ^{مكتوم} جعل ^{مكتوم} العقل ^{مكتوم} بل ^{مكتوم} قسم ^{مكتوم} منه ^{مكتوم} كما ^{مكتوم} لا ^{مكتوم} يصح ^{مكتوم} جعل ^{مكتوم} اصل ^{مكتوم} البرائة ^{مكتوم} منها ^{مكتوم} لان ^{مكتوم} هذا
بانفسها حيث ان الحالة السابقة غير معتبرة في اصل البرائة فان المدعى في عدم الظن ^{مكتوم}
فاد الرظن ^{مكتوم} في ^{مكتوم} نقول ^{مكتوم} الاصل ^{مكتوم} براءة ^{مكتوم} الذمة ^{مكتوم} من ^{مكتوم} دون ^{مكتوم} حاجة ^{مكتوم} الى ^{مكتوم} الاحتياط ^{مكتوم} الى ^{مكتوم} السابقة ^{مكتوم} بخلافها

كان اصل البراءة مقابلا لما عند القوم عننا فادله ان اختلط على غير احد منهم فلا يصح الحكم
بكون اصل البراءة واحدا منهما مع استلزام العلم موافقة لكلام الاصوليين بل علم صحة
كما عرفت الثالث ان الاسناد الى الاصوليين بانهم جعلوا القاعدة المذكورة هي الاصل المتفق
عليه وهو عدم الدليل ليلالعدم لا يكون بينا ولا ميبين بل لا يصح اذا نظار من القضايا يكون عاء
موضوعاتها ونحوها انما الواقع الا اذا ثبت خلافه بقرينة فتعلم عدم الدليل خلا في الردة الواقع
منه وعليه يكشف عن عدم الحكم في الواقع وبما يخص محكماتهم ولذا قال في المعبر وهذا لا يصح
علم انه لو كان هناك دليل لظفر به واستجوده واخر المستفاد من القاعدة المذكورة ان علم
وعدم وصوله اليها يشكك في صحة الخطاب الى المكلف ظاهر ان غاية ما يلزم منه عدم
في الظاهر عفي عن تعلقه بالعدم وجود الدليل والحكم في الواقع فالثالث هو البراءة الاصلية
الاصل المتفق عليه ومن العجائب ان ينفس جعل في ذيل كلامه اصل البراءة فمختلفا فيه فلا يصح قوله
فجعل اصل البراءة قسما على جهة مشكل نعم هو نوع خاص من هذا الاصل فاصل البراءة ناف
لتعلق التكليف بعدم الدليل ليلالعدم ناف لصدور الحكم في الواقع وجوده فيه الثالث
من وجوب اصل البراءة الى واحد من الثلاثة وعده منها الرابع من معاد الاصل علم من المتفق
ما لا ينبغي ان مقتضى صدق كل من الحزم وذيل كلامه الشك مع ان الظاهر عدم ثبوت الاستصحاب
في شمله لم يمكن ان يعتبر له حجة باعتبار الواقع فلا يحتاج الى التمسك فيه بل نظر الى حصول الظن
بالعدم فالواقع غالب بعد الفحص فالنتيجة باعتبار الغالب **الواقع** ان من شرط حجية هذا
الاصل عدم وصوله ليلالعدم اثبات التكليف به وهو يتوقف على الفحص من طرف الادلة و
استيفائها حتى يكشف عدم ولو قبل هذا الا يتم الا فيما يعلم به البلوى اذ كل الاحكام يبلغ من الله

المزبور

الى رسوله ومنه الى اوصيائه ولكنهم لم يتكفوا من اظهار ما اظهروه لم يتكفوا من اظهار
على ما هو عليه للمنفعة على انفسهم وعلى الشيعة قلنا يتم مقط فان مدار الحجية على علم البلوغ
لا على عدم الصدور في الوجود ولا يستلزم حجته عدم الوجود فان من شرايط التكليف
بلوغ البيان اليه واطلاعه به لا يجوز وجوده فلا ينافي وجوده اذ لم يبلغ الا المكلف على ان
يلغى كل الاحكام من الله سبحانه لا يستلزم وجوده اذ له خاصه عليه فيمكن ان يكون ما لا نص
فيه مما البقاء تحت القوميات فلا ينافي ذلك ان المبتدع اودع كل جاء به عند غيره الظاهر مما
يحتاج الناس الى القينة ولم يجعل واقعة من حكم حتى ارشوا الخدش بل الظاهر كثيرا عدم صدق
حكمه في الفلاصول فينبى بل مما يصح معلوما وان لم يكن مما يعم به البلوى فان كثرة شفقة الاثر
واهتمامهم في التبليغ حتى بما اتفق العامة على خلافه وما اشبه بينهم بل ما ينافي بقائهم من حوا
المنفعة وعدم جواز السج على الخفيين كما انحصار القول بانه امر باب العتق وانحصار الحجية في العتق
الخير في ذلك ما به يتمايز الخاصة من العامة رعايوا في العلم بالعدم ولا سيما فيما لا ينافي في القينة
فانها قسمة اوجب اخفاء بعض الاحكام وليس في غيرها ما فيه مصلحة لعدم تبليغ الاحكام
عادة فيما ان التمسك باصل البراءة وان لم يتم الا بعدم الكفاية شرعا وانحصار الادلة على
ما في ايدينا وان لو كان الحكم ثابتا لدلت عليه احكام تلك الدلة بل لا نلوه لانه لا يتكليف على الايمان
لشوقها بما مر ولكن لا ينفى الا فوجده الخطاب في نفسه في الواقع اذ عرفت صامه مداه فاعلم ان اصل
البراءة راجع الى القامد لا في كلامه بل هو ما يبلغ اليها ما يثبت به التكليف فيقال الاصل براءة
الدلة منه فهو في الحقيقة ناف لتعلقه حتى يات في البيان ولا يثبت به حكم شرعي فادرسه في الآلة
بالاستطراد واختلفوا في حجته على احوال قد سبقت في مسألة الاحتمال ان الشئ من عتقها

العقل لنا بعد ما مر من الكتاب الستة والاعمال المنقول من الصدوق والمحقق في اصلها
 وعلمه لزوم الاحتياط اذا ما دل عليه ما يدل على خلوا الذمة عن الشاغل ان التكليف ببلوغ البيان
 عقلا وشرعا بل التكليف بما لا يطاق فنفي الشرع اتفاقا وبالعقل ايضا عندنا فضلا عن السيرة
 القاطعة من صانع الشرع صفة فانه لو كان الامر على خلافه لم يمنع الخلق من كل شيء الا ان يسلوا
 عنه او يبينوا له ولو بلغ اليساب التواتر لفر الداعي عليه مع انه لم يبلغ اليساب بالاحاد بل العلوم
 سيرة خلافة بل المروية واقعة وعن العسرة المخرج المتقين شرعا ولاها وسنا فاذ خلاها
 المصلحة مستقلة والنصوص الكثيرة كصحيح حماد عن الصادق ع قال قال رسول الله ص رفع
 عنه اثمة تسعة وعلمها ما لا يعلمون وموفق داود بن فرقد عن ابي الحسن زكريا بن يحيى عن
 قال صاحبنا عليه السلام عن العباد فهو مخرج عنهم وصحيح ثعلبية بن ميمون عن عبد الله بن ابي
 ساهم عن محمد بن يعقوب عن ابي الحسن عليه السلام قال لا وقوى السكون عنه فقال في حديث قيل ليا ابي الحسن
 لا يندري سفره مسلم او سفره مجوس فقال هم سفره حتى يعلموا وجنح من غياث العقاب
 قال من علم ما علم كفاه لم يعلم وصحيح جميل بن دراج عن ابن الطيار عنه ع قال ان الصالحين على الناس
 بما انهم يعرفونهم وحين حرم بن الطيار عنه ع قال قال له اكتب فاملأ على ان من قولنا ان الله
 ينجي على العباد بما انهم يعرفونهم ثم ارسل اليهم رسولك وانزل عليهم الكتاب في امرهم وفي امرهم بالصلوة
 والصيام الحديث وخبر عبد الله بن ابي عن عمار قال قلت لمراسل الله صلوات الله عليه في الناس اداة
 يبالون بها المعرفة قال فقال لا فقلت فهل كلهم المعرفة قال لا على الله البيان لا يكلف الله نفسا
 الا وسعها لا يكلفه نفسا الا ما انها قال وسالته عن قوله وما كان الله ليضل قوما بعد اذ
 حتى بين لهم ما يتقون قال حتى يعرفهم ما يرضيه وما يسخطه وقوى ما دل على عدمه في الجاهل
 كقول

كقولهم ايما امر يكبر لم يجهل ان فليس عليه شيء وعلى البرائة عن التكليف بل التحية في تعارض
 النصين هذا ولما مر في اصله الا باحتمال لزوم الاحتياط من نقل الخلاف في عمدة الاحتجاج
 له كفاية عن الاعادة كما ان غيرها غني عن بيان الفساد لكونه مكابرة او كالمكابرة بقى الكلام في
 شروط وهي على ما ذكره التوفيق اقرب بل جعل تلك شروطا لاصالة العلم واصل عدم تفكر
 الحادث بل جميع اقسام الاصل في الحقيقة والعدم اولها عدم استلزامه بشيئ من شرع من حيث
 كما اذا علم نجاسة احد الاناثين بعينه واشتبه بالآخر فان الاستدلال باصالة عدم وجوبه
 من احدها بعينه لوجه يستلزم وجوب الاجتناب من الآخر وكذا في التوهم المشبه طاهرها
 بنجسها والرجعة المشبهة بالاجنبية والحلال المشبهة بالحرام المحصور ونحو ذلك وكما اصل
 العلم كان يقال الاصل عدم نجاسة هذا الماء وهذا التوفيق لا يجب الاحتياط عنه الا اذا كان شائعا
 للذمة كان يقال في الماء الملائكة للنجاسة المشكوك كريمة الاصل عدم بلوغه كرا فيجب الاحتياط
 عنه وكذا في اصل عدم تقدم الحادث فيجوز ان يقال في الماء الذي وجد فيه نجاسة بعد الاستعمال
 ولم يعلم هل وقعت النجاسة قبل الاستعمال او بعده الاصل عدم تقدم النجاسة فلا يجب غسل الملائكة
 ذلك الماء قبل ريقه النجاسة ولا يصح اذا كان شائعا للذمة كما اذا استعملت ماء ثم ظهر ان ذلك
 الماء كان قبل ذلك في وقت نجاسته ثم طهر الفاء كعليه دفعة ولم يعلم ان الاستعمال هل كان قبل تطهيره
 اعادة غسل الملائكة ذلك الماء في ذلك الاستعمال لا يثبت حكم بلا دليل فان محبة الاصل في النجاسة
 فيجب تكليف الغاء في وجوب اعلام المكلف والتكليف فلذا حكم بمائة الله عند عدم الدليل فلو ثبت حكم
 شرعي بالاصل فيلزم ما ثبت حكم من غير دليل وهو تكليف اجاعا وفيه نظر فان الاصل بمحض النفي عن
 معقول ان يستلزم الاثبات من حيث هو انه مقتضاها بالعرض النفي ولا لانه على الاثبات فضلا

ز

عليه بوجه فلا يصح استلزامه بوجه وما يتراى فيما اذا شك في اشتغال الذمته بدين ينفذ
استطاعة الخرج ونفاها بالاصل وللممايرأ ذمته منه لو كان قد ابرقده استطاع فيجب عليه الخرج فان لم
يكن في الاثبات انما يثبت الاثبات فيه وفي غيره ما ذكره به دليل اخر لا بالاصل فهو وارد على وجه
الخرج او بحجاسته ما تجس الخرج للزم ان الاستناد بالاصل فيما ذكره من الاماير من مثله لا يصح ان
وجوب الاجتناب من احدهما بعينه تعارض بمثلوه الاخر فيسقطان لعدم حجيتيه يستند اليه مع انه
الاحتياط كفاية ولا يختلف الحكم فان مراد بالاصل اصل البراءة او الاستصحاب لان تعليله
سواء في ثلثه اذ المناط في حجتيه ليس على وجه تكليف الغافل كما هو ظاهره هكذا الكلام في نظائره
واما التمسك باصله عدم بلوغ الماء كما فليس من التمسك بالاستصحاب هو ليس من الاصل
النافية بل مقتضاه بقاء ما كان عليه ما كان فيكون تابعا لاصله واعم بجزء في الوجود والتعليل
التمسك في اثبات الاحكام الشؤنية كما هو من الواضحات فان كان بقاء النفي من حيث هو لا
اثباتا وعطاي حال يصح التمسك باصله عدم الكرية ويجب الاجتناب على الاقاه فان عارضه استغنى
طهارة الماء والملاقى لتقديم استصحاب الموضوع على استصحاب الحكم كما مر ولو سلم كان القائل
لا لما ذكره وليس فيه كلام اذ شرط حجتيه كل دليل عدم وجود العارض ومنه ينفتح ملة قوله فلنك
ان يقال الاصل عدم تقديم تطهيره فيجمل عادة غسل ملاقى ذلك الماء في ذلك الاستعمال فهو وجوب
الاجتناب اعادة غسل الملاقى مستندا الى ما دل على نجاسته الماء القليل والا فالاصل بما هو اصل
لا يثبت النجاسته وما مرهين فساد ما قيل لو لم يلائمه عقلية بين النفي في الاثبات فلا منافاة
الحجتيه لاستناد الاثبات الى الدليل لغيره من ثبوت الملازمة واستناد النفي الى النجاسة لان غاية ما
استناد الاثبات الى بطلان تكليف الغافل هو اسطة اذا لم يفرغ من اخصار المستند في النفي وهو ما لا

المراد

هذا كله على التقدير الثالث واما على الاول فيلزم وجوب الوضوء والغسل ونحوها على تقدير النجاسة
فلا يختلف الحكم في الثاني فان صحح فيها والا فلا كيف لا يخصص الحكم فيما ذكره كما عايشه
كلامه على ان وجوب الاستعمال والاجتناب لا يثبتان باصل عدم بل بالحاصل موضع الحكم
بالاصل المذكور جرى عليه احكامه جميعا فالاصل يفيد تشخيص الموضوع ومنها الحكمان هو
مطرد في جميع الموارد بل غير غير معقولة ذلك من لوازم ثبوت اللزوم فانه مستلزم لثبوت
ولا يفتك اللزوم من اللزومات ثم ان كل على تقدير فكل كلامه فان الماء كان قليلا ثم شك
في كونه والا يكون الحكم في الثلث كالا فيجب استعمال الماء او على التقديرين بل لا فرق وما
تعرض له قوله وكذا في ما لا عدم تقدم الحادث الاخره واما لتقليل الاشتراط بان حجتيه الاصل
في النفي باعتبار وجه تكليف الغافل فلو ثبت حكم شرعي لزم اثبات الحكم من غير دليل غير دليله
ذلك لا يتم في مثل علم الدليل دليل عدم اذا افاد العلم بالواقع نظر الى وجه البلوى ولا في
فان دليله ليس ما ذكره بل الاخبار او غيرها مما لا يجري التعليل فيه **ثانيا** ان لا يثبت
التمسك به وسلم او من يحكمه مثلا اذا فتح انسان قفص الطائر فطار او حبس شاة فأتى لها
او اسكت رجلا فخرجت بئنه وحملت ونحو ذلك فانه لا يصح التمسك ببرائة الذمته بل ينفذ
للمقتضى الموقوف عن الافاء وجعل صاحب الوقف الصالح اذا لم يكن مستوفيا بنحو خاص وعام لاحتمال
مشاهدة الضرر في قوله لا ضرر في الاسلام وفيما يدل على حكم من انفسه لا لغيره اذ النفي
غير محمول على حقيقة لان غير منفي بل لظاهره ان المراد بنفي الضرر من غير جبر لان بحسب الشرع
الحاصل ان في مثل هذه الصور لا يحصل العلم بل ولا الظن بان الواقعة غير خصوصية وقد مر
شرط التمسك بالاصل فقلنا ان النص لا يحصل القطع بوجه شرعي بالانصاف ولكن لا يعلم انه

بحر التعريف والضمان وهما معا فينتقي للضمان يحصل العلم براءة ذمته بالصحة واللفظ الكف
عن تعيين حكم لان جواز التمسك باصله ابله والحق هذه غير معلوم ويده عليه ان اشترط
ان لا يتخير مع ما يستلزم الى الباشق السبب القوي البعيد ومن الاخر كانه السارق على القرية فخر
وفتح الباب حتى رقب المتاع واخبار احد بطهارة ماء اذ كونه كذا فاعتمد عليه واستعمل في موضع
كثيره فانكشف لاختلاف وتضمنه وكذا اخبار واحد يكون شخص معتدا فباع ماله منه فله حصة
فيلزم عدم صحة جريان الاصل في شئ منها مع انه يصح قطعا وذا قال عدم صدق التلافيك
الاخبار بالنسبة اليهم وفي الاولين مع صدق الاخبار ان لم يصح الا ان الاشتراط بالنسبة الى
الوجه لانه اذا اختلفت صحة الاشتراط ان تم باعتبار معارضة الدليل لا باعتبار الخصومة مع انه
لا يتم اذ وجود الدليل مانع فلا يصح عدله شرط اصطلاحا وهو ظاهر بالجملة هو ما دل
نفي الضمان في الاصل لا يعارض الاصل الدليل لان الاصول مجتبه مستوفقة على عدم ثبوتها
مقتضاها بالدليل حتى الاستصحاب اذ مفاد النص هو هي العلة في ثباته ان اليقين لا يفيض
الايقين والدليل المبنى مجتبه اليقين فيقتضيه فلذا لا يعارض الاصول لادله فلا يفتقر
للنص في ذلك مع ذلك وجود الدليل مانع من العمل فلا يتحس عقبة شرط هذا لا يلا
تعليل الحكم بالاحتمال فان احتمال الاندراج لا يرفع اثر الاصل في صحة الاصل انما يكون بالدليل
والدليل مجتبه فما هو ظاهره لا يفتقر لاحتمال اندراج الشئ في الدليل المجتبه فان الاعتبار كان عرفت
بظهور الشك في الاندراج وايضا جميع ما ذكره بالنسبة الى ملة المحاصل فان المدعى اشتراط عدم
النص وهو محاصل من المحاصل اذ مقتضاه اشتراط فقدان النص فلا يعارض الاصل النص لما
لا يصح نص الغير هو نص في الاصل مثلا لكن المشاعر ينطبق عليه لاحتمال عدم الاندراج في

عم

عم النص كما ذكره على ان في كونه نفي النص على الضمان شك لاحتمال ان يكون الجبران العقلي
في الاخره والغرض في الدنيا وثبوت للضمان في موارد بالاجماع او بغيره كالانكشاف لا يستلزم ذلك
عليه ان الجبران محل على الانشاء ففاده المجتبه وان نفي على ظاهره بناء على ان التاويل مشروط بان
وليس اذ نفي النص في الشرع ليس كذا لعدم ثبوت شرعا كالعرف والمخرج واما انهم كون الشك في كونه
او جلا او قللا ضدا فمن عجيب الامراة بجميع معاقضات الجبر لا يمكن ضبطه بحج ولكن لا بعد
ان يقال المفاد على التقديرين متحدا ظهوره مشكلا في الجواز كالمثال والماحصل ان الظاهر منه
ان عدم جريان الاصل بالنسبة الى الجبران ودفع النص بدفع قيمة التلغ فلا يصح براءة الذمة
عن التلغ وضمانه بعد النص بالاصل وهو مما يتوقف تمامه على كونه نفي النص على الجبران
وفهم ذلك من لا نص في الاصل في شكل بل غير ثابت كيف لو منع احدا حدا بان لا ينبغي ان
فلان لا يثبت ان لا يحسن اليه واخره بطهارة شئ او ثباته في مرض المجتبه ذلك فانه في النص
اذا دل احد على السرقة من بيت لا يخفى فله يصح ان يضمنه في شئ منها وامثالها واما بالنسبة
الى التلغ ان صح تعلق الضمان الا انه يتوقف على صدقه وهو في الاول كانه ظاهره في التلغ
مع اطلاق الموت حتى لو مات بمرض لا دخلية المحبس فير مشكل نعم لو صار المحبس سببا كما
لومات بالمحبس جوعا مثلا فغير مجتبه بل ظاهره كذا الثاني في ظاهره دخوله فيه ولكن يقتضيه
محال آخر مع ذلك احتمال الاندراج لا يوجب التوقف لا الصلح بل يحس في الاصل ونفي النص
محال على حقيقة معنيته متفق شرعا لا يجوز عند الشارع وهو غير مناف لو توهم بدون اذن الشارع
وما ذكره من ان المراد نفي النص من غير جبران بل من ثبوت الجبران شرعا ان نص في عقد اذ عين
شرع الجبران وان ثبت بالاضداد الجبران فان ثبوت الجبران لا يقتضيه ثبوت الاضداد وما ذكر

فرا

فصح الاستناد به اذا اختلف في عين المايه بين نصف قيمتها او مر بها اذ الثاني في الجماع ^{نقلى}
الذي لا يعلم الدليل عليه وقال التوفى لا يكاد يصح الا ان يعلم تحقق اجماع شرعي او دليل اخر على ثبوت
الاقول والاشغال للغة معلوم فيجب تحصيل العلم بمراتبه لا في العلم بالاقول ومرتبة عليه ان الاشتغال
المثبت لها المطلق او الاكثر والاقول لا يوجد للدالين لغرض عدم الظفر بليل سوى الاجماع وهو ^{لشغ}
الاكثر لعدم الاتفاق عليه كما هو ظاهر ولا في المطلق لذلك داما هو في الاخير في دفع غيره لعدم ^ل
كاهول لغرض هذا كله اذ الميسر لم ترك الزيادة اشك في الاشتغال بالاقول ومنه ما لو كان يتعلق
الحكم اسماء اشك في اعتبار شئ فيه بعد صدق الاسم كالسورة وجلسه لاستراحة الصلوة
والا كما لو كان الرد في زيادة جزء وعدها في مثل الصلوة الما هو لها ما الاسم وشتك في صدق
عقل الاقل وكان متعلق الحكم محلا فلا يجري فيها ما مر في ثبوت الاشتغال فيلزم تحصيل البينة منه
ولا يجري ح فيها الاصل وقدر الكلام فيها ومنه ما لو اتفقوا على الاشتغال الا في عين ^{البينة}
ثم اختلفوا في مقدارها بين النصف الرابع بخلاف ما سبق ولو شك فيه في ان المقام هل من الشك
في التكليف او المكلف به وضع ان ايدى الاصل ايضا فهو عود الى الشك في التكليف حقيقة ومن رفع
الاصول الشك بالاشتغال بدبر محتمل الاقل والاكثر اقضاء عبادته كذلك الا اذا ثبت في الزا
على وقوع الفعل سابقا فان الاصل فيه البناء على الاكثر ما لم يدخل في الشك بعد خروج الوقت
لو غصب عينا قيسا قلقت فيتردد بين اعطى القيم من حين الغصب الى حين الرد والتلف في القيمة
يوه الشك في يوم الغصب هذا الوام يتعين الاول بعينه لا خصة ولا ضمرا فانه على هذا يخرج عن ^{الموضع}
ومثلهما الواستاجرة انه يتعدى بها فتلقت فيتردد بين اعطى القيم من حين العدول الى ^{حين}
التلف في يوم التلف او هو الترتيب ومثله المتلى مع فقدان المتل وعدده المحذور والعسل ^{من}
الوابع

الوابع ومن جميع ما مر بين الحكم اذا ترد اختلفا في عين الاختلاف كان الاختلاف ^{ثقل}
كان الشك في النصف اما الوام لم يكن كذلك فليس من هذا الاصل والحكم فيه التحديد الا ان للاصوين ^{بين}
فيه قولين فلتقديم الاختلاف قوله سبحانه من يد الله بكلمة الحق ما جعل عليكم في الدين من حرج
ولا ضرر ولا ضرار ولبعثت بالحنيفية السميلة والسمحة وانما سجا نه غنى والعبد فقير الكل
مردود اما الاول لعدم العسر فرضا اذا التعلية راع ما الثاني لعدم الحرج ولو كان ^ل
الاختلاف واما الثالث فخلل ان التكليف طرا لطف فلا حصر بل فيها جليل المقترة ومنه بين
الجواب عن الاخير في تحديد التعلية فلا يملك ما مر في الحنيفية ونظايرها اضافية بالنسبة
الى ساير الاديان فلا ينافيها فالاعتل بالنسبة الى ما فوقه من السهولة السمحة الحقيقية والقول
الاخر هو الاخذ بالاعتل الاحياط وقوله الحق ثقل مر في الباطل خفيف وفي الجواب
عن الاول قد سبق وضعف الثالث يعني عن الجواب مع ان الموجبة الكلية لا يعكس كفسها وما
يتعلق الحكم اذا ترد اختلفا في عين المطلق والمقيدا والتفوق على وجوب شئ واختلفوا في
تقديم فان الثالث يتعين مطلقا اذا التكليف يعني الجمل في الشك في المكلف به فيتعين تحصيل
البينة عنه ولا يتألف الا بالمقيد وبين ما مرها الكل ومثلهما لو اتفقوا على امر واختلفوا في ^ظ
بشرط لو اتفقوا على امر متشع واختلفوا في تقييده بقيدا او بشرطه بغيره فيتعين تحصيل البينة
وهو لا يحصل الا بالاطلاق فالجواب ما مر بما مر في حديث في النذير الكراهة في جميع الصور ^{اشك}
شرطه من قبلنا هل هو محتمل في شرعنا عن قوم نعم ما لم يثبت في ذلك الحكم بينه وهو خبا
الشهادته من آخرين انكاره واختاره المحقق والمقدس وبعض الاخران ثم انه ^{سجانه}
ان يثبت نقله الى طريق المرح لهذه الاممة ايضا ويبحث بدل على حسنة منظم فقم والا فلا ^{ول}

قوله سبحانه فيهم اقله ثم اوجينا اليك ان اتبع ملّة ابراهيم حينما شرع لكم من الدين ما وحي به
نوحا انا اوجينا اليك كما اوجيناه الى نوح والبيبين انا انزلنا التوراة فيها هداية ونور فكم كبير ^{لنور}
ورجوعه في معرفة الحق في التوراة التوراة وادرج على الاول انا انزلنا التوراة الامر بالاعتداء بعد
كلهم فلا يكون ذلك اشارة الى شرعهم لانه يختلف فيه فبحسب ما اختلفوا عليه وهو لا يدل
العقلية دون الفروع الشرعية ويدل عليه بعد اعادة الدلائل العقلية من هديهم والامر باقتداء
بهم مع استقلال العقل فيها وكونه افضلهم واعقلهم بخلاف الوارد الفروع الغير المنسوخة
تعديات مشرقة على الوحي من غير ان يكون حرفة الى ان ينسخ قط فانه لا يصح في اصول الوحي
التي لا ينسخ بل لا يصح سواه فانه عام خرج ما خرج وبقي البقية ولا ينافي في مثله خروج الاكثر
في علمه ولا ينافي من ذلك الامر بتابعهم ليلزم تقديم الفضل على القاصر اذ هديهم اطاع الله سبحانه
فيلزم عليه ذلك بالقرينة وانما عمله اقتداء بتقديمهم عليه ما نانا فلا اشكال لو سلم ظهوره في حق
من هداية ودفعه لذلك وعلى الثاني بان ملّة ابراهيم المراد بها العقلية ودون الشرعيات تلك
ذلك قوله ومن يعبد عن ملّة ابراهيم الامن سلف نفسه فلما اراد الشرعيات لما جاز ينسخ منها
وقد اخرج كثير من شرع فتيقن ان يكون المراد بها العقلية ويدل عليه ان العقلية بالغة الله
اراد الاختصاص بها ابراهيم اذ الكل مشترك فيها فيكون المقصود منه ما هو لو قيل بمقتل
ان يكون الاختصاص بالشرع قلنا الامر باتباع الفضل غيره في العقلية الصلة فخرج عن
حدود الفضل والاضمار به مع ان الله هو الشريعة وحملها على ذلك بعيد جدا بخلافه فصار
منها الشريعة التي ينسخ اذهي مع العقلية تعليلها والاية لا تصير ليل على ما ذكره فان الحكم
للاعراض عن ملّة ابراهيم مع كون المراد بها العقلية لا يخرج عن حيزه بل ينافي الحكم اذ هذا

التوجيه

التوجيه لا يثبت لاهل الكتاب ان العصية عنهم عن القبول بخلاف ما لو اضيف الى
انياتهم فانه لو يجب قبولهم ولا لاهل الاسلام مع ان العقلية لا اصولية لا يكون ظهورها
بحيث يوجبها لغيرها السقاهة بخلاف ما لو اراد منها الشريعة ابا فانه ينافي حسب الحكم بالهبة
في الخافعة نظرا الى سبق ابراهيم بالنسبة الى اليهود والنصارى وغيرهم وادعان الكل يثبت
فلا عارض عنها يوجب الحكم بالسفح فصح ان يقال ان الاية دلّت على لزوم اتباع ملّة خرج
بالاجماع ما نسخ منها ببقى البقية احتمال ان يراد باتباع ملّة اتباع الحق وعلى الثاني انه لا
من وصية نوح او شرعنا ان امر به بل يحتمل ان يكون وصايتهم بامرهم بقوله عند انتم اما
الامر باتباعه او وصايتهم بامرهم بحفظه ولو سلمنا ان المراد شرع لنا ما شرع
لاحتل ان يكون المراد به من الاستسلام الى العقلية على العقيدة الدينية ولو لم يحتمل ذلك بعد
ان يتفق الشرع ان لا يكون شرع حجة علينا من حيث يدعي بيقيناه بطريق الوحي فلا
شرعية شرعية لنا باعتبار ورودها عنه ولما قيل ان يقول مثل ما هو نظر الى ظهوره وحده
من الدين مع ما وحي به وعلى الرابع ان المساواة في الوحي لا تستلزم المساواة في الشرع والمخالف
لا يدل على انهم من تشبيه الوحي بالوحي بل لا يمكن غيره على انه لو لم اتحد جميع الشرع على
الاحكام بان ظاهرها يقتضي اشتراك الانبياء جميعا في الحكم بها وذلك غير مراد لان ابراهيم
ونوحا وادريس لم يحكموا بها بتقديمهم على نوح لما يكون المراد ان الانبياء ليس يكون بعضهم
عن الله تعالى وان فيها نورا وهكذا لا يلزم ان يكونوا متعددين بالعلم بها كما ان كثير من آيات القرآن
منسوخة وهي عندنا نود ويدل عليه ان استثناء من تقدم ظاهرا بالعقل فلا يستلزم تقديمه اذ
بل يحتمل ان يحكم بها من تاخر عنها ان لا يشهد خلافه من الخارج فلما قلنا ان يقول مثل ما تقدم وعلى

الاخير باننا لم ان مراجعت للتقديم لغيره بل لا يجوز ان يكون ذلك لاقامة الحجته على من انكر
وجوده في الترتيب ولم ان يقولوا سلمنا الكل لكن يكفيننا الاستصحاب ما قبل هو مبنى على القول
بكون حسن الاشياء ذاتيا وهو ثم ومنا في القول بالنتيجة بل التحقيق انما هو الوجه والاعتناء
وان كنا لا يمنع الذاتية في بعض الاشياء لكن احوال الاستصحاب لا يمكن الامع قابلية العمل
من الجواب صدره واما دليله فقد سبق منا الجواب عن القول الثالث ما ينطق عن الاثر
ان هو لا يحوي يوحى ولو كان متعبدا بشرع غيره كان ذلك الغير افضل لانه يكون تابعا لغيره
ذلك الشرع لكن ذلك بطل بالانقاف ولو كان متعبدا بشرع كوجب عليه البحث عن ذلك الشرع لكن
ذلك بطل لانه لو وجب لغيره لولفعله لا يشترط وجوبه على الصاحبة والناجيين بعده واليهين
الى يومنا هذا ما تبعة على الخوض فيه ونحن نعلم من الذين خلا في ذلك ولو كان متعبدا
من قبله لكان طريقه لذلك اما الوجه او النقل فيلزم من الاول ان يكون شرعا لا شرعا لغيره
ومن الثالث القول على اليهود وهو بطل لانه ليس بمقتضى انما تعلق باليه من القبح المانع من
اليقين ونقل الاحاد منهم لا يوجب العمل لعدم الثقة به على الاول لا ينطق بالوجه كما بالوجه
وعلى الثاني اننا لا نقول انهم متعبدين بشرع من قبله بل انهم ما ذكره بل نقول انهم يتبع حكم من الاحكام
الماضية وانما انها لا ترفع لهم فان شرعنا ناسخ لمجموع الشرائع السابقة من حيث هو مجموع لكل
حكم من احكامها للقطع ببقاء كثير منها كالحال لطبيات وكما في المحلة مثل العبادات الثابتة بجميع
المسل وغير ذلك وعلى الثاني انه لا خوف على عدم التحريف في مكان العلم به فلعلم علم البحث ذلك
بل يمكن ان يقال لا يمكن الاطلاع بالاحاد التي تكون حجة فان الخبر كما في قوله يكون خبره حجة ولا
وقع الاجماع بل السيرة على عدم الوجوب على الرابع منع الملازمة فان طريقه يمكن ان يكون باطلا

بان يوحى اليه

بان يوحى اليه من طريق ابراهيم وغيره كما كما هو ثابت عندنا فلا يلزم منه كونه شرعا له واما
القول الثالث فلا يحصل له فانه ان نقل على طريق الملح هذه الاية ايضا ويبحث على حسنة
مطعم فلا يحصل الخلاف لثبوت حسنة ودوامه وكونه مدو حاشا فهو قول لا لعدم مطم لانا
كما ينبغي كلامه عنده ومن فزع مدارج حجة العباد على الترتيب بل ورجحانه لم يبق بنفسه
بما استناد الى القضية يحوي فيه نظر وحضر الرجل بالعثكال اذا حلف ان يضر به واثمة
لقضية ابوب فما قيل رخصته باقية في الحدود منظور فيه كما قيل هذا الحكم مروي عن ذلك
بشرط خاصة وفي الحدود كذلك لا مطم وانما انها لا اعلم لها كونه من حكايات الاحوال
فلا يمكن ان يستدل بها في موضع كونها محكومة بالاجمال ومحنة كون البعالة محكومة بال
اصل الجعالة لقوله سبحانه ولكن جاء به رجل بعين مع كونه غير معلوم المقدار ومحنة فحان مال
الجعالة قبل العمل لقوله سبحانه ولما نبرعهم واشتراط الاخلاص في العباد لا لا يترد فيه نظري جوار
بقوله سبحانه وكما قبل في التوبة ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف الاذن بما
والسنن بالسنن والمجروح قصاص **تبيين** **الاول** ظهر عاظم عدم جواز تعبد صم بشرع من قبله
قبل البعثة وفيه اقول ان الشاعلم بعده لشع اصلا وبطلانه ظاهر لا يستلزم كمال النقص كونه
حالا من احاد الامة **الثاني** لا يجوز تعبد بشرقة احد من سبقه بعد البعثة لغيره ما مر لنا من
اقوال **اشارة** **الاول** الاستقراء حجة فيه لولا ان ظاهر الهياتة التوقف او قبل افادة النظر وقد سبق
منا بيان ماهيته وقسامه وحجته في اللغة واما في الاحكام فان كان تاما في حقه مطلقا لافادة العلم
فيكون حجة اجماعا ويقيم للناطقين القياس لا يكاد يبعد فيها والاول هو الاستقراء يقولون ان
قلنا بعدم افادة النظر فلا يكون حجة قطم ووجه ظاهره لكن هو خلاص ما يحكم به الوجبات

وان افكر الفاضلان معللة او بما بان لا تعلق بين ما رايت وما لم توه ولا بين ما علمت وذلك
 وعالم بقدر ويرده ان العالم في الحكم في اكثر الجزئيات التعلق في غير الظن والاحكام هو الظاهر وقد
 وجهه قبل هو محجة فيها فان قلنا بعقوبة المحجة الظن فظاهر محجة فانه ظن لم يقع الاجماع على علم محجة
 فيكون محجة من محجة ظن المحجة اما خارج بالاجماع وليس هذا من ذلك لان قلنا بنظر العلم مما
 على حكم الاكثر من جميع الخطابات فمحجة من يارب لانه الاشارة ايضا الرجوع الى لانه اللفظ واليقين
 فان الشارع اذ احكم في اكثر ما جاءه من المحال كفاية في بغير من حكمه هذا الاطلاق هو ما
 من يجمع في الحكماء والافليس محجة لعدم المحجة على العلم ولو قيل مع الظن يتجه في هذه المحجة اذ
 لتعميم الحكم فيصير المحال فيمنع من ذلك فمحجة في موارد الشريعة استواء شرعية الحكم الذي
 حق في من المحال هو المحجة من المذهب يورث الشك في تعلق اعادة الشارع بمحصول مطلق
 الظن فلا يغيره العلم الصريح بل يورث العلم بالواقع في المحرقة والمبدعة ولا اقل من خوف ان العقل
 لا يستقل بمحجة مثله فالحكم بحكم ما لو ثبت كونه من الدين فهو اذ حاله الدين بما ليس من الدين
 ولا حاد من قال غلبة الظن المذكور معارض غلبة ظن ان شرعية الحكم يستلزم ذلك لا نوع ارتفاع
 ذلك لا يغلب على الظن انشاء الحكم فيبقى ظن الضرر ومن فروع محجة البينة وعدم جواز
 الفرضية على الواحدة اصلا ويلزم استبعاد التوهم بها عليها لا غير ذلك **اشارة في القياس**
 وهو لغة تقديرية السواء للواقع الحقيقية الاول والمجان في الثاني وثالث جعلين في شرايطها
 اليها في مساواة فرع اصلا على حكمه او اجزا حكم الاصل في الفرع بجامع وهذا اصطلاح الاصق
 وهو الذي يسميه المنطقيون التمثيل واما عندهم فهو البهتان والوقيل في اللبها وهو يملك المحل
 والى حكم انصافه الى الشك قلنا الظاهر ان مقصوده انه يطابق على معينين وهو معنى متعارفا

تدريج القياس
 لغة واصطلاح

يقال

يقال الكلمة اسم او فعل او حرف احدها فعل المحجة والآخر الدليل العقلي الخاص وهو الظاهر في
 ضعف ما قبل القياس وان كان من دليل العقل كما كان يمكن مقتضى كلامهم انه فعل المحجة بغير
 ينقسم المسان او فعل نظر وهما يعان الاستنباط في مقتضى المناط القطعي ومنصور من المحل كما يلى
 الثالث على ان حكم الفرع نفس حكم الاصل والكل ما لا يشق اما الاول قلنا القياس اصطلاحا هو
 وعنده من غير محال فيكشف عن تقسيم الادلة فان في غير الاستنباط على الاستدلال اما العقل والاعتدال من
 او الاجماع فليس الاثبات بالقياس والعللة المستنبطة واما الثالث فله مشتاع اجزاء الحكم الفرعي
 للاصل على الفرع فانه لا يمكن الا بالاشتراك هو محال على انه حكم شخصي ولذا في الشرح بان
 مثل حكم القيس عليه القيس وان اخذ فيه المعرفة في العرف فان الجملة في الشق باعتبار اشتق
 منه وكان غير مطرد لشموله ما ثبت مثل الحكم في باحدا الادلة وبقياس لكلا وهو ما لا يكون
 الجامع الصحيح به فيه هو العلة الباعثة على الحكم في نفس الامر ولا في نظر المحجة بل كان دليل
 البينة على المحرر جامع الى المحجة اللازمة للاسكان الذي هو عمله وكذا العالم بان هو الحكم على معلو
 بمثل الحكم الثابت لمعلوم آخر لا شتر كما في علمه الحكم وان ورد عليه بعض ما لا يرد على شتر
 منها علم شموله بقياس العكس وهو ما يثبت للفرع نقص حكم الاصل مع انه ينقسم الى
 قياس الطرد وهو ما يثبت للفرع حكم الاصل اذا اطلاق القياس على قياس العكس والمجاز في
 الى تعميم الحكم للفرع حتى يورث ان الاصل اذا حكم منه هو محنة ونحوها في الدلالة لا يتوقف في
 الاصل الفرع على القياس نعم جميعها خصوصية بالقياس الصحيح لظهور الواقع في الشق في اتم
 الفاسد مع صدق القياس عليه وتقسيمه وانصافه هذا على تقدير ما كان اختلاف الواقع
 الاحكام عند الصورة فلا نقص على تقديره لو زيد في ظن المحجة لاعت كتحصيل حكم الاصل في الفرع

الاعتبار لا تعاطا ولو يقينية ما سبق على ان حله على القياس غير معقول هنا عرفا ^{وعيا}
 ولو سلم انه الاعتبار فهو اعتبار خاص ولو بالقرينة واما الشان على الماهية ^{دليل}
 على علم حجته القياس وهو ظاهر اذا القياس ليس ردا اليها بل انفرقا ^{دليل} فلو ثبتت
 برأيه دليل عليه وان فرض ثبوته قبل ان يكون ثبوته بمجرد رد الادل على وجهه على القياس
 ضروري واما اختيار ردوه الشان فراجع الى الامن او الخوف كذا العلم ويستنبطونه
 فلا دلالة فيه على القياس كما هو غير مخفي واما المشايخ في البشرية لو لم يعلم انكارها لم يدل على
 حجية القياس في الاحكام بل في الجليليات ولا يتم الا بالقياس مع ان الاثر خرجت ^{نكار} من الاثر
 ولو سلم فيكون قياسا في اصول الدين وهو مردود بما دل على اعتبار العلم في العلم ^{دليل} لا
 مردود لان لا يمكن ان يكون العلم بشر انعدام قابليته لها او التمسك بالدين جميعا بل مرجع واما
 عن الستة فاجاب بانها اخبار ضعيفة لا يثبت بها مثل هذا الاصل في تفصيلا ^{حين} اما عن
 معاذ فان الاجتهاد اعم كونه على ردة على ثبوت حجته فيلزم الدوام ^{دليل} ان ردة على ردة
 لما قال جهته بما راي قال الرسول لا بل كتب الى ابيك فنتعاضا مع تأيد هذا ^{فصل} بما
 عن الاصول ولو قيل الشبهة مرجحة للاول قلنا تلك شبهة مقطوعة فسادها واما بعدم ^{عناء} الا
 بها فضلا عن اننا علم انها مبنية على عمل الظالمين الخزيين للدين من ربا بالاحتشام ^{الحتم}
 كونها من التفتة ولو من اشتهر من علماء كثر اهل البيت وايضا بعضهم في اختلاف ^{اهل}
 الحديث عن كون ردة على ردة على علم الاجماع وبالحجة جماعة فلا ردم او يصحهم الاجماع ^{عليه}
 فلا يقبل ولا سيما في مثله مع ان العادة في مثله التواتر لا يقبل مثله في مثله واما عن التضيض
 فياحتمال التمثيل والتطير وهذا شائع ولو سلم قلنا فيه تنبيه على العلة فراجع عا كذا في ^{دليل}

ضعف

ضعف التواتر بل مخالفة كغيره للقطع والضرب في تعيين التوجيه لو لم ^{دليل} الدلالة على ردة
 عليه الاجتهاد ولعلهم الاجتهاد بعيد عن طريقه ص واما عن خبر الخفية فصار مع كون ^{دليل}
 الضمير في الخبر شريف فيه هذا كذا ما راجع رات معهم في الامثلة حاجته الى شئ في ^{دليل} القيل
 لاجماع العلة بل الضرب في ومن المجمع بان ملقا الاخير مع عدم كونه من القياس بل من ^{دليل}
 بل ما في غيره مما احتجوا به ولما كان بطلانه عندنا ضروفا فلا ينبغي ذكر شرايطه كذا ^{دليل}
 به بل التكميل في ردة ما سمعت فانه ينقسم الى القطعي والظني والاولى الحكم في الفرع ^{دليل}
 مع كون الاجماع استنباطيا والى الجمل والخبر الاول ما كانت العلة فيه منصوصة ^{دليل}
 الا ان الفارق في قطع خبره ^{دليل} والثاني ما كانت العلة فيه مستنبطة والى ^{دليل} في علمه
 يطلق عليها كانت العلة فيه منصوصة صريحا او ايماء او مجمعا عليها او اثنان ^{دليل}
 الاجماع في عين الحكم او عين في جنسه او جنسه في عينه والثاني ما كانت ^{دليل}
 من خص الاول بما اثنان في عينه وعم الشان في غيره والى قياس ردة وقياس ^{دليل}
 في معنى الاصل فان الاجماع ان كان قد صرح به فان كان هو العلة ^{دليل}
 فقياس العلة وان كان دليل العلة لانفسها فقياس الدلالة وان لم يصح ^{دليل}
 معقول الاصل والى قياس الاخر وهو ما كان طريق العلة المستنبطة ^{دليل}
 الشبه وهو ما كان طريق العلة الشبه وقياس الشبه وهو ما كان ^{دليل}
 قياس الطرد وهو ما كان طريق الطرد ^{دليل} تدنيها في الاول ^{دليل} هو المصوب ^{دليل}
 علة الحكم من كلام الشارع حجة بما قال اكثر واكثرها السيدان وقال الحق في ^{دليل}
 النص على علة الحكم وتعليقه عليها فلهذا يوجب ثبوت الحكم ان ثبت ^{دليل}

قياس
 القياس

بيان ان
 العلة على
 حجة

الحجة البرهانية بوجوب القطع اما اذا حكم في شيء ثم نرى على غيره فان نرى مع ذلك على تقديره
 وان لم ينص على بطلان الحكم الامع القول بكون القياس حجة ثم قال فان نرى الشارع على
 وكان هناك شاهد حال يدل على سقوط اعتبارها عند تلك العلة فينبغي الحكم بان
 الحكم وكان ذلك بها مانع من ذلك بقوله وقد سئل عن بيع الرجل بثلثي مثله بمثل
 اذا جفت فبطلت ثم لا اذن واذا قال طشت عاملا في شهر رمضان عليك الكفارة او قال
 عشرين دينار اوصال عليها احوال عليك الزكاة وما روي ان عليا ع قضي في دابة سائرهم
 واقاموا البينة بانها لم تشهد بالساج فاحتمل في الاول توقف معلل بان من المحتمل ان يكون
 الفحص موجب للنع من ابي عبد الله في التخصيص كجواز استعماله على اوجب له خصا من الذي
 غاية ما في الباب ان ذلك لا يعلم لكن عدم العلم بالشئ لا يدل على استغناء في نفس الامر وحكم بالعموم
 انما هو معلل بان يعلم ان الحكم متعلق بذلك ولا اعتبارا او صاف السائل بل يحكم بان كل من اتفق
 له ذلك ثبت له ذلك الحكم معللا بانه لا يقصر الحكم على الدابة بل يعمد الكل ما حصل فيه هذا المعنى
 ان يريد بطلان هذا الحال ما يبيد القطع كما لا يعمد مادة الشهادة وفيه من التوفيق واختاره وقال
 هذه في الحقيقة قول في حجة المنصوص على العلم والنظر كما ينبغي به كلامه في الشرايع حيث علم من
 اقسام الاذن شاهد الحال وقال كما اذا كان هناك اشارة تشهدان المالك لا يكون ولا وجه للاول
 فان المداخلة في الخطابات وحجتها انما هو على الظاهر فاذا اذلل الخطاب على غيره شئ او افاد
 العموم ولو قلنا كيف فان المداخلة لا تعلق بالظن والظن لا معنى له اعتبار العلم في خصوص هذه
 الدلائل بين الدلائل فانها دلائل عقلية يكفر فيها ما يكفر في غيرها ولا يعقل خلافها بل كل ما
 على حجة الظواهر على حجة من دون احتمال الخلاف في لو قيل هو قياس بتهادة القسم فيم
 على

علم حجة البرهانية قلنا التقسيم مبنى على عدم حجته او المسامحة والافطاح هو عدم كونه قياسا حقيقيا او
 لو في عصر صدق والنواهي لاصالة العلم العقل على انه لو سلمنا صدق القياس على حين الصدق
 او مطلقا قلنا بان التعارض بين ما دل على حجة الظواهر والنواهي عن العلم بالقياس على
 والشرع الى كاد تكون اجماعا حجة لتقديم الاول فلا اشكال اصلا ولا فرق بين ان يكون
 الدلائل باللفظ او بحجته في هذا الحال فانها لا تخرج بذلك عن دلائل الظواهر كما هو ظاهر فان
 معدود من دلائل اللفظ كدلائل المعنى باللفظ على التعميم تهادة حال الحكم ودلائل المعاني
 دلي الى غير ذلك من الحال فلا يحتاج فيه الى العلم بل لا يدل دليل على اعتبارها فيها بالخصوص
 فاذا فرض حصوله لا وجه له حجة بل كل ما دل على حجة الظواهر بها فلا اشكال اصلا ولا
 اذا عرفت هذا فنقول انما هو من التعليل في النواهي حرمت الخمر لا سكارا ولا سكارا او
 مسكرة العموم في المفهوم منه بيان الكبري وكنيتها فاذا احتاجت الى النص على تقدير الحكم
 بل المفهوم منه عموم الحكم لوجوده وعلته ولا حصر فالولي يمكن التبيد حرما ان يقال ان
 التبيد كذا الويل اعت فلا نافي في حقهم ان يقال لو تركت لعمامة فلا من مع انه فقير ايضا الى
 ذلك ولو لا ان العموم يقتضي حكمه حال التكلم ودرءه في مقام البيان المنافي للاجمال
 فلو كان العموم في خصوصه متناوياً بين تعيين عمله على العموم لكانت الفائدة في التل في قوله
 ليس ذكرها من دأب اشتغالهم بالسلم فيا مل فاذا حصل العلم بوجودها حصل الظن
 بالحكم وفي الكفاية بقوله لا اذن ظاهر في ان طبيعة النقص علة عدم الجواز لا النقص المحض
 فلا فرق في شئ ما ذكره في العموم وان كان بعضه اظهر من هو اظهر في العموم ما علم عموما من نظرية
 ولا اقل من التساوي على ان في ادعاء افادتها العلم بالعموم خرجا عن يدن التفصيل في

في
 كذا
 الحاشية

الانصاف فينبغي ان يكون مقصوده من شهادة الحال الظاهرية فان كان كلام التوقيف
وهذا لان الحق يقال ان حصل القطع بان الامر الفعلي على حكم خاص من غير تعليل شرعي
في العلية وعلم وجود تلك العلة في محل الحكم بالظن بل العلم فان خرج يلزم القول بذلك الحكم
الحال الاخر لان الاصل في بغير من قبيل النص على حكم لا ما فيه تلك العلة فيخرج في الحقيقة عن
واستقوده الجدل في على ان ثبوت العموم في كذا لا ينافي ثبوتها في كذا وكذا في هذا وفي مثل
للاسكان ظاهره لا لفظ العموم فان الفرق في المحل باللام ظاهره في المحض فيتم المطلوب كذا الاسكان
او كونها مسكورة او لانها مسكورة نظري عدم مفعلية المحل في العلية في شئ منها غير ان بالانصاف فيها
لانها ان تحقق العلة في المحل اختصاصا بها فيكون شرعا كذلك واللام الفاعل هو مدفع بالاصل
الذي لا يعلم ظهوره في المحل فان قيل وجود المانع في غير محل النص محتمل والعلة ليست علة فائدة قلت ان
مدفعه في الوجود واحتمال وجود المانع مدفع بالاصل لو قيل الاصل عدم ثبوت الحكم في العلة
الاصل لا يعارض العموم وكيف كان ظهر من جميع ما مر ان الاظهر ما عليه اكثر واستدل بان لو لم يكن
التعليل للتعيم لمرى عن الفائدة الا فائدة في الاتباع بما ثبت الحكم ايما ثبت ان التعليل على
ان ما عليل به علة في نظر العليل فيلزم جعل الحكم تابعها لما لم يكن ما جعل علة علة وان الكثرة متفقة
على ان اذا قيل علة في كذا اسكان كان عام في كل مسكن فكذلك ما معناه فان اللام للتعليل في
بين ان يدل على المضى بالاسم وبالحر ف ان ذكر العلة في كذا في العرف العموم لا ينافي لوقال في كذا
هذا فانه عقل منه كل سامع انه يفهم عن كل كل هم وفي الاول منع عدم الفائدة لولا العموم لانها
تليق وهو ظاهر في الثاني منع الملازمة اذا العلية شئ لا يستلزم علية لاحد فلا يمنع في الثالث
منع اتحاد المفاد وان لم يكن فرق بين الاسم والحرف لعدم اختصاص الفارق فيه وفي الرابع ان ذلك

التعريف

الشيء بالعقل لا باللفظ فلا يبرر نعم اصل الدليل حق والسيدان العليل الشرعية انما يتبع
عن الدواعي الى الفعل او عن وجه المصلحة فيه وقيل لثبات الشيطان في صفة واحدة ويكون
واحد هاد اعية الى فعله دون الاخر مع ثبوتها فيه وقد يكون مثل المصلحة في صفة واحدة وقد يكون
الغير في حال دون حال في وجه دون وجه وقد يكون في وجه واحد في الدواعي في
ولهذا جاز ان يخطى لوجه الاحسان في غير دون في غير دون درهم وفي حال دون
وان كان في الفعل والوجه الذي فعلنا بغيره اذا صحت هذه الجملة لم يكن في النص على العلة
ما يوجب الخطى في القياس وجوز النص على العلة بحج النص على الحكم في نصه على مفعوله
لاحدان يقول ان الذي يوجب النص على العلة الخطى كان عشا وذلك انه يفيد ما لم يكن لفعله
لانه وهو ما لم كان هذا الفعل المعين مصلحة وفيه ان ما ذكره في الافعال الذي يمكن ما يفيد
العاما بخصوصية وان كان حقا في الجملة لكن لا يستلزم المدعي ان لا يربطها فان الكلام فيها
النص على ما يفيد العلية لغز وعرفا والعلة فيها الانطلاق على ما ذكره في الجملة فلا يجري في
في الافعال في الافعال ولا النص على العلة بحج النص على الحكم كما هو ظاهر هذا ويظهر من ان العليل
الشرعية لما كانت من الدواعي لا تعيد العموم لان العلة تحفل اختصاصا بها بحكم الاصل فتخصر
يحتل عدده نعم كما هو ظاهر الحق وغيره من المانع من نصا المانع من وجهين وقد عرف في
للعموم والجواب عن الخصص على الثاني واما على الاول فيمكن فيها العموم والخصص فان تم ادعاء
وقد حققنا ثبوتها الا بان يكون خاصا فلا فالجواب بل ما ذكره السيد في الافعال ظاهره ان
فلا فان العليل الشرعية معروفة وان لم تكن العلة هي الدواعي فان احتمال الاختصاص في تمام
الحكم بالعموم وكيف كان يد على السيدان قوله عليل الشرعية تنفي عن الدواعي ثم بل هو تنفي

عن العرفات ولو سلم فالدواعي حالها حال العلل فانها اما خاصة وعامة وما ذكره من الخلق
لا يتم الا على ما ذهب الاشاعرة والابولين الترجيح بلا مرجح المستلزم للترجح بلا مرجح وهو ظاهر
ولغيره انه لو قال اعتقت غاما محسن خلقه فلو كان تناولا لكل من هو حسن الخلق باللفظ
لا بالقياس اكانت بمثابة قولها اعتقت كل حسن الخلق فكان يقتضي عتق غير من حسن الخلق
وانقضاء ذلك مقطوع به وجوابه ان العقود امور توقيفية ولم يثبت العتق عمومها بمثل ذلك
واما يستلزم ذلك ان يقتضي غيره لو حصل فيه العلة وليس المقصود منه الا هذا ولذا صح ان يقال
لو كان الامر على ما ذكرت لم يقتضي فلا مانع حسن خلقه وليس له جواب على تقدير التسليم ^{المطابق}
وما مر من السلبان ضعف ما قاله العلامة من ان التحقيق في هذا الباب ان يقال ^{نظري} انما هو هذا
لان المانع اما مانع من التعبد لان قوله حرم ما لم يحرر لكونها مسكرة محتمل ان يكون في تقدير
التعليل الاسكان المختص بالحرر فلا يتم وان يكون في تقدير التعليل يطلق الاسكان في الميثاق
ان التعليل الاسكان المختص بالحرر هو ان وان التعليل بالطلاق لم يفتقرهم متفقون على ذلك نعم
الذراع وقع في ان قوله حرم ما لم يحرر لكونها مسكرة هل هو بمنزلة ملة التعبد الاسكان ام لا فيجوز جعل
البحر في هذا لان ان المنع على العلة هل يقتضي ثبت الحكم في جميع موارد فان ذلك متفق عليه
فان كلامه صحيح في مخالفة فلا يكون ما عده متعقبا عليه كذلك **تبيينها في ان** المدار في العلة
على فهم العلية عرفا حقيقة كان دلالة اللفظ عليها انما هي انما هي او ظاهر اعطابقة او تضمنها
او الترتيبا بنسب اللفظ او بالقرينة لغو عا دل على جهة الظاهر فلا فرق فيها بين الصحيح والنظا
ولو لم يكن له الا بناء والتبيين كقوله صلا لا اذن وكفر بعد قولنا لا اذن هلكت واهلكت انت ^{المتن}
في ثمره مضان ولا بين الاسم كالعلة والسبب اعرف كقوله سبحانه ما خلقت الجن والانس الا
ليعبدوا

ليعبدون والقاء كقوله سبحانه فانه من ركن كقوله سبحانه ان لا يكون دولة بين الاغنياء واليا
ومنها ولا بين انواع المحروفة لانه عليها ولا بين اجتماع البعض والاتقان الا ان الاجتماع
يقوى **الكتلة الثانية** لا فرق بين الاحكام التكليفية من المحرمة وغيرها ولا بين الانبياء
والنبيون ولا بين ما اتصل بالاصل وما انفصل عنه ولا بين اختلاف العلة بالظنية والاصل
بالقطعية ولا بين الوضعية في انواعها ولا بين المحدود والكفارات وغيرها ولا بين الال
وغيرها اذا علم عليها لغو السام عن العارض **الثالث** لا يكفي الظن بوجود العلة في الفرع
لعدم الدليل على اعتبارها في مثله في الاصول والعومات يدفع الحكم فيه وان يقتضي على
فيه **الرابع** ان العلة كسائر العومات في الاطلاقات في قبول تخصيص التقييد فان ^{نظري}
لفظي يقبل التخصيص والتقييد من غير فرق **الخامس** ان رفع العلة مع بقاء صدق الاسم ^{نظري}
ذوال الحكم فلا يكون احدهما الا وهو بعض مشاغلنا سمعناه مذاكرة ولا نعلم وهو بعض من
علمناهم حيث حكم بان لا يثبت بدونها ابدأ ولكن الظاهر العدم لان علل الشرع معرفات
يصح اجتماعها مع غيرها غير انها لا يتحقق عدم وجود علة اخرى فلا ينافي البقاء فالاطلاق
المثبت للحكم لا معارض له ولو سلم قلنا استصحابا بحالة السابقة يقتضي البقاء ولو سلم
العارض بينهما الصحيح ان يقال تقديم الاطلاق على كونه اقوى لانه من العلة وتأنيده بالاصل
مع كون التناول في كل من باب التخصيص لا في الاصل منه وفي الثاني من المجازي قد سبق منا ما
فعليت بالراجحة اليه هذا كله فيما كانت العلة اصل الحكم واما ما كانت تشرعية كرفع رباح
الا باطل في أصل المجردة دفع التجاذب في الشارع في الصلح وعدم اختلاف المياه في العدة فالأما
في غير ذلك فلا يلزم منها الحكم بالسلامة **السادس** ان العلة اما اصل الحكم او للتشريع لما ذكره في

فيقول على الاول الغلبة فيدخل في اللفظ الظاهر **سابع** العلة ان كانت معلومة ولزم الحكم
لها معلوم من حيث هي فلا خلاف في حجية كاهو ظاهر **ثاني** في القياس بطريق الاثبات
ويوقف تحقيق الحال فيه على رتبهم مقدمة هي ان دلالة الاولوية اما بان يدل الكلام عن فاعله
غير محل المطلق بالاولوية التامة الفظية كما في اننا فيقف القطر او يدل بنفسه او يدل بنفسه
او بان يخرج من العقل القاطع او انقل على علم الحكم ليس الا وهي في الفروع اقوى اولى تنطبق مع العلم
ظنا وهي اقوى في الفروع وهو قسم من القياس فان العلم المستنبط قد يكون في الفروع مساوية
او اضعف واخرى كذلك في المعلومة فلا يصح لعدم الحاجة الى الاولوية على التقليل من فان يحصل
العلم لا يخرج من الشك والحكم ومنه قواينة الحكم في الاقوى ولو كانت العلة عليه فان العلم
مقبول بالاشتيك وكيف كان غير الاخير منها ليس مما كنا بصدده ولا من التسامح فيه ذلك
سند ما الاول منها ليس هو في الخطاب بل هو الخطاب من المفاهيم كما هو ليس بمفهوم في الفقه
ايضا ويندرج فيها ويقصد بمثل ذلك التبيين بالادنى على الاعلى كقوله ومنهم من ان تامة
لا يثبته اليك او بالعكس كقوله سبحانه ومنهم من ان تامة يقتضيان بؤده اليك ويكون حكم
غير المذكورينهما مقصودا من الكلام ايضا وليس هذا من القياس في شئ ولكن القوم
في هذا قولها عامر فانيها انه حقيقة فيتم بها اليقينة لا فيتم بها متلا مقولها عن موضوعها
اللغوي وهو تحريم التايف في المنع من انواع الاذى وثالثها ان عمو الحكم فيمن القياس
وفي العالم تبع التثان في سموه بالقياس المحل وفيه نظر يلة ان مدلوله ليس مدلوله
لعدم وضع اللفظ ثانيا بل هو لغوي فان حرمته انواع الاذى ونوعه والظلم من قوله لا يظلمون
فيكون او نحوها ليس له سوى عمو لغوي من غير خلاف بل يطعن في العقل خلاف الاصل لا رافع

هنا ولا سيما مع تأنيده بفهم المعظم بل المعنوي هو المفهوم منه في اللفظ زيادة ونقصا
وهو حكم المطلق مطابق للامور وهو ما يكون اولي انما كان التبادر من مثل اننا في
حرمته ان ينف ليحس الاول كان ذلك في مقام الكلام بل هو حرمته سائر انواع الاذى في
حيث لو صرح بمجمله فربما نعتنا قضا او سقيا او نحو ذلك ولا يسيب عاقل فيه ولا يتوقف في
الا على العلم بالوضع اللغوي خاصة قطعنا حتى كل من لا يعرف القياس من اهل المعرفة لم يسمع
اصلا يفهم منه واثباتنا والشك فيه ليس الا الشك في العقليات بل الضمير ياتي بما يقال في قطع
النظر عن المعنى المناسب المشترك المقصود من الحكم كالكلام في منع التايف عن كونه في الفروع
لما حكم به ولا يصح للقياس الا ذلك فكما به ومع ذلك يده ان كل عاقل يفهم ان الكلام ونحو شرط
اللائمة منه ومن الحكم انما هو كونه التايف بل هو المطلوب فانما بذلك بطلان القولين
الاخيرين كما بان ثانيا فيهما ولا يلزم التباين وهو حق ويدبر هذا وعلى المختار بل على حجة كل
ما يدل على حجة الظواهر والمفاهيم فلو كان في الكتابك المستعمل ما دل على حجة ما له وكلامه في غيرها
من الاجماع المستقرة او كلماتها باللفظة ومنه يبين وجه حجة على القول الثالث ولما التا
فلكون لغوي ثانيا لظهوره في عند القائل به بتطبيقات العلم بالعلم وجوده في الفروع ولا ريب
فيه على تعديه ولما قيل النزاع لفظي هو مؤذن بالاتفاق على حجة كاهو صريح في اليقينة وقيل
في عدم حرمته القياس من مطلقا العتيق جريانه لذلك قلنا كذا فان القياس القطعي غير
داخل فيه ولو سلم خروج بالقطع ومع ذلك لم يسل طينة خالف حجة من جهة الظهور من اللفظة
من احدا الوجهين دون الاخر ولو سلم رجح تقديم ما دل على اعتبار الظاهر هنا بالعلم اما غير
منها فيجوز بالاربع يكونه واخلافه الظواهر كونه منصوص من العلم وقد عرف حجة وفي تفصيل المناظرة

محل خلاف ولما اُخبر هو المقصود بالبحث هنا فنقول اختلافها بينة بحجة كالعادة فتم
 من انكروا هم المعظم ومنهم من انبها ومنهم العلامة في ظاهر كلامه حيث علم بحجة قياس
 على الثاني فيفان الحكم في الفرع اقوى وهو الحكم في غيره من فروعها حيث يعتمدون على
 الاولوية المطلقة وقوله بعض الاول والاخر الاول هو الذي في الاول والعروض المانعة من
 بغير العلم والطلاقات حرة العمل بالقياس مطلق والاجماع الحكمية على النسخ من العمل
 كثير منها كما هو في القياس بالطريق الاول كما هو في القصر على ما في حقيقته وما رآه الساج
 في جميع ابواب من تغلب البركة كذلك بان في غيره قال الصادق ع ما تقول في رجل قطع اصبعاً من
 المرأة ثم قال ع شرف من الاول قلت قطع اثنين قال ع شرف من ثلثي قلت قطع ثلثي قلت قطع
 قال ع شرف من ثلثي سبحان الله يقطع ثلثي فيكون ثلثون ويقطع اربعها فيكون عليه ع شرف ان
 كان يقطعنا ونحن بالعراق فتمراً من قال يقول ان الذي قاله الشيطان فقال يلهيا ابان
 حكم رسول الله ص ان المرأة تقابل الرجل ثلث للثمة فاذا بلغت الثلث رجعت المرأة الى النصف
 قال ع ابان انك ان اخذتني بالقياس لوجب علي الحايض ان تقضي الحلو لانه افضل من الحيض
 والمقوله الاخر ع حجة الظن الاما خرج وليس هذا من عدم دليل قطع على خارجة وخبر الحقيقة
 دين الله حق والعشاء وقوله في الحديث الصحيح ان يوجب عليه الحج والحل ولا يوجب عليه
 من الماء والاول مردود بما روي بانه وثالث حكمية بحال احتمال ان يكون الاستناد للعلم بالعلم
 ان الاستناد ليس بحجة الاولوية بل جعله منصوص من العلم بقوله لما اريد ان يكون على السبيلين
 قضيت كما كان ينبغي ذلك قالت نعم قال فدين الله احق بالقضاء والثالث يحتمل ان يكون من باب
 الاستناد الى الظن مع العلم بالسبب والحد فيما يشهد له الصحيحان مع انه لو صح لوجب جازعاً

لا يثبت في
 هذا من
 لا يثبت في

بظاهر المعظم بالكل حيث حصروا الادلة في غيره وان عدوا منها اثباتاً فيفان فروعها فان
 ليرة مثلاً بالكل فيما يشهد به العلم ويكون في الفرع اقوى واحتمال اكثر من سبق للاختلاف
 وازادة مفهوم الموافقة او كونه علمياً او بخلافه ومن هنا يتفصح عدم وجاهة عنوان ثلثه من
 من العامة في بحث القياس بان تعلية الحكم في تخريم التافيف في انواع الاذي وهذا ولو لم يبق
 يجعل الاية التافيف من القياس الجلي القياس بطريق الاولى فانه ان مطلق الاولوية ليس من
 القياس الجلي قطعاً ولو ادعى لك احد كان مكابراً نعم بما يحقق فهم العرف الاولوية بحجج
 الخطاب مع عدم العلم بالعلم وعدم الحاجة الى استنباطها كما لو وكل احد ابيع متاعاً
 منه بدينار مثلاً ولم يوجد خصوصية كما يشهد بذلك حاله بالعاملة لا الهان في هذا
 على جوانب مع كل فرع منه بدينار ودرهم او دينارين وهكذا ولا يستعمل احد في مثله ولو لم
 احدهما الموكل فيرعه في الشراء وشمله ما في الاجازة والمرعته والمساواة
 من الطرفين في الحقيقة لك ومنه ما عان ما حوزة كل من البيوت في الاية الجملة والشرعية
 من ما فيها وعدم وجود استبراء الاخذ الاشتراها من وجوبه لغيره ما دل على عدم الوجوب
 اذا اشتراها من امرأة وهذا باب واضح في الاولوية وليس من مفهوم الموافقة فانهما تدل على
 العموم بالمطابقة والالتزام ويكشف عن ارادة العموم بخلاف ما ذكرنا فانه يكشف عن الرضا بال
 لا ارادة من الكلام مثلاً فيرعه من اية البيوت عمومها لا كل الشرع التوضي والعارية ونحوها
 بل لا يرد الاكل ولكن يفهم منه عرف الرضا بجميع ما ذكر وفيه الكفاية في الاحكام وهو نوع من
 الاشارة وقام من الحكمية من العلامة وكثير من الفقهاء من هذا الباب لانهم اجل من
 ينكبوا مثله بان بنوا احكامهم على قاعدة باطلة مسلمة عندهم ظاهرة بخلافها لو استنبط علم

دلالة بعض افراد الاولانية فان ذلك غير محذور من البشر بل الفضلاء **تبيين** **الاول** يشترط في حجية
 الحقوى كون الاصل حجة فلو لم يحكم الاصل او عارضه ما هو اقوى منه ولم يحكم بغيره
 حجة والاولى بثبوت الملازمة بين المخوف والاولى بالانذار بدون المطالبة **الثاني** يشترط
 ان لا يكون الحكم في الكفارات فانه يمكن ان لا يكون الحكم ثابتا في الاقوى والاضعف لاحتمال
 ان لا يقع عقوبتها الكفارة مثلا اذا ثبت وجوب الصوم بترك صلوة العشاء بالنوم لا يلزم
 الحكم بوجوب الصوم بترك صلوة العشاء عملا في القسط لا مكان ان لا يقع الصوم فيه **الثاني**
 وقد سبق مع زيادة تحقيق فيلزم جعلها **الثالث** يشترط ان لا يحتمل الحكم التبدل والخصم فيه فان
 لم يتم العموم عرفا كما **المراد** يجري فيما كان حجة منه احكام الاول من التعارض بينهما وبين مثله
 وتخصيص العام وتقييد المطلق بملاحظة الرجاء بل بقوله التقييد والتخصيص كالوثيق
 يخرج بعض افراد الاولى والدليل في غير الاخير ظاهر فانه لا يخلو بغيره عليه ما يرد عليه
 من الاول من العوارض واما الاخير فالحق يعلم صفاة ارادة المرفوع مع خروج بعض افراد
 الاول بل حجة الاستثناء عرفا مع بقاء فهم المرفوع وعدم فهم الصفاة منه ولو كان من العلم
 بعض افراد الاول لا يعلم بعدم ارادة المرفوع لكونه صادقا مع القطع بطلانه **الثالث** قاله
 العارفين بالجمع بين الاصل والفرع فليكون بعدم الفارق ويستتبع الماطن ان علمه الصفاة
 من كل وجه جازية الحكم الى السامى وان علم الامتياز وجوبه لغيره لغيره **الاربع** يشترط
 على ذلك ليجوز اختصاص الحكم بتلك الزمة وعدم ما يدل على التعدد وسبقه الى التقسيم ثلث
 العامة وانما صحتها كالعلاقة بين الفخرى والبضايى وغيرهم وحسب ثلث منهم بان
 الحقيقة ليسوعون هذا بالاستدلال بغير ثبوت بينه وبين القياس والفرد ليسوعون الماطن

وهو

وهو قاصح برفه المستصفي وقال غيره انهم اختلفوا في شدة ذلك قياسا ومن النكاح الى
 ان القياس ما قصد فيه الجمع بين الشئيين وهذا ما قصد به نفى الفرق في فصل الاجتماع في
 الثالث **الاول** وفيه ان القصد في الجمع بالقصد **الاول** كالقياس بل هو نوع من القياس لو كان
 الفرق بالظن لان نفى الفرق للجمع المقصود بالقصد **الاول** نفى الفرق للجمع وهو طريق من طرق معرفة
 العلة فان كونه قياسا كما بان فساد خلا فتم قسمه كغيره الى مقطوع به ومظنون ومثله لادراكه
 من اعتق غير كماله من عبد قد علمه الباقى فان الاثر في معناه وقوله ايا رجل مات او فلس **حسب**
 المتاع الحق بمناعة المارة في معناه وقوله فعليه نصف ما على الحصان من العذاب
 فالعبد في معناه وقوله من باع عبدا وله ملك فالملك للبايع الا ان يشترطه المتاع **حان**
 في معناه وقوله في موت الحيوان في الشهر ان يراق ويعود ما حوالى ايامه ان العسل لكل
 جامة في معناه والعلامة والفخرى او في الفرق على وجهين احدهما ان يقال هذا الحكم **الاربع**
 من مؤثر وهو اما القدر المشترك بين الاصل والفرع والقدر الذي امتاز به الاصل عن الفرع
 والثاني باطل لان الفارق ملحق فثبت ان الشرائع هو العلة وهو محقق في الفرع فيجب تحقق الحكم
 فيه والثاني ان يقال هذا الحكم لا بد له من محل وليس للميزان من المحل فهو المشترك اذا حصل
 في الفرع ثبت الحكم فيه مثلا يقال جازم امتياز الاقطار بالاكل من الاقطار بالوقوع ملحق فالمحل هو
 القطع فاما حصل صماه وجب حصول الحكم واورد اعلى **الاول** باننا استخراج بالسرة التقسيم
 من غير تفاوت اصلا وهو الحق فصار قياسا وكل ما يرد عليه ما يبطل كونه طريفا كما لا فائدة
 العلم وهو يرد عليه من جواز كون الحكم غير معلل والا لزم التسلسل لو كان العلة امر ما غير ما ذكر
 او جزاء من احدا لا وصفه او صفة اخرى كمن بعضهما او المركب فبالاشتراك لا الفراق او كون الحكم

في التوضيح والظهور فان اثنا ابلغ واكثر في العلم من الاول ونفي الاول يستلزم نفي الثاني
والاثر في الطرف فان الطريق المتعارف احد وهو النقل فيلزم ان يصلح العلم النظري
قبل الوصول الى العلم النظري وبطلان ظاهره فضلا عما مر من الادلة على وجوده وامكان
العلم به بل احكامنا الاجماعية اكثر من الخلافة او من ان يحيط بالحصول ليست محققا
بل هيها وبغيرها من التفصيليات بل غير هذا التعداد لا يخص من اول الفقد في آخره كما نرى كل
من زاوله ولو قبل حصول الاجماع في زمن الغيبة على وجه يفيد العلم بها العصم متعين
كما هو من ذهب جماعة قلنا اثبتنا امكان وجوده والعلم به بل شيئا مما لا يخفى على احد
الى هذه شبهة ولو صح القبح في العلميات بجملة الخلاف لم يثبت شي من الشرعيات الاصول
والفردية بل في غيرها وفاده عنى عن البيان وثبوته ما اخترناه تلقى معظم اهله السلام
لدر البول وربما يبطل منع حصول الاجماع بان معظم الاحكام يستفاد من الاجماع المركب
مكتوبة ويجازيانه لا يلزم من تحقق الاجماع المركب كون الحكم قطعية لان ثبوت الحكم بالاجماع
يتوقف على ضم ذلك كذا بك سنة على امرها خليا الكلاية والنتيجة تارة لآخر القدمات
ان الاجماع ليس مخصصا في المركب كما يثبت كلام الاول بل غير غير محصى بل لا يصح تحويل الاول
دون اثنا لعدم الفرق في الماخذ قطعاً مع كون محل فاق وان الكتاب بما هو كتاب السنة
كذلك لا يستلزم حصول الاجماع بل الاجماع لا يحصل الا بالعلم وهو مسلم اذا اجماع من الادلة
العلمية ثم لا يحصل الاجماع بجملة خارجية نفى العلم بالصدق من ناحية والرضا بدين الاول
فيما وفيه ذلك لو صح فالاجماع لا يحصل بمجرد كتابك سنة وثنا ان اسنادا بالعلم لا يستلزم
بالظن لعدم الاختصاص واحتمال ثبوت ثالث هو العمل بما هو في تفيد العلم بانقياد الظن كالكتاب

والاستدلال الفرق ان الدائرة هذا الصريح على الظن بما هو ظن محتمل ما ذكره بل يحتمل ان يكون محتمل
والغيب وبذلك لا يتم ما ذكره فلو بقي بعد الاستدلال اسنادا له كما هو الواقع لم يحتمل العدول الى
لعدم الحجية عليه كما درست على ان ظواهر الكتاب السنة ما وقع الميزة من المسلمين على حجة قديما
حديثا وبما كان ينقطع الشك والاعتبار بين المسلمين قطعاً ولم يمنع مانع عن حجتها من عصم
ومن بعدهم من يلزم من محالهم رفع الاجماع والقبح فيه وانكاره مكابرة او تجاهل او من
قلنا يات ما قلناه احبار تحريف القرآن بالنقصان فان الاجماع المذكور يكفى عن عدم منافاة
ذلك لا متنا مع تفريق اهل البيت عليه قطعاً فاجبة الكتاب السنة لا الظن بما هو ظن وان كان
الدائرة حجة ما على الظن فلا يلزم من حجتها ما يحتمل كل ما هو مساو لها في افادة الظن او اقوى
منها ولا اجماع على عدم الفرق في الادلة خيرية القياس وبطلان عندنا ظاهر مسلم واحتمال المحقق
والتعليق قائم وثبوته نظام عيشهم من السلاطين مع رعيتهم والامام مع خدمهم والوالي مع
بل جميع الخلق في امورهم على الخطا باق الكاينات دون العمل بالظن مع لزوم كثرة الخلاف في
دونها ولزوم الرجوع والمرج باعتبار في الامور فلا حاجة الى ان يقال الحكم استفاد من ظاهر الكتاب
معلوم لا مطلق نظر الى جميع خطايا الحكم بما له ظاهره هو يمدخله من غير ادلة ضرورة ذلك
الظاهر حتى يجازي ان احكام الكتاب كلها من قبيل خطاب الشافعية وعصمته بالشافعية
في حق من تأخرنا هو بالاجماع ونقضاء الضرورة باشتراك التكليف في الجازان يكون
ببعض ظواهر ما يداوم على ارادة خلافتها وقد يقع ذلك في مواضع علمنا بها بالاجماع ونحوه في
الاعتماد في تعريفنا لبيانها على الامارات المفيدة للظن القوي ومع قيام هذا الاحتمال ينبغي
بالحكم ويستوى الظن استفاد من ظواهر الكتاب الحاصل من غيره بالنظر الى اعادة التكليف لا يثبت

العرف بغير ما على كون الخطاب متوجها اليها وقد بين خلافه وظهور اختصاصه بالاجماع والضرورة
 بغير ضرورة وجود الجزاء مع الشاهد المفيد للظن الرابع بان التكليف محله في ذلك الظاهر ^{فمنه}
 يقال انه اصل البراءة مع انه يريد على جعل الكلاله عليه بفتح القدمة على ان حكمها لا يجعلها قطعية ^{دفعاً}
 دلالة المقابلة على لزوم ارادة الظاهر من الخطاب ذلك لا يستلزم المدعى ان من ارادة الظاهر
 لا يستلزم كون المفهوم منه المخاطب قطعي الاحتمال اشتباهه ولا ملازمة بين ارادة الظاهر في
 الخطاب بل المقصود من الظاهر ما يكون ظاهره في العرف لا عند التكلم مطلقا ولو اشتبه ^{المدعى}
 العرف وهو غير خفي على عاقل ولا يمكن التفوق به من احدا غاية ما يتوصل اليه ان يكون الخطاب على
 القوم وهو لا يستلزم عدم اشتباه السامع نعم هو يتم او التزم من كون الخطاب على وفق فهم الخطاب
 وان كان فهمه بخلاف متفاهم العرف ذلك لا يمكن مراعاة التكلم بالاجماع للعادة قال الله تعالى
 ما ارسلنا من رسول الا بلسان قومهم ومع ذلك يستلزم الترجيح والمرج في الاحكام فانه لو صح ^{الخطاب}
 حمل الخطابات على متفاهم العرف بل علم ما يفهم الخطاب في الواقع فيلزم مراعاة ذلك على المتكلم
 فساد وعدم امكانه عادة في خطابات الشفاهي لا يستلزم افادتها العلم وان اسكر فيها ذلك ^{كعبا}
 على ان كون الحكم المستفاد من الكتابية نفا بالنسبة اليها لا يقتضي لما مر من السيرة على جهة ^{ظاهر}
 بالقطع بل يلزم قطعية بالنسبة الى المتأخرين ايضا لما سمعت فانه لا يخرج عن كونه مستفادا
 من الخطاب مع ان ذلك لا يترتب اللفاظ وادعاء العلم في هذا يلزمها ولا يلتزمها عما عاينته وان كان ^{خارجا}
 عما عاينته فكيف كان لا يلزم من انتفاء القطع بالحكم مساواة ساير الظنون لما يستفاد منه ^{الابا}
 ساير الظنون لما يستفاد منه الا بالقياس فان محجة ما كانت مجرد كونها لا تستلزم الشا ^{وي}
 بل المحجة شئ مفاده الظن فمن اين يلزم من ذلك محجة ظن لشيء مفاده في الظن وهذا ^{الكل}
 ليس

قياس مع الظاهر نعم كما ثبت محجة يمكن وقوع التعارض بينهما ويرفع بما يقتضيه اصول
 المذهب ^{هذه} في غير ما له مدخلية في الكلاله بل في الدليل نفسه ولا يمكن الكلفاء فيه كما يكون ^{محجة}
 في نفس الاحكام فان المدارك الكلاله على ظهور الارادة ولو بالقرائن والامارات الكاشفة عنها ^{الظن}
 التساوي بين ادلة الاحكام والقرائن على الارادات يمكن ان يقال محجة نوع من الجزئية اذا في ^{الاول}
 الاول لا خلا في الجنب كما سمعت فاحتمال الاعتماد على الامارات في الكلاله لا يستلزم احتمال ^{النفس}
 الادلة واما محجة خبر الواحد في مثل عصرنا فاجماع حق من مثل السيد كما عرفت فيما مر وكذا
 محجة اصله البراءة في دفع الحكم فيما يرتب محجة عليه عند المجهد ومحجة ظن المجهد لما حصل من
 الادلة لا يستلزم محجة ظنه مستطاع العقل لا شرعا وهذا في تعليل انسداد باب العلم في غير القرائن
 بعقد الستة المتواترة نظرا في انفسا راسخا في الشك كثير لا يقتضيه اذا التواتر العلم بالمراسل
 فعدم كون الشك عدم التواتر لا يستلزم بغيره كالورق في كل طرف كثيرة لو اشتبه عليه ^{يخرج}
 التواتر مع ذلك يمكن ان يحصل من القرائن العلم بعده لا اشتباه فيما ياتي في التواتر فيحيط العلم ^{بأن}
 منهم مع ان التواتر لا يعيد العلم بالمراد كالقرائن وفي الفرق بينهما بالنسبة اليها نظرا في ذلك
 تعليله بانقطاع طريق الاطلاع على الاجماع من غير جهة النقل بغير الواحد مكان كونه النقل
 الى ان يقتضي التواتر العلم فادعاء الانحصار صادف للضرورة على ان انحصار الطريق في
 النقل باطلا كما مر في محله وكذا في تعليله بوضوح كون اصل البراءة لا يعيد الا لشيء اذا ^{الاستدلال}
 بالعلم بالحكم الشرعي في غير المصروف واصل البراءة نافي الحكم لا مثبت فلا مدخلية ^{للمعصاة}
 في الظن في المدعي الاقرضا كفاية الظن في نفق الاشياء الى التكليف باعتبار العلم فادلة الاحكام
 لم يكن منافاة مع ان محجة من باب التعبد لا افادة الظن مع الاعراض عن جميع ما يقول ^{المدعى}
 كان

عقلية صرفة لا يقبل التخصيص ومقتضاه ان العقل يحكم حكما جازعا بان المدار على اسنادها العلم
على الظن بما هو ظن فاستثناء القياس وظن غير المجتهد فان كان اقوى ونحوها عند بلوغه
كافيه يلام اساسه فانه لو كان المدار عليه لما صح ذلك بل يبين ان المدار ليس عليه كيقول العقل
ان ذلك التفرقة وجعل المدار على ما هو اخص مما يبره وما يقا ان الاستثناء مقدم كلام لا يحصل
فيه بل ينبغي صدق عن العلماء فان الغرض ان الحكم متوسط بالظن بما هو ظن فالأول انما كان
يكشف ان الظن بما هو ظن ليس مني الاحكام فالفرق بين التقدم والتأخر بوجه اخر لقول
ان تمكن من الحكم بادران حجة الظن بما هو ظن ان لا يفتقد الاصل لا يصح الاستثناء وعلى الثالث لا يتم
الدليل كيف اذا امكن اخراج مثل القياس عنه لا يمكن الاعتماد على غيره لاحتمال مثل ذلك فيه
فيكون القضية معلقة فليكون منتهية ومع ذلك كله يقول الاستثناء مؤخر والدليل مقدم فاما
مغاده يثبت بالعقل فوثاقه قبل الشرع بل قبل الجاد الخلق بل ثابت في مرتبة وجود العقل في مرتبة
وجود الواجب في مرتبة ذاته على ان العقل غير مستقل في ادراك حجة الظن بما هو ظن نظر الى
خفاء مصالح الشرع عن ادراك العقل فلعن في العلم بالظن بما هو ظن مغايرة لا يدرك العقل
وبما هو اخص فينتج ان يكون المدار على العلم وعلى ما يكون حجة عليه من طواهر الكتاب السنة
وما يرجع اليها كما عليه بناء الطائفة ويشهد له كتبهم الاستكلاكية واجتماعهم وطريقهم في الحق
ولا تصحح الى من يتكلم في ذلك العلم فانه خرج من حادة الاعتدال وقد نهى عن ايرادها
من الغاضلين ونحوها ما ينافي احياها فاستكلاكية لانهم باخبار عايشة والبرهانية وامثالها وذلك
منهم في مقابلته العامة كما هو غير خفي على من مارس تلكهم فلذا ينبغي تسكون كثير بالقياس ونحوه
بما مر على لو قيل حجة الظن تعليلية فلا استثناء اصلا كما صال البراهة ثم ان ما ذكره من ان اذا

محقق

تحقق اسنادها بالعلم في حكم شرعي كان التكليف فيه بالظن قطعاً قلنا ان كان الحكم ما ثبت بالظن
الكتاب السنة وما يرجع اليها فلا كلام فيكون ان كان ما ثبت بغيره فكونه حكماً او لا الكلام بل
عن صاحب الشريعة مشكوك في كلف يثبت بالظن قطعاً فقولنا ان التكليف بالظن ان كان
بالتكليف ما كان صدوره وثبوته في عصر المحض ومعلوم ان حكم العلم لا يجاوز عن طواهرها
ومن الفروض ما يات والقطعات فان التكليف في غيره ايثبات الدليل حتى يحتاج الى العلم بالظن
بقضاء التكليف في ثبوته ولم يثبت في غيره وان كان اعم ايدل دليل على ثبوته حتى يكون العلم فيه
بالظن وبما حمله ما ثبت من الاحكام الحاكمة للاصل في عصر المحض بالظواهر في كفاية فها
غيرها لم يثبت صدورها فلا قطع بحجة الظن فيها مع ان حجة الظواهر لم يثبت كونها من باب
الظن وان كان حجة ما دام الظن فلا يرس حجة الى حجة الظن بما هو ظن حتى يقدم راجحة على
موجوده ولو قيل يثبت احكام اجمال من الشارع ولا نفي فالا يتم الاستئصال لها الا بالاثبات بجميعها
يمكن ان يستدل بالظن فيعين العمل بما يبرأ الدقة يبين قلنا ان ما ثبت بالظواهر لم يثبت فاما
في غيرها حادثة والعدم وفاقية لما مع سلاصتها من المعارض وما اجاب به عن القصور المرافعات
من ان الحكم في الشهادة ليس متوسطاً بالظن بل بشهادة العدلين فينتج بانسانها ومثلها في
والاقر لم يخلو من النزاع فان الفروض فيه كون التكليف متوسطاً بالظن بمراد عليه ان انا طر
التكليف بالظن لم يثبت احتمال مثلها ما كانت هناك وفيها الكفاية فان غاية ما ثبت حجة ما يفيد
الظن غالباً من الكتاب السنة لا الظن والحاصل انه ليس من بامرها وان سابقاً بحجة الظن على
صوطله اصلاً فالاصول انية الحجة كالعلوم ان الاخراج بالدليل فضلاً عما مر من كونه للنسب
مذهبنا كما قاله بعض المدة بل عليه اجماعنا بل اجماع المسلمين حيث ان كل من قال بحجة الظن اقام

الدليل عليه ولا يسمع منه ويدفعه على ان القول به انقطع في هذا الزمان وبطلانه تعين الحق
حيث كانت شاع ان باطل السند المساوي بطل القول فلا حاجة بنا الى اثبات حجية الكتاب
السنة المعبر عنها بالنظون الخاصة مع شيوخنا ما روي سنيد فيما بعد عليها سبق ما ينفك
القول ان العمل بظواهر الكتاب والسنة ليس شرطاً لعدم التمكن من تحصيل العلم بالحق ^{مط}
سواء كان العامل من المشافهين او من الغائبين مع فرق بينهما ستعرفه بخلاف العمل بالنظون
مشرط بسبب ما بالعلم مطم او غالباً بحيث لا يمكن الانقضاء به وبما في حكمه الاستدلال بالخبر مع
الدليل او بقوته به قال في النهاية الاجماع واقع على ان تسوية العمل بالنظون شرط لعدم العلم فيه
ما عرفت مما سمعته وفي المعام اجماع امكان تحصيل العلم فيتم تحصيل العلم بما لا ينفك ^{فصل}
الدليل العقلي عليه **فصل** ان الظن لما كان محجته على خلاف الاصل فالظن الحاصل من الظواهر
خرج بالنسبة الى المشافهين باجماع العلماء وبالسيرة القاطعة بالضرورة واما بالنسبة الى
غيرهم فخرج ظن الجهد لذلك وبقي بالحققة لاصل العورات مع استلزامه المخرج والمخرج
لولا السيرة القاطعة على انهم بالتقليد وعدم العمل بظواهرهم ولا ينافي ما يترى من المحل
من جماعته في عدم الاجتهاد عليهم لما هو ظاهره من بطلانه ولا اشكال فيه عندنا بوجوبه
عند القائلين بعدم حجية الظن فيشكل لما مر من قيام الدليل العقلي عليه عند مع كونه غير قابل
للخصيص فيلزم حجية ظنهم ولو حصل من الركن الجهد ونحوه اذا كان اقوى او مساوياً للظن ^{المجتهد}
ولا يقولون به ويمكن ان يكون مما خرج بالاجماع كالقياس فانه مما اتفق الفريقان عليه ولم ^{يقولوا}
لا يمكن ان يصح ظنه اقوى من ظن المجتهد او مساوياً له ولا يمكن لمعترفه بسبب العلم مطم ^{فصل}
او فيما كان فيه وفيه نظر ظاهر **فصل** ان الظنون الرجالية تلحق عندنا بقضايا على حجية ^{مط}

است

السنة فان بها يحصل الظن بالصدور قلنا كفايته في حجة خبر الواحد دليل الكفاية به وان لم
دليل على حجيته بالخصوص كان الظن في تعارض الاحوال بالغلبة ونحوها يجعل الخبر ^{عنه}
ظاهر في الراد في حجة ذلك ولا يفتقر الى دليل على اثنائه بالخصوص فيشعر حتى تعرف ^{المخلص}
في شبهها كاللغات والتراجم في تعارض الادلة واما على القول بالعموم فالامر ظاهر ^{العقل}
عندهم على ان لم يتفرق فيها ففضل عدم القول بفصل **فصل** هل الظن محجة في نفس الاحكام ^{فصل}
ما مر مطلقاً او الاقوى متى علمه ففضل ما كان تحصيله بحق الاول العموم وادله حجية الظواهر ^{عنده}
بل المعصية يخرج الشك يدلوله فضلاً عن اتفاقه الفصل من ديدنه في الفقه وبذلك يتم الامر على
القول بالعموم مطلقاً **فصل** ان عموم الظن على القول بالعدم الموضوعات من حيث تحصل
كالظن بالوفاة وفخر البيع والاجارة والسرقة والناو القتل ونجاسة الماء العذبة للعلم ^{شئ}
ادلة لها مع كون حجية خلاف الاصول ومنها عدم الدليل العموم البولي به وسبب الحاجة الى
العمومات وسيرة العلماء كافة وخلق الادلة جميعاً من الامعاء الى حجية فيها فضلاً عن الظن ^{ولا ينافي}
بما قلنا في نجاسة القتل فانه الظن مطلقاً وجماعة في القتل باثباتها بخلاف الفاسق والذلي في حجة
هذان رمضان خاصة بخبر العدل الواحد الى غير ذلك لا مكان استناد كل الى دليل خاص به وهو الظن ^{فصل}
والا لقالوا بطلانه في غيرها **السادس** ان مقتضى عموم حجية عند القائلين به العموم الا اذا قام ^{دليل}
العقلي على عدم حجية كمال القياس والاحتسان والراي والمصالح المرسله بشيوع حجية عدم
بالدليل القاطع فاشك ان يتم دليل خاص وامارة على حجية فهو حجة وما قام الامارة الظنية ^{على}
حجية لا ينفع في رفعها **السابع** لا يتم حجية على القول بما كان قبل الخصم والامر المخرج فضلاً
عن عدم شموله لادلتهم فان ما دل على حجية يخص بما كان ثلثاً بالواقع لا طناً تعليقاً وهذا ضد ^{اتفاق}

الكلا فاع عليه فهو القياس **خاتمة** كونهما كاشفاً في الثاني والثالثين في الما في الثاني
 ان الاصل يطلق اصطلاحاً على الرابع والسحب فيهم من بداهة بالظاهر والاستصحاب الذي
 والقاعدة الكلية وظاهرهم كان ظاهراً استوفى قوله كآخر فالقوة العرف يطلق على معان كثيرة
 الا بقية السدادة في السنة الاصوليين ثم قلنا في موضع اخر الاصل يطلق على معان كثيرة مرجعها
 اربعة والسدادة في ظاهرها كيف كان مقتضى كلامهم رجوع كل ما يطلق عليه الاصل اليها وعدم رجوع
 منها الى اخرها الثالث فلاج عن مناقشة وان امكن ان يوجد شيوع الاطلاق عليها دون غيرها
 فان اجماع البعض لا يخرجه عن كونه اجماعاً الثالث في الاصل الثلاثة لان يلد بالاستصحاب الى الثالث
 فيمكن منع الرجوع الى الاستصحاب كانه لا يثبت في الما في الثاني وفيها الا ان يعبر عن كل الخصومة
 فينبغي المناقشة في كل من على الاول واما الاول فلا بأس برجع كل ما يطلق عليه عندهم اليها واما
 في عليها ما حسن وهو اصل القياس وسادس وهو كذا في المعتد في نظر فان الاول
 اليه الاطلاق بل يطلق عليه القرينة واما الاخر فهو ان اصطلاح امر بالرجوع الى الاصول
 والعقود هنا اصطلاحهم وان كان كلهم بعضهم مطلقاً هذا فيراد العلة في العاقد حاس
 الامر الاعلى ظاهراً رجوعه الى الرابع واما حجته بالمتن الاول فنقد من يقول بوجوب حجية الظن فقط
 واما عندهم فبوجوب حجية الظن حجة واسطحة المعنى الثاني في العرف من حجية الاستصحاب
 واما على الثالث فما لا ريب فيه واما على الرابع فظاهر حجته على تعدد حجية القاعدة وهي مبتنية
 عليها فمن الاول الاصل في الاطلاق حقيقة حتى يما شاك في امره تدب اعتباراً فانه لها ما فيها
 سبق على ان الحق كما ان الكلا على الجانبا للفظ لا بالقرينة فاذا اشك في صرف القرينة من الحقيقة
 ولا يظهر الصدف في ابدال اللفظ على الجانبا بل لا يثبت على الحقيقة بانية ومن الثالث اذا تعارضت

والظاهر الاصل مقدم الا ان يكون الظاهر حجة شرعية على المختار من عدم الدليل على عدم حجية
 الظن وعلى الاخر فيعكس في الاصل البينة على الاشتغال والبرهان في وجهه وهو ان الكتاب
 السنة والظن بدخول الوقت مع عدم طريق الى العلم ومن الثاني ظهور العرف العادية وغلبة الظن
 القرابين في حصول الموضوعات كالتجاسة والظاهر بعد العلم بالحجاسة ومن الثالث الاصل في
 الحكم الكتاب في السنة والاجماع ومن الرابع قوله ان اصل في العقوة للزوم وهذا لما كان
 من الهيات والصعاب ينبغي ان تقرر له كما مثله واعلم ان عمدة ما استدله قوله سبحانه انها
 الذين امنوا او قوا بالعقود وتم تقريره بتقرير تحقيق الما في الثانية في مادة والعقود الا قبل
 فالامر بها محتمل ان يكون لاثبات الحكم الاول في شرعية كقوله سبحانه اقم الصلوة للعلوات الشمس في
 الليل وقراء الفجر وان كيف التبيين والرجوع عن الترات كذا في الامر بالعرف اذا قيل صلوا وكبروا
 فانما يدين به الامر ان ثبت بوجوبه وعدمه وكذا الوقال الولي للطفل صل فانما علام الاصل الوجوب في
 تعليم له اياها او نفى المحظوران يكون اذا ما كانوا يفعلون من العقود او ارادة كل من اذ
 من واحد على البدل او ارادة القدر المشترك والفرق بين الاخيرين ان المطلوب في مشترك
 في الاول والطلب في الثالث غير الاول منها خلافاً للظاهر فيقتصر الى صار في هو مدحرج بالاصل
 بل الرابع لا يصح ارادة الا ان ارادة الاول مع كون الزينة المائدة وهي آخر سورة نزلت بها
 الا ان يكون من بالتساوي عما بين قبل ذلك او يكون الخطار مع من لم يعلم بالحكم قبل ذلك
 غير بعيد وكيف كان الظاهر على الاول فانه الظاهر من الامر بالتسوي مع عدم ظهور في اصراف
 وعدم البعد في عدم وعد الحكم بل زوم الوفاء قبله وبالحمل الاصل ليل قوي لا يخرج من ذلك
 مع تأييده بالاتفاق حيث لا يتناولهم التمسك بالآية على اللزوم وهو انهم لا يثبتون



لأنه إذا قيل إن العقد هو العمل بقضاءه من هذه الجهات وإما الثاني فلا بد من الإبقاء بالعقد هو العمل بقضاءه
أو العمل بقضاءه على سبيل التوفيق وإن كان جائزا كان الوفاء العمل بقضاءه على سبيل التوفيق
فإنه لو قيل إن العقد هو العمل بقضاءه من هذه الجهات وإما الثاني فلا بد من الإبقاء بالعقد هو العمل بقضاءه
ووجوب الإبقاء وإن كان بعض العقود جازا أو كاشرة والمضاربة فلا يكون المراد وجوب بقضاء العقد
ولا وجوبه إلا التزام برباها الظاهر إلا وأما المعنى من الإبقاء بالعقد والوفاء به فمقتضى
عرفه هو العمل بقضاءه على سبيل التوفيق وجوب الوفاء الجواز وعدم وجوب الإبقاء فلا يحتاج إلى
يقينه ولا إلى وجوب أصله فلا يجمع شيء من الأخيرين مع الوجوب فلا يصح أن يكون ملوكا له
أما الثالث فلا بد من العقد لغة الجمع بين الشيئين بحيث ليس الانفصال لعقد المحل المراد به هذا
الوفاق المستد بين شيئين كما ذكره ثم وهو من تسمية المحل باسم إتمام العقد على التوفيق والتوفيق
في الأصل قال الجمهور عرفت المحل والعقد والبيع بالعقد وعلى هذا الاستحسان يخرج الأكثر اختصاصا
بالمحل لأن وجوبه يخرج الأكثر لغة عرفا الممكن أن يقال هو وإن أمكن معارضة بغيره من
الأصناف الجازية أو ما لا يمتنع عليه فإن قلنا التخصيص على الجواز غير ضروري ولكن
استهارة أيضا بل يطلقها رجمه حيث نسب بعض الأجلاء أسئلة الفقهاء بغير تصحيح العقود ولو
قالوا أنهم تداووا في ذلك فجميع الأصناف الإحصائية قالوا لا بأس به لعدم التمسك بشيء مما
يحلل الوفاق في الفاسدة العلماء وطريقتهم السلوكية بينهم بلا خلاف يظهر ذلك أصلا من جهة
إدخال محل البحث الوفاق في موضع آخر يدن الأصحاب خصوه بغير العلامة الذي جعل من
الوفاء بالعقد هو العمل بقضاءه أن لا يملكه فلا بد من الإبقاء بالعقد هو العمل بقضاءه
وإن لم يجوزوا أمكن أن يقال لا إشكال في أن يثبت للعقد حقيقة عرفية ولا يرد في ثبوتها إذا ما
التقويين غير مفهوم منه فإل التبادر منه الإيجاب القبول وكما هو ما يصدقان عليه وظاهر

مکتبہ اسلامیہ

كثرة الغرضان كونه حقيقة شرعية فيفسد على التقديرين لا يرد الإشكال في عدم الاستناد بل يمكن أن
على هذا التقدير العقد يستعمل مجازاً في هذا المعنى لكونه أقرب إلى الحقيقة ولا شروع تأييده بالعلم
وجعله بعيداً عنهم فينبغي الالتزام بالماض مع أنه يمكن دفع الإشكال على تقدير إرادة المخطئ اللغوي
بأن لزوم التخصيص العيني للمخبر لو سلمنا أكثرية الغير المتداولة في الشرع إنما هو إذا أراد بقوله
العمى النوع هو خلاف التحقيق بل المراد هو العمى للأفراد فإذا لزم الخطأ فلا مرد له في ذلك
العقد المتداوله أكثر من الأفراد غير هاسيما في مثل البيع والأمانة والنكاح فيدفع عن ثبوت الحقيقة
الشرعية والقرينة في لفظ العقد فيبقى على عمى المعنى اللغوي فكما ثبت بطلانه بدليل كاليسر والالتزام ^{بالباطل}
والرهان بغير ما جوزه في محله والمعارضة ونحوها فيخرج ويبقى الباقي فثبت بطلانها في كل
الاستناد بما ورد عند العامة وعندنا في اعتبارها فيها الاعتبار المشهور أو المعلوم عند من وطع مع كون
محله على إنشاء والالتزام الكذب في هذه فيه وفي غيره في مقام التعليل في الالتزام على نفسه فيعزى
بغيره من العقود والشروط الواثقة فيها وفي الإيقاعات مع تأييده بالشرع القرينة من الإجماع ^{في}
فيما مر بين الرأ والمرأة والخشوع بل الكفار إنما خرج لعدم القول بالفرق بين ^{في} ما
صحة وما لا يشتبها لهم الأمر بالوفاء العيني صحة وهو ثابت أنه عليه كما بين ما صدق ^{العقود}
قبل نفي الإثنية في ما صدق عليه لعدم القول بالفرق ولا بين ما كان مضموناً في الوجود ^{في}
لوجهين **تبيينهما في قوله** لا يعلق النية بالعقد يقتضيه الفساد وحرمة الوفاء به الظاهر لعدم ^{النسبة} أن
لا يقتضي الفساد فيعاملات العقد ولا شرعاً ولا لغة ولا عرفاً كما مر مع أن الخلاف بينهما مختلفان
أما في معلقة الإيجاب والأمر معلقة الوجود فلا تعارض بينهما قبل الفساد ^{فإن} وإذا زاد الرفع الأمر ^{في}
فلا مقتضى الصحة ولو كان فيه مثل أحل الله البيع لأنه لا يقتضي صحة البيع الذي ليس بمحل ^{مقتضياً} له



صحة البيع التي لم يرد النص بحكمه لان الحلال والحرام متضادات تطعا والحلية تدل على الصحة
بالاثران وذلك لان مقتضى بيع نقل البيع في الشئ بازاء نقل الشئ الى ابيع وكان ابيع
كذلك واضع الصحة هو العرب فانه امضاء بقوله احل الله وكذا في القول بالقبول مقتضاها صحة
العقد الذي يجب الوفاء به والحرام لا يجب الوفاء به لكونه تعديا في ثبوت الوفاء به فالظاهر ان
اهل العرف يفتون بالتأخير بين هذين فتاوا وكذا الكلام في اوفاء العبد او ابراءه عن قراض
مستثنى من اكل الاموال المنع عنه فانه ان هذا ليس بحرام فهو يقتضيه صحيح القول بحرام وكذا
فان اجمع نعم لو قيل بطلان النص على الفساد عقلا او عرفا او شرعا حصل التعارض بين النص والامر
بالوفاء ولزم الترجيح ولكن دلائل الاول على الفساد متباعدة فانه في ذلك لا يلتزم بالمطابقة قطعية
صدور واعتقاده بالشرع حيث لا علم عليه على ان الكثرة على الفساد ان كان عرفيا فلا تعارض
اذ لا منافاة بين ان يدل العرف على الفساد وان كان حكم الصحة قريب الاثر وبطلان الدار على
التعارضين فان كان الدال على الفساد اقوى بغيره وان كان الدال على الصحة اقوى ان تساوى حكم
بالفساد للاصل مع عدم المخرج **هنا** ان لزوم العقد من احد الطرفين لا يلزم لزوم من
والاجواز من احدهما جواز من الاخر لان اللزوم معناه استناع الفسخ ولا يرد في جواز الخصم
باحدهما دون الاخر من دون منافاة عقلا ونقلا ورجا فوهم ان العقد لا يرد على من يلزم من الطرفين
لان جواز من احدهما مناف للزوم العقد وجوابه ان عموما الامر بالوفاء من الطرفين يمكن ان
باحد **هنا** هل العرف يقتضي صحة العقد اذا كان طرفيه صبييا والآخر بالغ رشيدا انظر
فان صحة العقد توقف على كمال الجاهل القبول لو غير للمفتبين والصبي مجبور عليه فلا اعتداد
بكل ما يفتي العقد به وان ايجاب ان القبول فلا يصح ولا يمكن التبعيض في الصحة لان عدم الشطر
الآخر

او الشطر يقتضي عدم الشوط او الكل فلا يتعلق الامر بالوفاء به فلا يكون صحيحا او اولى منه انما
من الطرفين ذكرين او اثنين او صبيين او مختلفين **الراجح** هل يصح الحكم بالصحة في العقب
الجاهلية بالاية الشريفة قوله ان اظهرها عدم من منافاة لزوم الوفاء بالعقد ومطلوبه مع جواز
وعلى القول بان المراد من الامر بالوفاء الامر بلزوم الوفاء بمقتضى العقدان جائز انما يرد ان
فلا يرد لزوم الوفاء مادام العقد باقيا نعم وقد عرفت ما فيها من الضعف لاينا في ما قلنا
خروج البيع عن اللزوم باعتبار خييار المجلس مثلا فانه داخل في غير اللزوم وهكذا امثاله وكذا
ما هو لازم من احدا الطرفين بخلافه كما يكون جائزا من مطلق فانه خارج من العرف والامر بالوفاء
لا يدل على صحة **هنا** هل الفضولي يندرج في العرف قوله ان اشرها وانظرها نعم اذ هو صلب
من اهلها غاية الامر يتوقف على رضا المالك وقد حصل جديده عليه العقد فيجوز عليه وجوب
الوفاء ونحوه عادل عليه في النكاح ونحوه في البارية ومع عقيل امر النبي ص يمكن واجازته
رواه الشيخ الثلثة في بيع الوليدة واجاز سيدها وطرفه صحيحا وحسن والمذاخر الاصل **هنا**
كله في اختلاف وقوله سبحانه الا ان تكون تجارة عن قراض وانما تصرف في ملك الغير والباشرين
قادر على التسليم والاجابة النهائية من بيع ما ليس عنده والثانية للبيع عملا بملك وفيها الصحيح **هنا**
مردود بما روي ان في شدة عدم نقله بخلاف من قوم منا باظهار تلك الامعاء عليه والثالث
غير صاف فانه تجارة عن قراض سلمنا غير صاف حلية ما يلحقه التراضي اذ اول دليل على صحة
ان النسبة بينه وبين الامر بالوفاء بالعقد عموم من وجه والراجح وهو عمل المعظم معناه الرابع
في عمل المنع مع انه لو سلم لا يدل على الفساد وفيه نظر والخاص كالراجح اذا قدر على التسليم **هنا**
مع الاجارة وثبوت الاشتراط مطلقا والسادس في حال على الذي يجذا فيه مع ان حرمه بيع ما ليس

بذلك لا يدل على فساد مع الاجارة على ان شيئا منها لا يكافئ عامر ولا يعبر عن رثة الاجارة للاصل ان
والاستصحاب خاص من صحيح محمول ليس وحسنه ولا يكفي فيها حصول المال مع سكونه للاصل ان
كافة التكلفة حيث نسب الى الماشاء في العلم برضاه قبل العقد فلا يدخل في ذلك التمكن من البيع عن
العضو في وجهه من المال او من قام مقامه كالفسخ ولو قال الم اجز كان له الاجارة بعده للاصل
و صحيح محمول غير له حسن **سادس** ان لا يبرهن ان المعاطاة من العقود او لا يتوقف حقيقة على
مقدرة فنقول لا يختلف في ان البيع مثله هل هو نفس الايجاب القبول والعقل والاستعمال كالتسليم
شرعا بهما وهو ذلك ولا يشترطان في صحة ولو لم يبرهن على الحقيقة في التسليم قال القائلين هو
بالمعاطاة وعلى تقديره لا شرط هل الشرط قبل الاضاقة المعتبرة او مطلق اللفظ وجوه بل القول
والاختلاف في حقيقة الاولين كما لا يابى يعتد به في النزاع بينهما وان كان الاخر فساد الاول
البيع بدون الايجاب القبول الغلطين عرفا قطعنا والمتبادر وعدم صحة التسليم ما خطى عنها وبطلان
اشتراط التصرف في المثل للاصول في العوجات وقوله سبحانه اذ احل الله البيع ونهى من افحش وان
سلطون على اموالهم وعلى الناس كرامة وقصصه من دون نكاح اطلاقا على ان البيع لو كان
الغشاه موقوف على الصيغة لغير الشارع واما الخلاف فيقتضي الحكمة ومبررة من هذا الامر
العام البلوى مع انه لو لم يبرهنه ولو بوقاية ضعيفة ومثل ما يراى العقود فانقطع الاستصحاب
عدم النقل واما الكلام في اللزوم بدنهما والظاهر ان عدمه لما دل على ان الحكم الكلام الا انه لا يتوقف على
الاظهار الخاصة بل اصدق عليه العقد ثم هل يكفى على المختار مجرد النقل الموصوف في البيع والاستق
كذلك في ما قاله يكون حصة في التقابل من الامور المشهورة **الثاني** في جملة على الاول انهم القدس في بعض
عاصمنا وهو الظاهر لما مر هنا وفي اواخر الكتاب في ينبغي ان يعلم ان المعاملات غالبها ليس بها

توثيق

توثيقه يحتاج الى بيان من الشارع بل الدار على اللغة والعرف الا ان يتحقق باعتبار الشرايط
الامور التجارية حقيقة شرعية بغيرها او بغيرها او استعمال شرعي لكن على الاخرى وقوله لا يتحقق
القرينة الا اذا صار مجازا مشهورا في وجهها متفقان هنا تحقيقا في اذا تعلق حكم بالبيع الى
واللغة كما في امثالها او بالاصل يلزم ان لا يقدرا اورد الحكم باللزم من الشارع او الحلية في البيع او العقد
مثلا فالدارية على اللغة والعرف في صدق الموضوع وكلاهما شلت في اعتبارها بعد تحقق الماهية
يلزم بالاصل في العلم عرفي زمان الشرع في العقد والبيع مثلا فحين الرجوع الى عرفنا بضم
عدم النقل توافق مع عرف بل مع اللغة ولو لم يثبت الحاق لغة كما هو الظاهر هنا فلو كان البيع مثله حقيقة
في النقل المعهود بغيره من اللزوم فيلزم ابتداء وان كان حقيقة في النقل ولا حكم لرفه اللزوم والمجازين
لوعلم وجه الشك في توقف ثبوت الخصوصية على اللزوم من الشارع لان التصرف في مال الغير من
دون مجتزئ لم قطعنا شرعا وعقلا فاذا في ينبغي ان يلاحظ ان المعاملات المعاطاة كالمبيع
مثلا هل هي من المصاديق الحقيقية العلق حكمها على الفاظها وبوجه آخر ان البيع العا
مثلا هل هي افاد حقيقة كانت بامر او لا وعلى الاول هل يتوقف صحة شرط او لا فان ثبت
بامر على تقديره هل يلزم بدون الصيغة الظاهر نعم للاطلاقات والعوجات وقلة الاستصا
في الاجارة كقوله في احكام المجازية وما منها احكام الرافعات فانهم حكموا بشيوع المجازية في اعيانها
مع انه لا يمتنع تعليق المجازية بشيوع عدم لزومها في نفسها من غير استقصا الحكم بالنية او البعير مع
علم اللزوم مع عدم البلوى وشيوع علم جريان الصيغة في اغلب ما يدل على عدم اعتبار اللفظ ولو لم
في ماهية العقد معقد الاخر من العا جز من العربية فان الجوز لا يجبل غير العقد عقد بل ينبغي ان
الجوز شرط في جواز الاكتفاء بهما عند غير المجز اختيار الا ان الجوز يقوم غير العقد مقامه وهو على

الشهر ومن عدم الاكتفاء بهما في الاختيار اما من لم يشترطهما فيجب مطلقا لا اعتبارا بغيره على
الاشتراط على جعل هذا بلا من العقد مع ان القدر على التوكيل وفي الاصل لا يصح عدم
لفظ معين في العقود المجازية بل الاكتفاء بغير اللفظ عندهم وكذا الاكتفاء في القبول في العمل ^{بكتفي}
عن صدق العقد بل هو اللفظ ومعلوم عدم افتراق العقد المجازية واللازمة في الصدق على اللفظ
غيره وانها يصدق العقد على الجميع عرفا بل على الاخرى وصفقة اليمين القولية وتقبله قوله
بارك الله في صدق صفقات والاكتفاء بها مما هو المتعارف في المعاملة بين اهل البراءة من الناس
اصنافهم وما يلزم على من يجعل المعاطاة عقدا ان لا يحكموا بعدم لزوم عقد وقع بعد انقضاء الشيء
اليه المعاطاة وهو ما يميزه بالبره مع عدم التصريح به من احكامه المرافعة فلا يغيرها في مثله
ويدينهم التعرض فالمدار في الحقيقة على ان التقاض يخضع عقدا لا فارقا له عليه فلو تم في الاصل لم
ان يصير البيع جائزا فلا ينافي العقد جائزا وبعده لا زمني من جميع بين حكم الحق من العقوق
وتقديم الايجاب على القبول فيما يمكن الصحة وحال الغرضية بينهما فصدق العقد ثم ان المعاطاة ^{ليست}
مخصوصة بالبيع بل هي سائر العقود المعاضات كالاجارة والهبنة والمزارعة والمساواة والمضاربة
والقرض وغيرها بخلاف العقود الغير المعاضات كالنكاح والطلاق وامثالها لكن هذا بناء على
كونها اياها ظاهرة واعيانا على كونها عقدا لم يصح بل على كونها عقدا فاصلا لم يصح ايضا فان بناء ^{الاول}
على الاباحة والراضة وهو ان يلزم ان لا يخل بتحت عقد من العقود ويتوقف جوازها على نقض
الصيغة خاصة بل يلزم غير الا انها غير جارية في غير المعاضات لعدم الدليل على صحة مجرد التراضي ^{في}
الاخيرين فان بناها على كونها عقدا ولو فاسدا وعلى تقديرها لا يصح الاختصاص هو ظاهر
الا ان يقوم الدليل على كفايتها فيه فتنبه ومنه الاصل في تصرفات المسلم الصحة والقبول

نكح

ان ما تحقق صحة من فاسده في الواقع ولم يعلم ان المصالح من اتيها على الصحيح اذا صدر من
المسلم لان الاصل في التصرفات بحكمها الصحة فالاصل في الذبح والخمر والبيع وامثالها ^{ثبت} علمه حتى
حصوله وفي صحة حد وثكل تصرفه على ما لا ان يثبت وامامنا صدر من المسلم من تصرفه
معاملات مع ائمة الوجود من الاصل في الصحة وهو اجماعي ومن قطعات الشريعة الاستقرارية
القطعية ومن موارج وقبول قول في اليد الطاهرة والنجاسة والتكليف والامرين ومما ينافي صحة
والشهادة واقرار العقل على انفسهم وتصديق المرأة فيما يتعلق بقصرها وعدم اعتبار الشك بعد العمل
المعروف لا بل صفة المسلمين كافتعالهم ولذا تزعم احدانهم لم يرد على عقد ولا يقع كغيرها
ما انقضى الاحكام بالصحة فيه وعليه استقرارهم الى زمانها فلا يقدح فيها احدا بالاحكام
الفقيلة والجهل او السهو وغيره البتة وكيف كان لولا انفس النظام وانهم العرف والخرج السليمة
جدا لا يمكن ان يتبدل احكامه فعل جميع اعمالها ضربة لغيرها وبطلت الاحكام فضلا
عامر عن نقل الاحكام من غير واحد وعن الاخبار في الجدل والبرهنة والخلف المعلوم
جبتا لغزو وكلم السوق الى غير ذلك لا فرق فيه بين الاقوال اثنائها واخبارها عقوق
وايقاعاتها والانفعال بما فيها من كذا التذوق اجاباتها ومنذ بانها ومعاملاتها
لا بين المؤلفات الخالفين ادعى ان امرأة زوجه اجازيته واتى بعبادة صلوة او ^{كوة}
او حيا او حيا او حيا عقدا اصالته او ياتيه او ولا يتراد وصاير اوقا بعامته او عبادة نفسه
او لا يبره بخلافه او لا حد استجارا او عن وطى المرأة بعد اربعه اشهر فجمع والمير على غيره هذا كله
مع الخلق من المعارض كالدعاوى ولو تحقق مراقة المير عليه لا يعين ومن فروع ^{ثقل}
قوله على الفقر فان كونه والخمر ونحوها او صاير للقطعة في الاموال المباحة وتقول ^{ادعى}

والغير ومنها ان كل شيء مجهول حكمه حكمه الطهارة الا ان ثبت نجاسته وهذا من شبهة الحكم كما
ان الاولين من شبهة الموضوع ولا يمكن جمع الكل في اطلاق واحد لا اختلاف اضافي للطهارة في
القدارة فيها وكذا اختلاف معنى العلم فان الظاهر منه اليقين وهو ليس شرطاً في الاخير كلفاته
خبر الواحد في بخلاف غيره فانه الغالب فيه وكذا اختلاف السبب في كفاية خبر الواحد في الاخير ^{غيره}
فان العلم به من الامور الخارجة كالبينة والقراين ومدار على اليقين مع العلم في الاخير من
الاصول الاجتهادية وحجته شرفه على الخصم بخلاف غيره والظاهر من الخبر عدم التوقف كما ان
ظاهر عدم ارادة تبيينه في السوق والغاية والمناسيلة ان يقال يخبر به في غير الحق
نعلم انه قد مر مع ان ارادة تفرغ في حاله وان داه ليس بغير اصول الاجتهادية فيتردد
كلامه بين وبين الحق على شبهة الموضوعية كقوله كل شيء في حلاله وحرامه فهو حلال
حتى تعرف الحرام بعينه فتعين الثالثة لندة الاولى مع بعده عن ارادة المعنى الاول جدا نظرا
الى ملاحظة لفظ القداسة النظيف فانها صفة مشبهة بكونه على الشئ في الجلال فيفقد
كل شيء ثبت له الطهارة الى ان يثبت من الشارع كونه قدرا لان كل شيء طاهر حتى يثبت من
النجاسة له فالقول على جميع العادة بعيد جدا مع ان في الشك كفاية فتعين حمل على غير الاول
الاخير وبالمجمل ثبات مثل هذا الاصل على كل شيء بمثل ذلك محل شك وبان الشارع جعل
الصلوة مباحة عند ملازمة الصلوة لبعض الاشياء ومحممة عند ملازمة بعض اخرى
بمقتضى قاعدة العقل وهي سماع الترجيح والرجح بلام مرجح من ان يكون في الشئ محجب
الواقع صفة حقيقية او اعتبارية بالمجمل شئ مفتض لان يباح معه الصلوة او يحرم
هنا ما لا يصل الى ادراكه عقولنا والشارع العالم بمقتضى الاشياء وصفاتها لا علم لنا

الصلوة مع البعض وعندها وعبر عن كون الشئ بحيث يباح معه الصلوة بالطهارة وعن
الشئ بالطهارة وعن كونه بحيث يحرم معه الصلوة بالنجاسة وعن الشئ بالنجاسة فليس
لنا سبيل الى القطع او الظن بان شئ من الاشياء طاهر او نجس الا عن طريق اعلام
الشارع وهو ما يحصره الطاهرات والنجاسات ثم لما افترضنا الشريعة وجدنا ان الشارع
منعنا من الدخول في الصلوة عند ملازمة اشياء مخصوصة وصح بطهارة بعض ما عدل
وسكت عن البعض واذا كان عليه ان يبين لنا نجاسته ما سكت عنه لو كان نجاسة الواقع اذ من اعظم
قواعد الوصل الى ما لا يصل اليه العقل ولكن لم يبين فظهر ان سكوته بمنزلة حكمه
بطهارة ما عدل الاشياء الخصوصية وهذا يفيدنا قضية هي ان كل شيء طاهر الا ^{بما}
ويعد عليه ان الترجيح او الترجيح بلام مرجح انما يلزم لو لم يكن كيفية نفس المكلف بقتضيه لا بشرط
كالنكاح لا بطلانه فلا يحتاج الى ان يكون في الشئ ما يقتضي الاشتراط ان عدم التفتت
كفاية للاباحة وهذا في احكام الاباحة هنا وفي مقابلتها الحرية بشئ نعت قبل الاولى اخلا لا بشرط
في رفع الشرب بل بغيره وايضا حصص الطرق باعلام الشارع الطاهرات والنجاسات يمنع اذ يكفي
لذلك اطلاق الامر بالصلوة ونحوها وعن الاباحة في الاكل والشرب ونحوها الرجوع الطهارة عن
الى الاباحة وعدم التكليف فلا يحتاج الى ما ذكره من المحصر مع ان حصص الطاهرات بدون اخذ القياس
لا يمكن عادة فلا يتم حصصه فيما ذكره ثم يبين نجاسته بعض الاشياء ويتم المحصر ما ذكره ثم في
كفاية جعل محل التفتت امور ثلاثة فاما ما ذكره من منع الدخول في الصلوة لا يعلم انما
اصلا لكونه كونه كونه من ملازمة تحريم الدخول لا يعلم ان يكون المنع لاجل النجاسة والمصلحة ^{لها}
بعضهم في اثبات هذا الاصل بان النجاسة ترجع حقيقة الى وجوب الاجتناب عن موجوداتها ^{كل}

والشرع نحوها من الاستحالة وكذا وجوب الاجتناب عن غير الصلوة ونحوها من العبادات الشرعية
بالطهارة وجوبها من النجاسة المصاحفة المساجد ونحوها وقالوا بالرجوع الى القضاء ^{بالتكليف}
حتى في الاصل بانه لا يثبت من النجاسة حتى يثبت كذا الكلام في اصالته المحل في قول الاصل ^{في} الحق
ما هو في الروايات من ان كل شيء ينجس حتى تستيقظ منه قذرة وكل ماء طاهر حتى تعلم انه قذر ^{في}
كل شيء مطلق حتى يرد فيه شيء في المحاصل العقل والنقل متطابقان في هذا الاصل لا يرد عليه
ان مجرد وجوب الاجتناب في الاكل والشرع نحوها وفي الصلوة ونحوها لا يثبت النجاسة لكونه
اعم وكذا وجوبها من النجاسة المصاحفة نحوها فليس مرجعها الى القضاء والتكليف حتى لا يصح
ان يقال ان النجاسة والطهارة لا يثبتان الا بالاجماع او بالحكم بالطهارة او النجاسة وجه كقول
سجائنا المتشركون نجس وكقوله من كل ماء طاهر ونحوها وما قلنا بين ما لا يثبت بالاجماع
هذا ويظهر امرها في ايضا كانه ان العقل والنقل متطابقان في هذا الاصل مع انه بعد النقل لا
مؤيد الاجتهاد وكان نظره الى ان مثله لا يثبت بالظن وان كان منقول فيه فكيف يتطابقان ايضا
جعل الاصل عقليا مع انه لو اريد ذلك صح لان يقول الطهارة مرجعها الى الاصل لا يثبت
اصلا عقليا بوجه فلا حاجة الى التعليل بان النجاسة جمع الى وجوب الاجتناب لاننا لا نعلم لو
ان يثبت حقيقة النجاسة ثم لما كان الطهارة والنجاسة متقابلين قطعاً بل ضرورة يثبت بذلك
ان الطهارة متقابلها فيكون عدم وجوب الاجتناب بذلك ليس من دلائل العقل المتقابل العقل كانه
وان كان منه بوجه وكيف كان بذلك راعى من قال في طريق تظهير المضاف الى عدمه لا يتجسس بعد
ان احتل بعد متعاج الماء المذكور بالكلية طهارة وما ورن سلب الاسم عن الكه متسكبا باصالته الطهارة
فيه ولا نسلم ان الاصل في كل شيء الطهارة لان الطهارة والنجاسة حكمان شرعيان وكل منهما قائم ^{بما}

اشنع

الشائع ولا شيء يدل على عدم الطهارة في كل شيء الا ما يخرج بالليل وربما يوجد ذلك في الماء المطلق
حسب الظن كذا الموقوف على عموم الطهارة وهو وان كان حقا في الجملة لان الاصل المذكور يشتمل
من الاجماع المقبول المؤيد بالنسبة التامة وغيره وان لم يكن عليها العموم ادلة بجية خبر الواحد في
وجوده في خصوص الماء المطلق استنادا الى ما مر من الخبر المروي بطرق متعددة نظرا ^{في}
عامر لمختصه علم ظهوره في حكم مجهول الحكم بل عاينته الا تعطى الطهارة مع شبهة الموضوع كان يعلم
ان ماء مثلاً من افراد الجنس او الطاهر فلا يجوز عينا استعماله بالطهارة للقطع بعدم خروجه ^{منها}
ويكون احدها مع احتمال وروده فيما علم حاله السابق فيكون من ادلة الاستصحاب على انه لو
هذا الخبر على ما ذكره لعل ما مر من الموقوف على عموم الطهارة خروجه في النفقة فيجب على كل اول
على اصالته الطهارة في الماء لعل هو على العموم بطريق اولي بين وجهه والتدبر مع ان طريق الخبر لا
ليس صحيحا لا موثقا ولا حسنا ثم متعدد بخلافه فانه موقوف مع انه لو قلنا بجية الاول ^{الثبت}
يستلزم بجية الثاني لذلك مع ان الموقوف عند حجة ثم قال نعم ان قلنا ان الاصل في الاشياء الاباحية
جواز الشرب من مثله هذا الماء لكن البراءة اليقينية تقتضي تنزيها بحسد والنجاسة في الصلوة
الوضوء بغيره ونظيره ما يظهرونه ان جعل الاباحية مختصا بالمأكول المشرب مع ان ^{هنا}
المشهور ان من يقول بما يقول في كل فعل من افعال المكلفين اذا لم يرد فيه نص ولا شك ان الصلوة
مع ملازمة ما لا فاه هذا الماء من جملة تلك الافعال وبيان اليقين بالبراءة اعلم ان اذا كان ^{هنا}
يعني باشتغال اللغة ومن حصل ان العلم باشتغالنا في صلوته لا يكون معينا عند فعلها
الاما نص الشارع على طهارته سلمنا ان الشارع كلفنا بان نصل في الشيء الطاهر في الواقع وما نكل
ونشر الطاهر كذلك فنقول ليس الطاهر في الواقع الا ما اباح الشارع استعماله في الصلوة وتناوله ^{وهنا}

اباح بعض الاشياء بخصوصه وباح البعض الاخر بقوله كل شيء مطلق وعدم التكليف بالاعتناء
والمسافة بين ان يكون شئ طاهرا في الواقع ما دام محمول الحكم بخصوصه وبخلافه الواقع من حيث
الخصوصية اذ الاحكام الشرعية فلا يكون مرتبطة بصفات اعتبارية فلا مانع من ان يكون حكم
شئ في الواقع مع حمل المكلف على الحكم في نفسه او مع علم المكلف وفيه ما نظر اهله في الحق فلا ^{الذوق}
غير ظاهر ان البرائة الحقيقية ان اوجبت الاجتناب لوجبت فيهما من دون فرق اذ ما ذكره في
الصلوة بالحق الاكل والشرب كان وجوب الاجتناب عن الخمر الواقع فيهما يقتضيه البرائة
اليقينية فوجب حمل مثل هذا الماء فيهما وبالحكم الكلام فيهما سواء ودليلا ونقصا فيكون
واما في الابد فلا يظهريه ما استظهر لاحتمال ان يكون نظره الى وجود المعارض في الصلوة
مثلا دون المأكول والشارب ان كان من عليه ما من ولبس ما من اليقين بالاشتغال بصلوة ^{تكون}
مفتيا عند فعلها الامتناع الشارح على طهارة ما لا يفيق فان الاشتغال ثبت بالنظر الاجتهاد
وجبت وقطوع بركنهم اتباعه في مثل المقام واما قضية التخصيص ان اراد منها وجوب
الخاص لم يظهر من المستدل الحاجة اليه بل ظهر خلافه في حيث كلفه باصالة الاباحية الطهارة وان
الا عدم الحاجة بعبثه لم يصح لاسيما مع ان المستدل على الطهارة حكما شرعيا وظاهرا القبول
كما لا يحصى من عناية الامم في معارضة الاصل المذكور بقاعدة الاشتغال اليقينية المستلزم لزوم تحصيل
البرائة وهو ان تم والافلا ما ذكره في كلامه ما ذكرنا استدلاله فعد مثله مباحا في الواقع لو لم يفسد
فان الاباحية المذكورة تقليدية وموقوفة على عدم الدليل على خلافه ثم تسليم لزوم تحصيل البرائة يقتضي
عدم الاكتفاء في الصلوة بالماء المذكور لعدم ثبوت الطهارة هناك فرضا نظر الى حذف الشك
بسبب التعارض في ما مر بين ما فيها من شك بمراتب هذا الاصل ايضا من ان الطاهر ما ايج

لم يمتد

ملازمة الصلوة اختيارا والنجاسة واحرم استعماله في الصلوة والاعتناء بالاستعداد والوصول
الغرض والمقربين من الشبهة الادارة الشارح لما امر بالصلوة مستقبلا طاهرا سائر اللعوق تحصل
هذه المهنة باي فرد كان وكل من البدن والنوب تلحق اباي شئ كان فاذا اخرج بعض الاشياء
وهو النجاسات بقوله على عدم ما يقتضيه من الصلوة وتحققها معه وهو معضا الطهارة فيكون
طهارة الاشياء مستفادة من الامر بالصلوة مع الساتر ساكتا عما عدا النجاسات اذ كان في البدن
والنوب مع طهارة الترفيق مما لا يخفى استدلال ايضا بان الاشياء مخلوقة للمنافع العبادية لا للمنع
الابها وكان الترفيق بالابتداء وروى في مقام الامتناع فقيد وهو للمنافع بالنسبة الى كل شئ وكل
حال منه وهو كقيام الابا الطهارة فانه لو اصابته الطهارة لم يجز الانقاع من الاشياء فيما يتوقف
جوازها على الطهارة وما امره من ان مقام الامتناع لا يقتضي لزوم ان يعلم المكلف ان استرجاع
انعم عليه بان خلق جميع خلق الارض لاستفادته واما الرضا الى كيفية الانقاع وكيفية حصول
من امر آخر فلا بد ان لا يتر على الاذن في كل انتفاع من كل شئ وبالحكم ليس في الآية لفظ والاعطى ^{انتفاع}
والاستدلال بمثلها قاله لعدم ثم جعله مناطا للاحكام جرة في نظر من وجوه منها ان الدليل على
العموم هنا العقل وهو قوي من اللفظ ومنع العموم كونه في الاحمال وهو ينافي ما اعترف به من
ورودها في مقام الامتناع وكذلك الكيفية لا تستلزم عدم الانتفاع به بل ما اورد بان الحق ان اثبات
اصالة الطهارة بالدليل العقل استلزم او متعسر ما ذكره في بيان ضعف حصول المنافع بالنسبة
ويود عليه انما امره بحصول المنافع بالنسبة الى كل فرد من المنافع وما يجامع مع الطهارة فاعلم
وان اراد به غيره فلا ينافي الاستناد به مع ان الدليل غير محصور في العقل فيمكن الدليل عليه نقليا كالاجماع
كما مرع ان يكون هذا دليلا عقليا شيئا فان هذا ما اخذ من هو شرعي وهو خلقكم ما في الارض ^{جميعا}

والدليل عقليا بقوله ذلك الآن في هذا نظرا وبالحجة مقتضى العموم والانتفاء الاما خرج بالدليل
وقد خرج منه منافع الجاهات بما ينافي الظاهرة نعم الحق في الظاهرة حال وجوده خاصة الجاهات
المقابلة ولا يخرج من المنافع ولا يخل في عموم دلالة الاباحة ايضا ان تصور ما ينافي لا ينافي على
التعريف كالجود لا يتم تحديده بأي شيء عرفيا لباكتفا بل ينافيها بوجها يستلزمها وبذلك يتم التعريف
ثم من جميع ما مر من الاجماع وغيره يتقيد ان الاصل في الاشياء محل ومنه قوله سبحانه خلقكم مما
الارض جميعا نظرا الى مراد من مقام الانسان فيفيد عموم انواع الانتفاع وكونه لم يكن هناك
انسان كما يعبد الله تعالى فضلا عن قوله سبحانه انما احرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما
يبرئ منه وليس على الذين امنوا وحملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا واتقوا وحملوا الصالحات
الزينة والابرة الذين امنوا كلوا مما في الارض حلالا طيبا وقولا اجد فيها اوجه الى غيرها على طاعة الله
الا ان تكون متبناة ودعا مسفوها او محرم خنزير فالاول دليل بالخصص لا ينافي ومنه يستفاد ان
على ان عدم ورود النص على التحريم دليل على الاباحة وفي غيرهما من الثاني والثالث فم لا يعلم
القول الفصل مع ظهور العموم في الجملة وعدم ايقان الشريعة على ظاهرها في الأخير فلعنا بقوله
الاصول في كلام الشهيد وغيره من الفقهاء كثيرا مع خفاء ما اخذها جملة او قل لا بأس ان تشير الى طائفة
منها لما في النظر فيها والتدبر فيها من الفحص عن عناصر الاعداد لقوة الارتقاء وان سبق بعضها صحتها او لا
ما راي كان بعضها مستدرجا تحت اخر الى ما اخذها ان لا يثبت كلامنا وعليك بعد بالاسل فيها
في صحتها وسبقها فيها ما يقال الاصل عدم تدخل الاسباب الاصل عدم اجزاء كل من الواجب والنافع
عن الاخر والاصول في الكلام الحقيقية وقدر الكلام في الجميع ومنها الاصل في اللفظ المحل على الحقيقة
الواحدة والمراد منها الظاهر بل قد علم حوان المحل على انزيا الاصل في عموم الاشتراك ومنها

الاصول ان البتة فعل المكلف في الاثر لا يتغير لعدم ثبوت الدليل عليه اذ كل ما دل على اشتراطها وجوبها
لربط الاصل بعبادة ويتغير ومنها الاصل عدم بلوغ الماء كراهيا والاستصحاب ان علم سبق قلنا لا
فيمكن ادراجها فيما تردد الامر بين الاخذ بالاقول عند فقد الدليل على الأكثر ومنها الاصل عدم
الصحيح للبيع وهو يمكن ان يرجع الى استحباب علم وجود العيب تمامه كاملا ويقع انعكاس
ح بين الاصل والظاهر ومنه الاصل عدم معرفة الشئ بصفة البيع والاصل عدم صحة العقد
ومنها الاصل السلة من العلم قد كان يشترى شيئا فوجد عيبا وهو يخلط اصالة
تاخر الاستصحاب ومنها الاصل يقتضي قصر الحكم على مدلول اللفظ وانه لا يصح الرجوع الى غيره
والمراد به الظاهر كما هو ظاهر ومنها الاصل عدم محمل الانسان من غير في التكليف طام ايا
له هو مقتضى الخطا بات فان مقتضاها المباشرة فضلا عن اصل العلم فان الكفاية من الغنية
وقبل الاشتغال بفعله يتوقف على الثبوت فيلحق بالاصل ومنها الاصل ان كل واحد لا يملك شيئا
غيره وهو يرجع الى اصل العلم واستصحاب حال العقل ومنهم من ادركه في الرجوع معللا بان
التي لا يمكن اجبار الغير فيها اغلب أكثر في نظر ومنها الاصل في الاحكام ان ابقه للمسيات لا
بحصول تمام السمع هو من الرجوع الظاهر نظر الى ان تعليق الحكم على الاسم يقتضي اناطة على السمع
وهو ما يطرأ ويراعى بعد من القاعدة ومنها الاصل في العقود الحلول وهو من الظاهر نظر الى
ظهور العقود في حلول العوضين وانما رها نظر الى كونها انشاء مقراة عن الزمان والاجل فيها
او في احدها بالخارج وربما عمن القاعدة ايضا ومنها الاصل في الميراث السبع التولية وفي البيع
الانعام بالعق او العيان او التولية العامة وهو لا يرجع الى احد الا بقوله المراد منه وعنا التوكيد
وهو ما يثبت على الشيء ومع ذلك ما يثبت على الشيء ليس مخصصا فيما ذكر بل الذي يجبر سلبا

ومنها الاصل في الهيئة المتعبد لكون مستحبة لاستماع زيادة الوصف على الاصل والرافعة
 الرجاء القطعي لا يمكن الاختلاف بين الهيئة والحل بوجوب الاول واستصحاب الثاني للرفق
 هذا ان اراد من الزيادة بالوجوب الشرعي وان اراد من الزيادة بالوجوب الشرعي فلا يصح الحكم
 باستماع المخالف ومنها الاصل عدم وجود ما حدث والاصل عدم تقدم ما حدث والاصل عدم
 الاشتراط وعدم التقييد وعدم التخصيص وعدم النسخ والاصل عدم تغير الحكم السابق وعدم تعيين
 الحالة السابقة الى ان ثبت تغيرها والاصل عدم الحكم الشرعي بالوجوب والقيوم والاصل في كل ممكن
 عدده والمراد من الكل ظاهر فلا يفتقر الى البيان ومنها الاصل جوب اختصاص الهيئة بزيادة كل جزء
 من اجزاء العبادة والمراد منها القاعدة وهو مبتدئ على وديلة الهيئة للجزء كما يعم لكل الحقيقة
 محل الاختصاص بين قول بعضهم الاصل في كل فعل كل اجزاء الاحتياج الى تامة مستقلة ومنها الاصل
 في كل عمل ما هو بمران يكون عبادة مشروطة بالنية وهو من القاعدة نظرا الى عموم ما امر الله به
 لمخلصين له الدين وغيره ومنها الاصل في البيع اللزوم وهو راجع الى القاعدة نظرا الى عموم او فها
 بالعقود ولقد بان ان لا وجود له مع تلك بان حيا والجلس ما يعم اقسام البيع وفيه ان المقصود ان تعا
 تقتضي اللزوم الا ما خرج فذلك لا ينافي ما ذكره ومنه يبين حال الاصل في كل العقود ومنها الاجل
 في كل العقود ومنها الاصل في كل البيع وهو من القاعدة نظرا الى عموم ما امر الله به ومنها ان الاجل
 يتبعه الرجوع الى المال وهو راجع الى القاعدة ومنها الاصل عدم تحريم النظر وهو كما بقدر نظر الى
 ما دل على حرمة النظر الى المرأة لكونها مما يمكن من استتراج ما حذرنا اذا احتل خبرا بما ذكرنا
المشروع الحادي عشر في التعارض والتعادل والترجيح وفيه على **مطلب القول** في التعارض **مقدمة**
 قال في النية ويتبعه بعض الان خلت عارض الدليلين عبارة عن تنافس ما يؤول اليها وهو يعم التعارض

بأنه

بالتسلف والعموم في الخصوص عامين كما ان اوصاف من وجبه والعموم في الخصوص مطلقين مع ان
 الظاهر ان المقصود منه ما يكون من قبيل الاولين بقريته ومقابلته مع التعادل والترجيح وان
 كثر منهم الاقسام هذا اذ التخصيص غير متوقف على الترجيح عند الحل ولا التعارض منع فيه بل بوجه
 العام والتخاصر بعين التخصيص بل التعارض بين العام والتخاصر لا يعدل عارضا للعلم العرفي
 وانما يكون التعارض بغيره بآدي النظر بآدي ما يرد منه ما يتوقف العلم باحدهما على الترجيح
 لا يعمل مع التنافي ومن ثم جعل جميع الاصوليين التعارض بين العام والتخاصر احكاما باعتبار
 ولا يرد وجه واحد هذا المبحث ان اشاروا فيه الى اقسام جميعا فالجواب عن هذا المبحث
 والتعارض التصور هنا ما بالعموم والخصوص من الجانبين او الاطلاق والتقييد كذلك واما
 لو كان بالعموم والخصوص من جانب فقط الكلام فيه بجميع صور كما ان التعارض في ما يوجب النسخ
 يقدم ثم ان هذا ظاهر في المتباينين واما في العموم وجهه فبين على اعتبار بين الموضوعين
 كالتحيز والامتناع وهو المقصود منه يقول مطلقا ومنه تعارض ما دل على نفي الضم والعشر
 المحجج وما دل على التحريم او الاجبا بطلا او عمومها ومنه عدم الايقان بالعقود واجبا لليقين
 واما الواو اعتبارها بين الضمين فيقسم الى ما هو منه في الحق وفي الحق العام والتخاصر المطلق كما وقع بين
 النبوي خلق الله له طهورا لا يجسه شيء الا ما غير لونه وطهره او يحجره والحق ان اذا كان الماء
 قد كثر لا يجسه شيء كما هو ظاهر في الحق **اشارة** لا يمكن التعارض في العبادات عقلية كانت
 عقلية او مختلفة كالنوازل القوي والاجاميات وما دل على حدوث العالم من الاجماع وقدمه
 من العقل بعمم الفلاسفة وما دل على ترك الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى ومن الحيوان والجماد
 والارواح اجتماع التخصيص او التصدية في الاول والتعارض الاجاميين من شخص لا يمكن الا اذا كان

صد وحكمهما عليا وامكن كون حكمهما او كون احداهما واقعا ثانيا كونه الحقيقة وهو غير المحل لاف
العلمي والظني لعدم امكان حصول النظر مع العلم بالاختلاف في استلزام تعارضهما العلم بكونه نفسا وانما
يقع بين ظنيين سدا او كلاهما او جميعا لا خلا في امكانه وتوهم عقلا وفي التمهيد الاتفاق عليه
بل الحق ان ضرورة الحاجة له الى الاستدلال والافرق في بين الواقع ونفس المجهول ثم بعد ذلك قال
جماعة اذا امكن العمل بما لو لم وجهه قلم على الترجيح وجب من الرجوع الى المرجح فرع النفا
ولذا امكن العمل بكل وجه فلا تعارض حتى يحتاج الى المرجح ولو كان انه هو غير نافع بل غير محتاج اليه
كما لا يلاحظ التكاثر فانه ايضا فرع التعارض ولا تعارض فلا يفتقر للاختلاف في الترجيح بين دليلين
مستقلين متباينين بحسب الموضوع كما يصح هنا بالفرض المذكور كذلك قال في التمهيد اذا تعارض
دليلان فالعمل بهما ولو من وجه واحد من استقاط احداهما بالكلية ومراعاة الاولوية ^{للبقية}
كما يظهر من تعليل ذلك وهو صحيح بغير التمهيد من دون اشارة الى الخلاف ظاهر عدمه
وان قال في التمهيد وكان اولى من الغاء احداهما بالكلية وعلمه بان الاصل في كل واحد منهما هو
الاعمال فيجمع بينهما بما يمكن لاستحالة الترجيح من غير ترجيح فقصوده ان العمل كان مقدما على
الابطال للاصل المذكور فاما العمل باحدهما دون الاخر او كلاهما في وجهه الاول وهو العمل بكونه
اصليا وتبعيته في مثله ذلك وهو الدليل الاخر المستعمل في مثلها ترجيح بلا مرجح ولو قيل كان
فرض المرجح فلا يتم الاطلاق فلما مقصوده فيما امكن الجمع ويرفع به التعارض ولا يفتقر فيها
تعارض الدليلين وكلاهما مرجح فليست هي كغيره من علمائنا يقدم ما له المرجح على الاخر خلافا للفرق
من العامة كما يلاحظ فاذن يتعين العمل بكل وجه لتعارض الدليلين الاصليتين ولما تعارضت في
الدلائل ان التبعيات فرضا ولا معارض لهما فيتعين العمل بهما لكن هذا يتم فيما قام على ارادتهما

ان كان

والا فالغرض شيعة التلا في رفع الاصل برفع التابع الا ترى ان القول بالعام في مورد الخاص
خاصة فرع ثبوت الاستعمال والقرينة كيف يمكن ان يكون جهة الا اذا كان كاشفا من الارادة في
لولا كان احتمالا احدهما سدا والمقابلته بالنسبة الى ارادة الشكك فنسبة احدهما الى الشكك دون الاخر
من وجه بل مرجح فلذا الفصل الجمع بما يتقوى الى حقيقة وجان مع القرينة او يجانز معها وهذا ليس بها
وبغيره ليس جهة شرعية في الاحكام الشرعية ولا جهة عرفية في الاحكام العرفية فلا يصح تركا لجهة الاحكام
الشرعية الاولى كالعبادات ونحوها وكذا في الاحكام الثانوية كالوقوف الوصايا والنفقة ^{التي}
ذلك مع ان اذا كان قوته على جمع المذكور فلا تعارض بينهما فيكون الدليلان غير تعارضين فليسا
ما كنا فيه مما قيل في امر تحقق مقصود الاستحالة الترجيح من غير مرجح اذا لم يرض عدم صلاحية الترجيح
والافتقار وجد المرجح لاحدهما وجه بان يقال ان مراده اذا امكن العمل بكل منهما ولو با رجاء
التوجيه الى كليهما فاع ذلك العمل باحدهما وترك الاخر فيلزم الترجيح بلا مرجح اذا لم يرض ان
موضوع الحكمين متباين في الدليلين فلا يفتقر للاختلاف في الترجيح بينهما لان كل واحد من الدليلين
ح دليل على حكم شيء آخر وضعف احدهما بالنسبة الى الاخر لا يصير متساويا له وذلك كما لو فرض
ان واحدة من المسائل ثبتت في كتاب اخرى مباينة لها بخلاف واحد فبعد ملاحظة الفرقان
المتجيزة للفظ عن الظاهر يصير موضوع الدليلين مختلفا فالعمل على احدهما دون الاخر ترجيح بلا
اذ كل منهما قام دليل على طبقه وتكليف الكلف في كل مسألة العمل بمقتضى ما يدل عليه دليلها فالعمل
باحدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح مما لا ينبغي ولا حاجة الى التوجيه لظهور مراده وهو مقصوده مع ما
بعد منها ان قوله بعدم صلاحية الفرقان الى آخره لا يصح اذ لو جعل من نفيه ما فرضه لم يمتنع في الحقيقة
او فرض مسألة ثبتت في كتاب اخرى مباينة لها بخلاف الواحد فلا يحتاج شيء منهما الى قرينة

يفرض التباين ولو جعل من تمامه توجب الجمع لم يصح ايضا اذا ترجح بلا مرجح جعل فيه سببا لبطالان
العمل لاحد الدليلين الذي اختلف موضوعهما وهو على تقدير الجمع من جبرهما انما جعل في كلا
الشهادتين العمل لبطالان اسقاط احد الدليلين لو عمل بكلاهما الاصلية وهما متباينتان على ان
ان الجمع اولى من دون قرينة للاصل المشار اليه فمن اير جاء القرينة حتى يتكلم فيها فلا قرينة
اصلا لا في الاول ولا في الثاني فاستقم وبما راي ان ملة حجة اخرى ثم الجمع وهو ان دلالة اللفظ
جزء من معنى من دلالة العمل لا على كل معنى من دلالة العمل على كل معنى من اصلية فاذ علنا بكل حال
منها من وجه دون اخر فقد تركنا العمل بالدلالة ان يقر واذ علنا باحدهما وتركنا العمل بال
بالكلية تركنا العمل بالدلالة الاصلية ولا شك ان الاول اولى فان ترك العمل بالدلالة ان يترك
العمل بالدلالة الاصلية فان رفع الجزء يستلزم رفع الكل في العمل بكل وجه ترك العمل بما يتخلل
لو عمل باحدهما دون الاخر فانه عمل واحد دون الاخر فانه عمل واحد فلو علم ذلك لم
فما استحسن عقله غير كما شفع عن الارادة مع انك عرفت ان المدعى بالجمع على الكشف ليس الا ان
على وجه التبع كما انك انما تشفع في كفاية العمل والافلا يصح اسناد مقادير الشارع فان نسبة
نسبة مقابلة العمل على السواء فيها اختيار بلزم الترجيح بلا مرجح ويرى ما فيها اعتراض عليه في النهاية
بان العمل بكل واحد منهما من وجه عمل بالدلالة ان يقر من الدليلين معا فالعمل باحدهما دون الاخر عمل
بالدلالة الاصلية والتا بقية احد الدليلين وابطال العمل في الاخر لا شك في اولوية العمل باصل ما يتبع
العمل بالتابعين وابطال الاصلين وتطرية الميتة بان العمل بالتابع واصل ما يكون اجماع العمل
بالتابعين اذا كان من دليلين اما اذا كان من دليل واحد كان ان يبان من دليلين فلا وهو
فان فيه تعطيل اللفظ الاخر والغاء له بالكلية ومن العلوم ان التاويل والى من التعطيل فيخرج

التميز

التميز على القاعدة ما اذا اوصى بعين زيد ثم اوصى بالعري وقال فقبل يشترط بينهما الاحتمال
على القاعدة او قامت البينة بان جميع الدار زيد وقامت اخرى بان جميعها العري وكانت في
او لم يكن في يد واحد منهما فاما يقسم بينهما وفيهما نظر فان الاول جبري كما اعترض هو به واما
الثاني فلا فلو لم يفتضح من الخارج لتساقت البينتين بسبب التساوي او الترجيح لكل منهما باليد
على نصفها وهو مبني على ترجيح بينة الداخل وترجيح بينة الخارج فيقتضي لكل منهما بلفظها
لم يكن هذا الجمع وجه على ان كلاهما في اول الاحكام والميتة من ادلة الموضوعات فلا يلزم بها
لا يلزم ان يكشف الجمع عن الارادة بل يكفي لاستلزام صحة استلزام خلافة الترجيح بلا مرجح
لما لا يتصورها اذا لم يمكن الحكم بالجميع لاحدهما تبين التضييق بخلاف دليل الحكم فانه لا
انه خطا في العمل بتوقفه على ثبوت الارادة التكملة منه والافلا بالجمع دون مقابلة ترجيح
ايضا اذا رجحت العقلية غير مرتبطة بالمدعى فلا قابلية لها للترجيح فالجمع في اول الاحكام لا يصح انما
يكشف عن الارادة وهذا نظير العمل بالظن المطلق فاما نقول هو لا يكشف عن الارادة لاحتمال
عدم المصلحة وتصور ان المقام من مثال الاقدام فكم زلت فانه لم يستدل به وعدم دلالة
على ارادة التضييق هذا كله فيما لو كان النسبة بينهما التباين واما لو كان بينهما عري وخصوصا
من وجه فبطايب الترجيح على العمل باحدهما على ما حققناه ولا يلزم الترجيح من غير مرجح
اذا لم يقدم خصوص احدهما على عدم الاخر او لم من العكس انما نقف على عارضة التمهيد
جعل من فرضه تفصيل فعمل التاويل في البيت على السجدة المحرام معلل بان قوله صلوة في
مسجد هذا تعدل للصلوة فيما عداه الا السجدة المحرام يقتضي تفصيل فعلها فيه على البيت
قوله صلوة فيما عداه وقوله صلوة في بيتك الا المكتوب تفصيل فعلها فيه على السجدة المحرام

وسجد المدينة ورجع الثاني بان حكمنا اختيار البيت من المسجد هو البعد عن الوباء المؤدى الى
 احباط الاجرة الكثيرة وهو حاصل مع السجدين واما حكمنا المسجد في الشرف المقصود لزيادة
 الفضيلة على ما عداها مع اشتراك الكل في الحق وحصول الشاؤم بحصول الحق والحق يحصل
 الزيادة قال يمكن وهذا الاول فيعمل بكل منهما من وجه بان يحمل عموم فضيلة المسجد على
 القرينة وعموم فضيلة البيت على الساقلة لان الساقلة اقرب الى مظنة الوباء من القرينة وهذا
 هو الاصح في جميع ذلك اعمال الدليلين وهو الوجه في اطلاق احدهما فيه ما عدا وجه الجمع لا يكشف
 عن الارادة وما ذكره من الرجاءات احسانات مستنبطة لا وجه لان تكون كاشفة عن الامر
 وليست ولا قل من الشك وفي الكفاية ويمكن ان يريد ان يقول ان ما ذكره من الحكمه كما كانت
 والقرينة لا يشترط فيها ان يكون مما يكون محتمل بنفسه كالظواهر فيكفي بدنه قابلية للقرينة
 انه لو صح ما ذكره من الفرق بين من يوثق من نفسه لم يحفظ من الوباء وعده مع انه لم يحقق ما
 ذكره العمل بكل من وجه بل ما هو العمل باجدهما وهو العمل بالثاني وخص الاول وما ذكره من ان
 عموم فضيلة البيت على الساقلة محتمل لانه لا يحمل على الساقلة بل مفاده ليس الا ذلك فلا يكون
 فيه عمل بها من وجه بل لا يمكن ذلك فيما يكون النسبة بينهما عمومها من وجه فانها في مادي الاقتران
 ايتعاضا وفي عادة الاجتماع اذا اخضر احدهما بالآخر لا يبقى بينهما منافاة حتى يحتاج الى رفعها
 جميع ذلك قوله وفيه مع ذلك الى آخره تكاد كيف كان هو من مثل عجيب بعضهم بين الفرق بين
 الوجهين بان في الاول مرجح الذي اورد على العمل بالثاني في البيت في طرح كذا الرواية الاولى على
 استحبابها في المسجد فخص عموم صلوة في مسجد وفي الثاني في طرح تلك الكلا لا يضر عمومها بان
 خارجي وحمل قول صلوة في مسجد على صلاة في بيته والامر بالخارج هو عدم مراعاة الوباء

للقرينة

للقرينة فالباقي في حقته على انهم اراد منها صلوة القرينة فالجمع بين الدليلين صار بابقاء احد
 العامين من وجه على عموم وهو ما عدا البيت وتخصيص العام الاخر وهو صلوة في مسجد
 بالقرينة بما خارجا عن العام الاخر حتى يلزم الحد في قوله بان المكان المجمع بين العامين
 من وجه في العمل بالثاني ويد عليه انه يرضى على الوجه الاول ان العمل بالخارج الشافعي هو الحق فان قال
 يرجح الرواية الدالة على فضل البيت في البيت فيعمل العمل به فلم يصير العمل به من وجه بل صار العمل به
 ان يخص عموم الاخر بخاصة وابقى عمومها في العمل به فلم يطرح الاول فقوله ويطرح كذا الرواية الاولى
 غير ظاهر الوجه فان التخصيص ليس بطرحا للعام تخصيصا بالخاصة وقد وقع هنا وجهان للشيء
 غير مشترك انما غير محتمل فلا وجه لتخصيصه طحا كما هو ظاهر غاية الامر يحتاج هنا الى مرجح وجعله
 مرجحا لا قابلية للترجيح وفي الثاني اعتبار الخارج للجمع مع ان الشهادته كذا كلامه كذا في بعض
 ان في تعارض الشهادتين لم يعجزا جهة الى القرينة في جميع العمل بها بوجه اذ مستنده اما ان كان هو الاول
 وهو اعمال الدليلين وان كان هو القرينة لم يكن تعارض حتى يجمع بل يكونان متباينين فقول
 قرينة مما لا ينبغي وكيف كان لا مفر في العموم والتخصيص من وجه من الوجهين الى المرجح والآخر
 الترجيح بالمرجح وهذا الجمع ما ذكره والمرجح الشريعة بل عدل الاعراب عن الشهادتين في بعض
 قابلية استحبابها فلهذا المسجد ايضا ومن فروعها ايضا في كل من نام من صلوة او غيرها
 فليصلها او اذكرها في نية من عن الصلوة في الاوقات المذكورة او بينها عموم وخصوص من وجه
 والمرجح للاول عموم الصلوة الى المغفرة والاستباق الى الخيرات الخروج عن شبهة الخلاف
 الاحتياط وما دل على فورية القضاء ولو استحبابا هذا مع الاعراض عما روي من طريقين من
 اختصاص الكراهة بغير فوات السبب في الامور ونحوه واظهر فيقدم ومنها عدم كراهة الصلوة في

الادوات المذكورة بمكة شرفها الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتين
احاطا بالخير كله ما شاء من ليلها نهاره من الصلوة في الاوقات المذكورة
فان بينهما ما هو من وجه ويقدم الثاني لاطلاق النص على الغنى تحصيله ونقله فضلا عن
النسب **اشارة** اختارنا فيما عارضه ان يقتضى اجاب نفي مع ما يقتضى تحريمه على قولنا
تقديم الحرم وهو بجوارحه والعلاقة والامكان والعضد والثاني لانه لا يجرى اجلاها الا بالرجح فلذلك
ان العالمين المحرمات ما هو في حق المصلحة للازمة للفعل وتعليقها وفي الوجود بتحصيل المصلحة
اللازمة للفعل وتكميلها ان اهتمام الشارع والعقل بالاول ثم من اهتمامه بالثاني وانما
ولها من امره فعلا لتفصيل مصلحة بعض عند اعارضه في نظر لزم مصلحة مساوية للمصلحة
واذا كان ما هو المقصود من التحريم اشده كالمصلحة الواجب كانت لها نظيرة على هذا
ما شرعت العقوبات فيه من جعل المحرمات اكثر من ترك الواجبات واشد كان رجم في المحصنين
ولان افضاء المحرمات الى مقصودها اتم من افضاء الوجوب الى مقصوده فكانت لها فطرة عليه
اولى وذلك لان مقصود المحرم ما الى بالترك سواء كان مع الفصل او الفعل عنه ولا
فعل الواجب لان ما غير ترك الواجب فعل المحرم اذا توافقت في الطبع اليهما فالترك يكون
واسهل من الفعل المنتهين معه كحركة وعدم الشقة في الترك وما يكون حصول مقصوده
او يقع يكون اولى بالحا فطرة عليه وكان محامل الخطا قل من محامل الامر بترك محامله بترك المحرم
والكن اهتد به في محامل الامر فانه يتردد بين الوجوب في الشدة الاباحية على بعض الامراء ولا
الطلب في المنع للترك اشده لما اكثر من قال بالخروج عن حيلة الامر بالفعل ثم تارة في المنع
ولان النصا قوي كذا لا يستلزم امتناع جميع الانفراد بخلاف الامر بالاستقلال المستقار

الزهر

من النصوص فان مقتضى ترجيح احتمال المحرم على احتمال الوجوب كبره في الدنيا ايامها
والقبح عن الاناثير المشبهين ويرد على الاول المنع سلمنا ان كان في المصالح والمفاسد
الشرعية لاحتمال الفساق او العكس سلمنا ان كان يمنع العموم ويولد من لا يتم بهذا المدفع ما اراده
الامدنى وعلى الثاني المنع من تأثيره في اجتناب القضاء الى الترجيح لعدم مرجحه بما يتعلق به بالمصالح
والارادة اذا المداخلة ترجيحها على كشف عن الارادة الكاشفة عن المصلحة والمفسدة اذا الحكم
خطاب في الخطاب توجيه الكلام والكلام كاشف عن الارادة فلا يكشف عن الارادة لا يفيد الحكم
فلا يثبت في الترجيح وعلى الثالث منع الفساق في الداعي ثم منع تقديم الامر على الاشئ لاحتمال اهمية
ثم منع تقديم ما يكون حصول مقصوده اوقع في دواء المريض وهذا يرجع الى الثاني وكيفية
يرد عليه ما يرد عليه وعلى الرابع ان استعمال الامر في الاباحية غاية في الشدة او في راحة الخ من غير
المحتمل وهو معارض بثلث مع ان استعمال النهي في التحريم الشرطي شيع من استعمال النهي في المحرم
لانهم ان احدهما على الاخرى فاعطاهما من المنع من الاشئ فان الطلب ليقول في الامر بالفعل
وفي النهي بالترك بلا اختلاف غاية الامر فيهم اختلافهما في المرة والتركاري قد حققنا بطلان
منه بين صاغة السادس فان الاختلاف في ليس بالشيء بل باعتباره متعلقه حيث ان الطلب يتعلق
بالترك بل هو ركني كل فرد بخلاف الامر فانه لما يتعلق الطلب فيه بالفعل لا يلزم ذلك فعلى اى الاحتمالية
لذلك في الترجيح مع انه ربما يمكن ان يصير ذلك مرجحا للعكس لان الامر خاص ومنع في المصالح وخطرها
فيخص العام بالخاص ويا اول الظاهر النص على السابع الشك في شدة مع ان ما ذكرنا معارض
بان اكثر الفقهاء في التوجيه المشبهين قالوا في الفجاسة بوجوب الصلوة فيها معاسلنا لكنه معارض
بعموم النصوص الاية الدالة على التحريم في الجذرية اذا عارضها مع تأييدها بالشرع جدا واما اقولهم

الامر فلا قابل بها لا وجه له فحينئذ القول بالترجيح فان العلم باحدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح
ومن جميع ما مر من مائة كلام بعضهم من الجمع محل الامر على الرخصة والتمسك على الوجوه فيحصل
الكراهة لان المفهوم منها التمسك بغيره او قد عرفنا ان هذا الجمع على ما يكشف عن ارادة الشارع
دون غيره فان الحكم هو الخطا في الخطا يستلزم الارادة والالزام للقول والعيب بل التمسك بالتمسك
للحكمة في العلم والتمسك بالارادة لا يحتمل ذلك الجمع والارادة من الخطا باعيا لتحقيقه والمجانب
بالعلم والاعم ولا ثالث في الكليات الوضعية والحقيقة مع الافراد لا يحتاج الى التفرقة في
يتوقف الارادة منه الى قرينة معينة او اليها مع قرينة صارفة فالارادة بدون القرينة غير الاولى
خلاف ما يدان للغة والعرف وما استدلنا به من ان الالزام في قوله بل لا تغاير في التسمية وهو قبيح
على الحكم والعقل بل هو الحكم بالحكم والتشكيك ليس من الدين ولغاثل ان يقول ان الامر الذي يشلا
اذا كانا مجتمعا وتعارضا فكيف ينطق صدورهما من الشارع واما ردة منهما فاعاد اعراضا وضوحا
واحد فرضا وظنا من جميع الوجوه فلا يكون احدهما واردا امور في التسمية مع ذلك اقر بالمعاد
العرف في الرخصة والكراهة فحين ارادتهما منها وليس ذلك جمعا بل بالقرينة بل القرينة في جميع
امكان ارادة الحقيقة وليس هذا من الزود والحكم والجمع بلا دليل في هذا يقتضيان ان يجمع في غيرها
حق فيما مر من الشبهة في رفع التعارض في اخبار الخصائفة الواردة نازعا بانها لا تخرج عن انما لا
بالجمع بان الخصائفة في الذكور للذكر في الاناث للام فان العكس غير معقول ولا اقل مقنوع عليه
والبقاء على ظاهره غير ممكن فحصل المصادف والمعين من القرينة في الظاهر المظنون بعد الجمع
المعنى الاخر فهو تعلق الارادة طنا لا باس بهما والجمع بين الامر في الخصائص الامر على الاستحباب
التي على الكراهة لا يصح الا في العبادات بناء على ارادة الاقل فاما من الكراهة فيها لا باس بهما

عقدين

على تعين ارادة ذلك في هذه العبادات وما مر من مائة كلام بعضهم من انما منع الظن بكون الامارات
من الشارع مع حصول التمسك بل المظنون انما هو احدهما سلمنا ولكن لا يمكن ان لا يكون احدهما
مدلول كل واحد منهما مارد الشارع ولو على سبيل المجاز اذ يحتمل ان يكون احدهما واردا امور
التي في سبيل العقاب واساسا فلا دليل على وجود الثاني بل استعمال كل منهما اذا لم يقم دليل على ذلك
على جواز ان اراد الاستسكان ليرفان كل ما ذكره خلا للعرض كاحتمال ورود احدهما من التسمية
فان الاحتمال لو كان مساويا مرجح الاخر عليه وكذا منع الظن بكون الامارات من الشارع
حصول التمسك بغير احدهما سلمنا فانه لو كان كذلك يتعين التمسك بل المرفوضين بل في النظر
حتى في احتمال التسمية والتمسك لا يستلزم ابطال احدهما فالظن بحال الدليل على استعمال
كل منهما ما مر من قرينة معينة في التمسك اختلاط موقف السليم بموقف الكفار للفعل والصلوة
واختلاط الشهادة بغيرهم يعلم جواز تفسيرهم واشتباها الميت المسلم بالكافر وقرينة في ذلك
والكفر لم يوجب الغلبة فيهما وكذا اشتباها الميت الشهيد بغيره واختلاف وجود التمسك في
لوجود مقتضى الشك في السقط وكذا شك التوضيح في الفصل بين الرقة والرهين واحتمل احدهما
بالاكثر هو البدعة وفي الاقل قلت المستبعد شمول البدعة والكفر كما في خارج عن المتن
اذا الكلام في تعارض الاحكام والفرع من شبهة الموضوع او خارج عنها او الماخذه في الاولين
لا يرتبط احدهما بالآخر في تقدم الكلام من شبهة الموضوع فلا نفيه **اشارة** اذا تعارض نصا
والاحكام على باحثة في الاخر على حذر فذهب كثير الى تقديم الشك كالعلة منه وتلميذه وانها
والكاظمين في التعارض وفيهم من ذهب في العلة والمعارض الى التوقف حكم المجاميع قول لا بتقديم
الاقل والحق ان الشك في اشتباها من احد والنقار اني قال لم يذهب احد الى ترجيح الا باحثة

ان الاستحالة لا يمكن ترجيح الاحتمال كما ظهري في القول به من احد وقال وان كان كلام الامري
يعطى احتمال ترجيحها وفيه نظر فان الخلاف في تقديم السابق والمقرر معروف في هذه المسئلة لان
هذا العنوان من التوقيف في ذلك والمقصود ترجيح احدهما على الاخر بانفسهما فاما مع قطع
النظر عن كون احدهما مرجحا بالخارج او متوجها على القول بالكارهية العقلية وكلام الامري فيجب من
التوقف كيف كان انما هو تقديم المقرر على المناقلا ليا ياتي ولو توقفنا فيما وكان الكلام مع قطع
النظر عن الخارج فالحق انما قد يكون ما حكى به شرعيين لا ترجيح لاحدهما على الاخر في تقديم
احدهما على الاخر ترجيح بل ترجيح للملايين ما اجمع المحلل والحرام الا وقد غلب الحرام المحلل
ودع ما يربط الى الايرى بل عموم ما دل على الامر بالاحتياط وان العمل بالخبر كما يتوقع معه
ضرب كان العقل ان كان محظورا فقد يغلب خبره من النور والعقائد ان كان مباحا لم يكن عليه
في تركه حرج وكذا ذلك العمل بالاحتياط اذا اقول الحيوان ما يترك وما لا يترك كل مقدم التبرير وكذا
طلق بعض الناس في تفسيرها ثم فيها حرم عليه وعلى الجميع وكذا لو اعتق احدكم او ائتم بها وان
المحظور دخل في القيد من الاباحية لا تداشق وانما هو اجتماع حتما محظور واباحية كان المحظور الى
فان الاقرب بين الشرطين لما اجمع فيها مأكلة وهو صحيح وملك الاخر وهو محرم فله المحظور وانما
جماعة من الاقارب خفي التقدم جعلنا هم كانوا معا ولم يبرز بعضهم من بعض عليا اعظم
التوارث بينهم والجواب عن الاول ان النص في التبرير الموضوعي لا يحكم في لا يربط لاحدهما على
الاخر فان في الاول الحكم ثابت في اشبه الموضوع بخلاف الثالث فان الحكم مستلزم في دفع ما
واما التبرير الموضوعي كالشبهة المحصورة فيمكن ان يقال بوجود الاجتناب عن النجس الحائض
فيجوز استعماله في الاقرب ويمكن ان يقال بان وجوب الاجتناب يكلف بوقوعه على العلم بها

لما كان الضرر عدم العلم فلم يجب الاجتناب الى غير ذلك مما مر في محله من متبیین الكلام في العتق
الطلاق وعن الثاني في ضعف السند ومع ذلك محمول كما مثاله على الاستصحاب في الكلام فيكون
انما يشجع على ذلك ومع ذلك نقول الضرر والدم والعقاب فيما ثبتت حرمة كذا
حرمة فان الاصل ما دفع له والحيوان المتولد من ما يترك كل بحر وما لا يترك كل تابع للاسم فلو كان
من الاول حرما ما دل على حرمة له ولو كان من الثاني حرما ما دل على حرمة له ولو لم يكن منه ما دخل
الدين لان ما يقبل التملكية محصور فلا دخل له بها نحن فيه وعن الرابع في المنع سئلنا معارض
بكتبة المباح وعن الخامس ما يترتب من السئلة ومصادرة والتقليل غير مطابق فانه لا يجمع
فيما يجب ان بل اجتماع موضوعان وهو ما له وما لا يحرم مع الاشتراك بالاشاعة وفي الحقيقة
موضوع ثالث وهو حكم الشرع عليه ولو سلم حكم ثبت في موضوع الجزاء المقدي عنه وهو
وعن السادس بان الاصل التمكن ولذا لم يثبت المتعارف لفقد شرطه ولا يربط له الحيوان
وقد ثبتنا ان هذا بما مقتضاه التبرير ثم من فوات مقصود الاباحية من التملك معطى ولو علمنا
بما مقتضاه الاباحية فقلنا لا يلزم منه فوات مقصود المحظور ان الغالبية ان كان حرما فلا بد
وان يكون لفسلة ظاهرة وعدة لك فالغالبية المكلف يكون عالما بها قادرا على فعلها
لعلنا بعد ان لم نجد من ترك المباح وان المباح مستفاد من التحريم قطعنا بخلافه
المحرمة من الغير لانه بين الحرمة والكلية فكان الاباحية ولو انما لو لم يكن الاضاح في
وهو الجواز المحظور في الكل نظر في الاول فانه يمنع فوات مقصود الاباحية فان التملك احد مقصوديه
سئلنا لكن ظهور الفسلة في الحرام غالبا يمنع بل الغالبية لا يمنع ذلك في اقتضاء ما ذكره مرجع
لذلك وكشفه عن الارادة وفيه شك واما فائدته فلا ان الكلام في التردد بين المحظور والاباحية

في الكراهة ومع ذلك كشف في ذلك عن الازالة نظرا لما قلناه من ان التعارض بين نقل الباسم الذي
مع بخلافه عنوانه وما ورد في قدح الامر في التعارض بين المحظور والندب والكنهية وبين الوجوب
والندب بين النكاح والكراهة ولكن كل ذلك مع الاعراض من مرجح آخر حتى النقل التقرير كما لا
يهدأ فتقانا لا يبعنا حصة مرجح احد تقدم احد المتساويين على الآخر **سارحة** اذا تعارض
الاصول في الظاهر فقد اختلف علما فيهم فمنهم من فصل بين الظاهر ان كان حجة تجب قبولها
كالشهادة والرواية والاخبار فهو مقدم على الاصل غير ان كان لم يكن كذلك بل كان مستند
والعادة القليلة من القرابين او غلبة الظن او نحو ذلك فتارة يعمل بالاصل ولا يلتفت الى الظاهر
الاغلبية تارة يعمل بالظاهر ولا يلتفت الى الاصل وتارة يخرج في المسئلة خلافه من جعل
العبارة التي هي هو ما يحصل به الظن فاذا حصل الظن للمجهدين في احد الطرفين فهو المتبع سواء
كان من الادلة العرفية او من الظهور كما حصل بسبب العرف العادة والقرابين معللة بان حجة
هذه الظنون مع انه ما انما من عند مستعاد من تتبع الاخبار فتضايف السائل الشرعية واعتبرها
على الاول ان فيما ذكره تامل فان اختلاف الوفاق في المقامات يخرج طرق وجعل التحقيق في الادلة
الشرعية ولا فائدة للاصل في القول بان الاصل مقدم فيما يستفاد الظن من غير الادلة الشرعية العرفية
ما ذكرنا من غير الظاهر بل لا يظهر ايضا تقدم الظاهر الا ما اخرجنا الدليل مما قدم فيه الظاهر على
في الشرع غير محصور وان كان تقديم الاصل على الظاهر ايضا كثيرا سيما في ابواب المطابقة والنجاسة
والاحداث والحوادث ما لم يكن له ما ثبت عليه الدليل المحض من غير التور في تقديم كل منهما على
الاخر لذلك اختلفوا في بعضها التعارض اذ في الطرفين فيحصل المثرة فيما خلا الطرفين عن دليل
خارجي وبهما نظر لما في الاول فلا بد ان يكون حجة لا يقدم الا بدليل خاص به كما هو الواقع فيما ذكرناه

الفرق

الفرق الاية التي قدم فيها ما لا يكون حجة من الظاهر وما ذكره من الاقسام الثلاثة لا تغفل عنها
من حيث هو الا ان السامع مع ان تقدم غير حجة من الظاهر على الاصل غير ممكن فان الاصل
والمفروض علم حجة الظاهر فكيف يقول بتقديمه ولما في الثاني لعدم حجة من الجهد الا انما استند
الى الدليل كيف لا لا لم يحصل في عندنا في امور خاصة لا يجازي عنها وفاقا وليس من الادلة كما
يعيد الظن وما علمه به من انما انما من عندنا في امور خاصة لا يجازي عنها وفاقا وليس من الادلة كما
خال عن التحقيق وما ذكره من استفادة ذلك من الاخبار ان اراد الكلية فطرق المنع الى الظاهر
كيف ولو سلم ان حجة الظن من تتبع وتضايف السائل حجة الظن مطعون بالظواهر من
ما الرقيل به احد حتى نفسه في هذا الوضع بل لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل فان الادلة
الجزئية فلا ينفع وهو ظاهر فان الكلام في ظاهره لم يثبت حجة ومع جميع ذلك بناء على الكلام
ما هو المعروف في المذهب من عدم حجة الظن مطعون فالحق ان يقال على القول بالعرفي تقدم
الظاهر لا ما خرج بالدليل وعلى القول بالآخر بالعكس الا انه على تقدم الاعراض حقيقة فاما
ما دلل من العقل من النقل على حجة الاصل من البرائة والاستصحاب في المقتضى انما دل على حجة تعليلية
فان معادها حجة الاصل من النظر ولعل ولو كان استقصا با فلا يقسم بالتعارض بل حجة ما دام
الوصف لهذا الشهان الاصل لا يعارض الدليل نعم ربما يفقد شرط حجة الدليل كما كان خروجا
او خاصا اذا تقدم الاصل عليه لكن الا من حيث التعارض بل من حيث عدم وجود المعارض
نظرا لعدم حجة من ولو من حيث عدم وجود شرط حجة ولو كان صحيحا في اقصاها لم يكن له
وقرر عدم مطعون في الغامض الا اذا ثبت خلافا بدليل خاص ثم عند الاول من فروع اول الافكار
شهادة العدلين على شغل ذمة المدعي عليه او برائة فتمت مع العلم بالاستشغال وبخول الدليل

للصائم وطلوع الفجر لم يرقبته الملال للصوم والعطرية والطهارة ودخول
 الصلوة حيث يجوز التقليد ان قد منها على تقليد واحد نحو ذلك واخباره على المبدأ
 ما في يد بعد العلم بالجملة او بالعكس وان لم يكن حكلا واخباره بهلال رمضان على قول
 الكل لو قيل لصحيح هشام بن سالم ويدخل وقت الصلوة والعطرية للمعدة كما لا يخفى
 ومن لا يعلم الوقت لا يقدر على العلم اما مطلقا او مع تقدير خبر العدلين واجبا بدخول الوقت
 للمعدة ولا كان مؤذنا كما رتبها وغيره على قول استناد الى النبوي المذنوب انما ولكن الحجة
 من المستقبل على جهة الوجبة للقبلة ونحوه من العلامات ويحصل الظل الى محل الخبر بانه
 يوجب دخول الوقت على قول وان لم يجز تقليد في نفس دخول الوقت قبول قول الامناء ونحوه
 ممن يقبل قولهم بالغرض اذ من عليه وقول المعتدلة في انقضاء عدتها بالاقراء ولو في شهر واحد
 واخبارها بايتاء المحض لها فانقطعت عنها بعد العلم بخلافه في العلم كذا في نحو ذلك
 المطلقة ثلثا التحليل مع اسكانه من كونها ثقة على رواية واحدة والاصل ان انكسار
 على اذنى من عدس فروع فابها بعض ما كان تحت القاعدة ومن الثالثة الاية بالادلة
 كما هو الواقع غالباً او مردودا واجاب الى تعارض الاصلين مع وجود مرجح من الظاهر
 ومن فروع الرابع ما اختلف فيه الاخبار او غيرها او اختباه احد طرفيها بالجملة كذا
 مستقيم بالنسبة الى الاخيرين فان الاصل على الدليل كما وجد في اصل العنوان كما في
المطالع الثاني في التعادل الثاني تعادل الثبوت هو تساويها فتعادل الاماين تساوي اعتقاد
 مدلولها ما لا يربط في عدم جواز تعادل الاماين العقلين والآن جواز اجتماع الثبوتين
 ان الضدين بل المتقايين القطعيين ايضا والآن ذلك وكذلك اما تعارض الاماين القطعيين

تبريق

فغير واقع حقيقة فان غاية ما يمكن وقوع الحكم فاحدها حقيقة وفي الاخر على قول واقع فغير معتاد في
 في الاماين فلا يربط في مكانه ووقوعه عقلا مع ضرورة الحاجة الى الاستدلال اما شرعا
 فلا يخفى اما ان يكون في الحكم او الموضوع لكن المقصود بالبحث هذا الاول ففي النهاية حكم بالحواس
 وبالسمع من وقوع الاول دون الثاني ومنهم من حكم بالوقوع مطلقا وعدمه بالجملة لاستناد
 وقوع الاول باسكان ان خبر عدلان بخبرين متساويين مع تساويهما في الصدق وعدمه عليه
 لا يفيد جواز شرعا بل لا يفيد الا بحواجز العقل ووقوعه ذهن المجتهد اما صدق الخبرين المتساويين
 من العصور واجعلها اماره شرعية فلا يثبت بذلك فان الخبرين مثلا بعد انكسار لا يفيد
 الظن بالصدق وكيف وبحوث صدور التعارضين منه من غير حقيقة يعلم بل لم يرض فكيف
 يدرك للتعادل في وقوع شرعا مع انه لو لم تعادل في الحكم والموضوع فان اخبارا بعدل محتمل
 يمكن ان يتسلسل بوقوعه في الحكم او مردود الاخبار بالاستدانة او التناقض بالخبر وهو ليس
 قطعاً فثبت بذلك كونها اماره شرعية ويمكن ان يكون مرادهم بوقوعه شرعا وقوعه في الامارات
 الشرعية ولعل لهذا استدلالا بحواجز عقلا بحصول البرق المتواتر من الصنف فتواتره على
 المطر يكون في الصنف على علمه وبذلك يتلوه اكثر ما لان احتياج الكل مع زعم كونه متساوي
 التثبت بما فيه فانه يسلل بعد الشقوق وهو علم العدل مما يلزم الغيب على الشارع وظاهر كونه
 متساويلا ذكرنا من الاحتمال واستدل على جواز الثالث بقول صفة ركوة الاية في كل اربعين بليت
 لكون وفي كل خمسين حقه فمن ملك ما اثنين لانهما فعل ادى الواجب لا اولوية والمصلحة في الكعبة
 تخير في استبدال اي الجدران شاء وفيه نظر فان الاول من الواجب التخييري الشرعي ابتداء
 من الواجب التخييري العقلي والعيني الشرعي ابتداء وليسا من التعارض في معنى والسمع في الاول

فلا يحظر الا باحتراما ان يعمل بها او لا يعمل بها او لا يعمل بها في الشا بينهما
والثالث حكم وتجميع بلا مرجع والثالث مستلزم بحلية فعل واحد او احد من غيره لاخر من جهة
واحد مع انه في بعض احوال الفعل فيرجع الى الثاني فان الاحترام هو واحد معين منهما والراجح استلزام
عدم حرمة حلية مع انه لا يخرج عنها قيل ان الكذب العيب على الحكم والمجرب باختياره لا اختياره الم
المحصار الحكم فيها ولا يلزم العيب كالحكم في حلية لا يصل اليه عقولنا كالقضية يمكن التزامه كنتم
شاذ قد يكون من الشارح ولا يلزم لاحتمال ان يكون ذلك من اشتباه الراي ومنه يتبع ما في ذلك
الكذب على اننا نقول لا يلزم عدد من حلية وانما يلزم لو كان تركها يكشف عن الحكم الاول ليس كذلك
فانه حكم ثانوي فلا يتأخر كون حكمه الاول واحدا مع انه لا يزيد عن عدم وجودها في الاصل فلا
اصلا ومنه يبين جواز اختيار الثالث فان ليس باحترامية وان اختيار الاحترام مع عدم اتمام اجزاء
الحرمة والحلية فانه انما يلزم لو لم يكن معلقا باختياره فاذا اختار لا باحترامية ليس محصرا واذا اختار
ليكون مباحا لانه لا كان تجديرا لم يلزم الاجتماع ايضا مع انه لا دليل على اطلاق مثل ذلك في حصة
جواز ولا فرق فيه بين ان يشبه المحصر الحكم بغيرها وعلمه ويصح ايضا اختيار الاول والثاني
ينافي الدوام لا العمل احدهما تارة وبالاخرى فالاقسام غير حاصل ومتداخلة في حصرها
على انه قد يكون مقتضى اجتماع ولا انفرااد واحدا وهو منقطع اذ لا يخفى ان يقول مقتضاه ان
فلا يخص لاقسام ايضا لا يقال يجوز العمل باحدهما على التعيين اما انما حوط واحد بالاقسام
ان جاز التجميع باحدهما فيبقى التعادل لا يبطل الجواز ولو قيل ان ادل على منع اخر لعدم شمولها
لوقوعه بين الوجوب المحظور فلا يجزى الدليل ونها ايضا مع ان العلاقة في القابل بالقرينة
بالامراع لا يقال يجوز العمل باحدهما على التعيين اما انما حوط واحد بالاقسام لان جاز التجميع

باحدهما فيبقى التعادل لا يبطل الجواز ولو قيل انما كان التمييز باحترام لان المحظور هو التجميع
من فعله والباح هو الذي لا يمنع منه واذا حصل الاذن في الفعل لا يقع المحظور فلا يحظر حظر البتة
وهو معنى الاحترام فعل المحظور لا باحترامه وطا بالارادة معلقا عليها باطل لان الامارين
ان قامت على ذات الفعل وما هيته باعتبار واحد فان رفعا المحر عنه كان ذلك باحترامه وان
المحر كان محذورا ان لم تقرا عليه باعتبار واحد بل قامت على الفعل المقيده بعيد كان غير المتنازع
قلنا وتجمع الامارين على الفعل الواحد باعتبار واحد هو المتنازع فيه واما وقوع التمييز
عليه بالاعتبار المذكور فليس مفرق ضابطا ظاهره فلا بد ان التمييز مفرقة الامارات ان كانتا
فالتعيين ليس عارضا لما هيته الفعل بل الفعل باعتبار مفرقة خارج عنها فالرفع السؤال ليس ولو قيل
ان عنيتم بالاخذ بالحكم الامارين اعتقادا رجحانها باطلا لانه اذا التزم رجحان اعتقادا رجحانها
جملا ولا بالغرض الكلام فيها اذا حصل العلم بانتقاء الرجحان في تجميع حصول اعتقاد الرجحان
ان عنيتم بغير الغرض على الايمان بمقتضاها فان كان غير واجزا ما كان الفعل واجبا لوقوع تجميع
الاحترام والمحظور لا يكون ذلك اذ نافي ايقاع ما يجب قومه او منع ما يجب قومه
وان لو كان جازها جازله الرجوع لانه اذا اعزها عن غيرها رجحانها على التزم فلما اراد الرجوع عنه
وقصد الاقدام على الفعل جازله ذلك قلنا فتمت على التقليد الاول اعتقادا رجحان الاختيار حكم
الامارين قوله كان اعتقادا رجحانها جملا قلنا ان اراد اعتقادا رجحان الاختيار حياها لم يخفى
ليس بمحمل ومستند ما عرفت ولا ينافي في تقدير الامارين كما هو ظاهر وان اراد اعتقادا رجحان
الحكم الامارين فلا يتفوه به عاقل كما لا يتوقف عليه تمام كلام المورد وهو ظاهر لاستدراكه
من انه لا يفرق العلم بانتقاء الرجحان قلنا هذا على التقدير الاخر له وجه ولا يجزى تفعا فانك

قد عرفت بطلانه وخبر جرحا كذا فيه ولما على الاول فلا يتبع الرجحان بل المشايخ تمنع
 فوضا وعلى التقدير الثالث فمختار ان يكون الغرض من قولهم كان الفعل واجب الوقوع قلنا
 واجب الوقوع مقتضى احدهما فان الغرض تعلق بمقتضاها وهو الاباحة والحظر فلا ^{شكل}
 ولو قيل على تقدير ترات العمل بهما ان كان المقصود من وضع الامارة التوسل بالمصلحة الاول
 فاذا كان في ذاته يتبع التوسل الى الحكم الى الحكم كان خاليا عن المقصود المصلحة وهو مقتضى ^{بعض}
 وهذا بخلاف التعارض في افكارنا لان الرجحان حاصل في نفس الامر فلم يكن وضعه عبثا
 نعم لما قصرنا في النظر لم يتبع به اما اذا كان الرجحان متبعنا في نفس الامر كان الوضع عبثا
 قلنا المقصود من وضع الامارة انما هو التوسل الى الحكم في حال لا يفرد وعدم التعارض
 واعلم صورة التعارض فلا اذا التوسل يتبع والمتبع لا يكون مقصودا فحين ان يكون ^{لنفسه}
 غير كان يكون الغرض على الامتثال ولا نقضا للشارع عند الادراك ما يعلم من الحكم
 الى غير ذلك وهو اشتراك يكون مقصودا من المصلحة الخفية قوله لا اقتصرنا في النظر ^{لنفسه}
 بل من جهة العقوبة لكل مجتهد في كل ما اعتقد التعادل هو كاترى **تنبيهات الاول** هل يجوز للشارع
 تعديل التعاديلين الاقر بهن لا مكان الحكم الخفية والملاصل **الثاني** فليقع التعادل في حكمين ^{بعض}
 والفعل واحد كوجوب الجمعة وحدهما وقد يقع في تعليين والحكم واحد كالامارتين المتعلقتين في
 تعليين القبلية وقد يقع في الحكم والقضا كاليدبين والبيتين المتساويين وقد زاد بعض الاوصاف
 قابلية وايضا قد يكون التعادل في حكم مع ثلاثة التعليين كالامارة الثالثة او بالعكس كالامارة الاول
 وهما ما روي في عهدنا من عمل لا ويرى خفاء **الثالث** فلا اختلاف على القول بجواز تعدل الامارة
 في حكمه بالتحسين والتساوي والتوقف في العمل الاول لما هو في الاحكام الكثيرة منها ما رآه في ^{القول}

منه

عن العلامة في قوله في الزيادة قال صالت الباقية فقلت جعلت فداك باق عنكم الخبر الى او الحجة
 التعارضان فيهما احد فقال قد يانزارة خذها اشهر بين اصحابك ودع الشاذ وان فقلت
 يا شيخك انهما معا مشهوران مرويان ما ترويان عنكم فقال قد خذها يقول العدلها عندك
 او تغلب في نفسك فقلت لهما معا عدلان مريضان موثقان فقال انظر الى ما او قومه ما تغلب
 العامة فانك خذها خالفهم فان الحق فيما خالفهم فقلت ربنا كانا معا موافقين لهم او مخالفين ^{لهم}
 فكيف صنع فقال ان تخير احدهما فخذ به والآخر في رواية انه قال قال جرحي
 يلحقها ما لم يفسد الرواية في الاحتجاج وبغيره الحسن بن الجهم عن الرضا ع قال قلت للرضا
 ع يجئني الاحاديث عنكم مختلفة قال عالجاء اننا فقس على كتابه عز وجل واحاديثا فان كان ^{فيها}
 يشبهها فهو منا وان لم يكن يشبهها فليس منا قلت يجئني الرجلان وكلما هما نعمة تجد شيئا ^{فيها}
 فلم يعلم ايها الحق فقال اذا لم يعلم توسع عليك بايها احدث وما رواه فيه في الاحتجاج لصاحب ^{الكتاب}
 عن الحديثين المعتبر عنده قال لا اسمعت من اصحابك الحديث وكلهم ثقة فوسع عليك
 حتى يدرك المقام فيروى اليه وما رواه فيه ايضا في جواب محمد بن عبد الله الجعفي ^{الرضا}
 يسأل بعض الفقهاء عن المصلحة اذا قام من التشهد الاول الى الركعة الثالثة هل يجب عليه ^{الركعة}
 فان بعض اصحابنا قال لا يجب عليه التكبير ويجزئ ان يقول بحول الله وقوته فقام واقعدان
 في حديثين اصحابهما فانه اذا انتقل من حاله الى حاله اخرى فعليه التكبير واما الاخر
 فانه روي اذا رفع راسه من السجدة الثانية فكبر ثم جلس ثم قام فليس عليه القيام بعد
 القعود تكبير وكذلك التشهد الاول يجزئ هذا الجري وثانيهما احدث من جهة التسليم
 كان صوابا وما رواه الشيخ عن علي بن مهزيار في الصحيح قال قرات في كتابي بعد الله رب محمد

الى ابي الحسن عن اختلاف اصحابنا في رواية ابيهم عن ابي عبد الله عنده في السفر في
بعضهم ان صلواته الحلال لا يصلحها الا على وجه الارض فاعلم ان كونه يصنع انت لا تقتدي به
ذلك فوقع عاصم مع عليك بانه علمت وروى لكافة قال في رواية ابيهما احدثت من باب التمسك
وسلك ورواها في خطبة الكوفة عن العالم وفي الاستبصار روى عنهم عليهم السلام قالوا اذا
ورد عليهم حديثان ولا يجدون ما يرجحون به احدهما على الاخر كما ذكرناه كنتم تحبون في العلم ما
فانه اذا جانا التغيير مع امكان العلم وحال المحذور فنجوز لنا ذلك بالقوى بل الاجماع على عدم الفرق
ولا ينافي اطلاق بعضها فيم الغرض عن الترجيح وغيره فان المطلق يحمل على التقييد كما لا ينافي في
استيفاء التراجع فيها لعدم القول بالفصل قطعاً مع انه لو صح التغيير مع عدم استيفاء التراجع
جانعاً فيم الغرض وفي نظر كالايمان في اختلافنا في بيان التراجع لذلك وكذا لا ينافي في خصوص
وكاسية التقييد منها انما بدوها بالاشارة التامة وهي من اعظم المراجعات قال في العالم لا يفرق في ذلك خلافاً
من الاصحاب تبعه في القدر وهو محقق الاتفاق وان احتمل ان يرد عدم العلم بالاختلاف للكثيرين
ما بعد مثل اجماعاً ولكن قال ان بينهما والعمد على الاصحاب فيمكن ان يكون قرن بينه وبين الاول لا ينافي
عليه بخلاف العلامة التعداد في النهاية فانه يرجع في تقديره وقال في التغيير بعد الكا طين التغيير
هو المعنى بين اصحابنا واخرج جملته على اصحابنا وفي الاستبصار اورد في الخبرين المتعارفين
وليس بين الطائفتين اجماع على صحة حد الخبرين ولا على انبساط الخبرين الاخر كما انه اجماع على صحة خبر
وله ان اجماعاً على صحة ما كان العمل بها جازياً شائعاً ومثله في العدة وكذا تأييدها بان ايراد
المتعارفين دليلان لا يمكن اهما اهما ولا اهما ولا اهما احداهما تقييداً فتغير الاخر بهما
فانه يرجع عن في بعد تعدد غيره وانظر بعد ورواها ملاحظة الاصل في الدليلين وهو الاعمال

ويجوز

لا يبعدان بعد هذا دليلاً اخر من جميع ما يبين عدم الفرق في التغيير بين العبادات في الدعاء
والمداينات للغير فيقوم الفرق باختصاص التغيير بالاول والتوقف بالآخر من مذهب
مع ان بعض اخبار التوقف عايشة بخلافه ولو قلنا بعدم صحة الظن كنه بعض ما روي للقوى
الاخريين الاخبار الدالة على التوقف في الاصل ولكن اجمع مع ما فيها من الوهم وهذه ظهور
بعضها حال المحذور في امكان العلم وعدم الحاجة وانهم حمل المطلق على التقييد بل واحتمل
وعدم القول بالاجماع على الاشتراك وليس فليس وعدم معارضة الاصل الدليل في
بما مر من الاخبار الدالة على التغيير لتأييدها بما سمعت بخلافها فان القائل بالتوقف عن
ظاهر القائل بالتوقف على ان التا قط موهون بالخصوص بكثرة الاحكام الخافعة
جداً ثم جملها لا سيما مع ملاحظة ما روي من انه لم يبق شيء الا وقد ورد فيه حكمه في راس
الحديث وانما يحرق عندا علمه وملاحظة ما روي من ان الاختلاف لنا وانما بقولنا ولكن
القول بكذا التوقف المحذور ذلك مما لا يحصى فالعلم بالاصل بعد ما سمعت خبره ليس من
فضلاً عن الفاضل والتكلم في مثله يوجب تبصير الفرق **في بيان الثاني** ان التغيير مع التعارض
لا ينافي اللغات ولا الموضوعات لعدم الفرق فضلاً عن الاصل **الثاني** لا يفرق في العمل باحد
الامارتين بين دلالتها المطابقة والتسمية ولا التسمية **الثالث** على تقييد العمل **رابع**
نكاح الاخرى ويجوز له العدول اليها مطلقاً في القوى والمادة وغيرهما الظاهر ان لا ينافي
لا يقال هذا الاستصحاب معارضاً باستصحاب الاشتغال فان باختباره اشتغل في مثله
بقائه الاشتغال لم يثبت ان يندس الجواز في الجملة لا للزوم والدوام **الخامس** لا يفرق بين
الفرق والمستقضى والتجهد والمقتل لعدم القائل بالفصل ما في الدعاء والتعيين على الحكم

الخامس هل يلزم حكم تعارض الاجماعين المتعارضين صريح به بعضهم وهو الظاهر ان اعتقاده
التخيير على الدليل العقلي وان اعتدنا على الاحبار في وجهان ونظر بعضهم في العموم وما مر
يبين الحكم في تعارض الخبر والاجماع المنقول **مطابقا** في الترجيح **اشارة** الترجيح اقربا
الامارة بما يقتضيه من تعارضها على غير ذلك وهو المناسب ليقابل من التعارض والتكافؤ
ظاهر العضدي وغيره حصرا لاصطلاح فيه فانه الزيادة من ان الترجيح بتقديم امانة على اخرى
في العمل يؤيدها اجماع الابنغي اذ هو صفة الجود مع ان مقتضى المقابلة لمصلحة كونه صفة للامانة
كنسبة الاول الى الترجيح مع انك قد عرفت ان له اوجاد الشرائع حيث حسنة وبشر ما صنع
الكاطيني حيث مكنته من بلعها الخسائر اولى معللا بان الاقرار سبب للترجح لانفس الترجيح
مع ان ان اراد عدم كونه نفس الترجيح لغرض كونه خيرا فان المقصود بيان البطلان الاصطلاحي
لا اللغوي فلما يضر كونه سببا للترجح لغرض كونه من قبيل كونه سبب ارادة السبب يكون
حقيقة اصطلاحا نعم ليقان هذا المعنى لان الترجيح متعدد وهو سهل وان كونه عدم الترجيح
اصطلاحا اذا حصل الترجيح وجب العمل بها عندنا اما غيرنا فقد اختلفوا في ذلك من واقفا
وهم من فهم منهم من ذهب الى التخيير واخر الى التساقط لنا الاجماع كما نبه عليه في مسان
غيرنا كالعلامة والامكان والقرابة الى صريح الكاطيني في القصد والشراعي وفيهم ظاهر اهل
الحصول فان ائري الشيعة متفقين في ذلك بل يصرحون واقعة عليه فضلا عن ترجيح الترجيح على الترجيح
بل عدم مقولته العمل بالرجوح مع ان العادة حاكمة في مثلها والتواتر في العلم بحجته القياس **الترجيح**
به جدا بل اخبار الامرة بالترجح في الجملة صدورها قطعي لو لم تكن متوافقة ولا تايلا الفصل الثاني
الصحيح على الترجيح اما ان يكون العمل باحد التعارضين او لا بل لا اصل مثلا والثاني باطل الاجماع

الترجيح

من يوجب العمل باحدها وعلى الاول اما ان يبين العمل بالرجوح فهو كما بقية فقهاء العمل بالترجيح
وابتداء القول انهم هدم الشريعة والتخرج عنها قطعاً فان بتركه وبناء الامر على التخيير او التمسك
يعلم كل احد ان ما حصل من غير شريعة رسيد المرسلين ومنهاج اوصياهم اذ معظم الادلة معان
فلو قلنا بالتخيير والتساقط لصار الاحكام غير ما عليه الطائفة بحيث يعلم كل احد انه ليس منهج
الامامية مع ان يقال ان البرائة اليقينية لا اقل من البتة في البرائة من غير واستدل بقرينة النص
مع اذا ما بعثه فاصيا الى اليمن في ترتيبه لانه قد تقدم بعضها على بعض وبسبب الصحابة خبره في
التخمين على الماء الماء والخوف وتعيينه عرفا فيجب شرعا للنبوي عاراه المسلمون حسا وفي العمل
نظر ظاهره الى الفاعلة بما يوجبها الى الابصار والعمومات المانعة من العمل بغير العلم خرج منها ما
لا يبيد العلم ولا معارضها وبقي الباتة ونحن نحكم بالظاهر لو كان زيادة النظر مقبرة هناك كانت
صعقة في الشهادات فالتا في بطلان ما تقدم مثله ويد على الاية منع التاكيد بل على التاكيد على الخلاف
كالنبوي اذ الاعتبار في الظهور في الترجيح والعمومات تخصصها بالاجماع مع ان في الظهور كفاية فان
خارج عن المنازع فيه وعدم الملازمة بين الامارة والشهادة مع انه يمكن ان يقال لو لم خرجها
بالدليل صريح والاطا ناسخا واما ما مر ان تقدم الخصص عن الترجيح بين التعارضين ولو مقدم بل
الاجماع واقع على عدم جواز العمل قبل الخصص بل يكفي فيه القطع بكثرة الترجيح في المقارنات مع لزوم العمل
بالترجح بل في وجوده في كفاية هذا وقد عد كلمة العلماء من الفريقين متفقة على وجوب الترجيح بينهما
وان لا يمين للعمل قبل الترجيح الا ان يكون اخبارنا ناسخا بما شاء واستدل عليه بجماع السليبي وتواتر
الاخبار معللة بها وان اختلفت فيما بالترجح لكنها متفقة في الامر به والامانة في ان انقضاء
السليبي مع اختلاف السابق في الاعتقاد لعدم حصول اجماعهم كما عليه بنا في فيه بعيدا بل بالترجح

عادة ويرى ما خالف بعض من لا يعتد به من الاول اخص في كلا المقامين فلم يوجب طلب المرجح واجابنا
الاخذ بما شاء منهما من دون نظر ولم يوجب العمل بالراجح بل جعله مستحباً والى وعليه ينزل
الاوامر الواردة في الامراء الترجيح ونعم ان دخول الاجماع الذي صاغه معلوم وهو لهاية نظر من رتبة
من الفساد عني عن الجواب مع ان فيما مر زيادة اشارة هل الدارحة التراجع على التقيد والنظر
وعلى الاشارة هل يجب الاقتصار على التصحيح لا بل يجب ما يكشف عن الواقع من الظنون مطم وجوب التعمد
الثالث وطلان الاولين ظاهرهما الاول قطع على بل ان نسبة بعض الاجل الى الاختيارية وهو ما
لان يقولوا بما الاصوليون مطم ولو كانوا من العامة فمظهرهم في ايدينا فانهم لا يخرجون
عن الرجحات الطبيعية مطم ولا يعتمدون كلامهم غير الرجوع اليها مع كونهم يقولون ان ما دل على صحة خبره
لا يبرر الامكان ظاهره لا لكون الصدور فاذ لم يضر ظاهراً باعتبارها لا يكون مجتهد وهو ظاهر فان
على جهة خبر الواحد يخرج عن الاجماع واليسرة والكثافة نحوها في شئ منها لا يبرر صحة ما شئت في ذلك
بل غاية ما يمكن اثبات محتمية ما يكون مضموناً وكذا الكلام في الدارحة الخطأ بل
على الظهور ان انهدام الشريعة والرجح في الاحكام مع ان بناء جميع اللغات في خطاياتهم ليس
عليه وقد قال الله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا بالبيان فوجه فصلنا عن انه يلزم ان لا يرد في الخطا
شئ خاص وهو تصور باطلان لظهوره مع العلم القطعي بان بناء الخطايات حال التصحيح
عليه مع اشتراك في التكاليف ضرورة فتكليف الغائبين يكون يحصل فهم المحاضرين على ما
فلا مفر من تحصيل الظهور في السنة على الترجيح عن ان الشارع اما ان يريد من الخطايات شيئاً خاصاً
او لا بل اراد من كل احد ما يفي به في وجهه وذلك في صدق المبتطلات والاول لا يلزم في الية الا ان يكون
والان لم اعدوا بالبحر في التبع على الشارع فما قيل ان اعتقلت على مرجح خارجي فهو ليس بالعمل نظر

المجتهد

المجتهد كما يجزى من حيث لا يجزى فيه ما فيه فان غاية ما ان لم يكن الدارحة على عين المجتهدين الامارة والخبير
لا على النظر منه ومن هذا ما اشار اليه صاحب الماهر المجتهد مع وقوع الاتفاق على جرحه لا بد من علماء الا
الان عند كل منهم شيئاً واما طعن المجتهدين كما شفع عن مدلول الامارة ونحوها فان احدهما من الا
في هذا لا يرفع حجة المجتهد من حيث لا يجزى كما لا يثبت حجة النظر بما هو فطن وقدر الكلام في كونه محله
سنتوي واما الاخبارية فالذي يظهر من ان بناءهم على الرجحات المنصوصة ودفعهم على ذلك
ويلزم ان يكون باقهم على التعبد وان لم يقولوا به بمعنى ان الدارحة انما عدهم على المنصوص وان
الظن وان كان القول به مخالفاً للعقل ولما مر في غيرها نظر الى اسكان ان يكون المنصوص في الا
بينها وهو ظاهر مع عدم الكفاية في التصحيح والتحصيل للواقع وان ارتفعت الى ما يقترب الى ما يعين
فلا مفر على تقدير الاعلى التقيد فان موافقة الكتاب ومخالفته العامة مثلاً غير صلا للظن
مطم نظور كونه اعم وعلى احوال هي مختلفة بانفسها احد حيث قدم في بعض ما عدا الف الاخر
اختلفت في الرجحات فله وكثرة وفيه شهادة على عدم الخصم وحكم في بعضها بالتحيز ابتداء وفي
بعضها بعد بعض الرجحات الى غير ذلك فلو لم يقع اختلافها بانفسها استلزم الذي مر من مرجح
الى الخارج وليس الا فيطرده فلا حاجة اليها عطائه لا فائداً بالفصل مع ذلك تلك الاخبار
بينا فان من يعتد به لم يثبت اليها في الترجيح فلا يكون مجتهد مع ان كثير منها ضعيف السند
مقبولية خبر غيره من خطئه في الرجوع الى الحكم لا يستلزم مقبولية وكيف كان يتعين حملها على
وقائع خاصة كان يعلم الامام عن اهل بلد السائل من العامة علم على وجه يكون مجازاً استل
على طريق خاص فاعلموا ان اعتد به الوافية من انه يربط القول في الرجحات الاجتهادية وان
في بعضها غير ظاهر وقال الاول في الرجوع في الترجيح المعاصرة به وهو ورايات ليس على ما ينبغي

اذ من عدم الدلائل في البعض لا يستلزم صحة ترك ما لم يدرت بل ينبغي ان يجعل المدار على ان يرى
ان ذلك لو صح لصح ترك بسط القول في الفقر والاصول فان بعضها منها الدلائل في غير ظاهرها
ذلك غير مفيد الى اولوية الرجوع الى ما ورد من النصوص الا بالاولوية التعينية كما في الاحكام
اولى ببعض ولا بغير التعينية هذا ومن جميع ما ذكرناه في بطلان غير الثالث يلزم تبين العلل
لوقوع الاجماع قطعا على المحصر المخلص فيخرج وهو اجماع كاشف عن قول المجتهد عليه مدار
الاحكام الدينية فلا يمكن خفاء مثله عند جميع اهل الاسلام على ان كثرة تلطف فينا ووصاية
على امر الدين يقتضي التواتر في بطلان ما استقر امرنا عليه ولو لم يكن خفاء **ثانيا** هل يمكن
الاقتصار في الرجحات على ما في الكتب الحق لعدم الظهور بان بناءهم ليس على المحصر بل على الترجيح
بما يفيد الظن لا خلافا في تعداد الخصوصيات وعدم تعرض احده وعدم المؤاخاة من اصول
الزيادة والنقصان **الثاني** لا فرق في التعارضين في لزوم الترجيح بين ما كان قطعي الصدق
ظنية وبين العاميين والخاصين والمقيدين والمطلقين بل لا يمكن فيه التعارض ولا يمكن
خلق الملك له خاصة او خلق الكالة والسند **الثالث** يلزم النقص من جميع الرجحات التي يمكن
يمكن التقديم بها ولا يخلو من رجحان المقابل فلم يصح التعارض وان جمع فيه كثير منها فيكون النقص
انما هي تنقسم الى الداخلية والخارجية والداخلية التي لا تتعلق بالسند والاعتقادي والمداويل
ومنهم من نادى الترجيح باعتبار الرواية عليها واسقط الاختيار منهم من بدل السند بالاستناد
وادرج في رجحانه من سبب عدم الحكم والاعتقاد بخبر سابق وبما اصل نقل اللفظ والخارجية
تنقسم الى اقسامها فافقة الشهرة وعمومات الكتاب والسنة ومخالفة العامة الى غير ذلك مما ياتي
الاشارة ما يوجب السند والاستناد على الاستناد وكون واحد منهما اكثر عددا او ثبت على اكثر

الاشارة

بالعاشرة دون الترتيب او على تقدير قوت في الادراك والعلم كالواجب احد برؤية واحدة الظاهر
والاخرى وقت تفرقة التاثير بالكون او متصف بوصف يغلب عدد عن الصدق ككونه عادة
بناء على عدم اشتراط العدلية في حجية وطلق الخبر في حجة الموثوق والحسن او العدل وفيها ان
وزاد او انهدى او اوعى او علم بالارضية او علم وعالم بما يبعد عن الزلل او علم
بما اكثر مما اطعم للعلماء من بعد مجتهد الطمأنينة او من الزلل كالحديث وقربا من الرواية
او اقرب واصبط معناه او لا غلط الحديث واصبط كذلك فطنا او اكمل فطنة وصالحا
ومحملا للرواية بعد البلوغ الا قبله وسامعا او قاريا اجمارا من غير حجاب لا معد وسامعا
لا بالكاتبة وبما اشار الى احوال اللفظ او غير تلبس به من اوصاف يوجد بالاضافة وكان
من اكابر الصحابة فان علو الشان وارتفاع المقاصد الدينية واجتياز عن الزلل كما عرفت
والقوى فضلا عن ان اكثرية يستلزم اقربية من حيث هي فليس من الاجمالية في ذلك
في الكثرة القوة الظن بصدق الراوي وتغلبته بالنسبة الى مقابلته وهي في الكثرة ظاهرة وبذلك
على استقراح غير ما ذكرنا تكون رادعا واحدة ثقة او وثق بالاختيار او بكثرة التكرار واعلم
واعلم انهم بالرجال وغيرها ولذا لا يفرق بين ان يكون المراد بالفقاهة معناها اللغوي او **صاحبا**
الا ان ظاهر الاصوليين الثالث نظرا الى كونها حقيقة فيهم فلا وجه لاستظهار خلافه بعد
هذا مع ان في تقديم كل واحد مقابل حصول البرائة اليقينية مع تاييدها منها بخلق الخواص بالقبول
بل عدم ظن بخلافه في لغة ظهوره الا ما تشير اليه وما قيل في رواية غير العالم بها لان الشان في العلم
يعتمد على معرفة فلا يبالغ في حفظ اللفظ اعتقادا على علم بخلافه ولا يبالغ في خوف من جهله
يرفعه ان علمه بها يمنع عن الزلل عما يمنع فاقده ولا يمكن منه وبما تجوز الا من من الزلل فماذا فعل

في الاول هو نهاية الظهور والحاصل ان من مقومات علم الزلل جدا مع ان المعرفة بقواعد المعرفة
يؤثر في ثبوتها من القفظ عن الزلل وفكرة على معرفة المقصود من اللفظ بحسب ما يقتضيه به
من القرابين اللفظية والحال في الحركات الاعرابية الى غير ذلك مما لا يقابل له ذلك اصله على ان
عدم العلم بها لا يستلزم كثرة الخطأ بسبب جهله غالباً بل هو مرجح آخر لا ملائمة له
مع الجهل فان حصل فهو مرجح آخر والكلام في كل مرجح مع عدمه لا مع مرجح آخر فان لغاها
الرجحات مقام آخر على ان سلم فلا وقع لما لا يفتك منه عن الجاهل غالباً بالنسبة الى ^{معرفة}
العلم بها من المحافظة عن الزلل حتى يعارضه والجميع ظاهر ومنهم من نظيره وسكت ومنهم من
بان معرفته بيقظة اختلاف الالات اللفظية باختلاف احوالها وتغيرها المعاني بتغير احوالها
في اعرابها فليس هو الى تحقيق ما يسمعه اكثر من الجاهل بالفرق بين المعاني المختلفة بسبب ^{تغير}
في الاعراب استخيره بانه لا يطرده مع انه لا يرتفع بذلك اثر العارض او رده في النية على ترجيح
علو السند على مقابلته من ان تطرق احتمال الكذب والسهو والغلط وغير هذه الاول اقل
علو السند وان كان مرجحاً من هذا الوجه فهو مرجح من حيث انه نادر في جعل الاول ^{عليه}
ان يبلغ في قوة الوسايط الى حد الشدة والندرة كان مرجحاً لان الجرح على الفان التماس
والطريق الى الوفاء غالباً مرجح في الظن من جهة وسبق على اصل الاعراض العلامة واضر
ايضاً بان الاقل انما يكون مرجح اذا تعدت رتبة كل من الجرح بالنقص او التماس والصفة اربابا
اذا تعددت وكانت صفات اكثر فلا والكل منطوق فيها ما الاول علو السند لا يستلزم ^{الندرة}
وكثير من سند عال بالنسبة الى الاخر فلا ندرة فيه بل علو السند اختلافه فله وكثرة امرشاح فتزجج
العلوم من حيث انه هو لا يستلزم ترجيحاً لنا ودعا بحيثية معتبرة في جميع الرجحات ومنه يبين ما
لا يرتفع

في الثاني فان اعتباراً بحيثية لغو عن الاشتراط فان العلوم من حيث انه هو اقوى في حصول الظن
من غير نظر الى ان الواسطة كلها انزوا او انزاد او احتمال الخطأ فلا اشكال اصلاً بما بطل ^{بطل}
الاول بطل الايراد الثاني كما ان باطلاً الثاني بطل الاول باعتماداً بحيثية بطلان والتفرقة
بينهما بقول الاول من الثاني كما في المنة عجيب عما نظره كون الزهد مرجحاً وعلو حوط وفيه ان
كونه مرجحاً لا يرب فيه فان الاعراض من متاع الدنيا وطبائنها وعطائنها من التقوى القرب الى
سجانه وهما اقوى اسباب الاهتمام في ضبط الحديث على ما ينبغي فالظن الحاصل من خبر الزهد ^{اقوى}
اقوى من خبر غيره واما الاحتياط فلا يطرده وهو ظاهر ومنع بعض العامة صلاحه كونه الراوي
صاحب الواقعة للترجيح كما يشتهر خبر النقاء المختارين من وديان اطلاق صاحب الواقعة
اكثر من غيره بل مرتبة ولو غالباً فيقوى الظن بسببه وهو ظاهر وعما قاله الشيخ اذ روى احد
الراويين اللفظ والاخر المعنى وتعارضاً فان كان راوي المعنى معروفاً بالضبط والمعرفة
فلا ترجح وان لم يكن من رتبة التي ينبغي ان تؤخذ المروى لفظاً وفي المعارض وهذا حق
لانه بعد من الزلل وهو منها عجيب فلان المرجح يلاحظ مع عدمه لا مع مرجح آخر كما ^{على}
ان الضبط معتبر فيما لا اختصاص له برأوي المعنى وايضاً الحاجة الى المعرفة في كل
معرفة فيتم خلاصه بكيفية الغلبة بالضبط المحتاج اليه فلو لم يثبت خلاصه فظن وجوده وفيه
الكفاية ولو لا ذلك لما صح قبول روايته لعدم ثبوت المعرفة الا نادراً وان لم يرجح كونه
باطلاً ولو قيل اعتباراً من رتبة الترجيح ففيه ما فيه وفي العالم والجرح في كيفية الشيء
بالفصيل الذي حكاه مع ان صحة الرواية بالمعنى مشروطة بالضبط والمعرفة وتعليقه ترجيح
اللفظ بانه بعد من الزلل فيقتضيه التقديم قطع مع عدم الضبط والمعرفة راوي المعنى كما شرطه الشيخ

وهو من عجيب فان تقديم رواية اللفظ على رواية المعنى شرط باجتماع شرائط الرواية فيها
فترجح الاول على الثاني مشروط بحجية رواية المعنى وهو مشروط بالمعرفة مثلاً فلم تثبت
من التعليل التقديم سطح نعم من حيث انها هادى تقديم الاول على الثاني وهو حق لتقليل
هذا وعد بعضهم هذا من مرجحات الاستناد فادرج مرجحات السندية واخرها من مرجحات
الرواية واما ما قسم المرجحات الى مرجحات السند والرواية والمعنى وغيرها وعليه يبين ادراجها
المتن وفي كل وجه الا ان الاول وجوب ما عداها جماعة كون راوى احدها جازعاً وهو جازع
مشترط ان يكون راوى احدها جازعاً بالصدق ولا ضرراً بانه وان كانا جازعين يكون الترجيح
خبراً او مسموعاً والذو بيان ان يرد الظن بالجماع كان يقول ان من سمع كذا فانه ليس بحجة
كما ظهر ما مره بحث الخبر فلا يكون مقابلاً بعدد ما من المرجحات ومنها كون راوى احدها من
يحفظ الحديث على ظهر قلبه ولا يراجع كتاباً فانه ارجح من رواية من يقول على المكتوب كذا
الاشتباه والغلط واحتمل العكس معللاً بما يعرض من الاشتباه والاشياء على الخط بجلال
من يعتمد على كتاب محفوظ صحيح ويعد عليه ان الاشتباه فيها ممكن الا انه انما يكثر كما هو
واما فرض الكتاب محفوظاً صحيحاً فان كان نوقى ما يعتمد في النقل ارجح من كلامه فيه وان كان
يقدر ما يتوقف صحة النقل عليه فيلزم ان يلاحظ ان غلبة الاشتباه فيهما اكثر من اكثر على
فلا يرد ما ذكره على ان احتمال ترجيح العكس باطل قطعاً فلا احتمال مع الغلبة وجهه لان الاثر
ما عليه اكثر ومنها كون احدهما مستنداً واخره سلباً لو كان حجة بوجه ولو بالشبهة فان الاول ارجح
من الثاني خلافاً للعصيرين ايان فكل من القاطع بعد الجواب حكم بالمتساوي وفصل الشيخ فقال اذا
كان احدهما روايتين مستنداً والاخر سلباً نظراً في حال الرسل فان كان من يعلم انه لا يرسل الا من

ثقة

ثقة موثق به فلا يرجح بحجة غيره عليه ولا خلاف ان سؤا المطابقة بين ما يرويه محمد بن عيسى
وصفيان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي اسحق وغيرهم من الثقات الذين عرفوا انهم لا يروون
ولا يرسلون الا عن يوثق به ومن ما يسنده غيرهم ولذلك على ابراهيم اذا انقروا عن روى
غيرهم واما اذا لم يكن كذلك ويكون من يرسل من ثقة وغيره فانه يقدم خبره عليه اذا
انقروا وجب التوقف فحقير الى ان يدرك ليل على وجوب العمل به واما اذا انقروا المراسيل
فيجوز العمل بها على الشرط الذي ذكرناه وذلك لا ينافي في ذلك الا انه الى قديمنا على جواز العمل بها
الا حد فان المطابقة على ما يسنده عمل بالمراسيل بما يطعن في احدها يطعن في الاخر
ما اجازها جازعاً لاخره لا فرق بين ما على حاله ان السند من حيث هو اقوى من المرسل من حيث
هو فان الواسطة فيه جازعاً وثقة السند ان كان المرسل لا يرسل الا من ثقة فان السند معلوم حال
رواية المرسل بل لكل حد فكان الوقت بحجته اكثر بخلاف المرسل فان حال الواسطة فيه غير معلوم
للاوى ولا يمكن احدهم روى لما ان يتفحص عن حاله فالواسطة معلومة حالها للواوى نفسه
خاصة في المرسل بخلاف السند فالاول اقوى مع بيان بطلان القول الثاني والثالث ^{بفصل}
مع ان عدم الاموال الا من موثق به لا يقتضى التساوي ولا يشهد له على المطابقة فان غايةنا
علم لو سلم انما يدل على الحجة لا على الفتوى كيف الشهادة على المجهول العين غير موصوفة غاية
عملنا ابراهيم لا فائدة ما ذكره نفع تثبت فالحجة من اجل هذا الا من باب ثبوت عدالة الرسل
لذلك واخبره فلا يصح الحكم بالمتساوي معطى لما عرفت من ان السند من حيث هو لا يخصص
توثيق دعائه بما ثبت توثيق راوى المرسل مع ذلك لا وجه للتوقف اذا ثبت توثيق الواسطة
لما اعتبره من الشرط فان مقتضاه عدم حجية يدونه من حيث هو وانما الكلام في جرح بل اللامحجج

العلم بالاصل والعومات وما استند اليها الفروع ان الخبر الثقة لا يكون له اسناد الحديث الى الرسول
 الا مع القطع بذلك والاعتقاد المقادير العلم بخلافه والاسناد ذكرنا واسطة فانه لا يحكم
 على ذلك الخبر بالثقة ولا يرد على الحكاية فكان الاول والى وفيه منع عدم جواز الاسناد الى
 القطع مطلقا وانما هو اذا لم يكن في رتبة على خلافة هذه الرتبة قائمة بعد حصول العلم فيما يربطه
 الرواية مع تأييد ذلك منهم جهوه علماء الاسلام هذا كله اذا اريد منه ما ينافي بالراوي قال رسول الله
 ولا اقدم مع جماعة ان القابل بتقديم الرسل لا يقول بتقديم بل بعضهم نفى الخلاف عن جميعها
 كما هو ظاهر لافان ثم منهم من عدت جميع السند على الرسل من مرجحات المتن وفيه ما لا يخفى
 من عدله من مرجحات حال الرواية ولم يكن من الاتسام مرجحات الاسناد بل عدتها مرجحات
 السند وجه وجيه اذا لا يزال العرض الجمل بحال الراوي ولو في الجملة كما يعرف العلم او يكون
 بما لا يعتبر الاسناد ومنها كون الراوي احدهما ملكا او حرا او اخر وثقا او عبدا كما ذكره
 بعضهم ولا بأس به ويظهر وجهه مما في منها ان يكون احدا مخبرين من رتبة الراوي الرسول ومن في
 جزءها الاخر محتمل لعدم وهكذا اذا اختلف مراتب الظهور مراتب الظهور فيهما ومنها ان يكون
 احدا مخبرين مشتركا على كل سبب حدث ذلك الحكم دون الاخر ومن جميع ما مر بان حاله
 ما ذكرناه من مرجحات السند فلا يتناول الكلام بذلك ما عد من مرجحات كقيمة الاسناد وليس هناك
 احدا مخبرين بجديس سابق او موافقة الاصل مع ان في تقييد الحديث بالسابق ما لا يخفى في ذلك
 فان يقيم الحق من الباطل **اشارة** من المرجحات ما يكون باعتبار المتن وعلى جهة الاتفاق في
 لا يتوقف ثامها على القول بجهة النظر على الاطلاق بل هو من باب النظر في الكثرة وهو ما لا
 فيه احد من علماء الاسلام ومدايرهم عليه ومنها كون الراوي باللفظ فانه ارجح من الرجا

بجز

بالحق كونها بعد من الزلل في الحكم بالتسوية بينهما اذا كان راوي الخبر معروفا بالظبط والحق
 ما مر وقدرنا الشيخ على جماعته فانه ارجح من القرينة عليه لما مر في محله والسموع من الاصل وهو
 كسقف للصادق يقول وعلى الشبهة وبغيره كالملة في رتبة وشرعها وهو انما يتم على تقدير
 جهة الشبهة وهو كما يتم على الاطلاق فانه اذا كان السماع من العصوم مشتبها واحتمال السماع
 منه ومن غيره سواء في ثمة لا يثبت بعدا الى المعصوم كما يتردد الخبر بين المقطوع والسند
 فيتردد بين ان يكون النقل بواسطة او يدونها فلهذا جهة توقف على جهة الرسل فلا يتم
 الا على هذا التقدير ثم وما مثل الما تدر انه بقوله يخبر عن الصادق عم قائلان ان احدا
 اذا قال هكذا لم يعلم انه سمعه منه مشافهة او بواسطة فان اراد من العلم معناه المحقق لا يتم
 عدم الله وهو كونه من الشبهة وان اراد ما يتم الشبهة او يحصر فلا يتم ولا ينطبق التعليق على
 المدعي مع ان ما ذكره ليس من افراد الشبهة بل هو كغيره من المعنفات ظاهرة الاتصال
 الا ان يقوم قرينة على خلافة الراوي لتحقيق مسئلة البلية اخبارنا وهو خلاف ذلك
 وعلى اي حال من المرجحات على الاطلاق اختلاف درجات الاتصال في الظهور كما مضى على
 التحقيق كما مر غيره ومنها كونه الكثرة بالسقوط فانه يقدم على المفهوم على القول بجهة كثرته
 التحلف بالاصناف في ضعف الكثرة كذلك والتحلف في الجهة ومثله مفهوم الفايده والشرطية
 الى مفهوم الوصف او قيل بجهته والواقعة والحال فانه الاول مقدم لقوة الكثرة خلافا لبعضهم
 لوجوه مدخولة وبعض الموافقة كما يكون جهة عند الفايده بجهة رتبة فاعطى الاخر حيث يكون
 فيه عند الفايده بجهة ولو قيل فائدة الموافقة ان كيد فائدة مفهوم الحالف شرع الحكم ابتداء
 هذا ولي من التاكيد قلنا كلاهما شرع حكم ابتداء في الاصل الاول قوي ليلاد ولا يرد منها كون

متوكلا فانه يقدم على العاري منه كما اذا اشتمل احد الطرفين على الخلف لغرب الثاني من القبة
 الاول وقوع الكلا في الاول كما فرق بين التاكيد اللفظي في العنوي ومنه والاشتمال
 على تعدد الكلا في احدهما دون الآخر ومنها كون ذلك احدهما بالحقيقة فانه من حيث هو متوكلا
 على الثاني ان كلاهما بالاجازة خلافا للبيان كما من فوم من غير ان يظهر له ذلك بالحقيقة واقرائية على
 الجازة قطعا وتوقف الاول على الوضع بخلاف الثاني فانه يتوقف على الوضع والتوقف قول في
 وكثرة التوقف عليه في الضعف الخفاء هذا كله مع كثرة العلايق في الجازة بخلاف الحقيقة
 الغالبية في الانفراد وغلبة الحقيقة في الجازة رات العرفية في لسانها ما كان منبهة مقام البيان
 والتوضيح ككلام الشارع فان المطابقة لمتقضى الحال لا تكون حقيقة والتوضيح يكون
 العلامة فيها على السامع انه لو كان استعمال الحقيقة منافية للبيان لكان استعمال الكلام
 مشتملا عليها اصلا او لا يكون بتمامه بليغا وكلاهما بطر بالصورة فان القرآن استعمال الحقيقة
 فيه ولا سيما في النسخة مما يتعلق بها بالاحكام وغلبة الجازة في كلام الخطباء والشرعاء ولم
 لا يقتضي الغلبة مع نظر الاختلاف في المقاصد على ان الغلبة قدما وجبت تقديم الحقيقة
 على الجازة في العام على الخاص بالاتفاق مع ما قيل في المشهور من عام الا وقد خصص الجازة
 الجازة الى جميع اطراف الكلا من الحقيقة الموجهة والاستعانة اطراف الكلا من الحقيقة الموجهة
 بل اطراف الكلا من الحقيقة وعدم استلزام الكل المدعى على تقدير التسليم ظاهر مع تطرف الثانية
 في الكل والكل والكل لا يربط في ضعفها وعدم ارتباطها بالمدعى ومنه كون الحقيقة في احدها
 اشهر من الحقيقة في غيرها او الجازة في احدها اكثر استعمالا اقرب الى الحقيقة واشهر من الجازة
 في الاخر او كونه العلامة في احدها اقوى او اطرا واشيع او كونه القديرة في احدها اقوى او اطرا

فيكون

الحقيرة ذلك او كون الجازة في احدها اقل وفي الاخر اكثر فان الاول يقدم لقلية العنوي الاصلي ولذا
 لو قد دبر بين الاشتراك والجازة بان اشتمل احدهما على الاول والاخر على الثاني قدم انما قيل
 بالعكس وقد عرفت جازة في غير مثلهما لو كان احدا الجازة اقل احدا الامر الاخر او كان احدا الحقيقة
 متفقا عليها والاخر متخفا فيها فان الاول مقدم على الثاني لانما عليه على الظن او كان ذلك لا
 غير جازة في صرف او صاخر بخلاف الاخر ونظر فيه وفيه نظر في مثلهما لو كان دلالة التماثل حقيقة
 الا ان احدهما اطراف الحقيقة اكثر فقلية او كونهما عدلا او عادلا او اضبطا او عرفت باللفظ لا غير
 بما اعتبرنا في الروى ومنه كون احدهما عاما والاخر خاصا وهو مبني على ملاحظة مقدار الجازة
 في العام نظر الى حصول التماثل بينهما واختلافهما في قوة وضعفها والا فالعام والخاص خارجا
 عن قاعدة التجميع واخلال في قاعدة الجمع ولذا جعل الاصوليون للتخصيص مبحثا للبيان
 اخر في الاول داخل في الثاني والثالث في الاول على هذا فالقوة في الخاص الضعف في العام ظاهر
 على ان العمل بالعام يلزم منه ابطال الالة الخاص وتعطيله ولا يلزم من العمل بالخاص تعطيل العام
 بل تاويله وتخصيصه هو اولى عرفا فيقدر ان كان تطرف التخصيص الى العمومات اكثر من تطرف
 الثاني الى الخاص فان كتابة اولى فيقدم الخاص ومنه قلة التخصيص وكثرة الجازة ما يمكن ان
 يخصص به من خصوصية الاضمار في العنوي المخرج ومنها الفصاحة والركاكة فان الاول يرجح
 ما اشتمل على ما عليه مقابل الغلبة والشيوع فان الركبة نادر جدا وبه يندفع ما يمكن ان يقال
 لما جازة نقل الى الحقيقة اتفاقا فيمكن حصول الركبة في ذلك لما سمعت من عدم وجود الاماثل في
 ومع ذلك في جواز استلزام النقل للغة ذلك مناقضة ومع ذلك فغلبة الاجتماع في النهاية والنتيجة
 ثم على هذا هل يقدم الاصح على النصيب قولان بل قولان ثالثا الفرق بين ما فاق من كلام الا

فاختص بالثبوت وفي هذا الوجه ان يقدم والافلا وهو الحق اما المستحق فيها فاعلم وجوبها
بوجه التقديم فان كلامهم مختلف في الغضا حركه ولكن الاحتياط حسن واما الاخير فللمظهر العلم
بالاختصاص فيهم فيقدم على غيره ومنها كون دلالة احدها بالاقضاء والاخر بالاشارة فان الاول
من حيث هو على الثاني اذا دل على كاشف عن الارادة والاعتقاد دون الثاني فانه كاشف عن الثاني
دون الاول ومثلهما لو كان بدل الاشارة معنوم الخالف لقوة الاول وضعف الثاني او دلالة اخرى
لوقوف صدق الكلام او صحة عقلا او شهاد دون الاخرى منه تضمن احدهما على التقليل دون
الاخر فان الاول مقدم لكونه اقوى من جهة تعدد الدلالة ومثلهما لو دل كلاهما على كليهما الا ان
دلالة احدهما على العلم اقوى ومنها النقول بلفظه فانه اول من النقول بعينه فان الاشياء
الثانية اكثر في الاول فكل منهما شتما لاجل العام المحض والاخر على الخاص لما دل على
الصدق في احدهما باحدهما والاول مقدم بالعلية والشيوع ومنها دلالة احدهما بالعام غير المحض
الاخر بالعام المحض فان الاول مقدم لكونه حقيقة والاخر بما زاد مع الخلاف في جهة قوله
لان ما يخص من اللفظ على مناداة ما بالضعف بل قد يقال ان تخصيص من المجازات الراجحة
السابقة المساوية للاحتمال الحقيقية ولو قوة بالعلية وهو من اقوى اسباب ترجيحها
ما اذا كان العمل باحدهما يقتضي تخصيص العام والعمل بالاخر يقتضي تاويل الخاص فان الاول
يقدم على الثاني لكثرة النسبة اليه ومنها ما لو كان احدهما مضطربا لفظه بخلاف الاخر فانه يقدم
لان اوله على المحفظ والضبط ومنها ما يكون دلالة احدهما بالمطابقة والاخر بالنظر والاشارة
لكون الاول اقوى ومنها ان يكون دلالة احدهما بالوضع الشرعي والآخر بالدلالة الاخرى للفرق
الاول مقدم فان دلالة اخرى او دلالة اخرى يمنع دلالة الاخر باسالة عدم النقل بخلافه

الفرق

الاول من الثاني ومنهم من عكس معطلا بانسان الشارع مع كونه مقرا للوضع اللغوي وما هو في
وان كان من لسانه لا انه غير الموضوع اللغوي والعمل بما هو لسانه من غير تعيين اولى ولا ثانيا بعد
عن الخلاف منهم من فصل عما لا يحصل له الا انه راجع اليه معطلا بان اللغوي الذي لا يتقبل الشارع
لغوي شرعي وفيها نظري فيهما ما كان مستغنى عن الاضمار فانه راجع من المقتر اليه لشماع
الثاني على ما لا يصلح الاول فيكون اظهر ومنهم من نظريه معطلا بانهم كان يكلمها فانه يحكي
جميع الرجحات ولا يجدي واما الكلام في الترجيح فيها وهذا كغيره حاصل فيما قلنا وهذا اكثر الجاهل
شبهها بالحقيقة فانه ارجح من مقابلته وهو من غير حجاب اقرب الجاهل من حيث هو على غيره وقد
في عمله ومنها ما اذا دار العمل باحدهما على ارجح خلاف الاصل بالنسبة الى الاخر ولم نقصان
الزيادة في الاخر فان الاول مقدم لقلة مخالفة الاصل مثلا لو دار الامر بين مجازين ومجانين تخصيص
وتخصيصين واختاروا خارجين الى غير ذلك ومنها ان يدل احدهما على الماد بوجهين فانه ارجح ما
يدل بوجه واحد وهكذا ونظر بان قوة الدلالة لا توجب التاخير في التاخير وفيه نظري فانه لو لم
لاقتض جميع الرجحات او جهل على ان الكلام من حيث هو فليثابته ذلك ومنها ان يكون في
احدهما تخصيص على الحكم مع اعتبار مجازي اخر لا يكون كذلك فيقدم الاولى الشيرة والنسبة
التاكيدية بالنسبة اليها ما دون ومنها ان يكون في احدهما تخصيص على الحكم مع ذكر المقصود
كالنوع نسيتم عن سائر القبول الا فروعها فانه يقدم عليها ليس كذلك لان الاول على الجمع
فمن تقع التعارض بخلاف الاخر لان تقديمه يقتضي تقليل النسخ دون الاخر ومن هذا اذا ورد
عامان خاص مفصل كالخبر العام في الصلاة فانه يردت بان يخطى قائما ويؤتى ووردت
ايضا فانه يخطى قاعدا وورد مفصل بين الامن من المطلق وعدده ومنها ان يشتمل احدهما على

دون الاخر فان الاول يقدم كالشئ من صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم ومنه ما اوتى من
 من التمسك بالآخر منها ان يكون الدليل المقضي الحكم بغيره واسطة ارجح مما يقتضيه
 بواسطة اكثر من الواسطة الظنية بوجوب كثرة الاحتمالات فيكون مرجوحا كما لو كانت المسئلة من
 والثبت المستدل حدها بدليل والعرض اثبت الاخرى باخرها الحق الاول والجمع فيكون الاول
 ارجح لكونه بغير واسطة بخلاف الاخر فانه بواسطة ومنها ان يدل بالاقضاء الا ان العلم بالحد
 في مدلوله لتوقف صدق التكلم او حتمه عقلا وبالاخرى توقف صحة شرا او الاول ارجح لثبات
 وقوى كلام الحق بخلاف الثاني ومنها ان يكون دلالته على العموم اقوى كان يكون جمعا مضافا الى
 او كماله وكبرها من عدم الاخر كالمفرد الحلي اللام وبخلافه فيقدم الاول على الثاني لقوة الدلالة على الحق
 واوضحيتها ومنها ان يكون عموم احدهما بالشرط والاخر بالثبوت فيقدم الاول على الثاني لان الشرط
 والعلل اولى من غيره ومنها ان يدل بالاقضاء الا ان العلم باحد هاتين مدلوله لضرورة صدق
 والضرورة توقف الصدق عقلا والاخر ضرورة توقف الصحة شرعا فالاول ارجح لبعده الاول والثاني
 جدا بخلاف الثالث فانه يمكن نفيه او بوجوب آخر ومنها ان يدل احدهما بالاقضاء والاخر بالامراء
 الاول ارجح لتوقف الصدق او الصحة عليه بخلاف الثالث فانه لا يتوقف عليه شيء منهما بل يتوقف عليهما
 خارج مقارنهما فالاول ارجح جدا ومنها ان يدل احدهما بالاول والثاني بالثاني فانه لا
 ارجح فانه لا خلاف في حتمية بل الاجماع واقع عليه بخلاف الثاني فانه ان كان معناه القدر والاختلاف
 معروف فكله معناه الوافقة لاسميائه بعضا فلا بد الاول اقوى فيكون ارجح ومنها ان يكون
 اجماعا والاخر مضافا الى الاخر من النسخ ودون الثاني وفيه ما في بحث الاجماع ومنها ان يكون
 احدهما الاجماع فانه ارجح على غيره وفيه نظر فانه لا يتم في الحصول ولا في المنقول الى غير ذلك **تبيين**

لا بد

القول لا فرق فيما مر بين الاحكام الوضعية والتكليفية والعبادات والعاملات بل لا يبين
 ما يتعلق بالاحكام واللغة والرجال **الثاني** الدار فيها انما هو على الظهور والظاهر لا القيد انما
 من علماء الاسلام ولوقلتنا بالظنون الخاصة وعدم حجية الظن مطلقا لا يخصه في ما ذكرنا ولا يفيها ذكره
 غيرنا **الثالث** لا فرق في الرجوع الى المرجحات المثبتة بين الكتاب والسنة ولا بين الاجماع والعدل
 ومثله ويخرج وقد سبق ما يكشف به رجحان **بشارة** ما يرجح المدلول وافتقار الاصل الى القيد
 عن الواقع بالمقرر ومن الخالفنا قل واختلفوا فيه على احوال اولها تقديم المقرر وهو لثباتها
 تقديم الناقل وهو لا اكثر من كماله جمع ثالثا ناسيها وهو الحق عن البعض رايها ان كانا حقين
 وعلم التاريخ كان المتأخر اولى سواء كان موافقا للاصل ومخالفا او ان جمل الثاني ترجح وجب القيد
 لان لا يمكن ان يكون احدهما ناسيا محتملا ان يكون منسوخا وان كانا من الاثر ومن وجب القول في
 مظهر فقدان الترجيح فوجب القول بالغير وفي المعام ونعم ما قال حاسنها وهو الكمال في
 ان كان من النسخ وعلم التاريخ علم المتأخر وعلمه وان جمل المقرر مقدم لان الشارع لا يبيد
 حكمه علم بالاصح فيكون المقرر واردة ابعدا الناقل ناسيا وان كان من الاثر فان قيل فقد
 لان المقرر لما كان موافقا للاصل كان كالاستغنى عن ذكره بحكم الاصل وحيث لا نسخ بعد السؤال
 فلا يمكن تأخير المفرد سادسها التوقف هو عن ظاهر البطلان والحق ان كانا من النسخ ترجح العلم
 بالثاني بخير من العلم بالمتأخر اقله ان او غيرا ومع الجميل التوقف ان علم بصدورها معامعة
 واجتمع فيها شرايط النسخ مع احتمال الحكم بعدم النسخ كدبرته وعليه خلافة فيكم ما يلهي وما
 مع عدم العلم بصدورها معامعة او عدم احتمال النسخ فالأظهر تقديم المقرر ومثله حاله الاجماع
 مطلق ولو علم تاريخها بالقديم والتأخر او كانا من اصحابه يقدموا وكان النسخ فيها ان الاصل

ح معاضد الموافق لكثر الادلة من الرجاء فيرجح لما وافق من ان فيه محذور واحد وهو تخصيص
محنة حجة من جنس واحد بخلاف العكس فانه فيه محذور من اصلها ما من الاخر تخصيص ما دل
على حجة الاصل لا يحسنه كان فيكون الاول والى واقوى ظنا فيصير الاخر وهو ما يتعين طوعه
كيف في الاصل حجة قوية شرعا لا يخرج عن مقتضاه الا على دليل في الفروض بقا عرضا للدليلين فالتعا
بين حجة واحدة بالخصوص والآخر للترجيح من غير مرجح فحين حجة فلا مفر الا ما قلنا من تقدم
القرار لا مخرج ان اعتبار اكثر الرجاء في الباب فاقا يقتضي اعتبار هذا المرجح بالخصوص لانها ما كانت
حجة وانفسا ومع ذلك صارت من الرجاء كفاية الظن بالواقع وهذا الاصل حجة بنفسها في
الظن فيفيد بالخصوص ولو قيل هذا يتم فيما لا يكون حجة الاصل من باب التعبد قلنا لا في الفصل
ولو فرض باحتمال ان يكون المراد بالاصل ما لا يكون حجة بتقدير قلنا بانه يفيد الظن او العلم يكون
حكمه ما اقتضاه وكان من جميع ما شرع بيننا من غير تكبر ولا تامل ولا ايراد من احد مقاماتها
قولنا ان الاصل لا يضيع في شبهة الشبهة الى تقديم الناقل بل المحقق فيها حصولها بين العادة لعله
لذا شبه في غاية الما مولد اكثر الناس وفي المعامل الى العلاقة واكثر العامة والقول لا يخرج
والشيخ ولو قيل ليقاد منه ما لا يعلم منه الا منه والواقع للاصل يتفق عن الاصل فيقبل على
الظن انه لا حاجة لشرع على ذكره للاستثناء عنه به ووجه ووجه الشرع في الاحكام الواقعة للا
كثير من غير احصاء فلا اقل ما لا يظهر رجحان المقابل عليه هذا كله بالنسبة الى مثل اصل البراءة وما
بالنسبة الى اصول الاخوة من العرومات كتابا بان مشتركهما لزم الوفاء بالقرينة واصله البراءة
والصحة في افعال المسلمين وفسط الناس في اموالهم الى غير ذلك فينبغي ان لا يماصل احد في تقديم
المقرينها وكانهم لا يختلفون فيه ولا فرق بين ان يكونا مقطوعين سندا وخطيين ولا لهما عكس

او غير

او خطيين سندا ولا لهما واستدل بان ما من موجب حمل كلام الشارع على التأسيس والا فادع دون التأسيس
فان العمل على المقر موجب لتقديم الناقل عليه بكل في موضع الحاجة ولو حمل الناقل على الحكم كما
من المقر فيكون وقوع المقر قبله لا فائدة لاستفادة مقادير العقل فيكون تأكيد الا تاسيسا و
عليه ان انكيد هنا غير محقق لانه المخلو لا يختص بالاعتكاف والاعلبي رتبة الاحكام لغيره فان
اكثر من الخاص جدا فحق الغالب لا يتحقق فهم مقتضى الاصل فلا يتحقق التأسيس مع انه كثير لبيان الحكم
في الجواب عن السؤال فلا يلزم انكيد ايضا ومع ذلك تمنع من اولوية مثله هذا التأسيس لعدم حجة عليه
لا عقلية لا نقلية لا قدر ولا عرف ولا شرعا ومع ذلك لا يبعد ان تقدم المقر بشي من المقر كالناقل على
يحمل الاستثناء والسبب وما يقتضي خلاف الواقع وهو كقوله في الادلة شايح واكثر من النصح سندا
هو لا يلفظ الاخبار الوصية وهي العدة في البحث عندنا لانها لا تبايننا وعداد من اخبارنا عليها
عليها وظاهر عدم اختلاف الحكم فيها بين المتقدم والآخر ولو قيل في الاخبار ما دل على الاختصاص
قلنا هو مرد او ما ولا ينفذ ومع جميع ذلك فيم اختلف رجحان الناقل على المقر فهو حجة لتمام
ولعله لما حكم في العارية لا يضر باثبات المدعي وكيف كان ان تم هذا الدليل فهو ما يتبع به
لاحصاء اخبارهم في النبوة وهم الذين سبقوا الى الاستناد به وتبعهم من ثلثة غفلة والثلثة
يستفاد منه ما لا يستفاد الا منه بخلاف المقر فحمل كلام الشارع على التأسيس اولى وبان العمل
يقضي تعليل النصح لانه ما يزيل حكم العقل بخلاف المقر فانه يزيل حكم النقل بعد انزال
حكم العقل ويبدل على الاول منع ثبوت الترجيح بما ذكره من التأسيس لا عقلية ولا نقلية لا قدر ولا
لصدور الناقل في المقر منه شايح افضل من ان ذلك اذا قدرنا تقدم المقر وان قلناه شايح
فليس كذلك وفي نظر فان بناء الاستدلال على ان التأسيس يقتضي تأخير الناقل فوان تم لا عليه

من شيعتكم قدما يستلوان فاجبت كل واحد منهما بغير ما اجبت برصاصه فقالوا يا زيدا ان هذا
خير لنا ولكم وايضا ولكم ولنا جفتكم على امرنا احدا صدقكم الناس علينا وكان اقل القاشان
بقاكم قالتم قلت لابي عبد الله ع شيعتكم لو حملتموه على الاسترا على الناس لمضوا وهم يخرجون
من عندكم مختلفين فاجابني بمثل جوابي عليه وعن موسى بن اشيم قال كنت عند ابي عبد الله ع
وجلس عن اية من كتابه فاجتمع به اثم دخل عليه فسا له من تلك الاية فاجره بخلاف ما احب به
الاول فخلق ما شاء الله الى ان قال فيما انا كذلك اذ دخل عليه اخبره من تلك الاية فاجره بخلاف
ما احب به في اخرها حتى فكت نفسي وعليت ان ذلك منه بغيره قال ثم التفت الى وقال يا اشيم
ان الله فرس الى سليمان بن داود فقال اعدا عطايا فاما من او اسات بغير حساب وفرض لا يصير
فقال انيكم الى حول فخذوه وما نهيككم عنه فانتهوا فاقض الى رسول الله ع فقد نزل اليه والصدق
في العلقة عن الحسن بن محمد عن ابي الحسن ع قال اختلفوا في اهل بيته ع قال لا اكون ذلك
على امر واحد وسئل عن اختلاف اهل بيته فقالوا انما اختلفوا فيكم ولما جتمعتم على امر واحد فلو كان فيكم
في الصحيح على الظاهر من سالم بن ابي خديجة عن الصادق ع قال يا ابن الانسان وانا حاضر فقال يا زيدا
السجدة بعض اهل بيته يصلي العصر وبعضهم يصلي الظهر فقال يا امرأته بهذا الوصل في وقت واحد
لعرنوا فاحذروا بينهم وفي المرسى المروي في العدة ان رسالا عن اختلاف اهل بيته في الواقي فقالوا
خالفتم بينهم والطبري في الاحتجاج عن حريز بن الصادق ع قال قلت لابي عبد الله ع اسند على
من اختلفوا في اهل بيته قال قلت من قبلي وفيه اهل بيته على الذي لا احتمال ان يكونوا اختلفوا في الواقي
باختلاف في بلاد السائلين بان اجاب كلامها ابني من فتوى اهل البيت لا عزم فيها فانها من
حكايات اهل البيت بل الظاهر ذلك فان التقيت الحفظ وفي موافقتهم غاية الحفظ كما هو ظاهر

مكرر هذا الفتنة لانهما افطرت فيه فان غالب الناس لا يدركون المذهب حتى يفرقوا ان ذلك ليس
مذهب الشيعة ولعله مذهب فتيه منهم لم يطعنوا عليه مع ان العادة حاكمه باخذهم بالتميز
بل هو المتداول ولا سيما بمثل ذلك فاستجب بان مثل هذا الاختلاف من اقوى اسباب التميز
فلا ينفع في التميز قالوا الا ترى ان احد الوقتين التكفير في الصلوة لا يهضم قطع مع انه مذهب
مالك من ذلك سائهم فكيف يحال يكون مذهب احد منهم مع ان الوقتين عرفتوا هذا هو
لامذهب الشيعة الا نادوا كما هو الشايع المتعارف ونحو ان ذلك ليس لمذهب احد منهم فخصر
ذلك سببا للاختلاف والصبر على الشيعة ومع جميع ذلك معارضته بما ورد في الاخبار من ان
في خلافهم فاذا لم يذهبوا اليه فخصر الوقتين فان الوقتين خلافهم مع تأييدهم بالعمل والاعتقاد
من المساواة في اير جاء الترجيح ومع جميع ذلك كله هذه الاخبار لا تقع في الترجيح فان ذلك
كان نادرا فلا ينفع فيها فان بنا على قوة الظن على ان المرجح موافق للواقع ومكرر هذا الكلام
مع تساويهم بالنسبة الى الطرفين ضرورة بل تساوي وجوده وعلوه لا يبيد الظن اصلا حتى
ينفع في الترجيح فيقولوا لان المدان في التقيت على ما يعلم او يظن مدخلتها لورود الخبر في
الواقع لا مجرد موافقة لمذهب فتيه وان كان مشايخ احتمال العقلية ولو كان هذا الاحتمال
في الطرفين المقابل فيبقى ان يقرى المحبة في حال المعصوم والرواية وحقيقة بلادهم خيتيين حاله
مدخلية من فتاواه فيها وعلوه وقد نقل ان مدارا اهل كوفة في عصر الصادق ع مدخلها في
ابن حنيفة وسفيان الثوري ورجال اخر واهل مكة على فتاوى ابن جريج واهل المدينة على
فتاوى مالك ورجال اخر واهل حمص على فتاوى ليث بن سعيد واهل خراسان على فتاوى
عبد الله بن مبارك وهكذا كانوا مختلفين على مذهب شتى لان استقر مذهبهم في الاربع

مكرر

مكرر

سنة خمس وسبعين وثلاثمائة ثلثة اذا تعارضت الشبهة فوافق الشبهة المتأخرة لصدورها بالثبوت
لاخر قبل اقدم الاول والثاني ينبغي ان يلاحظ ان محل الترجيح ان كان مشكوكا في السند فانما الترجيح
قوة القبول للبعد والاعتماد اثر بينا في ذلك ليرى لك المتأخرة ان كان حال الكلاية والمطلوب في
او المتقربا للعكس فان المتأخرين ادق نظر في ذلك من القدماء مع حصول الشك في تقدم
وكثرة المراجعة واجتماع الاثبات الا انظار فان لها مدخلية تامة في الترجيح بل العمل جارح ^{حظية}
في حصول الظن فلما نظر القدر في جميع ما يتوقف القوة والضعف عليه من ملاحظة احوالها ^{لكن}
في ترجيح الاجماع بعضها على بعض فيقول في حق من ان يكون نورا للتعارض بين العلبيين منها
او الظنيين او الملققين منها او بيننا وبين غيرها اما الاول فلا يصح فيه التعارض لان يدخل فيه
بته نظرية وهو فظ وذلك بان يكون صدور الحكمين قطعية لكن امكن ورواها من قوة التقيد كما
اذا رجح الفقيه الكثير من الاصول وقتا ورواها بلكا ثم قطع بصدور الحكم من الامام والامامين
فصاعدا وتغلغل من التغيير واحاطان عليها وهو ممكن للقدماء ونظر الى وجود الاصول كلها في
عندهم ثم اذا رجع مرة اخرى اليها او الى غيرها جاز بصدور ضلعه او تقيضه عنهم وهو غير مستبعد
بل قريب الوقوع بالنسبة الى ثلثة ومن هذا الوجه يدخل فيهما التعارض ويكون حالها حال الاما
ويترجم بين ما انفار عن اهل الاجماع المتضاد في كلام السيد الشيخ واما ما نظر الله في العصور ^{جني}
اكثر الاصول والكتب عندهم وهو يعلم كثيرا منهم من الاول الى الابد لا تشهد لوجود كثير منها عندهم كما يظهر
بالفحص الكيد واما غيرها من التعارض فيها شايع والوجهات فيها مضمرة باعتبار حال انتقالها بالتحارج
باعتقاد اهلها بالشبهة وهي الاخرى بخلافها ولها مدخلية تامة في الترجيح نظر الى قيام ^{اجماع}
الاتفاق في شبهة الخلاف فيمنع فلا يمكن حصوله عادة ^{منه} وما لو كانا قد اجماعا ^{جني}

فيهم

من الحكم المستدل الى اجماع والاخر جمع عنه وثبوتها ولم يعلم تاريخه فان الاول قوي لاحتمال
وجوده عن الاجماع وان كان مخالفا لتمام الاحتمال عدم استحضار حال المقتضى به وهو شايع و
هو الوجه في حجية الاستصحاب بغير ضده ^{منه} ما اذا دخل في احدهما اهل العصر من اهلها
وغيرهم بان صار حكمه موافقا للشيعة ولا يخفى عن الاول ولا ريب في رجحان الاول ^{منه}
ما وافق احدهما الاخبار اربون والاصوليون اللذين ليسوا بفقهاء ولا اخصر في العوام وفي انما
قدم الاول لفرهم من العرفته والاحتاطة باحكام الشريعة واستنباطها من مدركها وفي نظر
فان للاصولي وان كان ذلك ولكن غلبة انحراف الاخبارية عن الصراط المستقيم كثيرا منه
جدا بخلافه في واقعة الاخر لسيمة العوام فانها لا تقوى وان لم يكن لهم حظ من العلم الا ان ^{الظنون}
ان سمينهم في مثل ذلك ما خذوة من الفقهاء للعلبة فيمكن توجيهه لثابته بوجه مخالفته
الاخبارية لرواها افقت لها قابله ^{منه} ما لو دخل فيه المجتهد المبتدع الذي ليس كافرنا
اولى مما لو دخل فيه لبعده عن الخلاف وقوة الظن بموافقة فان الظاهر من المستفيين
نها يشابهتهم في جودة تصنيفهم وهو في سطر بقر الحق والواقع فلذا يحصل عنهم الظن ^{لولا}
كافرا بما لا ينافي ذلك كما لو كان كفرة بمخالفة ضده في مختلف ما لو كان كفرة بمخبر عن الله
فانه لا يحصل منه الظن في الاحتمال ان يكون ذلك من خواص مذهبه الذي دخل فيه ولكن العلاء
اطلق وسبقه اليه الامدى وهو يتم اذا وقع على عدم اعتبار هذا الظن والظهور والاجماع او يمنع
العموم ولكن اعطيت مثلته سهل وعدا من الرجحات كون احدا لاجماعين من الصحابة والاخر
من التابعين وهو على مذهبه ثانيا يعرض فان اعتقاد العامة عدم حذوف مفسدة في عصر الصحابة
فاجماعهم مرجح بقر العصر بل يكون حضورهم في مجلس الوحي كثيرا وكون مستخدم كثير السماع بخلاف

منه

منه

منه

منه

في

ان بعين فان لاجماعهم ما يقابل ذلك كذا فيرجح الاول على الثاني وعنده هو البعد بعد انهم وبعد تعارضهم
عن تحقيق الحق وابطال الباطل عليهم وكثرة اجتهادهم في تنبيه احكام الشريعة ولا يبعد ان يكون
من حاله في اجماع غير الصحابة وهو كما ترى واما على هذه الاول واجماع الصحابة وهو ان يكون
من كثير منهم مع الاحتشام وضعف جانب الحق حتى يقع في الدين ما وقع فيحصل ان يكون هذا من
وخصوصا طاهرها ان اجماع التابعين من اهل الاسلام لتأديهم بالجمع الحق بالعلم المفيد للدين
بالكثرة مرجح مع اعتضاده بما من فضله عن ان يقع في الحق لكل الحق ما من ترجع زعمانهم
ذلك كثيرا جدا واضع عندنا بالاجتهاد وما من ان حال اجماع التابعين على اجماع تابع ان بعين
فان بالبعد وطول المدة يقرب في جنوح الخفايا بخلاف القرب في كل وجه واجتهاد وجوه حتى ينفذ
الوجه فلا ولا ان كان حكمنا بعين مما يلائم ثم اعمال رتب سلمهم دون الاخرها فلما الاول على الثاني
وما عدلها انقراض عصر احدهما دون الاخر لاستقراره وبعده عن الخلاف في كون احدهما على
القول الثالث في الاخذ على انقسام القولين في عين في اجماع على نقل الثاني لبعده عن الخطا وكون
الاجماع غير مسبوق بالخلاف فان ترجح على المسبوق به وكون احدهما عام يرجع فيه بعض المجتهدين
والاخر ما يرجع فيه بعض من الموافقة لدليل لاح له في الكل حسن القوة الظن والملازمة كما لا
ان التعديل في الاول يتم على القول باشتراط انقراض العصبة في المجتهدين وهو كما يتم على حصول ما يمكن ان
طريقا ان التاويل كان فيما انقرض عصره اكثر فالظن بالحاصل من قوتى فيرجح لذلك علما بغير
عصره وما يكشف عنه عدم القليل لا في المرجحات المخصوصة ولا في غير كثيرة ظواهرها واما القائل
بينها وبين الاخبار فيرجح ترجيح بينهما بما لا يلاحظ ما ذكرنا هنا وما سبق في نقل البعد عنهم من ترجيح
معللة بان منوط بالحسن بخلاف اجماع فانه منوط بالحسن في الاول اجماع من الصلح وهو كذلك في الثاني

بمن

يكون الاشتباه فيكثر فضلا عن ان التمسك بالمعصوم اقل من الاجتهاد في قوتى من ادلة جبر الاحكام
السقوط اجتهادهم لم يعلو السند بما لا ينافي على سند من الخبر كما هو ظاهرنا قلنا اذا كان محصله هو الثاني
وابعد عن الفقيه الرابع اذا تعارض الاصول يعتمد الاقوى في الاستصحاب فيقدم على اصل البرهان
فان شرط جبر الثاني فقدان الدليل والاستصحاب في دليل ولو قيل بعارضه مع استصحاب حال
العقل فاصل لعدم قننا العمل بالكل من انقضى لم لو تعارض استصحابا حال الشرع في عين الزعم
الى المرجحات التي فاقدت الظن كالشبهة والاستقراء ورجحان اصله بوجه بل كيف ترجح بالاصل
التعبير في وجه قوتى بل القياس لو قلنا بافادتنا لظن فان المداخلة التي ترجح على حصوله
لا يعم الظواهر بل ولا ينافي في عدم المجتهدين كالشبهة في الواجبة تعارض الخبر والاستصحاب في كل
في تعارض الخبر والاستصحاب فان كان اصل الاستصحاب ثابتا بخبر الواحد فالظاهر تقدم
الخبر في الفعل كامل وفيه لفظ **المجتهدين في عشر** في الاجتهاد والتقليد في مطلبان
الاول في الاجتهاد **مقدم** الاجتهاد لغيره في العقل المجتهد هو الشقة واصطلاحا فاشتهر
استغناء الفقيه وسوء في تحصيل الظن في كل شرع الا ان منهم من اسقط الفقيه وبعضهم زاد
يفتحى العلم عند بسبب التقصير في الظن يخرج العلم مطلقا نظريا او حقيقيا كما في وجود المصلحة
والتحكم في الحكم كالمعلم بالذات نحوه والشرع غير الشرع بالحقيقة يخرج استغناء يمكن الميزة
وهم من بدلها بقوله على وجه حسن من النفس المجتهد من الزيل قليل واحتراف بالفقيه عن غيره
واورد بان يستلزم للدور وقد يفتنه بان المراد به من ما من الفقهاء من الاجتهاد في
كالنطق بالبحث والكل منظر غير اما الاول فلا يخفى ان يكون القيد لتحقيق الماهية كما في تعارض
الجسم بالاطول مع من وعقوب بل هو الظاهر في الاستقطة فله وجه التعريف يندرج في الاستقطة

في

هو هذا الاستفراغ واما بيان محله فهو خارج منه ولا يوقف فيه ولا وجود عليه بل دخل
 في احكامه مع ان الاستفراغ المذكور لا يصدر عن العاقل الا اذا كان له قوة قريبة لا متناهية
 والعاقل لا يتلذذ بمثل بل يتبادر منه ليس الا هذا فلا يتقصر طردها بالاستفراغ العاجز عن الاستفراغ
 حتى يحتاج اليه ويستمر امره بربها لا يصفى بغيره اذ لا يصفى الا بتقريبه بل هو حصول الاجتهاد
 باق على التقوى ولو من الجحيم او من الملأ القياس فلا يطرده هذا امر آخر ويمكن دفع الذي بان
 البداية في الفقيه والخبرين معا بان المشتق باخذ احدهما في تعريف الاخر لا يلزم دون التعريف
 احدهما على الاخر بل يمكن فهم كل من غير ذلك لا يربط بينهما بوجوب البداية مع الابد في المصنف
 المشتق كذلك لا يلزم الذي في كلامه اخذنا الحد الذي يخلو نظر في الامكان فهم من الحدود وهو
 متفوه من عاقل على ان الفقه قد عرف الكل في قواعدهم فبان بطلان الابدات استمرارية على
 الجميع لزوم زيادة الفرعي فانه لو كان له دخل في الاجتهاد في علم الكلام او اصول الفقه مع اختلاف
 الاصطلاح قطعنا ما يدخل به ماهيات العبادات فان استفراغ الواسع في تحصيلها وظهور
 الجهد الا ان يقال لتبادر من الشرع الفرعي كما ان المراد بالاحكام النسب الجذرية فارتفع التما
 وظهر ان اعتبار النسب الجذرية من الاحكام الادراج معترف بالموضوعات المختصة بالشرعية مع
 ارادة الفرعي كما هو ظاهره في ما ذكره في تعريف الفقه ويؤيد عليه ان من ان الفرعية لا
 عن غير هذا بل دليل الاستفراغ بتبديل الجهد فيكون كاعرف بعضهم بان تبديل الجهد في استفراغ الاحكام
 الشرعية فان استفراغ الواسع لا يستلزم صرف النظر في التبديل الجهد كما هو ظاهره بل ولو لم يتلذذ
 وافرغ نفسه في التحصيل لكيف الا ان يقال في تبديل اللام في تحسين لغز المراد قلت لا يصلح ان ياخذ
 في التعريف حسب ما يرتبط بالعرف بالقياسين لغز الجنس وكذا يلزم اسقاط في تحصيل الغز فان

وجوده يخرج للقطعيات النظرية مع انها داخلية وقطعية ويجري فيها الاجتهاد والتعليق
 دون فرق بينها وبين الظنيات على انه مستدل فان الضرورات التي يلزم اخراجها كانت
 خارجة بالاستفراغ والاستنباط ولم يكن داخل حق يحتاج الى الاخراج فانها غير محتاجة
 الاستفراغ والاستنباط بل هي حاصلة قبلها ولعل لها عدل عنه في المباح فاثلا انه استفراغ
 الجهد في ذلك الاحكام الشرعية ومع ذلك يتقصر على ما باطلا في كماله لا يخفى واما قيد المحيطة
 نحوها فتستغنى عنه فانه بعد التقييد بالوسع الاحاطة اليه فانه انصرف الواسع فلا يلزم
 الزيادة والافعال لعدم حصول الواسع فيه يستغنى عنه ومنهم من يبين منه صحة اولها
 فانه بعد ذكره قال وعشرون الاولى في تعريفه انه صرف العالم بالدارك نظرية في جميع الاحكام
 الشرعية الفرعية قال فدخل القطعيات النظرية وخرج الشرعية الاصلية ولم يستعمل فيه الفقيه مع
 خفاء معناه ههنا مع انه لا يصح لغير ما ذكره وان كان في الاخير ما سمعت مع انه فرق آخر
 بينهما وهو دخول الخبر في الاول بل في الاولين وخروجه عند تقدير احدهما الكليات ان
 لم يقدح فيه بذلك وهو الحق فان التعريف المميز ويصدقان عليها وظاهر ان الاجتهاد يقتضي
 تحصيل حكم بالاستفراغ فانه اجتهاد وان لم يكن محققا في تعريفه للام الا ان هذا يتم لو ثبت
 في الغوم وهو شكل بل لا يصح الا ان المشهور بانهم العترة ولم يقولوا به فساد في تعريفهم
 ان يدعى التلازم بان من لا يقدر على تحصيل الظن بالكل لا يقدر تحصيل الظن بالابعض وهو كما
 وكيف كان يخل في الاخير التردد دون الاولين كما هو ظاهره وان اسكن ان يربط بالكل فكذلك
 من لم يبدل وسعة تحصيل الحكم فانه على الاخير صدق انه اجتهاد دون الاولين وهو ظاهره
 ما من احد من منشا على الفعلية مع انه يصدق على ملكه الاستخراج الاجتهاد ولو لم يستخرج

ثم هل هما متباينان متقابلان به صرح بعضهم وجعل احدهما الحالة والآخر الملكة وعلى الاول حمل
 الاولين وعلى الثاني ما عرّف به البهائي من انه ملكة يقيد بها على استنباط الحكم الشرعي للفرق
 الاصل فعلا او قوة قديمة وهو ظاهر في التعدد لكن بوجه آخر فان احدهما عينية يحمل الحالة و
 الاشتراكات العنصرية بينهما وبين الملكة وفائدة القيود ظاهرة الا انه يعمل في قول المجتري فيه وعنده
 وما ذكرنا ثالثة قوة قديمة بعد فعلا وهو ان يدخل من تلك الملكة من غير ان يستنبط بالفعل ^{بحاج}
 الى ضمان اما التعارض الاول او لعدم استنباط الدليل للاحتياج الى التفات لتفخذه ليس
 بشيء فان تعارضه في الاستنباط وفعليته فان الغرض من ان الاجتهاد ملكة تفصل ^{استنباط}
 فلا يستلزم الاستنباط بالفعل فلا يربط بحصول الاستنباط وفعليته بالحدود فان الحدود ملكة نفس
 الاستنباط ليس الا في نفس فعلية لم يكن لها مدخلية في صدق الحدود وهو ظاهر حاصل ان ما ذكره
 لعدم الفعلية ان اذ عدم فعلية ملكة الاستنباط الماخوذ في الترتيب كتحليلها في ما ذكره من الحاجة الى
 الزمان التعارض في نفسه فان المراد بملكه الاستنباط كبقية نفسانية واجتهاد الاعتقاد الاول
 واحوالها مع وجود ما يتوقف عليه النظر عنده حصل الاستنباط ولم ينفك عنه وهذه الفعلية
 لا تباينها ما ذكره وان اراد عدم فعلية الاستنباط فلا يكون فعلية داخل حتى يحتاج الى ذلك فمن كان
 فاقدا لما لا دراجه ومن جميع ذلك التناقض عدم ذلك عدم الحاجة الى قوله فعلا او قوة قديمة فان ^{تفريق}
 بنفسه يجمعها فان الملكة وفعليتها باحالة لها والمعرف من الاجتهاد يتوقف صدقها عليه وهو ^{سلط}
 فلا حاجة اليها بل لا يحسن الاحتراز بهما من شيء كما عرفت ثم يبين من البهائي حصول المعرفة في الملكة
 فلا يجوز له التعليل بل الملكة وان حصل لها كما لا يخفى في نفسه فانه يستفاد منهم كفاية الى ان يكون
 الاكثر لشمول ادلة التعليل له فالاصطلاح اعم لعدم معينة الشخص حيث قبله فعمله مشتمل على فاعله ^{العلم}

في الخبر

فما يصح بعض الاولين بحسن بل مقتضى القاعدة والظاهر كونه مشترك كما معناه **فيهايات الاول**
 لا يجوز العمل بما يظهر له من الادلة قبل صرف الواسع في ادلة النظر في الفتوى به لاصالة عدم حجية الظن
 وهو ما ادعى عليه وعدم جواز القول في العلم بغير علم وعدم الدليل على حجية وكفايته في الاشتراك
 بالاولى في غير ذلك مع تأييد الجميع بالانفاق مع انه يجتزأ خري ثم هل الدار في الواسع ما يكون
 في الواسع ما يكون بحججه له ولو بالاضافة الى الواردات كما انه كان من يرجع اليه عامة الخلق ^{الظن}
 في قرية لا يرجع اليه الا واحدا واشان او ثلثة او لا بل الدار على الواسع بالنظر لما ذكره واستعدا
 الظاهر الاول لاستصحاب الحالة السابقة فانه جاز له الفتوى والعمل بما ادره فيستحب
 ولشمول الادلة مع تأييد الجميع بالانفاق السكتة يبين ثم وكذا تم مع انه يجتزأ خري **ثالث**
 ان الظن عندهم يقول بحجية دعوى الا ما خرج هو المراد وعندهم يقول بان الاصل عدم حجية ^{الظن}
 الا ما خرج وهو مطلقون الخاصة المحترمة بالقاطع هو المراد وتلخيصه ان الخلاف بما فيه كفاية **رابع**
 عرف في الزريعة الاجتهاد باثبات الحكم الشرعي بغير النص من وادلت به على طريق الامارات
 والظنون ومنها القياس في الامارات المغير المقتضية كانه الاجتهاد في القبلة وهذا ليس ^{حاشا}
 ولا ما يطلق عليه اللفظ عندنا نعم بما يقال هذا اجتهاد في مقابل النص وليس هو من هذا ^{حاشا}
 هو ظاهر لعدم من مصطلحات العامة في القديم وكيف كان باطل عندنا بالانفاق ولعله الذي
 ضم في الخبر **الاشارة** اختلغوا ان الاجتهاد هل يقبل الجتزأ لا ويتم الكلام فيه ثم عقد
 في تحقيق محل النزاع فتقول ان من استقرغ وسعة في تحصيل حكم وانتهى اعتقاده الى العلم بان
 كان حصل الاجماع فيه وصار عنده اجماعيا قطعي اجاز له العمل به وهو يتم على القول بإمكان ^{العلم}
 به وهو المذهب كما جاز له الفتوى من غير نزاع فان ما دل على وجوب التقيد لا بعده فيما اعلم ^{كما}

في

لا يبره ما يدل على عدم جواز الافتقار ذلك لاستغنى من جميع شرائط الاجتهاد في كل الحكماء
فمن لم يجز له العمل والافتاء بغيره لا يبره فيه فانه لو كان لما جاز له العمل والافتاء في كل
نقطة بهذا المعنى ليس بغيره بل يتبين ان مقتضى احكامها يحتاج اليه اطلاقا الى يوم القيمة
بالفعل لكونه غير ممكن احاطة قطعا فان مقتضى حكمه المتناهي لم يوجد الى عصرنا لذلك مع وقوع
اجماع المسلمين فضلا عن الطائفة على لزوم الأخذ من العلماء وكلام ليس الا من هذا القبيل
او عاودونه ولا بد من اسرها شاملة من حاله ذلك ولم يذكر على الأخذ من امثاله وكلامه في الفتوى
بلا ريب بالاجتهاد منهم وشعوا على تركه بحيث يعلم من قطعيات المشقة بل ضرورة انما لا يفرق
فيه بين من استنبط قليلا من الاحكام اكثر قطعا بل من لم يكن عنده شيء منها لكن له قوة
الاستنباط الكافي لغيره فبذلك لا من اختلف في امر فليس هذا من محل النزاع ايضا فقيصة
عالت منه مع كونه مختصا في الجملة والحاصل ان الملكة تقبل التفرقة بين صاحب يقدر على تفصيل
السايل العلمية النظرية وما هو قريب منها وهكذا وكذا فعليه الاحكام بقبول الخبر مع ملكة الكل
بل المحصل فيمكن هو الخبر في هذا المعنى الا وان لم يكن هذا ما تنازعوا فيه وليس فيهما
محل النزاع ولكن ظاهر كلام جماعة لا يبره من كون الاول متنازعا فيه فلو صح لزوم ما مر من كونه
في غاية الوضوح ومقطوعا عنه وانما النزاع عنه هل يجوز الخبر في القوة اذا استغنى الواسع
حصل لمحكم ولم يتفرق الى العلم ان يعمل ويقدر بما ذكره او اما جواز استغنى وسعة تحصيل فليس من
التنازع فيه ايضا كيف هو ليس الا من الاعانة على البر والفقرى كما يجوز لصاحب الملكة في الكل
استغنى التي سعة الحكم قبل الحاجة اليه لذلك بل السيرة من علماء الاسلام واقعة عليه ولا بد له
من كونه على جواز نعم حكمه عن صاحب العلم انه لا يشاركه من يوقع الفتوى من غير صاحب العلم

فائدة الاكابر وحكم يوضح عنده قائلا ولا سيما في المبادىء بالافتاء مع عدم الضرورة سدا
رجاء خروجه القائم كما يفعل في الفتوى وان كان هذا سببا للخصمان من غير وجه
كما ترى هذا مع ان فيه استنباطا للخبرات ومسارعة الى المغفرة ومباداة الى التقية لما هو
الشاملة لرواهم من جعل النزاع فانه من لم يقدر على استعلام الكل هل يقدر على البعض فساد
عن البيان ومنهم من جعل ههنا من اعين احدهما في ان قرع الاستنباط هل يقبل الخبر في الاول والثاني
ان قولنا قطعي بل ضروري والاخر ما جعلناه محلا للنزاع بعد تبين الاول وهو الحق كما مر في العلم
ان التفرقة في السائل لا ينافي ملكة الاستنباط في الكل فانه راجع الى نقصان في الامارة بان احكام
الامارة لا قابلية لها على الترجيح على الاخر الى النقصان في الاستنباط وهو مبنى على عدم لزوم بلوغ
الامارة الى رتبة من الشان وعدم لزوم التبليغ اليه بعد حدوث المانع ثانيا وبالمجمل لم يزل على المشايخ
اقامة الخبر لرفع الموانع اذا كانت عن قبل المكلفين فلما انعبر وجوب الاول الاستصحاب في قبل
لا يبره من بلوغ خبرنا قلنا يتم بعدم القائل بالفصل قطعا ولو قيل بالحصول له النظر بقول الفقيه
بل هو هو وهو معتد على تقدير الحاجة لفقده قلنا بحجية الاستصحاب من باب التقييد ولهذا يعلم ان
عمله خلاف مقتضاه كما مر في محل وجوب انه لا دليل على حجية النظر كما يلى ولذا لو حصل له النظر بموافقة
الفقيه نظرنا الى جامعيت مع كونه قرا على خلافة ليقول القائل بل يرد اننا نقدر جواز نقض
ح ومستند الرجوع على قول الفقيه الاجماع والضرورة وبغيرهما بما لا يخرج عن التقيد ايضا
المداخلة على النظر والالزام عدم لزوم تقليد جهة واحدة ان يحصل من قوله النظر او يحصل من قوله
النظر او يحصل من قول الميت وهو من القول بقينا وان ناقشنا في الاخير مع ادلة التقييد كما لا يخفى
عنه كما يلى وبالمجمل هذه المقدمات ههنا ثابتة وههنا مستتب ويمكن ان يقال ان كان المكلف

مرد و این امری که دلیل قطعی علیه احدیها و الخلفا بین الامت و الطائفة موجود فلا يمكن
 اختيار احدهما مع كون الاستصحاب معارضا لاستصحاب الاشتغال وهو يقتضي البرائة ^{التي} يقينية
 الاحتياط ولا سيما ما هو مقتضى الاستصحاب من فضل الادوار في حجة كلام الجهد في حقها
 اما هو بغضناه فحجة توقف على جواز تقليده وهو يتوقف على حجة قوله في حق حجة قوله في حق
 وهذا لا يجري في وجود التقليد في حق حجة الاستداده الى الضرورة و غيرها فغيره على ذلك
 لتفصيل البرائة يقينية على ان المبني عليه على القبول لا يخرج من الظن و حجة الظن بالظن
 يقضي الى الدور ولا علم في احد الطرفين كما هو ظاهر لان هاتين فيما يمكن في الاحتياط و اما
 لا يمكن كالصلوة الاحتياطية بالنسبة الى الجهر بالبطلان فلا يصح ان من الاقوال في الجهر بالبطلان
 ولا يتم الاحتياط في الالبا تعدد و على تقدير لا يتم ايضا فان الجهر بالموتى ما اختلف في ذلك
 لما لا يابعد بل لا يمكن له لعدم امكان الجهر ولو شرعنا مع انه عسر و حرج بل مخالف لظاهر كلامهم
 اتفاقهم و بهذا يلزم عدم صحة الاحتياط معطلة للعبادات كالجهر من الصلوة والصوم والحج و
 غيرها ايضا فان امر ما تردد بين التقليد الاحتياط و يجب الجمع بينهما ولا يتم الاحتياط نظر الى
 الجهر بالموتى و قد مر في هذا كراهية اذا كان متجورا قبل الاجتهاد و اما اذا صار متجورا بعده
 فبقضاء الاستصحاب بناء على صحة المسك بالعلم بقبوله لا التقليد لا ان يمكن التزام المسك بالعلم
 له كذا معار عليه من هذه الجهة بل ينظر الى تقدم الاستصحاب الموضوعي او الحكمي في الاحتياط
 معطوف في نظر على تعدد عدم امكان الاحتياط يمكن ان يقال لما تعارض الاماراتان ^{التي} تعين
 لما مر في بحث التعارض لكنه لا يتم ايضا فان الشبهة مع جواز العمل بفتوى نفسه جدا يلزم ان
 الا انه العمل بالظن ايضا و قد مر في مسأله و لو قيل اوله نقل بلزم التكليف على الاحتياط و قلنا

انها

الاحتياط اقرب منه فيحصل الواقع يكون معتبرا في الجهر منعه و لا في واحد من هو التمسك بها و جاز
 فيمكن ان يقال بتعيينه والثالث ان الاصل عدم جواز العمل بالظن معطوف خارج الظن المحمدي
 بالضرورة و الاجماع و بقى البقية و قد مر مع عدم حصة العمل بالظن و شموله لكنه فيما لو قيل
 العلم و المفروض استداده و المفروض منع رجحان تقليد الجهد المطلق حتى يقال عايدة الامر خصوصا
 الامر بالظن و مع رجحان احدهما فهو مقدم و بالاستشكال في دعوى الاجماع و المفروض على غير
 الجهد المطلق اما الاول فلان ذلك ليس من السبل المستوعبة عنها عن ائمتنا مع حجة ^{اجتماع} خروج
 احصاءهم عن عليهم و ما يقتضي لزام كما هو المناط في الاجماع عندنا و اما الضرورة فلان العمل بالظن
 ليس من الضرورية و ان الصرفة التي لا يحتاج الى واسطة بالبدلية وان امرها لا بعد استدادها بالعلم
 بالعمل بالظن انما يشي من الدليل عند و ان الامر بينه وبين التقليد ضرورة في فهو حسن لكن
 لا اختصاصا مراد الجهد المطلق بل متجوز ايضا ياخذ بالدليل و قد مر على الاول ان منع العموم للشيء
 محلهما التعليل بقوله سبحانه ان الظن لا يغني عن الحق شيئا مع تأييد بعمل الكل و الجهر اما لان العمل
 بالظن لما كان غير من بنفسه احتاج الى الدليل هو ان كان الظن قد مرى الا ان ثبت حجة ذلك
 بالعلم وليس فليس وان كان لا العلم قاتلها باثباته و قد مر في القنات و ان كان باثبات ^{بعضه}
 بالعلم باثبات غيره لعدم الترجيح و لزوم الحكم لولا ذلك المخرج من وجود سلمنا في احتمال كراهية و
 عند قطعنا و ايضا قوله و المفروض استداده قلنا وجود الاجاميات مع كثرتها بل ان ثبت حجة
 بالقطع و ان افاد الظن كالكثير في الشبهة حتى الجهر الواحد منها عند الكل حتى السيد في مشرعه عندنا
 لاسترة فيه و ان كان عقله و الاستصحاب يرجع الى المستلزم مستندة الاخبار و قلنا الاجماع
 المنقول و العقل القاطع ان وجد لا حاجة بحجة الى حجة فانه لو لم يكن حجة لربيت شريعة اصلا بل

في اقسام شيت جيته من اصله والفتح في انتهاء جيته ما مر كذا او قلنا بعض المشبه لم يتم ولا
لبطال الشبهة بانما لوق في ذلك خرج عن الاعتدال فالانصاف قوله والمفرغ من جيته
تعليل الجته المطلق هذا لم يثبت ان متابعه الجته من بالظن ولم يثبت بل جعله من
جته عموم الظن وهو الالكلام بل هو ثبوت كاياله والجواب عن الاستشكال في دعوى الاجماع بان
ذلك ليس من المسائل المسئلة عنها عن اثبتنا عقله وناجحة فانه لو لم يكن من المسائل المسئلة
عنهم لم يجعل مسئلة يكون من شأنها السؤال عنهم كيف هذا يلزم عليه احكام عامة الخلق لا
كيفية صحيح ان يقال في مسئلة انه ليس من شأنه السؤال عنهم فلهذا الاجمل ان يجادل مع ذلك
نقول فواما ما لا يشل من احد او ما يشل عن غيرهم وكلاهما فاسد جدا فانه لما كان من المسائل
الدينية بل ما ينبغي عليه جميع احكام الفروع لا يصح ان يكون ما لا يشل من احد فاذا كان ما يشل
فالخبره واصحابنا اخرى من غيرهم بالسؤال بل الكتاب في السنة وشقلا على هذا الحكم ابتداء وسؤالا
فلا جاع في حكم يكون بيانه ونظيره البقي واصحابه وحصوله قطوع لا اقل من خبره ولما اخرجوا
عن الاستشكال في الضرورة فبان المراد من الضرورة ما يمكن قسيم الاجماع ويزيد في ذلك التقا
وهو المراد في كلام اهل الشرح في كل مقام ليس فيها قونية على خلافه المقصود اقامه الجته
بالاجماع النظري والضروري وصحة الادعاء تبين مما مر في دعوى الاجماع فان الحكم لما كان
من وظائف الشان فاذا بلغ ظهوره في الشرع بحيث يعلم كل من كان داخل في الدين من صغير
وكبيرهم وذكرهم وانثاهم ان من الشرع فيصير ضرورة العقلية جيته وما استحسنه
واستدل به لعدم استحضاره بالجته المطلق ففاسد جدا فان مجيبه ما ذكره الاستدلال
الجته المطلق في حقه وحق مقلده جته وهو ليس ما ذكره وهو العمل بالظن انما هو في الدليل
عند

عند ودان الامر بينهما وبين التعليد وهو واضح ومع ذلك لو ثبت بانسداد باب العلم جته
ظن الجته المطلق لم يلزم منه جيته من المجزئ المتفاوت البين بينهما قوة وضعفا ومع ذلك
علا الاخير ضروري جامع كونه خلافا لم يجعله احدا ضروريا مجيبا بعضهم اجاب بينهما بما فيه
مناقشة شتى وتطويل بلا طائل واستدراك وملازمة ضرورية **مثال** لزوم الاول
قوله بوجوده منها انه لو صح المجزئ لزم الدوام بانه ان صح اجتهاد المجزئ في حكم كونه
التسليم موقوف على صحته اجتهاد فان الاجتهاد يجزئ وصحة اجتهاده في الثاني موقوفة على
الاول لانها ايضا من المسائل الجتهية فيها وفيه من الاول موقوفة على صحته اخذه من دليله
ما دل على الوجوب في لا يتوقف على صحته اجتهاده في وجوب التسليم مثلا وهو لو قيل المراد
من الصحة الجتهية فيقول جته الاول يتوقف على جته الثاني اما جته الثاني فلا يتوقف على جته الاول
بل على ما دل على جواز المجزئ فلا دور في تعليله لا يستلزم وان استلزم اخذنا جته كل الى بل
وليس هذا من الدور في الاستدلال ولو قيل يتوقف على الاول مجزئ في الاجتهاد كما ان الثاني
كذلك فتوقف جته المجزئ على جته قلنا مع ان الاستدلال لم يكن باقية عليه في دليله ان اثبات جته
المجزئ المجزئ يتوقف على اثبات جواز المجزئ المحلى اما هو فيتوقف على دليله لا على اثبات جواز
المجزئ المجزئ ولو فرض المجزئ في اصول قلنا ان لا ملازمة لا مكان ان يكون جته
في غير المقدم ولا اقل في الاصول وثانيا ان كلا من المجزئين له جته على حدة غير مرتبط باخرى فاثبات
جته المجزئ في الاصول لا يتوقف على ثباته في الفروع ولو قيل ان اثبات جته الظن قلنا ان
منه الدور لا مكان اثبات جته الظن في الاصول العلم او شق هذه بالعلم كما ترى ان جته الظن
في اللغة والعقود المعرف لا يتوقف على جته الظن في الفروع بل هي ثابتة باذنه اخرى لا ارتباطا

ش

و



ومع جميع ذلك لو انما نحن من الجميع ان توقف الشيء على النفس وتقدم عليها وهو مفارقة الذرة
 لا الدورى هو ظاهره اجيب قارئة بان التوقف فرع الغاية وظاهره ان صحة اجتهادها في حكم
 فرع من صحة اجتهادها في مجزى الاجتهاد فلا تقارن فيه نظر ظاهره اخرى كما كان مرجع المجزى
 في جواز المجزى الى قوى المجتهدين المطلق فلا دورى فيه لانه خلاص الفرض فان المراد انما قد المجتهدين
 وهذا الحاق له بالاعتقاد لا مع ان جواز التعبد في مثله محل اشكال فان لم يكن من المسايب العلمية بل
 يتوقف عليه الاجتهاد فالدليل على جواز ذلك عدة الدليل لا مع ان الضرورة وعدم شواهد الدواعي
 والاعتقاد على المجتهدين مثله دورى وكذا على الظواهر ان وجدت فضلا عما دل على عدم التعبد في خروج
 الفرع منه وبقي الباق مع انه لو صح في جاز ان يتوقف عليه الاجتهاد ولم يقبل باحد من الوجهين **وهنا**
 ان اعتماد المجزى ان اعتماد المجزى على ظنه بل عليه الظن يتعلق بالفرع في العلم بالظن وفيه انه لو لم يكن
 دورا في غاية ما يلزم توقف الشيء على النفس وتقدم عليها وهو ليس دورا ولو قيل ان المراد توقف جواز
 العمل بظنه في الاحكام على جواز العمل بظنه في جواز المجزى قلنا توقف شيء على شيء اخر ليس دورا
 نعم لما كانا هاتين فيوقف عليه بطلان على فان توقف الشك على الاول ثم الدليل على صحة
 وان توقف على الثاني هكذا في الاستسلا في الثاني على هذا الوجه ليستلزم التسلسل ويطلق
 واجيب بان الظن بالوقوف عليه هو الظن بالحاصل في الاصول فلا مناص عن العمل به ولا يحتاج
 الى دليل اخر لانه انما هو القطع وهو اسناد بالعلم والقطع السبيل الى الظن وعيد عليه مع
 اسناد بالعلم ولو سلم ان يستلزم حجة كل ظن لوجود الترجيح سلمنا انما لا يمكن وهو قطع القول
 فان حجة الظواهر من الكذابين المسترشقين اسنادا لعصا من العلم من الجميع حتى اخبار الاحا
 ولو من السيد امثاله فان السيد صرح بحجة الاحاد في مثل عصرنا وبالحجة كل الادلة بوجه
 الام

نعم



الى العلم حتى الاستصحاب كما مر مرارا ولوقيل حجة شيع من هذا الوجه لا من باخر من المجتهدين قلنا
 بل هنا مسئلتان احدهما احصى الادلة والثانية حجة فهم الناطق واحد ما غير الاخر فكل
 بدليل خاص بها فكلها بل ادلة قطعية وقطعية فليما جمع من اراد انما فيها وليس الخصم الا انها
 كالشبه السوفسطايتى وما مر به من الجواب هو ان قيل تجزى الاجتهاد وليس متفقا عليه بل يختلف
 فيكون العلم به متوقفا على الاجتهاد وفيه يلزم ان توقف الاجتهاد على الاجتهاد في مجزى الاجتهاد
 وهو دور **وهنا** ان علم المجزى بجهة علمه على ظنه والدليل الظن الدال على ما وانه المجتهدين
 المطلق موقوف على علمه بقول الاجتهاد المجزى وهذا موقوف على علمه بجهة علمه على ظنه وان
 بدل العلم بالظن وانست حجة بعد توقف الشك على الاول وانما يتوقف على دليله بانها
 اصوليات الا ان اولها لا يزل في الثاني والثالث في الاول والاول هو المسئلة الاصولية المعروفة
 دون الثاني وهو ظاهر فلا دورى مع ذلك وهو غير خاف في دليل المستدل اجيب بان الدليل
 الخلقى ان كان عطفا تفسيريا لظنه فان اراد من جواز المجزى في الوقوف عليه المجزى في المسئلة
 الاصولية فلا مغايرة بين الطرفين فلا دورى وان المراد المجزى في الفرع فلا سلم التوقف كما هو
 واضح وكذلك ان اراد المجزى في كليهما وان لم يكن عطفا تفسيريا بان يكون المراد من ظنه
 الظن في الفرع ومن الدليل الظن من المعطوف المسئلة الاصولية فان اراد من قبول المجزى
 المجزى في الفرع فلا سلم التوقف في المعطوف وفيه مغايرة وان اراد المجزى في الاصول
 فبالعكس فيظهر ان ذكر حكم ما لا يرد كلاهما ايضا لا انتفاء الغاية ح ايضا ويعد عليه ان العطف
 لا يحتمل غير التفسير بوجه فلا يحسن التردد والترديد في الموقوف عليه من كون المجزى في المسئلة
 الاصولية والمجزى في الفرع فان الشك في مقطوع العلم كما هو ظاهر فلا يصح التردد بل الاول

نعم

نعم



كذلك فان الظاهر منها انه اذا من المسئلة الاصولية ما هو المعروف ليس ذلك هو قطعاً بل مسئلة
 اخرى اصولية وهي ان الاجتهاد هل يقبل التجزئة او لا وهي ملزمة للادلة ولا يصح الترخيل
 ومع ذلك فالغاية بينهما ما حاصله ظهور الغاية بين الملزم والملائم كما ان عدم صحة الادلة في
 التجزئة في الفروع قطعي لا يصح الترخيل ايضا المراد ان كل ما يقدر به جملته بحججه وتعلقه بالحكم المفرد
 فلا يحصل له من عدم المانع من مقتضى ما يعلم من الدليلين هو مخوف من الجواز فانه خلاف الغرض مع
 ان امكان حصول الظن ضروري وانكاره مكابرة والمخوف من وجوب منها انما اذا اطلع على دليل
 مسئلة الاستقصاء فقلنا ان الاجتهاد المطلق فيها عدم علمه بادلته غير ان ادخل فيهما انما
 لذلك الاجتهاد فيها فكل هذا ويدعي ان الفرق الضرورية بينهما ما حاصله القوة والضعف في
 الاقتران على الكل وعدمه فذلك يمكن حصول الاختلاف مع ان الاحتمال كيفه فلا مساواة فلا
 الجواز المطلق الجواز التجزئي وما قيل انما هو ان كل ما يقدر به جملته بحججه وتعلقه بالحكم المفرد ^{يحصل}
 له من عدم المانع من مقتضى ما يعلم من الدليلين واجيب بان الفرق من حصول جميع ما هو دليل
 تلك المسئلة بحججه فعدم تعلق جميعها به فان الاول استلزام الثاني كما في المثالين
 عام من احتياج الجواز مع ذلك لو صح قلنا العلم بعدم اطلاق الغير حال عادة لاحتمال خطئه
 في خلافها فانه تفريق التفتيشات ان جملة الادلة في الغاية فيمكن وجود مؤيدات ومعدلات
 بخلافها فانه لم يطلع عليها بالادلة عليه ولا سيما يحتمل وجود معارضات لما جعله جازما
 فبقى شيء منها لا اقل من بعضها الا يمكن مثلاً بعض فضلاء معاصرينا مع بقية اقرانهم
 وضوء المسئلة بل على وضوءه واجبه للاصول الاطلاقات في عدم المانع مع ان على التعليل
 في صحيح منها انما ان ثبت لو كان عليك من شهر رمضان ان كان لك ان تقطع عن تعصيه قال

قال

لا قال فذلك الصلوة يدل على عدم الجواز ولم يطلع عليه مذكورة في كتاب الصوم ومذكورة
 القليل مع ان في احتمالية كفاية لكون الحكم على خلاف الاصل والفارق موجود كما سمعته
 الاجماع والضرورة في المطلق وعدمها في التجزئي والعلية غير ثابتة بنفسها ولا منفردة بالجماع
 مع ان بما ذكره لا يلزم التساوي الا بالقياس وهو كما ترى ولا جاد من قال ان ذلك قياس
 غير جائز لعدم النص بالعلية ولا القطع بان العلية هي القدرة على الاستبطاء او وجود
 الدلائل لاحتمال كونها هي القدرة الكاملة بل هو اقرب الى الاعتبار لكونها البعد عن الخطأ
 وما قيل العلية هي الضرورية والاحتياج لسد باب العلم قلنا من منع ولا اقل من الشك مع ان
 لا يكفوا ما سد باب العلم بغير مسلم لكثرة العمليات كما هو ظاهر على التجزئ ولو سلم تغير شكل
 المدعى وهو عموم حجية الظن لاحتمال لزوم الاكتفاء على البعض ولا يلزم الترجيح بالمرجع لعدم
 ثبوت التساوي بل ثبت عدمه مع انه لا حاجة اليه لكفاية الاحتمال نعم يمكن حصول التساوي فيما
 حصل للتجزئي بالاستقراء العلم بالحكم مع نظريته فيكون من مساثل الاجتهاد والتقليد ولكنه
 خارج عن التساوي فيه قطعاً لعدم جريان ادلة الفريقين فيه كما ان في غير حصول الظن بالحكم
 نظمي ولو لم يكن ضرورياً وكذا الظن بعدم وجود العارض الا ان الكلام كان في المساواة في الادلة
 بحسب الدليل وفي الشك فيه لكفاية الادلة تقديراً في شح الساط وهو كون الدلائل على حجية الظن
 وهو فاسد خارج عن اصولنا ظاهر فاده ولوقيل المقصود تاديها في الظن قلنا لا مجال
 كما هو ظاهر عن البيان ولو سلم لم يكف كل طرف لعدم العلم بالعلية مع ان في احتمال الخلط وكفاية وكما
 بان عدم الارتباط بين الاعتراض والتجيز فيلزم حتى تجده كما بان منه الجواب عن تجزئ اخرى ^{هي}
 ان الجهد المطلق انما جازا العمل بما أدى اليها جهاده لنفسه فانه بالواقع وهذه العلية التجزئية ^{هذه}

يجوز له ايضا ما جاز للجهل المطلق **ومنها** رتبة الجتهل عن الصادق ع انه قال ان كان يحكم
 بعضكم بعضا الى اهل الجور فكيف النظر الى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا فاجعلوه بديكم قاضيا
 فانه قد جعلته قاضيا فهاكموا اليه شرفا فيكون على ان من عرف شيئا من القضاء لم يجر له ان يكون
 قاضيا او ظاهرا ان القضاة لا يكون الاجتهاد مثبتا للطلوب لو قيل المدعى ان قلنا لا اقلنا الفصل
 عليه انه دل على ان من علم شيئا من قضايانا عاقل اليه وهو ما لا خلاف فيه بل يكون فيه خلافا
 غاية لا في الكشف الواقع العلم وبه يرتفع التقليد ولما قلنا من اطلع على حكم بالعلم ليس عليه في اخذ
 والنسوية ولو كان غامبيا حيث اذا ما الكلام فيما حصل للجتهل بالنظر وليس فيه لانه عليه اصلا
 شيوع امكان العلم الخاص به ولو لم يكونوا من اليافعين الى اقتصر درجات العلم بل اكثر جلالا مع احتمال
 التباين في معرفته سنده ما لا يخفى وما هو معروف من عدم حجية النظر في الاصول وان فرضنا انها
 سند وحجة ليجري هذا العلم محبة طنة مطلقا ولو قيل ان ثبت حجية العلم الخاص القادر على العلم
 يثبت بعد سببا للعلم حجية النظر للجهل المطلق والجتهل قلنا لا يتم هذا بوجه لا بعد القول بالفضل
 ولا غيره كما هو ظاهر **ومنها** ان التقليد مفهوم وخلاف الاصل ايضا فان الاصل عدم وجوب اتباع
 غير العصم خرج عنه العاقل التصرف لذلك لعل وجوب التقليد في حقهم وفي الجتهل ^{المطلق}
 لعدم الخرج في حقهم ما يدعيه عليه ان هو من جهة التقليد بحيث يتم ما نحن ثم ولو سلم فعارضه ^{جوهري}
 العمل بالنظر قلنا ان يتبعين والتعيين باطل ولو سلم قلنا اصل عدم الوجوب عارضه حيث فان وجوب
 العمل بخلافه في الاصل خرج ما خرج وبقي الباقي فاقيل ليس له بد من اتباع النظر اما النظر ^{صل}
 من التقليد والنظر احاصل من الاجتهاد يدعيه عليه ان تقديم احدهما على الاخر من غير مرجح باطل ^{بمعنى}
 وهو المدعى ولو مرجح بالنظر دمارا وتسلل ولا علم واشتغال بالتدقيق وبالضيق من الملة ^{بشيء}

البراءة

البراءة اليقينية وهو في الاحتياط لا العمل باحدهما ولو قيل فيه عرس خرج قلنا لا يستقل العقل بطلا
 ولا سيما في زمان قليل يبلغ الجتهل ولا يترتب المطلق فيكون البطلان بالنظر فيعود الدور
 التسلسل ولو خرج قرح احدهما الامكن تقديم اصل الدلالة لتأييده باستصحاب جوب التقليد
 ولو قيل ترجح الاصل الاخر بشرط جواز الجتهل قلنا الاول مرجح لما لا يخفى لكنه لا يصح لما ^{ثقل}
 يمكن ترجح طنة بكونها قوى من ظن الجتهل قلنا ثم فان الدار في القوة والضعف على مقتضى ^{ثقل}
 فانه لا بالامانة الى صاحب الحق يقال ظن المطلق ثم وهم لا ظن ضعيف في ح لا يرتفع قوة ظن المطلق
 التجرد وتسلطه وكما قلنا من المساواة مع جميع ذلك هذا يتم لو كان المناط في الجتهل المطلق ^{النظر}
 وليس في ادعاء البداية والقطع مجاز قد دعا قيل يقرين الدليل بعبارة اخرى جواز التقليد
 مشروط بعدم جواز العمل بالدليل اي الاجتهاد فاما يحصل القطع بعدم جواز الاجتهاد ^{القطع}
 بعدم جواز الاجتهاد اما يحصل القطع بجواز التقليد وكذا الظن على تقدير الاكتفاء بمرز ^{العمل}
 ولا دليل على عدم جواز عمل الجتهل في الادلة الشرعية حتى يحصل القطع او الظن بالشرط فينبغي ^{العمل}
 او الظن بجواز تقليد الجتهل واذا كان هناك امران احدهما مرتبة على الاخر فلا يعدل من ^{صل}
 الى الفرع الا مع القطع او الظن بوجوب المعدول فيمرانه ليس هذا تقريبا آخر لما مر به وليس ^{العمل}
 لا رابط له وكيفية كان لا اشتراط بين جواز التقليد وعدم جواز العمل بالدليل بل محصورا ^{العمل}
 جواز تقليد وتوقف على الدليل وشرطه ولو خرج الاشتراط لكان في عكس ما ذكره مغلق
 عليه لان التقليد كان حيازا عليه فالخرج عن شرطه على جواز الاجتهاد فجواز الاجتهاد ^{العمل}
 بعدم جواز تقليد ما في آخر ما ذكره **اشارة** يجب الاجتهاد بالاجماع في السيرة وقوله سبحانه ^{العمل}
 نفر من كل فرقة منهم طائفة ليشتقوا في الدين وليذوقوا ثمهم اذا رجعوا لعلهم يخشون

وظاهر صدق الفقهاء على معرفة الأحكام عن الأدلة ولو قيل لا يصدق على التقليد قلنا لو سلم
لوجب التقليد على طائفة دون طائفة فحينئذ ان يكون المراد به الاجتهاد دون التقليد واما
من النصوص الامر بالفتنة في الدين نظر الى اجتهاد كون الاجتهاد فردى الواجب او كونه
اظهرهما او عدم صدق التقليد والنقض عن التقليد وعن القول بغير علم خرج ما خرج وبقي
الباقى والحكم بغير ما اقول له سبحانه وعدا الحكم به فاسقا وظالما وكافرا فضلا عن توقف معرفة
التكليف الواجب ضرورة واجماع عليه وهو انما يتم على القول بوجوب القدامة كوقوف البراءة
اليقينية عن التكليف ثابته بيقين ونحوه ولا ريب في ذلك المذهب المكروه والساح على من الوجوب كان
استيانا الواجب العموم انما يحقق بمعرفة الكل فاصلا من تلك المذاهب مطروحا في هذه الجملة
ثم هو جدير بالاعتناء او عيني قولان اظهرهما الاول لانه لا يترتب استمرار بغير المسلمين قدما
وحديثا عليه من غير تكليف فيهم الا بالانقطاع بالامر به بالمعروف والنهي عن المنكر
فحصل منهم الاجماع جدا ومن منه عليه السيد في الفقيه قال في الذي يدل على حسن تقليد العامة
انه لا خلاف بين الامم قديما وحديثا في وجوب الرجوع الى الفتنة ولا يلزمه قول قلنا لا يترتب
من العلم باحكام الحوادث ومن خالفه ذلك كان قاصدا للاجماع وفي العدة ما هو قوي منه فضلا
لوزم المرجح والعسر الشديد والصنع العظيم بل التكليف على الاطلاق بل بطلان النظام وهذا لا يخفى
خلافا لما عن بعض قدامائنا وفتاها حليفا وجوبا على العموم الاستدلال والتفتوا في معرفة الاجماع المتماثل
من مناقشة العلماء عند الحاجة الى الوقائع او النصوص الظاهرة او ان الاجماع في النسخ اياها حصة
الحق في موضع فقد اخرج طبع في مشرود لالتزام النصوص محصورة في مائة ما سبقت مع انك تعلم ان الاجتهاد
لا يقتصر على ذكره اصلا فحين الاجماع في جميع السبل وكيف يحصل مناقشة العلماء وكيف يمكن

بجز

بحيث يحصل منهم العلم والجملة حصول ذلك حال العادة وكيف يمكن استنباط جميع الفقه بما ذكره من
مكن الحصول الا بعد معرفة العلم مع سلامة الطبع عما ينافيه وعدم حدوث النوازل ووجود السلطة
المستقيمة والائتداء من اسر حسانه وهو من اعظمها كيف كثير من مطالب الاصول والمناصب
لن توقف استنباط الاحكام عليها من الدقة والنقض بحيث لا يرجع رفع الخلاف عنها البادى ومع ذلك
في الكفاية المستمرة عام وخاص ومطلق ومقتضى حكم ومقتضى برهان ونسخ ومفسوخ ونقض ظاهر ومال
ومعارض وتاويلات متعادلة ودقيقة ولغات نظرية الى غير ذلك مما لا يبلغ ادراكها او امثالا
الحق من الباطل فيما الاوحد بعدوا عن ذلك لكل الناس الوصول الى قليل منها بالجملة وادراك خارج
عن النظام العلماء غير متحقق للفرق له ومع جميع ذلك هم اوفى بما قالوه الا نحن الى الان وقد نرجع
الى السبعين مع صرفة العلوم ولا سيما الفقه والاصول من ذلك احتمال صحة بل هو تقليد فاشتهر
بجد ومما رايان ضعف صفة الفقيه جدا من انه لا يجوز المستفتى تقليد المفتي لان التقليد فيجوز وكان
الطائفة جموعة على انه لا يجوز العمل الا بالعلم وليس لاحد ان يقول قيام الدليل وهو اجماع الطائفة
على وجوب الرجوع الى الفتنة يقول مع جواز الخطأ عليه يؤمنه على الاقدام ويقضى له
عمل الى علم لان الامم اجماعهم على العمل بقولهم مع جواز الخطأ عليه وهو موضع الخلاف بل انما امر
العامة الى الفتنة فقط واما العمل بقولهم تقليدا فلا فان قيل في الفتاوى في رجوعه اليها اذا لم يجد العمل
بقولهم قلنا الفتاوى في ذلك ان يصير له بفتاياه وفتاياه من علماء الامامية سبيلا الى العلم باجماعهم
فيعلم بالحكم على يقين بين صحة ذلك انهم اجمعوا على انه لا يجوز الاستفتاء الا من اجماع المذهب في
خطره والاستفتاء مما فيه خوف ان يفتي بخلاف الحق فلو كان اجماعهم الاستفتاء من الامام في
لا يكون فرق بينه وبين مخالفته للعلماء لان يكون فتياه بغير الحق لا ارتفاع عصمته ولا مخالفة

يجوز ان يفتى بمطابقة الحق وهو اقله فثبت انهم امرها بوجوب المستوفى الى فهمها الامامية فيحصل
علم العلم باجماعهم على الحكم فيقطع على صحة وجوب الاجتهاد او العلم العلم هذا ويعري
انهم لو نقل هذا الحد من العلم ان هو من الغش او يمكن والتكليف في تصحيح العرف المداوم عن الله
من امثاله وما مر بان ملغ النسب الى الاخبار من وجوب استعلام العاقل من الحديث في جميع الا
والاملاء عليه ولو بالرحمة ونقل المعارض والعلاج فينظر العاقل ويستنبط الحكم مما ادعى النظر
وان كان مثله من مثله عجيب **في مقام الاول** ان وجوب الاجتهاد والتقليد ههنا من مسائل
اصول الفقهاء ومن مسائل الكلام صرح بعض الاو اخذ بان من المسائل المتعلقة باصول الدين
المنهكة من اصول الفقه والامر فروع فيجري مجرى وجوب طاعة الامام لان الامام من رتبة
معرفته ان الحق بعد نفي الامام من هو ولا دخل لذلك في مسائل الفرع فان المراد بالفرع هو
الاحكام المتعلقة بكيفية العلم ولا واسطة بين الاحكام العقلية ايضا ومقابلها الاصول هي
التي لا تتعلق بالتكليف بل بالاسطة وان كان لها تعلق بالعلم في مجملها ولا مسائل اصول الفقه وانما
الباخنة من عوارض الادلة وليس ذلك من عوارض الادلة ايضا كما لا يخفى بل معرفة حقيقة الاجتهاد في الجهد
ايضا ليس من مسائل اصول الفقه لذلك جعل بعضهم الاجتهاد والرجوع من جملة موضوع هذا العلم
والحاصل ان الرجوع الى العلم باحكام الشريعة غير حضرة الامام من مسائل اصول الدين
والذهب التي ثبت بالعقل والنقل ايضا مثل المعاد مثل وجوب الامام بعد النبي للرحمة
نحوها الى آخر ما قال وهذا قدر الحاجة منه وفيه نظر لما اذنا فلا نجرى هذا مجرى وجوب
اطاعة الامام لا يلزم عدم دخوله في مسائل اصول الفقه بل يستلزم شيئا ما ذكره ذلك بل يمكن
ان يدخل سنة عليين باعتبار رجوع مع ذلك لاندرج السائل في الفنون **ينبغي ان يرجع اليه**

وهي انما تعلم عوارض موضوع الفرض المجتهد عنه بحيث يتدرج في مسائله الا لا ينبغي ان يلاحظ ان
وجوب الاجتهاد ههنا يتدرج في المسائل المجتهد عنها في الاصول لا فيقول مسائل كل فن قضائية **الطلب**
فيما هو محمولات منسوبة الى الموضوعات ومنسوبة اليها اما موضوع ذلك الفرض كما تجسم في الطبيعة
او نوع منه كاجسام الفلكية فيه او عرض ذاتي له كالاشكال او عرض ذاتي لنوعه كعدم جواز الخرق
والالتيام او عرض ذاتي لعارضه الذاتي كعوارض الاشكال بخلاف موضوع الاصول هو
الاجماع اليترون حيث لا يستنبط او مع الاجتهاد والرجوع فيعلم الاول الاجتهاد في الاحكام من
الادلة الثابتة وحكمه الوجوب يشك فيكون من المسائل الاصولية والفرعية نظريه وتشددا في
واما معرفة حقيقة الاجتهاد والمجتهدين فان المراد من المعرفة التصديق كماله هو العلم فليس من التيقنات
حتى يتدرج في المسائل حالها كحال تصديقها بل الموضوعات في المسائل فان المراد منها
هو اما التصديق بوجودها او التصديق بكون شئ واجتهاذا او شخص مجتهدا فهو ليس من
وعلم التقديري في حالها كحال امثاله فلا خصوصية له لا حتى يتكلم فيها بالخصوص فوجبهما
من جملة الموضوعات فالبحث عن عوارضها على الوجه المتقدم من المسائل فيدخل في المسئلة
فلا اشكال **الثاني** ان تحصيل علم الاصول لا وجوب له بوجبه للاصول ومنها عدم الدليل الا من اجل
توقف الاجتهاد عليه وقد عرفت كون وجوبه كفايا فوجوبه للاصول ليس عينيا ولا ظرفيا
الفرع على الاصل بل وجوبه كفايا لوقفنا بوجوده بقدرة الواجب الا فوجوبه على الاصل لان
كل الاجماع على كون وجوبه كفايا ونقل بعضهم القول بالعينية وحكمه بشدة هذه ومنه من فرغ
الاخلاف في علم الخلاف في الاجتهاد وهو كذلك قطعاً فثبت علم وجوبه عينيا بما مر استدلال
على وجوبه كفاية بكونه واجبا على الكفاية فيكون علم الاصول الموقوف عليه الاجتهاد ذاتيا بالعلم

كيفية الوجود من مخصصان معرفته واجبة على الكفاية لتوقف العلم بالاحكام الواجب كذا عليه
او بان من قال بوجود الاجتهاد عيناً بمنع التمسك بحكمه على تقدير تسليمه يمنع ان كلما يتوقف
عليه الواجب كفاية ويكون وجوبه كذا لا ترى ان المعارف الخمس ما يتوقف عليها الاجتهاد مع
ان وجوبها ليس بواجب عليه ان منع الصغرى لا وجه له فان الاستدلال بناؤه على ثبوت ذلك لا دليل
وهنا اخذه مسلماً فلا يكفي المنع واما النقض بالمعارف الخمس فباطل فان علم الاصول لا يوجب
الامر حيث عقلته كالفائدة فيجب ان يكون وجوبه كفاية لوقولنا بوجود المقدمات فان وجوب
المقدمة لا يوجب وجوبها في المقدمات ولما المعارف الخمس فوجوبها ليس من باب المقدمات
حتى يتوقف بها ذلك الاستدلال وجوبها ثابت بدليل خارج بعيدا عن العينية وهو كفايتها
مقتضى وجوبها يتبع دليله وهو بعيدا عن وجوبها في المقدمات فلا فوجبه في الاصول على انه
بوجوب المقدمات لزم وجوبها من ذلك وجوبها من هذه الجهة لا يصير عينيا لما مر في العلم
لها وجوبها من احدها عينيه والاخر كفاية في ان الفرق ومع ذلك ليس المقصود ان علم الاصول
من حيث توقف الاجتهاد الواجب كفاية عليه واجبة كذا حتى لا يقال انواع الاحكام مع حمله
فيلحقية بل ما ذكرناه هذا ويمكن ان يقال ان المعارف الخمس ليست ما يتوقف عليها الاجتهاد
فان الاجتهاد استنباط الاحكام من الأدلة المعهودة وهو لا يتوقف على اعتقاد ما يثبت حقيقة
غاية الامر فيوقف جواز العمل بقول المستنبط على اعتقاده بها لاشراط العدلية وان قلنا يتوقف
العدالة على اعتقاده بها وبالحكمه ما دل على لزوم التقيد بالامر من استنباط الاحكام من الأدلة وكذا
كافرا ثم سلم وجوب العمل بقوله وكذا لا يغير مع علته ويلزم ان الفاعل بالتوقف علم جواز العمل
وهو فاسد للاصل **فيها** علم الدليل وما قيل فيمكن ان يقال ان معرفتنا بالحكم لا تفعل الشيء

العلم

ولا يكتف على الاطلاق فيوقف عليه الفقه وهو مبني على علم الكلام قال وجده توقفان الخطأ
بما له ظاهره واردة خلاف من ايدى ان يوجب العمل بالنظر في بديهة عليه ان المسئلة الفقهية
ما اقتضاه ظاهر اللفظ فاما ان ذلك هو الموقوف عليه من علم الكلام وهو محجب فلنلحق كفاية
بفرض محبتها يتوقف عليه الفقه **الكل ومنها** ما ذكره الان الحق الاول للمار والافلا
للتفصيل فانه لو فرض عدم مكلف ولا تكليف فلا حكم ولكن لما قلنا الاجتهاد عبارة عن
الوسع في تحصيل الحكم من الأدلة فاذا استفرغ وحصل فقه حصل فاما جواز العمل فاما آخر
ثم قلنا بوجوب المقدمات مع الحكم كفاية يتوقف عليه الاجتهاد من دون فرق بين علم الاصول
الثالث يجوز على المختار المجتهد الفقيه بما ادى اليه ظنه ولو علم ان المستفي يعمل بقوله بخلاف
القول في خبره فانه اعانة على الحكم ويجوز ان يعلم مقطوعا ولو على القول بعينية الاجتهاد لكان
وعلم الدليل على خبره ترجيح بل قطعا واجماعا من المسلمين بل على تقدير الاول كذلك فضلا
فضلا عن الكتاب من آياته والنقل والكتاب من الحكم بما انزل الله سبحانه والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر والسنن وقيم الاخص وعلم الفارق ولا فرق بين الحكم والافتاء وبين الشهادتين
العلم وعلم هذا كله مع الامر من النص على نفسه وعلى احكام المؤمنين المعرف في النص
وكذا يجوز له الافتاء بغير الحق وبجهد اهل الخلاف مع النص **الرابع** هل يجوز الاجتهاد
في زمان المختص فيفسد خلافي بين الاصحاب عقلها ومعاذك فرق عندنا بين زمانه وزمان
او حيا ثم من علم النافع في النهاية اتفاق القائلين بالاجتهاد على جواز العمل بعد رسول منطلق
فيه وكذلك قوله بعد تجويزه عقلا للحاكم ما الغاية فلا شك في جواز اختصاصه عند تعدد
الرجوع اليه وحيث الوقت لان الغاية لا يمكن من العلم والوصول اليه فيعقل فرق يمكن ابتناء

فوق

العلم

لنا قوله سبحانه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى حيث حصر الله سبحانه في الوحي فامر
لا يحتاج من غيره فلا يتوقف التعريب على ما يتعلق كما ان الظاهر لرجوع خبره الى النبي صلى الله عليه وسلم
السوق الى الله الخلق واما ما سئل عن الوحي فهو لعدم جواز عليه فلا يجوز عليه الاجتهاد فلا
مسطر الا ليهيئ المجهدين فيه وحيا وان كان الاجتهاد جازا عليه ولا فرق في عدم الجواز بين قوله
للوحي فلا يجوز الاجتهاد في احكام الله كما قرأه فانه في جميع ما اورد عليه وقوله سبحانه قلنا
لئن ابدل من تلقاء نفوس ان اتبع الاماي يوحى الى والقرآن فيه يظهر ما مر فلا يرد انه يدل على ان
تبدله للقرآن ليس الا من الوحي اذا الاستناد ليس بصدور بل بقوله ان اتبع الاماي يوحى الى وهو
عام فيتم التعريب في جميع من يبين التعريب في قوله سبحانه قلنا ما كنت يدعاه من الرسل ولا ادعيه
يفعل بل هو كما ان اتبع الاماي يوحى الى وايضا الاجتهاد اما هو فيما لم يرد فيه نص وقد قال الله سبحانه
ما فرطنا في الكتاب من شيء ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وعن النبي جعفر قال سمعته
يقول ان الله تبارك وتعالى لم يدع شيئا يحتاج اليه الا انه لا يترك كتابه وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
الصوم ما انه قال ما من امر يختلف فيه اثنان الا وله اصل في كتابه ولكن لا يبلغه حقول الرجال
ان قال ان الله تبارك وتعالى اقر في القرآن تبيان كل شيء حتى والله ما ترك الله شيئا يحتاج اليه
العباد حتى لا يستطيع عبد يقول لو كان هذا اقر في القرآن الا قد اتى الله فيه وعندهم في العلم
ملك السموات وملك الارض واعلم ما في الجنة واعلم ما في النار واعلم ما كان وما يكون قال
هذه في رأي ان ذلك لا يخلو من سمعته فقلنا علمت ذلك من كتابه عز وجل ان الله عز وجل يقول
تبيان كل شيء وعندهم قال قد نزل في رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اعلم كتابه وفيه يد الخلق وما هو كائن
الى يوم القيمة وفيه خبر السماء وخبر الارض وخبر الجنة وخبر النار وخبر ما كان وما يكون وما هو كائن
نكر

ذلك كما انظر الى كنه اسرار وجل يقول فيه تبيان كل شيء وفي تفسيره العياشي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
نوح والله اعلم ما في السموات وما في الارض وملك الجنة والنار وما بين ذلك ثم قال ان ذلك في
كتاب الله ثم تلى قوله تعالى ان كتابنا لا ياتي الا بالبرهان وفيه العيون عن الرضا قال جعل القوم وخذوا عن
ان الله لم يقربنيته صحتا لكل الدارين وانما عليه القرآن فيه تفصيل كل شيء بين فيه الحلال والحرام
والمحذورات والاحكام وجميع ما يحتاج اليه كذا فقال عز وجل ما فرطنا في الكتاب من شيء وفيه النبي
عن ابي الحسن المومنين عن حديث اخبرنا في العامة في الغيا قال في كلام له ام انزل الله ديننا
فاستفاد بهم ان كانوا اشركاء له فاعلم ان يقولوا وعليه ان يرضى الم ينزل ديننا تاهما فقصروا
عن تبيينه فاداه واه سبحانه يقول ما فرطنا في الكتاب من شيء وفيه تبيان كل شيء هذا فضلا
عن كونهم جميعا عليه بيتا فيكون عينا من جهة اخرى عطائه الذي يعلم من تتبع السير والتقصير الا ان
فانه لو كان بقاءه على الاجتهاد لثاع وذاع واشتهر لبوا على كثرة ما خبر به في موضع او صياغة
المدى التمام ليرجع انما قد روي العلم فلا يجوز عليه العمل بالنقل واستبدال بان مخالفة الحكم كقوله
ليس في مخالفة الاجتهاد وكفر وبان الاجتهاد مشروط بعدم النص وهذا غير ثابت في حقه كونه متوقفا
في حقيقة كل حال فاذا انقضت الشرط انقضت الشرط وبان الاجتهاد عرضة للخطأ والرسول معصوم
عنه فلا يجوز استناد حكمه اليه وبان الاحكام الشرعية مبينة على المصالح والمفاسد لا على الخلق كما يكون
في اجتهاده داخل الاحكام وبان لنا صوابا في الرأي وصدقا في الخبر فعلمنا جونا لعلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
لما ان يخبر بما لا يعلم كونه صدقا فكذلك لا يجوز له ان يحكم بما لا يعلم انه صواب وانما لو كان له العلم
لما توقف على قول الوحي في شئ من الاحكام لكنه توقف كالمظهر للعلمان ولو جاز له الاجتهاد
لما تجبر على ذلك ليعلم ان الحكم الذي نزل به من الله سبحانه من اجتهاده ولو جاز ان يتبع الله سبحانه

بهما ان يسل الله سبحانه وتعالى ويجعل له ان يشرع شرعا يريه وان يسخر الشرايع والاحكام له
 من الله سبحانه وتعالى ولو جاز صدق الاحكام عن رأيه واجتهاده لا ورث ذلك تفرقة فحقه بان هو
 الواضع للشرع يبره هو يخل بقصود البعث وهو محتج ولو جاز لظاهر بما فيه من قابلية الاقتداء ^{بالحكم}
 ولو كان في احكامه الصادرة عنه ما يكون من اجتهاد جاز ان لا يجعل احكاما لغيره ^{بعض} وانه قال
 الصحابة في مثل قوله ان كان هذا بالوحي من الله فالسمع والطاعة والا فليس هو متولد كقول
 علي بن ابي طالب في اجتهاد النبي صلى الله عليه وآله في احكام الشريعة فيلزم ان لا يكون فيها ما هو اجتهاده
 ويرد على الاول ان يخرج باحتجائه لوجه فلا يصح وعلى التلخيص ان الحق بربنا تحقق شرطه وهو بيان
 الوحي من وقت الحاجة والام بحيزه فاما فلا اشكال على التلخيص عدم جواز الخطأ في الاجتهاد
 فان ثبت ثبت والافلا وبالحكم في قوله الرابع ان المحقق لا يدعي العمى وما ذكره لا يلزم ^{السلب}
 الكثرة ولولم لم النفس مطلقا لا يقول المستدل به مع امكان علمه بالمصالح وعلى الخاص من قياس
 لا يقول به مع انه لا ملازمة وعلى السادس بالتمتع من الملازمة وهو ظاهر وبذلك يتم التردد في
 غيره وانه من بين الجواب عن السابع فان جبريل يخبر عن الله سبحانه وتعالى واجتهاده في الاجتهاد
 مع احتمال الاختلاف علمه ما ويرى يمكن ان يدعي عدم امكان الاجتهاد في حق جبريل كما يقتضيه ^{على}
 ثلث من حكماء الاسلام وكذا عن الثامن وعلى التاسع امكان الالتزام ولا خسر فيه كقولهم في
 وعلى العاشر امكان مصلحته في الاخفاء او اظهاره مع عدم الوصول اليه في غيره وعلى الحادي عشر
 امكان الفرق بان من خواصه وسر من جهة عصمته عن الخطأ بخلاف غيره وعلى الثاني عشر
 بثبوت ما ذكره سلمنا ان يمكن ان يكون عدم جواز مراجعته في الاجتهاد لعدم ثبوت الوحي ^{بعض}
 عدم الامتثال سلمنا ان كان اجماعا فلا يتغير في زمان يكون حكمه اجتهادا فلا يجوز في القدر

الشرع

للشيئين فاعترفا فانه عام وهو صرح ان على الناس بصيرة واكثرهم اطلاع على شرائع القضاة
 وغيرهما ما يتعلق به فكان ما هو ما يروى فاعل له والا فحقه في عصمته واذا غلب على قلته قليل
 الحكم في الوصف علم او من وجوده في غيره من المساواة في الحكم ونرجح الجمع على المرجح من
 مقتضيات العقل فنجيب العمل بالقياس عليه والعمل بالاجتهاد اشق من العمل بالنص فيكون
 ثوبا فان افضل الاعمال احصتها فلوله يعمل به كانت الاقدار فضل منه وهو باطل اجماعا وقيل
 انه يقتضي ان لا يعمل الرسول الا بالاجتهاد وايضا فانما يجب الاجتهاد لو لم يجد على منه كسرة
 لانه كان متمكنا من معرفة الاحكام بالوحي وهو اعلم منه اجيب عن الاول بان لا يمكن ان
 الاجتهاد مشروط بالنص على احكام الاصول فلا يمكن العمل بالقياس العجيب وعن الثاني بان الوحي
 وان كان على جهة منه الا انه خال عن محل الشبهة استدراك الحكم ولا يظهر فيه اثره في الحقيقة
 القرينة واذا كان فيرفع فضيلة لم يخبر خلقه من الله والنبوة العلماء ورتبة الانبياء فثبت له
 رتبة الاجتهاد حتى يثبته وبعض السنن مضافا اليه صم فلا يكون بالوحي والاستقامة
 الاضافة كما لا يقال ان اثبت حكم بالنص الظاهر للحاكم عن الحاجة الى الاجتهاد انه مذهب ^{العلماء}
 مذهب الشافعي وجوب الصلوة وقوله سبحانه انزلنا اليك الكتاب بالحكم بين الناس ^{عليه} ان يكون
 وهو لم يستنبط لكونه ما اريد الله وقوله سبحانه وشاورهم في الامر الشاوره انما تكون
 فيما يجوز فيه الاجتهاد كما هو ظاهر في قوله تعالى بطريق العتابة اسارى يدور قد طلقه اذا كان
 الاطلاق بالوحي لما صح العتابة في النبوة في مكة لا يجتلي خلاها ولا يعصده شجرها فقال العباس
 الاذخر فقال لا الاذخر بغيره بل بالوحي لم يزل عليه في تلك الحال فالاستثناء بالاجتهاد وفي
 صلو استقبلت من امرى ما استبطنت لما سقت اليك ولا يستقيم ذلك فيما كان بالوحي في

الشعبي للعدل على انهم كان يجب بحكم فيمن القرآن بخلافه فيمن الاول وان حكم بغير القرآن لا يكون الا
الاجتهاد والحوار عن الاول ان الامر بالاجتهاد متفرع على تحصيل ما بين يدي امرها وبينهم من
المؤمنين والاعتبار بهذا المضي حاصل له بعد بل قوة واعلاء فلا يتعلق به الامر والامر بتحصيل
الحاصل سلمنا الاعتبار المذكور بغير الاجتهاد والقياس ومع ذلك شرط العمل به فقدان العلم ^{بالم}
حصوله والشك في الشرط يستلزم الشك في المشروط وعن الثاني ان العمل بالنظر مع القدرة ^{على}
العلم لا يثبت حسنة وفي الشك كفاية وتوجب الرجوع معها ليس من مقتضيات العقول بل ^{حتم}
المؤاخاة قائم فيها فلا يجب العمل بالقياس بل لم يثبت جواز الرجوع عن الثاني ان افضل الاشياء
اذا كان المطلوب قد دان وهذا ليس كذلك فان جواز العمل بالاجتهاد له من اول الكلام مع ان ^{شك}
من الوجه غير معلوم لاحتمال ان يقال تحصيل استبعاد نزول الوحي شق من تحصيل مقدمات ^{اجتهاد}
او في حاله والوجه زيادة مشقة على الاجتهاد من الحثية والخوف من انه سيجاء به وعن الرابع
ان الولاية تترتب حتى يقوم بها ان ما ثبت الحثية ثبت الغارث والمفهوم منه في الجواب الاصل العكس
فيكون ان يكون في الولاية ما لا يكون للمهر ثم الظاهر من الولاية اشتراكها فيما يكون من المناسب
الظاهر للنبأ كالتكليات وغيرها كتبليغ الاحكام لا اخير خاصة كالخالفات والذين
جواز الاجتهاد على العلماء على الولاية لاحتمال ان يكون ذلك دليل كاهي الواقع فلا حاجة الى ^{يقال}
المراد به اثبات ان الشريعة بقا لا ترقيد من غير دليل مع ذلك قد عرفت بطلان دعواه ^{يقال}
ان كيفية الاضاح قد ادعى ملا يستمع ان هنا ثابتة جرحا هو معاملة السنة للكتاب المراد
بقوله من سنن رسول الله كما ما ثبت بما ينزل عليه لفظه هذا انما لا غير مطابق للمدعى ^{من}
ظاهره عن السادس ان المفهوم منه في التعليل بالحكم بما اشتمل عليه الكتاب بوجوه آخران

المفهوم

المفهوم منه ان الاجل بالحكم بما فيه فيكون ان يرد على ما علم والفقول ان الشك وهو كما انما ^{في}
مع القرينة وما هو موصولة او ما مصدرية ولا حاجة لها الى العائد والمفعولان محدقان وتؤيد
ما ظاهره في الوصول القرينة ما ينطو عن الولى لو قلنا بعدم جواز الرجوع في احد المفعولين ^{منه}
مطلقا والا كما هو الظاهر قلنا بجواز الرجوع القرينة كما هنا فالامر بغيرها ما فيها قرينة لا يجوز
ارادة الرأفة العين لاستحالة التمسك بالاحكام ولا الاعلام ولا الوجوب في كماله لوجود ^{للمفعول}
الشك وهو الضمير في ما اذا ذل المعنى ليجوز بين الناس بما جعل الله لربا فان الخوف هنا مع ^{القرينة}
وهو مجوز فيه بانه امر به مع احتمال هذا فها معا فلا اشكال وعن السابع ما يمنع من الكلاية او لا
لظهوره في ذلك احكام على ان المقصود منه يمكن ان يكون مع قرينة حال الغيرة في قوة النطق في الامور ^{التي}
يسهل عليه تبيين الولاية للبلاد ونحوها ومع ذلك يستلزم الحثية الغيرة فما استعمل بالحكم منه ^{خطا}
منه وجواز توقيده لم يخطأ في الحكم والكل باطل قطعا هذا مع احتمال التعليل بما وعن الثامن
باحتمال ان يكون عتاب لغيره احتمالا مساويا بل هو المعين لقوله سبحانه من يدين عرنا الدنيا
مع ان عتابه ينافي العصمة واستلزام الخطاء عليه وهو باطل قطعا ومنه ينقل ^{السابع}
مع احتمال ان يكون العتاب عتابا عما يتعلق بالمصالح الدينية الاحكام فيكون من ترك ^{الاجتهاد}
على ان حصرا له بالوجه ظاهره في عدم اجتهاده في الاحكام وهذا القامح محتمل ان يكون في الاحكام
وغيرها فلا يخص به ذلك ولا وجه تخصيص صدره وهذا بطريقه وفي امثاله مما روي في ^{الشك}
منع الكلاية فان تعدد كلامه على كل علم القياس اعلم من ان يكون بالوجه السابق والمعارض ^{حيث}
مع استبعاد الاجتهاد لهذه الشريعة واحتمال سبقه معارض باحتمال سبق الوجه على انه يمكن ^{القول}
كلامه في بيان حكم آخر وهو احتزام مكة فلا يفيد كلامه العموم فلما قال القياس ما قال قوله

لزم التفوق العيني هو ترجيح عليه وكذا التمسك بالافراء بالجهل والتكليف بالإطاف والقيام
وعدم الغالبية انزال الكتب الى الرسل والتمسك بالابواب باطلة فحين الاول فيلزم منه صدور الحكم
من الشارع هي ثمة في مرتبة انفسها او لا ردها اليه جهانه وفيه من خطا باثما وايضا المقصود من خطابا
الاعتناء في الحكم ومطابقين غير محلهما عليها القول به جهانه ارسلا رسله الا لسان فومر وايضا تعلم
الشيوع والسيره وتصح آثار السلف للقاء العبادات والتابعين على ارادة الشارع من خطا باثما فلو ان
فان جميع منازعاتهم ومناظراتهم اذا انتهت الى ظهور الخطا في شيء انقطع نزاعهم قطعا فلم يتصور
احد بان يحتمل الامر بسوء منه شيئا فحصل اجماعهم عليه حجة وهو محقق عليه مضافا الى ان لا يجرى
لغيره من ادنى الخلق ان يحاط به لم يرد منه شيئا فكيف يجرى له على الانصاف بحكم بضره وقد
ولا يحتاج فيما الى تجنم الاستقلال فضلا عن قبح منعه من هذا بالنسبة الى المشايخين واما بالنسبة
اليها فالحكم اما باشتراك التكليف او بالعموم فيها يكون من قبيل اصل الابعاد فان اريد بحسن
سلاف في ذلك بين الخطايات باسمها فهو الدليل **هنا** ان متعلق الحكم اما اعتقاد او علم
وعلى الثاني اما ان يعتقدا الاعتقاد او على الاول اما ان يكون مطلوبا بنفسه كما اعتبار التبرؤ
القصدية العبادات والعاملات او يكون مرانا لوجوه شتى كالنظر بالطهارة الحديثة او الحديثة
فاعتبارها مرارا على علم ظهور خلافه فعلى الاول وهو ان يكون متعلق الحكم الاعتقاد مع كونه متوقفا
بكون مدار الحكم على حصول ذلك الاعتقاد او اعاده كسائر الاعمال المطلوبة فحينئذ يتعلق الحكم بها
لو كان سببا لشيء مثلا كالاشتراك في الكفارة فبما يجاد مثلا كان من مطلق الاشتراك امر به في الاول
يقع الاشتراك به بما يجاد في الثاني فلو عقد فحصل مدلوله او صلى في غيرها تحقق متعلق الحكم ولو
بين الثالث والاربع وبني على الاربع ويصل تركه الاحتياط او تركه متساو فلو بان ان بعد الاثنان

بها او باحدها مثلا ان الواقع كان ثلثا فيجب عليه شئ غيره امر به ولو لم يسطر عليه بوجوبه ان
بها لان كان اربع ركعات والما موزع للثلاث ما مضى وكل من المكلف المكلف به متعدد
وليس اعتبار الثالث من باب التخيير منه سائر صور الثالث في الركعات التي امر فيها بالبناء
سجود السجدة واحدة او متعددة الاحتياط وهو ما يكون الاعتقاد فيه راتا بان امر الشارع بالصلوة
مثلا وجعل شرط ما هيته الطهارة ثم كلفه وجوبها النظر وجعل مرثاله اذا انكشف عليها بوجوه
عنده الصلوة فان لم يتطهر فان الطهارة كانت من شرائط الماهية وبان عهدها ان لا يكتفى بها
بقاء الاشتغال بذلك مطرد الا ان الذي ينبغي ان يتبين فيه ان الفرق بما يحصل والتحقيق ان بقا الاشتغال
اسمى للعلنة الواقعية وليس الاعتقاد داخل فيها لو كان علما كاعتقاده فادخل الحكم بنفس
الاعتقاد كان المدار على نفس الاعتقاد الاصل والمرتبة خلاف الاصل كما يتعلق بغيره واما بالتعلق
بغيره ونبت من الخارج كونه النظر بالبراءة للعصره المخرج واشتراكها في التكليف بالإطاف ان ذلك
عليها في غيرها برفع ما جاورها فالاصل فيه ذلك بخلاف ما لو امره بان يركع ثلثا لم يركع فيها
بالنظر على الاربع مثلا في تركه قياما او ركعتين جلوسا فالنظم منه تعدد الامر بالما موزع في التقاط
الامر من تعدد الامر به فيها ولذا في كل ما كان المدار على العلم اذا اعتذر في اكتفى الشارع في ذلك
للمرتبة الامر الاول مرعى في ذلك العذر كما يراه في المستند في العصر المخرج ونحوهما ومنه
النظر في اركان الصلوة والاشتراك بعد تجاوز من محلها والنظر بالطهارة الحديثة والاشتراك في
لغيرها ونحو ذلك فالتعلق بالتكليف بالعبادات ان المتعلق لما كان من الواقيات فان التفت لها
الالفاظ وهي اسمى للعلنة الواقعية فيلزم ان يكون المكلف به فيها ان كان ذلكا لو كان المشتبه بها
والاشتغال بما يتحقق بالاثبات بها وحصوله في الواقع وكلاهما شغلا لا العلم فلا يرفع البراءة الا في

تقدر كفى النظر لما فرضت في الامور على ما قلنا لكن يظهر من بعض الاواخر انقطاع التكليف بالوقت
نظرا الى بقائه العلم ويكون الدار على النظر ولذا يجعل مدار التكليف على الظنون ويلزم عدم جريان
الاستصحاب في بقاء التكليف بل الواقع حتى يحصل العلم بالبراءة لعدم تعلق التكليف به فلو ثبت
في كفاية استصحاب الاشتغال فان اجراءه في غير الاشتغال الفرض انه لا يكون اشتغال العلم فلا
يخلو فافقناه فانه يلزم ما انما كان الاصل في الاشتغال العلم وعجز جبا عنه والعسر والحرج ونحوها
فالمدار على العلم فيما لا يمكن فيه عسر ثم لو كان في تحصيل ذلك عسر حرج ايضا لرفع التكليف ^{فيكون}
مقتضا العسر والحرج ونحوهما كون التكليف راعا ان يكون مخصصا بان يرفع حكم العام ^{فيكون}
كان هذا الحيل ليس هو كما للاخبار فانه على هذا فيحصل التكليف بالنظر فعليه لا واقع حتى
فيما يطابق فالما مور به من الجته ليس الا فكلاهما يصيب بخلاف الوقت فاعليه ان يطابق
مقتضى الواقع وهو الحكم الظاهري فحكم واقع الاخطاء وعليه من النبوي المعروف لما جهلكم
فاصا بظن اجرائه فان اخطا فلا جرم بالجهل على الاول متعلق الحكم هو الاعتقاد ويكون متعلقا
وعدا راجح الحكم عليه ايضا والثالث وهو ان يكون الاعتقاد قيدا للوضع يكون التكليف واقعا
ثانيا كما يعمل في القصور والامام واليه في الاخفات والثالث في غير ان كان الصلوة والساهي والتسليم
عنها وعن حفظ طم النبوي والقبلة الخفية والكون بين الشرق والغرب الخاطي في اجتهاد ^{القبلة}
فبذلك ان قسم الاحكام بالواقعية والظاهرية والواقعية والاولية والثانية مثلا وتقوم ^{القبلة}
وهو العذرية وهو في المصلحة لا في العباد الحكم بل يكون من صفات عذرية بل في العذاب
كاجل والنسيان بالوضع كثير اذا كان من غير تقصير بل مع ملاحظة غير تحقيق مشار
ايضا بان يقال اذا ثبت اشتغال فبما ما يقيد او يظن اجتهاد في فعله ان نقل بحجة الاستصحاب

الحكم مجرد الشك في البقاء بخلاف الوقتنا بحيث فانه بذلك لا يرتفع بل يفي الى ان يدله على ذلك
بربعة وعطالة ذلك وهو ان كان الاستعمال النظر ويختلف في جريان الاستصحاب وعدمه ^{على}
الاستصحاب على النظر لا على العلم فان المفروض بتقدمه ولو قلنا بعدم حجية ذلك شك في البقاء
لم يتو الحكم بخلافه ولو قلنا بحجية فانه يتو الى ان يثبت رافعه ما يكون حجة شرعا ولو كان قلنا
بفق قاعدة الاشتغال لتحقيق مشارب فليكن على ذلك **الثالث** ان الجتهل لا يعتبر بظنه وجمعا
احدهما ان يكون قيدا للوضع والاخر ان يكون مرة فعلى الاول يختلف الحكم فيه باختلاف الوضع
فاذا مرجع عن فتوى ليس في احدهما خطأ بل هو فيهما نصيب فيهما ولا يصح فيه الخطأ الا التقدير
وهو خارج عما كان فيه بخلاف الاخر فان فتواه ان كان مطابقا للواقع فصواب الاخطاء فلو قيل كل
حكم اجتهادي يتغير بان يتغير وكما حكم ديني لا يتغير لبطلان النسخ ولكون حلالا محلا الى ^{القبلة}
القبلة فينتج ان كل حكم اجتهادي ليس حكما دينيا قلنا ان كان ظن الجتهل مرة فالمتغير حكم ظاهري وما
لا يتغير حكم واقعي فالوسط غير متكرر فلا يلحق ولو قلنا بموضوعية النظر قلنا بعدم تغير الحكم بل ^{القبلة}
الموضوع فلا منافاة فان الحكم الاجتهادي لا يتغير بل يتغير موضوعه فلا يلحق اذا تغير موضوعه فلو
المصيب من الجتهل المختلفين في اعتقادات التي وقع التكليف بها واحدا خرون في عقولها للواقع
عدم امكان تغييرها بالاعتقادات فانها امور تحصلت في الخارج بانفسها ولا مدخلية لها باعتقاد
معتقدا صلا كيف لو لا ان اجتماع التقصيص والتدوير فيطلان الحال فيظهر بالضرورة ولو ^{القبلة}
لكنه لو لم يكن بل مقصوده منه دفع الاثم الا ان يكون في الاثم كالتجاسر حيث يفي الاثم عن الخطي في
كافة الغرض الا انه قال باجرائه حكم الكفر عليه في هذه النشأة وان المعاند الاثم نعم العنبر في ^{القبلة}
فيها ويلزم ما مر الا ان يرجع الى ما ذكرنا من العلامة من انه يحفظ انه لو اثم بانفسه تكلف تقبضه

وهو غير مقدر له لان الاعتقاد من كليات النفس والقدر من مقولات الافعال كالنظر والاجتهاد
وقد حصل فساد غنى من الجواب هذا الاحكام العقلية الشرعية كالاصولية لغير ما ذكرناه في حقها
وهي ان كان الاصابة والخطا فيها باعتبار كونها صادرة عن الشارع بانها هل هي معينة بمصلحة ولا
بان يقال الاصابة بمصلحة لانه لو صادرة عن الشارع بل ليس له حكم فاقصد منه جوبيا لاطلاقها
الضمنية في العلم بالمصادر عن الشارع في كل واقعة حكم معين سواء كان ملوكا لمخصصا
او متعلقا للادعاء كما يحسن والتفهم العقليين فان واقعا فهم المجتهدين في الواقع فصيحة
فحظي ذلك بين بالقدرة الاولى وليس الاجتهاد في الشريعة الا لغيريات في العاديات ليعتبرا
وان كانت باعتبار ان الكلف في النظر وانقلب التكليف في العلم فان قلنا به فالحق الاصابة بالحق
ان بالعسر والخرج انرفع الحكم ما اذا فهم ان كان مطا بقا للواقع فتصواب الاغصا وكذا كان
باعتبارها لحظا وصف المجتهدين بالخير فلم يبق في المقام اشكال في مرحلة من المراحل فالحق
ان لا نعرف في حقها الاصول والفرع لغاية حقاقتها وصورها من لدنا في شعورنا ما استقر
بينما نقول فلا اختلاف في اصول الاصول فالعرف منهم حصول الاثم بالحق الفعلا لا ما سمعوا من الجاهل
والعبرة في وجه حيش فنيا الاثم فلا وجه منها انما تقدم كلفها بالعلم ونص عليها دليله في
للمقصود في العبرة واجيب عن التكليف بالعلم مطلقا ان اربابا يقيمن بل يكلفها هو غيره
بل يكلف مطلقا المجزم الذي يظان به النفس ولا نعرف من كان يكلفه بالنظر كالظن هو غيره ان يكلفه
غير الاسلام ايضا بالنظر الى الماخضة وعذاب الآخرة وان لم يكن الاكتفاء من جهة نظر احكام الكفر
لانك لا يلزم عطا سجا نبر وان جعل المعيار في التكليف هو في حال الخوف لعدم احتمال البطلان
فيه للاجتهاد المطابق للواقع وغيره والحاصل انه لا دليل على كون الكافر المجتهد في دينه مع عدم

نعمو

تقصيره مستحقا للعقوبة من السلم مع تساويه في مرتبة الاجتهاد ثم استشكل من دعوى الاجماع
من الخاصة والعامة كالشيخ والشهيد وغيرهما وابن الحاجب من تبعه ومن جهموا ذكره من الجوهري
العقلي واختلف في الاشكال ان يقال من ادعى الاجماع انما هو في حال العلماء والفضلاء المجتهدين
الطلعين على ادلة السابيل بغيا واثباتا على التعصيل لا مطلق من يجتهد في دينه وان كان عاميا
ودعوى ان المجتهدا الكامل لا يخفى عليه الحق الوضوئي ونفسه ولو قصر ليس من الصواب بل هو كقول
صحيح في اغلب تلك المسائل فيثبت بذلك انهم يدركون هذه المسئلة مع مسئلة التصويب
القطعة في الفرع فيبحث واحد ولكن يدعيه ان الدليل الذي ذكره من ان الله نص عليه الدليل
يشمل العام والمجتهد وكذلك ما ذكره من وجوب النظر والاجتهاد في مسئلة وجوب النظر فيقول
العام والمجتهد فلم ان يكون الناظر من العوام ايضا اثما لانه لا يمكن ان يخفى عليه الحق فهو مقصر
وانت خبير بان هذا الكلام في حق الكثر العوام وفي اكثر مسائل الدين بخلافه فلو سلم حصول الكفر
وقرب آثاره عليه في الدنيا فلا ثم الاثم مع عدم التقصير في دينه ان التكليف اذا تعلق بشئ عقلا
او سمعا يلزم الاستشهاد بالاصول في العلم فان الالفاظ اسما للعادة الواقعية فلا يتحقق الاستشهاد
بدونه خراج ما لا قدرة عليه كالفرع وبقي الباقي كالإكفاء بغيره يحتاج الى دليل وليس فليس فيه
مادة الإكفاء بالنظر ثم ينبغي ان يعلم محل التكليف فيقول التكليف بالاصول لا يتجملوا اما ان يراد
منه ما هو العيني والكلاني والكلام في الاول هو ما يجب عليه لكل مكلف هو ما يتوقف عليه
الاسلام والایمان وهو الاصول الخمسة التوحيد والعدل والنبوة والامامة والعبادة وهي التي
اشتملت عليها كلمة التوحيد التي من قالها وجبت له الجنة كما روي فيها يحصل الغلاص من العذاب
الايم والشقاء الابدی ودخول الجنة النعيم وبها اكتفى في قول الاسلام اما استقامها عليها فلا ان

مقارها

حصرا لاوهين في ذات كاملة مستقيمة جميع صفات الكمال منزهة عن نقصان في الصفات في الال
ونفي مشاركت لذلك فيدخل في كماله حكمته التي بها ثبت لزوم بعث الانبياء والاوصياء وعدل
الذي به يتم العباد ولذا اكتفى بها في الاسلام بالنص المعروف وثلاثة منها اصول الاسلام وهو الاول
والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعتماد على التمسك بالاسلام ولا فرق فيها بين
والعوام من اجتماع شرائط التكليف باحدى الصفات يحصل للجميع وان كان للاتباع معرفة ما يجب
كل مرتبة منها بحسب مرتبة ولا يدخل فيهم المستضعفون وهو ظاهر اما غير ما قيل فيها
عيني حتى يحتاج الى العلم نعم ان اراد احدهم معرفة ما يجب من العلم فيما يجب من الفاعلة ولكن لا يصير
فيها امتساك للكفر اذا كان الحكم خلافا ولا يكون فيه مخالفة للضرورة ولا يلزم مثل الطوبى الا كفا
بالنظر في غير الاسلام فان عاينها اعتبر النظر بعد تقدير العلم فيما يعبر في امتثال العلم واما جهة على
الاصطلاح فلا يلزم من ذلك الاكتمال في غير الاسلام بالنظر فانه قياس في ان يثبت حجة النظر فيما ذكره
بالخصوصية فلا يستلزم حجة النظر مطلقا مع ان القائل بالفرق بين الامرين ممكن بل موجود بل هو
وبالمجمل لا ملازمة بينهما وهو ظاهر ثم ان في الانتماء اجزاء احكام الكفر في الدنيا وفي الآخرة فالأول
فان ما استند لثان من الظلم وعونه يلا في الاول فان في احكام الكفر من النفس والاسرة تنبأ الى العمل
النساء والندب بالاختلاف في ذلك من اشتداد العذاب فذلك يستلزم عدم القبح في عذاب الدنيا وجواز ذلك
خللا وهو يستلزم عدم المخافة لعذاب الآخرة وامكانه وكلاهما بالاحدهما يستلزم ان عدم معتد به في الكفر
وبه يتم قول المصنف فينبغي ان يثبت مع الكفر مع كمال رافعة على العباد حجة ليس سلفا عما
من محاسن بآية الله سبحانه بان يقول لهم ان كان احدكم منكم او الحكم شبهة اخرى يلهيها واستغفارها ولو كان
الامر على ما قيل لزم عليه ذلك فهذا حجة اخرى على عدم التعدي في تفرق من الظاهر ان الممارك كان على

نحو

نحو ان الخوف لا يكفي لاجتهاد الحق ولا في الواقع فيه لبقاء سبب الخوف من غير فرق فان الخوف
نشأ من العقوبة على سبب النعم لو لم يشك به ولا يدفع بما لو شك في النعم ولو اشتهر بالنظر ان يرفع
احتمال ان يكون شكه لغيرة فلا يلزم تعيين له ان يعرفه ويجزوه على انه هو ويشك في ذلك الخوف
عنده وهو في غاية الظهور وهذا عدم احتمال البطلان اجنبية الذين كما يظهر بالتدبر فانه ليس اخذ
التكليف في ديانهم ولا المورد وحده من عدم الدليل على كون الكافر المجتهد في دينه مع عدم تعصيه
مستحقا للعقاب مردد بما عرفه اعرف من نقل الاجماع عات حتى ادعى قواها وانما ورد في
القرآن من مدته الكفار دخولها النار من غير فرق بين ما دل على عدم جواز العزل بالنظر والذم على من
اكتفى به ولزوم اتمام الانبياء لوصف ذلك والاستشكال من جهة نقل الاجماع والبرهان العقلي بالاشارة
اذ الاستشكال في ما هو فيها يمكن فيه التكاثر والاجماع النقول لا يكافئ البرهان العقلي فهو مقدم عليه
مما اشرنا اليه في قوله مع انه لم ينقل من يمكن في نقلهم ذلك فان اجماع العامة ليس حجة لا مكان اجتماع
على ابطال كيد لا يبالون ما عاينوا الشيعي فيهم من اهل البعثة فلا يجدي في نقله عند المنقول
مع انه لو كان معتقدا لانه الصريح به ثم التفرقة بين الفضلاء وغيرهم من يجتهد في دينه ليس بالوجه
ظاهر اربع الفرق بين الفريقين وان كان خفيا يمكن الاشتباه عليهما وان كان بالنسبة لاجلها
اقرب من الاخر واما ادعاء الشاهد على تخصيص بعد هذه النوان والدليل ليس جديلا ولا سيما مع
الظهور بل الصلح في كلامهم بالاحقية على ان ما ذكره من انهم ذكرها هذه المسئلة مع التصديق والتمسك
في الفرق سهو فان العلامة والفقيه والامدعي والحاويان وغيرهم جعلوها في عنوان فلا شأنا ومع
انهم لو اختلفت كلامهم في شهادة ولا سيما مع كون كلام النقول موافقا لما قلنا والادعاء الجازمة في
حق اكثر العوام ان اراد قبل لاجتهاد فلا يجدي وان اراد بعده فشكل كما ان ادعاء الجازمة في اكثر

مسائل الاصول غير متبوع ان المراد بالنسبة الى ما يجب علينا تحصيله وان اراد بالنسبة الى اكثر الناس ايل
الكلامية وان كان خارجة عما يجب تحصيله علينا فلا يبيد فان غير الاصول الخمسة ما لا يجب تحصيلها
ليس كلهم فيها فلو لم يقدر العوام على تحصيل العلم فيها فلا يضر من جميع ذلك بان عدم الفرق
بين العاصي الغير المستضعف للقاصد والعالم وعدم برهان عقلي على خلاف ذكره القوم
للاخبارية ما لا يثبت التفرقة **ومنها** قوله رقم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والمراد ^{بعضها}
في سبلنا ابتداء سبلنا وعومها يعنى الاصول ويجزئها اذا جاهدوا الجاهل وتخوفوا الله فهدانا
الى الاسلام فادام يستبين كونهم مقصودا وادام بان الجاهل مقلد مستلزم لاثنين وجعلنا على
والاجتهاد بجان البصائر ليدل على الحقيقة الذين يدافعون الخصماء من شياطين الانس والجرح
مخوفا من شدة سبلنا وانهم على دفع الاعداء ويرد علينا الجاهل بهذا الضمنا ^{منه}
السبل والادليل وما يتوقف عليه الحقيقة فان من لم يعرف الحقيقة لا يناعج الخصم عادة والذات
التي لا ينفك عنها فينا في قوله سبحانه هذا الحق فوق قوتهم على اربعة اجتهاد الاجتهاد المستلزم
وقد اعدم معرفة السبل وهذا لو لم يكن بنفسه ظاهرا في عرفنا وعلى تفسير القمي من ان المصلحة
وجاهدوا مع رسلهم لنهدينهم سبلنا ليس بجزم كون ما ذكرناه اقرب وما قيل ان دعوى ذلك
في جميع مسائل الاصول كاجتهاد وعينية الصفات والقدم والحدوث في حلاله غايه البعد ^{عنه}
سبلنا فانها جمع مضارع فيفيد العموم ولوقيل صدق السبل على الكل مشكوك فان صدق السبل
الامر فان الامر ليس بتكليف عليه فلا يجاهد الله سبحانه قلنا لا ينعج فان الكلام فيما يجب لا في غيره قلنا
الزام العموم وما قيل ان قلنا احدا وجهته في المتألفين على الاصول على ان الله سبحانه قال لنهدينهم
سبلنا فيم يجب ان هو مقصود ان قلنا ان يقول جزمنا ان الحق الطوسى الحق ^{المراد}

لننهديهم

ومن تعهما اشرون مقصود ان اوبى العكس ويرد عليه انهما كانا عليهما في المسائل التي جازعنا عدم
الاجتهاد الى العلم وهو غير المتنازع فيه فلا يلزم منه الكفر كما لا يتم كيف هو ليس من ضروريات الدين
بل كمال المذهب الوجهة حصصه من ذلك ليس الا نعم ما ذكرناه غير مطابق للواقع عند غيرها
ومنها اننا تعلم بالضرورة انهم امر الله وودوا الضارى بالايان وذمهم على اصرارهم على عقاب
وقال بعضهم كان تكشف عن مؤثر البالغ وقيل ومعلوم ان العائد العارف عما فعل وانما ^{كثير}
مقلده عن فسادين اباؤهم تقليدا ولا يعرفون المجهرة ويرد عليه انهم من حكايات الاحوال في الدنيا
العموم فيمكن ان يكونوا غير مقصودين الا ان الانصاف ان ذلك خلاف المعلوم وادوم بان
قتلهم سبلهم بالحق مع اصرارهم على ترك العلم لا الجهد على العلم والى في ارشادهم ولو قيل ان
بيانهم واشتغالوا بالله والطريق اصابهم بالحق في الطلوع الجوش فتمنع انهم قتلهم سبلنا فلهذا كان منع
عقابه وفيه نظر لان قتلهم بقاء الكفر واستدعى العقاب تمنع النية في الطلب الجوش مع عدم
الوصول الى الحق ويرد على الاول ان اصرارهم على ترك العلم لا يوجب العقاب لو قلنا بعدم وجوب
المعرفة عقلا وعلم الاثم على الخطا ولا يبعد على هذه التعدي من العترة في الاصرار ايضا ^{لكن}
عدم الانتفاع للمعدة كمال الاشتغال بالله والطريق لا وجه لمنع عقابه على تقدير تسليم قتلهم
القتل اشد العقاب في الدنيا فيجب بوجه ذلك لا وجوب عقابه وعلى الثالث ان النظر من قبل المستلزم
فلا يصح منه المنع **ومنها** قوله سبحانه ذلك ظهر الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار ذلك حكم
الذي ظننتم ربكم اريدكم ودم المكذبين للرسول ص على انهم في الكتاب الستة وادوم بانهم ذموا
والكفر لغير الشرع هو لا يفتقر الى العائد الذي في الدليل ^{لأن} او القتل الذي في الشرع لا يفتقر الى
على حدة الشيء فيقول به ما القاصد المتوقف الذي بالحق في الطلب لا يصلح ان يكون سائلا لما لم يفتقر

فلا يكون كافرا ثم احتج بان قد ملك جميع كبريم واستقر احكام الشريعة يدل على ان الغالب على الشريعة
التعريف السامح حتى لو اصاب الى تعبد في طلب الحياء سقط عليه فرض الوضوء فكيف يلحق
بكمه ووجهه معا فثبت من ان طول عمره في البحث والفكر ونظر فيه بالاجماع على ان اسم الكافر لم يخال
الملة لاسلامه سواء كان من عناد او لا والبعضية هنا ثابتة من حيث اننا اعتدنا بقبض الحق
واحتجنا بهما باطل بما تقدم من منع عدم الوصول الى الحق مع المبالغة والبحث والنظر بل القياس
مع استيفاء النظر والبحث الوصول الى الحق لان الكفر حقيقة عرفية في عدم موافقة الملة لاسلامه ولو اختلف
في حقيقتها وليس مدار على الشرائع البعضية هنا ثابتة من حيث اننا اعتدنا بقبض الحق بنظر في الحكم
لزم حصوله هنا وفرض الجهل في ذكره باطل للاحتجاج بالاستقراء باطل ليرى محلة فائدة النظر في
حجية مصادره مع ان محله الفرق واجراء حكمه في الاصول قياسا وباطل كما سيما اذا كان مع القياس
كما هنا وفرض عدم الوصول الى الحق بغيره غير قاطع **وهنا** اجماع المسلمين على ان الكفار على انهم اهل
النار ولو كانوا اخيرا فثبت لما شاع ذلك وادرج بان الجهاد مع الكفار يقتلهم من الاحكام الثابتة
للكفاية الدنيا وهو لا يستلزم تعليل بغير المعصية منهم فالأخرة واما الاجماع على انهم من اهل النار
فثبت بغير المعصية لزم الظلم عليه تعالى في قوله القتل وقتل السيف من دون تقصير ظلم تعالى
عن ذلك والكافة مكابرة فلا يصح الحكم بيمينه بغيره الدنيا ومع الاجماع مع عموم السيلوى كيف لا
منه سيلوى ولخصاصه في اهل الاسلام قد يراها كما يظهر من العلامة وغيره من العامة والخاصة
يستلزم صديا برؤاه العالم ولما استقر احكام الشريعة ونفى التقصير والتكليف بغير اجتهاد
تكليف بالاطلاق فان المقدرة انما هو النظر في ثبوت المقدمات واما الاعتقاد بالنتيجة فاضطر
لا يمكنه بالتكليف بخلافه والكل بعد ما مر ظاهر البطلان هذا واما الفرق فان كان الحكم معلوما بالاطلاق

للمرارة

لا تضره بركات والعلويات فالمصديق احد قطعا والمخفى لا يبعد ترك ذلك فلو اختلفت حكمي
او ظني كما لو كان الحكم عنده متفقا ومجمعا عليه فن يقول كما كان الاجماع في امثال هذه فليجعله
يقينيا ومن يقول بعدم امكانه ليرى ان يكون عليها لكل يتبع حكمه وان كان مطلقا فقد اختلف
الناس في الجهد والمخفى فيها هل هو اتم لان اكثر على عدم وهو الاخر وفي المعارج الاحكام
اما ان يكون مستفادة من ظواهر النصوص المعلوم على القطع والمصيب فيها واحد والمخفى
لا يبعد من ذلك ما يكون العقل لا يتغير بتغير النصائح واما ما يقتضي اجتهاد ونظر في
اختلافه فبما اختلف في النصائح فانه يجب على الجهد استقراء الواسع فيه فان اخطأ لم يكن معصيا
ومثلا لم يحسن نظر ظاهر لاجل الاجماع والسيرة القاطنة واستلزام الاثم مساواة العلماء **الاجماع**
الاجماع استحقاق دخول الشارح في التكليف بالاطلاق انهم مع استقراء الواسع فيحقق المعنى
لزم خلاف الفرض وهو جواز الاجتهاد فلا يتحقق الاثم ولا ان التكليف بالاطلاق وان الاثم يثبت
على العصيان والفرق عن غيره هنا فانما قمارنا باستقراء الواسع في تحصيل الاحكام والفرق **مثال**
فلا عصيان ولا اثم وايضا لا يجزى اما ان يجوز العمل بالنظر المجتهد ولا وان كان باطلا نقا فاقترضا
فقد بين الاول والاثر الحرج من الدين او التكليف بالاطلاق شرعا او لزم الاحتياط في جميع
الاحكام وبطلان الاولين من ضروريات الدين والاخير باطل لان الاثر والعرض والخرج الشريعة
ضرورية بل يلزم اجماعا من الفريقين ومع ذلك لا يمكن في موارد كالصلوة التي هي عود الدين اذا
كانت معجزة وانما تجزى بالجملة اقول الامن الوجوب الحرقة والاستحباب مع ذلك اختلف في
لزم التجزى بالنزوى وعدمه وفي صلوة الجمعة قول الوجوب للجنة والتحریم للغير ذلك ما لا يحصى فثبت
الاولى مع كونها اجماعيا فبما مثالا مشكلا وانقطع التكليف لو كان ظنه موضوعا وان كان في نظر

ش

ولو كان مرآة غايه ما يمكن لزوم القضاء فظنوا الخالفه لو كان بالفرض الاول مع عموم القضاء ثبت
وكيف كان يستلزم العقاب مع عدم الدليل عليه واستدل بالنقل المتواتر المعاصرة اختلفوا فيما
بينهم في السبل للفقهاء واستدلوا على الاختلاف في الخالفه ولو لم يشكوا احد منهم على غيره ولا حكم بينهم
لا على سبيل الايهام ولا التعيين مع العلم بان لو خالفوا لحد في وجوب العبادات الخشوع والخير والحق
التي تحفظ شرعها فيهم فلو كانت الاحكام الاجتهادية كذلك فيكونها قطعية وما اثرها على الخالفه فيها
بالغوا في انكاره الساتر كما بالغوا في انكاره على الخالفه وجوب الصلوات الخمس في موضع الملازمة
لعدم المنع في الثاني وهو القية دون الاول كيف هذا لا يصح على هذه الشبهة فانه يلزم على الجميع
مناقب الامام ولا يصح على احد منهم مخالفة ولا الاجتهاد مقابل قوله فالكلام على الخطأ أو السكون
من القية كما في غيره ومظم منه والعجب من العالمات حيث سكت عنه بعد ايراده وبان الاحكام
الشرعية ثابتة للمصالح فيما اذا اختلفت بالنسبة الى المجتهدين كما استقبل القية فانه يلزم لكل غلب
على خذلان القية في جهته ان يستقبلها اذا لم يكن له طريق الى العلم ثم تكون الصلوة بمنزلة تلك وان
الجهات وفيه ان القية باسم لا يستقبل اليه في الواقع والنظر خارج عن عنوانه وفي الجهة الواقع
اصاب الا اخطأ على ان ذلك يقتضي عدم امكان التخطئة واصابة الكل وهو خلاف المفروض
متعلق الحكم على هذا التماثل المظنون فلا يتحقق مخالفة الواقع في الاستفراق وهو ظاهر في المناجزة
الحققة مختلفة في الاحكام الشرعية باختلافها فاشد بلا حجة يفتق الواحد منهم بشيء ويرجع عنه لغيره فلو لم
الا ثم لعلم النفس ونعلمهم الا انهم ان القائل بالقول اما ان يكون استفراجه الوهم في تحصيل ذلك الحكم
او ان يكون في الاول تحقيق الاثم في الثاني ان ينظر في نفسه فيحقق وفيه ان الاول خارج عن الموضوع
وفاق من الفريقين ولا كلام فيه في الثاني فيحقق لا ينظر في مخالفة وبقية ما لم يحقق فلا يتم تخلف

قوله فتأمل في الخالفه انكار قد وقع من بعضهم على بعض في العمل بالاي واليهما وكان الحكم
واحد معين فلا بد من دليل يمكن كل مكلف بالحكم من الوصول اليه والاي لا يكلفه الا بطلاق كل
مكلف باقائه الدليل المصوب عليه ولا كان الحكم تشبها وهو محال والخالفه ان يكون للفقهاء
ثبت المدعى او لعدم تمكنه من الوصول الى الحكم وهو محال الاستدلال منه تكليفه على الاطلاق في ذلك
الا ان خارجا من الساتر والامحور الاجتهاد من الاصل ويكون خطأ مطلقا اذ العمل باليهما
ح حرام وان لم يعلم الخالفه وعلى الثاني ان لم يصح ليل يمكن كل مكلف من الوصول اليه بمنع
احتمال انكفايته في الصلوة العمل باليهما مطلقا مع احتمال ان يكون الخطأ مناه على انه مخالف
لوجود ان من الشبهة الثالثة قد فرغ عليهم ان المجتهدين في القية اذا ظهر خطأ في العمل عليه القضاء ام لا
نوهل خلف من لا يرى وجوب العمرة او التسليم او نحو ذلك ولم يفعلوا فعمله على وجه التدبير حيث
يعتبر الوجوه فانما اذا اجتهد حكم مجتهد آخر مخالفا له في ما خذ الحكم وان كان القضاء والامارة انما يقتضي
بغيره جديد ومعلوم ان لا يدل على كون ما يقع على خلاف الحق صوابا بل قد يكون لعدم دليل
بعد الوقت الاول ولا جوار ما كان حكم الله الظاهري في حقهم فلا عاة يدل على التخطئة ولا عدها
على التصويب لا ماسا فاة تكون الخطأ في القية موجبا للقضاء مع كون الصلوة مع الخطأ فيها صوابا
واستلزام القول بالتصويب لصحة الاقتداء بمن يخالفه الا في منقح فان الواجب على المأموم ان يقتدي
بصلوة صحبه عند الاستحباب عند غيره ويظهر على هذا ان يجوز له ان يرى وجوب فري الا وادج التوبة
في الذبيحة المأخوذة من الفري قطع حلقها فقط من يرى حليتها بذلك ويجوز ان المجتهد يفتد بمجتهدين
بخالفه تقليده عن مواليه من معناه انفاذ الحكم انما هو الخالف له بالاي وجواز انفاذ الحكم انما هو الخالف
للايهام منج والى كلامه في امضاء القضاء السابق غير ما نحن فيه وهو لا يستلزم ان يكون من باب

ولعل لما ذكرنا قال صاحب المعاني فلا ريب في ذلك بعد اعلم بعدم التام كونه على الاول ان
المقصود ان يكون قبل الاصابة يكون متعلق الحكم واحدا واما مقتضاها التي لا يمكن فيه القضاء كالا
كل منها انما يتلوهما مستدرك وهذا قد عرفت عدم امكانه بخلاف القول الاخر فان الغرض ان الحكم في
فان مطابق لمن جهة لا يمكن فيه القضاء والامكان ان قلنا بان القضاء يفرض جديدا ثم ان قلنا
بانها الغرض الاول لا يخرج بالليل ثم هو غاية ما لو قيل هو الحكم في الاحكام والموضوعات فليس جديدا
واما التام فيمكن بانها على المكان الصحة على القول في التصويب لا في غيرها فلا يرد شيء مما ذكرنا
ان الامام مضاعف للقرائة فاسقاط القرائة عن الماسم خلافة في الاصل فتوقف على الدليل ولو قلنا
بالفرض كان صلوة الامام في الفرض المذكور باطلا عند الماسم او بجعله غاية الامر لا يكون
فاذا كان صلوة فاسدة لا يشملها الاطلاق لقضاءها فيبقى هذه الامور القرائة بخلاف القول
بالتصويب فالادلة بينهما تكون صلوة صحيحة فيكون ان يسقط صلوة القرائة عن الماسم بخلاف
الا الذي جئنا به الفرض المذكور فان اكل من يحكم بتوقف الحلية على قرأ الا وادح ملكة في راحة
ففي البعض اختيارا احكام فقياسه على الصلوة قياس مع الفارق فاستقم كما مر وما مر بين
الوجه في ان التام الحكم لما كان صحيحا في الواقع فيم انفاذه الامر المعروف في الامانة على البخل
على القول الاخر فيمكن ان يكون صاحب المعاني او فاعا غامضا في ذلك ولا يكون كثيرا بل انفاذه الى امثال
ومع ذلك لا ريب في صحة ذلك لتجديدا لافاق على العظمة كثيرا بل انفاذه **في تمام** قوله لا يجوز الحكم
نقص حكم آخر اذا كان مخالفا لادع جرحه واستند الاول الى ما يكون قطعية كالا في ادعائه في
قلنا العمل بقطع الكتاب الستة التواترة او ما يجوز الاستناد اليه نظا فاندر عليه واستحقاق
به كاد عليه وقوله عن حفظه فضلا من الاصل واضطرار الحكم وعدم استقرار الشرع ولا يرد

النفق

الى نقص النفق من آخر فيسلسل ويثبت به مصلحة نصب الحكم وهي فصل المحضومات هي
غالب السيرة وعندهما الترتيب وتنفذ في العسر والخرج والاجماع في الاولين كما عن جماعة على ان
الثاني ظن والاول ما علم فلا يقدم عليه وما ظن فلا وجه لترجيح ويجوز ان يكون كلاهما خلافا
النسابة واحدهما لا فرق بينهما في الحكم الاول نفسه او غيره ولا بين كونها اوجيا او عينيا ولا بين
ان يكون التام او علم او لا بين كون الخلاف من مقدمات خلافة اصولية او فروعية هذا كله
لم يكن مخالفا لقاطع العلم ولا يكون العمل بقطعية او لا فيجوز نقصه على الاولين للاجماع كما
حكاه الشيخ والعلاء في العبدية والاصح في فصله ان كون خلاف حكم الله سبحانه وامضا انما
في الدين ما ليس منه وقوله لا يعلم ونحوه على عدم جواز ترك الحكم بالانزال لله سبحانه ولا فرق
بين خفاء الحكم على الحكم الاولين ولا بين كونها قطعا او ظاهرا وكذلك لا يضر بعض ما مر من خلافه
كونه محتمرا ولا حكايا لا فرق فيه بين كون الثاني هو الاول او غيره وهل يجزئ في هذه التقادير الحق
ثم كثيرا ما مر مع عدم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل في نفسه فيكون في كون من مقصدا او نقيضا او كلا
ليرجع نقص حكمه لزوم العمل على الصحة وعن المصير في الاول الشبهة الثانية ولا يصح هذا
الباب عبارة مختلفة واما متباينة وعد من اقوى ما فيه الاشكال في الله وس والحق انما
فيها الاعصار عليه بالتمسك بالعبارة لانها متباينة اكثر ولا يحق ان لا يثبت كاشف عنها
الحجج اما نقص الفرض فان كانت الاولى مخالفة للقطع او نحو فيجوز نقصه لبعض ما مر وان كان
تغير في بعض فلا يثبت فيها قبل التغيير الا ان الترجيح بلا مرجح فضلا عن عدم الدليل على تحريمه
فيما بعد فان لم يتصل به حكم الحكم لم يضر مفارقتها لكونه غير انزال الله سبحانه والحكم بلا دليل ولا يعلم
بل في النهاية الاجماع وان الفصل بما حكم الحكم وقضاء فاض سواء كان الوجه نفسه او غيره لم ينقص كما

في ان قضاء القاضي لا اتصل باقتضائه كذا فلا يؤثر فيها تغيير الاجتهاد وما فطر على حكم الحاكم
ويظهر من هذا بان الحكم من القاضي تابع للحكم في نفسه لا مستوعب لان الحكم عند ما لا يتغير بحكم القاضي
وعلمه فان كان سابقا لم يتغير وكذا ان كان غير فلا يصح حكم القاضي بما ليس له في نفسه حلا لا
وفي نظر فان يفسد حكم من غير فاصلة بعدم جواز نقض حكم الحاكم بتغيير جهته او المقتضى ان اذا تغير
دليلا فاطعنا معطلا باضطراب الاحكام وعدم استقرار الشرع وهو ما نص الحق ان يقال حكم الحاكم في
الواقع ان الالوان الطيفية لما كان غير معلوم فاذا تعارضت فكانت في الواقع الى التجميع ولا خلاف
ان التجميع ما اذا تم فقولنا لا تعارض هنا مجتهدين لم يكن العمل بمقتضى مقتضاه كقوله في هذا الحق
في الحقيقة لا تعدل المقتضى ولو كان التفتان لجهته في العالمين في القسمة الى المقتضى ليكن تعارض من
العمل لعدم اجتماع الظنين واما بعد العمل في القسمة الى التفتان فيقتضي اجتهاد في المقتضى او الامانة او
يحتاج الى دليل ولا يشك في تجميع الظن باللاحق في العمل السابق على انه يرجح بالمرجح واما في التفتان
لا تعارض كما هو ظاهر فيعتبر ان يكون العمل في مقتضى ما يتبقى الاجتهاد التفتان ولو كان عليه قضاء من
السابق ويستلزم جواز الفتوى والعمل بالوهم وهو غير مجزى من حرقه ووفقا واما الحكم في
الفتوى فلا فائدة من الحكم الجرد عنها مع اننا كالعامة ونجرح قلنا بعدم جواز نقض هذا اذا كان
بتغيير الاجتهاد مع ان ما دل على عدم جواز نقضه هذا التبدل انما هو في مقتضى ما من الاصل
وحرقه الرد ولم يرد جواز التسلسل الى حلق النقض واضطرار الاحكام وعدم استقرار الشرع في
المصلحة فضلا عما هو في غير ما مع اعتضاد الجميع بالعمل به فيقتضي عدم نقضه ومن هنا يتضح
اشكال في الفتوى اذا كان فيما يستلزم الاستدانة بالبطر عليه من قبله كالفتوى في العقود والالتزامات
مثلا اذا كان باذنها مقلدا لغيرها لجهته من جهته انما يرجع اليه في نقضه لا كغيره من غير

الحكم

هناك من لم يزل واضطرار في الاحكام وعدم استقرار الشرع فضلا عما دل في امثالها على عدم استقرار
والنقض ونحوها واما ما في امثالها مع عموم الفتوى بتغيير اجتهاد وعدم شيوع مثلها بل عدم شيوع
احد بخلاف الفجاسات والطهارات والعبادات واما ما في امثالها محيص عن العلم بالادى اليها اجتهاد
وايضا اذا ثبت الامانة في القليل اذا تغير جهته في المصلحة في عمل يستلزم ثبوت الدوام بل ان
في اللازم ولا يلزم ان تكون الامانة من المعلوم او الحكم برفع المعلوم من اوله فيلزم منه بطلان
في العمل السابق وبطلان من مسلم فليس بالبقاء الامانة في المعلوم وهو المطلوب مع ان الحكم برفع المقتضى
ليستلزم مفاسد لا تحصى لو رخص احد منها كعدم الحاق الاولاد والاولاد والاولاد وهكذا الى الابد
وان علوان في الاوقاف والملك بتغيير اجتهاد ولو كان بعد الفسخ وفساد عقود العارضا
كثرة الاختلاف فيها ما يشاهد عليها هذا المقتضى في اكان المقتضى جهته او المقتضى بطله واما اذا كان المقتضى
قابل اذ كان صاحب الفتوى او يبدل جهته في الاستنباط او قلنا المقتضى في المقتضى لا قابلية له
فلا يتم شيء مما مره ولا يثبت شيء منها فتوى ولا حكم حتى لا يجوز نقضه فادله حرقه نقضه لا يعجز
بنقضه حرقه ولو كان المستوفى قاصدا غير مقصود فان غاية ما يمكن ان يقال ان لا يثبت عليه عقاب
واما الحكم الرضوي وهو العترة فلا يثبت عليه الا ان يصير هو وفقا فتوى جهته بطله بعدا فتوى
اذ ذلك ينكشف من مقتضى الواقع واما الاخذ من يجوز الاخذ وجوبه في مقتضى على التفتان وهو في
على العلم ولا يمكن حرقه الهبة بل يخرج عنها ربا يقال لو لم يلقا فلان الجاهل على تقليد من لا يجوز
تقليده بعد مقتضى كل الحكم بطلان مع موافقة لا شك الادلة الاجتهادية في الموقوفة في جعله بان اذ
اعتقد ان حكمه سجا في حقه هو جواز هذا العقد وان يثبت عليه انارة فانها تظهر في التفتان
وهو تمام ينظر كونه باطلا من راسا اذ لا دليل على بطلانه غاية الامر ان جهته في حرقه في نظر خلافه

واما الحكم بطلاناً لنفس الامر فكذلك اذا كان تكليفه جسيماً انجمل في العقل هو البناء على هذا العقد
فقد بدى القول باستدامته آثاره كما كان الحال كذلك في العقل بعد تغير الركن وكما كان قولنا بقاء آثار
العقد حاصل بتقليد المجتهد مسبباً على الاعتقاد على ما هو مجتهد عنه من فوق مجتهدته فكذلك هذا على
الاعتقاد على ما هو مجتهد عنه من فوق فائدة العامي لا غير من الذين لم يكونوا مجتهدين ومجربين
مع ان المعاملات من باب الحكم الوضعي لا مدخلية للعلم والجهل فيها ولا يشترط صحتها بالبينه بصدق
بقصد الاستئصال ولو قلنا بان العقد ليس على مقتدا العقل الجاهل العاقل مع موافقة هذا
فيما يطل من جهة عدم صدور عن الاجتهاد او التقليد فيلزم البطلان في أكثر المعاملات
في زمان عدم اخلاصها عن المجتهد وان وافق رأي المجتهد العصر في ذلك اعتقاد الجاهل
جواز عقده ونزول آثاره لا يستلزم جواز ولا صحة وفي تناقض عليه وهو ما هو ان
الجاهل لا يؤثر في جعل شيء مطابقاً للواقع فانه ان كان مطابقاً لمطابقين والافلا ولا اثر لاعتقاد
في ذلك كما هو ظاهر كقوله لا صلاحية لاعتقاده ولا شرعية لو كان عالماً لا يخفى على لا يعاين بغيره فكذلك
نظر الى استلزامه التكليف بالانطلاق لولا ذلك ولا فرق في ذلك بين كون مطابقاً للواقع وعدمه
لا يجوز له التصرف فيما اباحه العقد باعتقاده بعد البينة فانه عمل بغير علم مثلاً اذا انكح بالكره باء
جاهلاً ويشترط بعده وشك في جواز انفسها وصحة فعله لم يجز له التصرف لا يقتضي من يجوز
وان تصرف بغير علمه فلا صفة في الحق والاولى لصحة العقد بل المشبهة بالرافعة عند العقاب المحرم
انما والمثبتة للاخاف بالعمومات وهذا بالنسبة الى الحكم التكليفي اما الوضع فلا يترتب عليه
بصحة لا يقتضي فقيهه ولا يكون راجحاً باليقين بان موافقة الواقع بتقليد فقيهه فيكون صحيحاً
ويثبت عليه آثاره ويلزم ان يحكم بصحة اجتماع شرائط الصحة وان المرفق من موافقة الواقع

بغير

بقتوى الفقيه الجاهل بتقليده والحكم برعاية الامر عدم تقليده في الإيقاع والاتحاد وليس من شرائطه
وفاقاً فاذا عرفت جميع ما ذكرنا في الاشكال في الحكم بالبطلان مع موافقة لأحد الأدلة فان مدأ
البطلان على عدم بثبوت صحة وهو حاصل فان يخرج موافقة الحكم لأحد الأدلة لا يجوز للمكلف التنبه
للتكليف ان ياتيه ويجزم بالصحة وان ما في تعليقه بالبرهان لا دليل على بطلانه كما بان فساد قوله فلا بد من
القول باستدامته آثاره وقياساً على تغيير الرأي باطل فان فيه بثبوت حكم وضعي من الشارع وهو
فيكون مستحباً ولم يثبت فيه بالظن المتأخر من المجتهد من الفعل عجلان في كونه فانه ثبت
من الشارع فيه الحكم الوضعي بل ثبت رفع العقاب لبطلان التكليف العاقل وهو لا يستلزم ثبوت
الحكم الوضعي بل يجري فيه ما يترتب عليه على ثبوت الحكم الوضعي بمقتضى الأدلة المحمجة عنه لا
ان يبين موافقة الواقع ولا كلام فيه بتحقيق المقام ان الجاهل ان لم يعبادة وكان مقصداً
في الاخذ في فاسدة لاشراط القرية وهو غير متصور من المقصود انما يحتمل المراد من الشارع
في الاخذ فلا تكليف عليه وان احتمل فلا قوة لعدم العلم بالإمتثال فلا يكلف غيره واحتمال الاختلاف
فتكون فاسدة في الاول لا عقاب عليه ولا يستلزم تكليف العاقل هو باطل عقلاً ومعاً الا ان
الحكم الوضعي وهو الصحة لا يتلوه على هذا التقدير فانه موافقة لمراد من ما اعتقد
الجاهل ان الحكم انما هو جازم في حقه متوقف كونه حكماً منه سبحانه على امره والمرفق من عدم الامر
فانه اعتقاداً ما يات من ابي العباس او غيره هو حكمه سبحانه وهو خلاف الواقع فانه سبحانه
لم يامر به رعاية الامر يكون معذوراً في اعتقاده نظر الى العقل وعدم صحة التكليف به لغيره
ليس معاقباً ولكن لا يمكن له ان يترك في حكمه من كراهي الغالب في التمسك ايضا فانه لا موضع
فلا يتصور صحة كونه ظاهر فحق وان يحكم بعدم شيء عليه اصلاً لكن لا من جهة صحة هذا

الفعل فلو كان موافقا للواقع بحسب النسبة بحيث يكون مطابقا للواقع بالفتوى لما تضمن نفسه
 او من غيره بحسب تحققها فان من باب البحث الاتفاق والحق في موافقة الامر في العبادة
 ولكن لما كان القضاء بالفرض الجديد لا الاول يتوقف على وجوده وعمومه وان كان في مثله
 اليومية مقصودا ان الاول في الجملة والعديد كذلك بخلاف المعاملات فان حصة الاستوقف
 على الامر بل يجمع مع غيره فلو كانت مطابقة للواقع وهو في الاجتهاد بياستحقاقا لجهته فيكفي
 فيما لا يتوقف على التقليد السابق نعم ما لم يقلد بحسب العمل بقضاه بان يتصرف في المرافعة كما
 ان المال كالمجارية وغيره فليس بالاعتقود فان ابا حنيفة موقوف على حكم الشارع فان تميزه
 له تصرف في التقديس حكمه وبعد في رضى بل في كلامه بحال **واسع الشافعي** اذا سأل عن
 المجتهدين المختلفين او مقلدين او ملتفتين كالوطلق بصيغة يقتضيهما احدهما دون الآخر
 قال الشيخ الامام ائمتان بابين وكانا مجتهدين متلاهما راجعا وكانت شفعوا بامر المرجع والامر
 حنفية ترى ان الكايات بواب جعلها انها يتولى في القاصر ان يقول لهما ان نزلت على المجتهدين
 به عمل على ما يؤيد راجعها وهما ان تشارا لهما رأت فيما تجزئها او يعاود الاجتهاد الى ان يظهر
 الرجحان وان تعلقت بغيره فان يجري فيها الصلح كالاموال اصطحا او جعلا الحكم بفصل بينهما
 ان وجدلان لم يوجد عنيا بين حكم بينهما فاذا حكم لهما لم يخرج الرجوع عنهما وان يجد في الصلح رجعا
 من يفصل بينهما سواء كان صاحبا لحد اجتهاده او ليس كذلك فانه لا يجوز الحكم ان يحكم لنفسه على غيره بل
 من يقضون بينهما وان كان مقلدا فان كانت الحادثة مختصة على ما اتفق عليه الفتوى فان غلبوا
 عمل بفتوى الاعلم الا بعد فان استقر واختير بينهما وان تعلقت بغيره عمل كما تقدم في المجتهدين وبعدهما
 في النية وفي نظر فان ما بين اختلاف حتى المجتهدين لاجبة فان ما ذكر لا مصلية له لفصل الشافعي **باب المجتهدين**
 المختلفين

المختلفين بل هو على طريق المجتهدين فامر الاتحاد الشافعي في المثال المفروض بعد باق فان الرجل
 ما يفعل المرأة ما تفعل فان الحكمين الشافعيين اجتمعوا على واحد فلا يمكن جوهرا واساما ذكر
 لغير المجتهدين فيما يجري فيها الصلح من الصلح او الرجوع الى الحاكم دون حق الا انه يجرى ويجزى كما يجرى
 الشافعيين الاموال واما ما جعله ثالثا لهما فلا دليل على لزوم اتباعه بل ولا على صحته فان الفرق
 عدم كونه مجتهدا فيحصل ان يحكم بحسب المحلل واختيار الحكم فكيف يصح ان يقال فانه حكم لغيره او مجتهد
 الرجوع عنه من ان يوقفه التحكيم بشرط اجتماع شرايط الفتوى بالاجماع المستفيض فله جرحا او
 بانه لمصلحة الحكم فان مع الان ظاهر اللزوم والتحيز بين الشافعيين والرافعيين في اللزوم كما هو ظاهر
 فان لكل ان يقول لا صلاح بل لا فعل لا الرجوع الى الحاكم وليس الحكم منصرف عنه بل عليه الحكم بالامر
 سجا نروا ايضا جعل العمل بما يخبر من المقلد بما اتفقوا عليه لا يصح لان يقلد الا فضل لا حجة
 لان يتحقق عن الاتفاق فان وظيفة التعليل مع انزيم لا يتيسر الاطلاع على الاتفاق وهو الشافعي
 الغالب على ان في فرض الاختصاص خرجوا عن التسامح فيه وايضا فرض الاتفاق ينافي العنوان فان
 العنوان في فصل الشافعيين بين المجتهدين المختلفين وايضا في صورة الاختلاف اعتبار الامر به
 مع الاعلية لا وجه له فانه اذا فرض كونه علم مع تساويهما في ذلك كيف يتم مع جميع ذلك في تقسيم بين
 الاقسام اختلاف من وجوه ومع جميع ذلك طريق التخصيص بالالزام مقصودا لرافعة حصول الشافعيين
 وبقدره لا يمكن الا بالمرافعة بحسب حكم الحاكم في مثله وفاقا او التراضي بوجوه دفع الشافعيين ان
 المفروض ان رجحا الرجوع الى ان يتفقوا مع وعند الصلح فيما يجري فيه خلاف بين بينهما بين
 التصويت في القصة **الثالث** ان القول بالاشبه هو انه وان لم يكن سجا نروا في المسئلة حكم لكن
 لم يحكم الا بكونه لا يصح على هذا لان اتفاق الامامية على ان سجا نروا في كل منها احكاما معينة بل على مدح

اذ لا هل يجب مقابلة الواجب اذ لا كما هل يجب مقابلة السدوب اذ لا وهل يجوز الامر بالشيء مع اتفاق
 شرطه اذ لا وكثير منها كقالب بعضها بالثبوت وهل يجوز اجتماع الامر والنهي في واحد اذ لا وهل العلم
 المخصص شرط باستقصاء البحث عن المخصص اذ لا وهل العلم بمقتضى البقاء اذ لا والمخصص المتعقب
 للجل المتعاطفة هل يرجع الى الجملة الاخيرة او الى الجميع والكل له اما بالخطوق او بالمفهوم او بغيرهما كفتح
 المناط وطريق الاولية وبغيرها وهل الاجماع ممكن وتوقعه وواقع وبغيره وهل الكثرة بغيره وكذا اخرها
 والاستصحاب قياس منسوخ من العلم ومفهومه ولا لونية والاستقراء وقول المحل في الجملة في ذلك
 من قال الكلام في اصول الفقه يدور على الخطا في الجملة بترقيق على كل واحد من هذه النوازل ثانيا
 لغيره وتوقفا احكامها بالفرقة فلا يحتاج الى بيان فروعها والطريق مستغنى في كثير او غالبها يكون
 منها بدعيها بل يفتى غالبا مع ان لا الظن بالاعتقاد ولو مع تصحيح بعضهم بالعدم كفاية وكيف يصح
 الفحول والحاجة بل تسلم الامن المكابر المتوعد او الفاعل لادراك الطالب العلوية من العوام كالانها
 هذا وتعارض الادلة غالبا لا يحفظ ويتوقف على فهم النسبة بين المتعارضين من العموم
 المطلق ومن وجهه والنتاب من المشقة كل ما يقتضيه الدليل ومع التساوي في الامر في نظرنا
 يقتضيه الدليل ومع الاختلاف في نظرنا ما يعتبر من التماثل ويقتضيه النظر الصحيح ومع جميع ذلك
 هذه المراتب لا يمكن الامن الا في حد يحتاج البرائة من التكليف الى معرفة ان القدرة عليها حاصله
 لولا ان كان الحاجة اليه في استنباط الاحكام ضرورية وان لم يكن بعضها حاجية للشافعي كما بان ان
 في نقصانها من خصال الدين بل هي في تكليفه فيقتضيه فلا يحتاج الى دفع ما ورد من الشك في الواسية فقدم
 اليه الذي لا يسلف فسادا عاقل فضلا عن فاضل ويعد كارة بل في تعرضه لتبصير العرفاء والمدبرين في
 قوله لا بد من العلم الا ان ثم توقع **وهنا** من تعلم الكلام والاحتياج اليه من ان الظن بالاحكام او العلم

يؤخر

يتوقف على ان الله سبحانه لا يوجب العلم لا فيهم معناه ولا يبين بطلان ظاهره من غير بيان ولا في خالصها
 عن وقت الحاجة ولا يكلف بالاطلاق والكل موافق على حكمته سبحانه وعدم ارتكابها بالقياس وعلى صدق
 الرسول وان صيانه والا لم يحصل الظن بالحكم والجميع من المطالب الكلامية فاقبل الحق ان الاحتياج
 اليه انما هو لتبصير الاعتقاد لا للاحكام بخصوصها بل لغيره ان الاشتراط للاحكام لا يقتضي المخصص
 بل يصح وان احتججه بالبرهان اشر كتحصيل الاعتقاد ومع ان يرد المخصص واعتبار المخصصية فيها وعلى
 حاله بغيره بل هو مسوق بالبحث في معرفة نفس التكليف المكلف فيه معرفة ما يتوقف عليه العلم
 بالشائع بالدليل ولواجها الا ان بدنه يتبع استقراء النوع في تحصيل الظن بحكم الشائع فان
 حكم الشائع فرع الادعاء بوجوده والا لئلا يكون تحصيل حكمه لعدم وجود موضوعه وما قيل في التحقيق
 ان العلم بالعراق لا يقتضي اليقين به الا دخل الوصف حقيقة لا فقهه ثم هو شرط لبيان العلم بغيره
 فاذا فرض ان كافر عالما استغنى وسعد في الادلة على ما هو عليه واستقر ان العلم على فرضه
 الذين ثم امن وقارب قطع بان لا يقتضي في استقراء وسعد شيئا يحتاج العلم بما فيه ولا يلزم
 السوية والامان لا يجعل ما فيه فقهيا بل كان ما فيه فقهيا وكان استغنى وسعد على البلية وفيه نظر
 فان ذلك لو تم لم يغير ما سلم توقفه عليه كاللغة والنحو والصرف فانه لو اجتهد في كون الصيغة
 وجه الارض وهكذا واجتهد في حصولها كان مقدرة ويكون كاقض كان ما فيه فقهيا وكان استغنى
 وسعد على البلية مع ان ذلك لا يقع التوقف كما قرأه نعم لا يلزم ان التوقف بالعموم كما لا يثبت
 الناقصة في المخصوص ومثله ما نأتمم في ذلك بعض وان هذا من لوازم الاجتهاد وقوله
 كامن مقدرة وشرايطه واحسنه اخرقا لئلا مع ان ذلك لا يقتضي الاجتهاد اذ هو من شرط الاجتهاد
 وما مر بان ما في كلام البصوط والوكفي من عدم التعرض لهذا الشرط وكيف كان لا يرد في علم استلط

استقصاء مسائله والتجويد في الاختلاف في **روايات** معرفة علم النطق لأن الأحكام نظرية **لها**
ولا يكتفي التعليق في الاستنباط والأدلة يحصل في شرائط البرهان وكيفية تركيب البراهين وتبينها
لا سيما في الفروع الفرعية واللوازم الخفية ولا يشترط استقصاء مسائله لعدم الحاجة بل **تستطيع**
العرف لم يتفرع بهذا الشرط جماعة ولعله يتفرع من الأصوليين فقد احتاج اليه من غالبها أو كون
الاستدلال بالشكل الأول والقياس الاستدلال في بديها أو تفصيل النتائج من **القدماء** ^{طبعها} **تفصيلها**
وشيء من ذلك لا يستلزم كما يظهر بالبدن وما يقال النطق لو كان عامما عن الخطأ لما احتاج **لنظرة**
في الاستدلال لظاهر الدفع والافق في ذلك بين ما كان مقتضيات الأدلة عقلية أو عقلية والمفارقة **لها**
ولابن النكاح في السنة وغيرها **وهنا** معرفة الآيات المتعلقة بالأحكام وتفسيرها وموافقها بحيث
يقف من الجميع إليها عند الحاجة وإنما يتم معرفة النسخ منها من النسخ ولو بالرجوع إلى الأصل **نقل**
عليه ولا يجب حفظها عن ظهر القلب للأصول الاحتياج إليها لتفقد الأحكام المستنبطة منها عليها **ل**
أكثر الأحكام مأخوذة من الكتاب العزيز كما قيل وفيه نظر فافروها بالشرح والبيان فلهذا كان رويها من
التحجج والسيور والأردجيلة والاستنباط وحدها أكثر منهم خصوصا ثمانية عشر من **أهمها**
أهمها أقل من آخر أكثر وفي ظاهر أخبار اختلاف مع ذلك لا يوافق الأولين بل لا يمكن بقاؤها على **أهمها**
وأما عددها فيختلف باختلاف الأنام في وجوه الدلائل في معرفة غيرها مما يتعلق بالقصص **أهمها**
القرود الماشية والبعث والنشور الأمثال ونحوها للأصول المؤيدة بالعمل للخدمة لو ثبت عندنا **أهمها**
ومما ريان وجد الحاجة إلى العلم بالأحكام المتعلقة بالأحكام بأن يكون عنده من الأصول **جميعها**
ويرى في حق كل منها بحيث يتمكن من الرجوع إليها وهو غاية الظهور ويتفرع عليه العلم بالأحكام **أهمها**
لاستنباطها **وهنا** العلم بأحوال رجال الأحاديث المتعلقة بالأحكام جميعها وتعديدا وما يتعلق **أهمها**
بالحق

فإن العلة في الأدلة وما يتكفل جمل الأحكام أخبار الأحكام **أهمها** تقدم على مائة الكفاية وهذا
العرف وحدها ما من حيث الخبر أو النقيض أو عطاى حال لا مفرق ذلك من معرفة ما **أهمها**
حسنهم والاعتقاد عليهم من وجوه يمكن من اعتبار الاعتقاد على كبرهم وأن لم يكونوا معتقدين **أهمها**
درجاتهم في الرواية كثرة وقلة والورع والتقوى والدعج والسيوط والفضيلة وغيرها مما ينبغي
الترجيح واختلاف مراتبهم في الزمان حيث تغرب بذلك الاستقاط كما هو كثير وعدمهم لا يعرف ذلك ما
لا يحيط نطاق البيان وكفانا أن الاجتهاد بدونه التمسك بالأخبار عن تصويره ليس كل **أهمها**
العمل لا كثير من الرواة نقلوا في حقهم منهم من الكفاية المشهورين فلا شك في وجود رواية الكفاية
بل بما ياتى ولا يمكن التبيين في الأكثر لأبدا للاطلاع على أحوال روايتها وبالجملة الحاجة إليها **أهمها**
في الشكوك الواهية التي فيها جرت الدين والعاد والاحتياج أو العمل بالعلوم شرعية سيما المسلمين مع **أهمها**
في تعرفها ليس لا تنصيص العاد والعرف الاعانة على بقاء المفسر مدد في الدهر لا يجب حفظها عن ظهر
القلب للأصول بل يكفي الرجوع إليها ليكتفى بمعرفة الأحكام في الكفاية ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب
بلاغ واذ في بيان شاف في الإيجاز معرفة تاريخه من ذلك للأصول **وهنا** علم الفقه ومعرفة مسائله من
الامات وما يوقف عليها الاجتهاد فإن من أعظم الأدلة الإجماع ولا يمكن الإطلاع على قسمي **أهمها**
ومنقولها غالبها وكذا الفقه من مخالفة الإبا الاستقراء في قناني الطائفة وهو لا يحصل إلا بالفتنة **أهمها**
إلى ما رتبته من متونة ومطوية تنحى بيقين من أفع الإجماع ولا يخفى الفقه فواء ولا يلزم عليه
مواقع الإجماع للأصول بل يكفي من يعلم أن فواء ليست مخالفة للإجماع بل يلزم بالبين في حصوله **أهمها**
الزينة يتوقف الاجتهاد على ظن عدم الإجماع وفيه حفاء خلافا لجماعة فقهاء الاشتراط بما لا يعتد به **أهمها**
ما لا يعتد به ومنه ملة كاشف الحال من أن الأصل على الفروع للفرع الجاهل من ليس **أهمها**

ش

فمعرفة الكلمات الاطلاع على الأصول المحفوظة والمسائل الأصلية التي وقعت في مباحث الجتهاد
وخاصة في الاستدلال عليها بما مع اجماعهم على حكمها او مع اختلافهم فيه لفرق الاستدلال كيفية
سلوكهم وقصر فهم في الحوادث فتطلع بذلك على معرفة ما اجمعوا عليه وما اختلفوا فيه وهو
كما ترى فله من المفادات والكلمات من صاحب العالم في هذا الزمان ليس بالوجود ثم علم
لوقتنا لعدم امكان وقوع الاجماع وعدم كون الشهرة من المرجحات ولا من الأدلة وإن كان
حقا كما تقدم في محله لكن بطلان الأولين غرض من البيان مع انه قد سبق مناهة محله بما في الكفاية
وهنا ان يكون له ملكة قوية يتمكن بها من اقتباس الفروع من الأصول واستقراءها منها ورو
البرقيات التي قرأ عليها الكليات فان بالعلوم السابقة لا يحصل ذلك بالوجدان الصحيح وهي المعنى
بالقوة القديمة والعلة في هذا الباب ان الله موهبة فطرية لا ينفك عنها من بناء من عبادة ولا
بالكسب عليها ثم يلبس بالكتابة الجاهدة والممارسة لاجلها مدخل عظيم فيها والذين جاهدوا في هذا
سبيلنا وان اصابهم الحسين ومن غريب عجزنا ان كثيرا من يتجمل في العلوم مع قصورهم عن تفهيم
القوانين والاصول لعدم اشتغالهم بالتفصيل الاسديقات من غير ان يسطر السلوك كن يسير على
الطريق يفتنون وهم ضالون ظالمون ويراغون وهم عاصيون ويردون على اساطين الدين ثم
على حواشي الكفر والظنون ثم من الاحكام ما يستنبط من صراح النصوص وظواهرها او من الاجماع
المنقولة كذلك او من امثالها مع العلم بعدم معارضها امثالا وهي لا يفتقر الى تلك الامثلة استنبط
الطهارة للصلوة من قول الباقر في الصحيح اذا كان الماء قد كبر لم يجز شح وانما يفتقر الى ما يستنبط
من الأصول والقواعد الكلية وما يخصها من القواعد فيها ورفع القواعد فيها فلهذا كثرة اسباب الترجيح في
الطهارة وتوحيها واحتمال ان كانها كاحكام الخسنة والنجس والمبعض بالحرمة والرقبة فيها يتقيد حكمها

معناه

مع تعارضه وعده وان كان الاجتماع وعدمه او يتجمل مع اختصاصه باحدهما ويتبعه اولا
وكذا المشترك في جهة من السديين اذا كانا على حق واحد مثالا كما اتفق في زمان امير المؤمنين ع
سواء تنبأ احدهما بالبقاء الاخرى وفيه العبادات والعقود والايقات والاحكام فان غا
ففيه يستخرج من القواعد وله من الملحق من الجسدين او من نجس وظاهر اذا صار كذا
بالرجح يظهره القادر على دفع العدو بالمال مستطيع ولا غشال تحت المساء بالطن اعتنان
منه لا يغير من ذلك الغسل بما يقرب من الدهن غسل والمسح بالكف مع جريان الماء منها مسح
ومن كان عند من الماء لا يكتفي في الوضوء الا بمرجه بالمناضلة ام يسلط الاطلاق يمكن من
الوضوء ولا يحرم الصلوة ولا يقطع في اول الوقت اذا كان عليه دبر مضيق او اثار العجاسة
عن السجود ويجوز ولا يسلط ويجوز وبطلان بلل الخامة والحصاة وكل والعقد العنقوي
والعاطاة من افراد العقود وشغل اليوم بالذهاب الى اياها صافرة والخارج من بقية السفر قبل
الترجوع اخل في الحاضر فيتم الصلوة ولا يفتقر الى التوجه في غير ذلك الجرح والقرح السنوية
وهل تحل له اقل من وجهها اذا كان عاصيا حال العقد وعلم مع اختاره قبله وام يكن عنده من الحرمان
وتشبع بعده **وهنا** ان يكون له طبيعة مستقيمة وهو امر غريب لا مدخل له للكسب فاصله وان شغل
بالزيادة والقصص بل الاقدام بالعوارض والحاجة اليه ظاهر فانه لا يمكن الاعتقاد على استنباط
لا يفرق ولا لنفسه لغيره في المعوجاج من نفسه وان قل ان الرجوع الى الغير لا يحصل له ولا يفرق
بالواقع من استنباطه مع ذلك لا يصح في اطلاقه لادله الى مثله وطريق معرفته الرجوع الى الغير ان كان
هو الصحة كما هو ظاهر ولا يستلزم الاستقامة لاصابة ولا لزم الوفاق في الغالب علم الاستقامة
للخلاف بين المعلم كثيرا في معرفة الفرق في الأصول ثم ما يحصل في كتمانها ما ظهر في اولها

عليه في غايات انما هم بالعوارض وليس هذه من الاعوجاج بل علم الاستقامات ما مر من حالها
والجبروتية وبحيث لا يرضى والحيث كثيرا والشوق اليه ولكن لم يجزها او عنودا او مستقيما بل يرضى
انما الذي الغفلة والنسيان طبيعة ثنائية للانسان فمنع ذلك من الوصول الى الحق او مستوفى ^{الشيء} فلا بد
والاحكام الجبروتية في الظواهر من هذه او غيرها في الاستحياء او جبروتية الفقيه في الغاية او صارها
فيما يملكه انظار العقلاء كمن عرفه في غير غير في غير العقيدة كالعلم او الى انحاء الطبيعة او الى الله او الطب
او النور او الصفاء والعلوم العربية وطريقه في طريقة الفقهاء وطريقه في فاهات الجميع ولما
كالأخرى علم اجتماع الفقهاء في من الاطباء والناظر في شئ منها لا يتحقق الاضاء لكنه
يجوز ان عنود او معوج الترجمة او بليدا ان يؤخذ للتعلم كثره التكاليف المباني والحاجة الى النظر
في مدة متوالية طويلة فيها عادة في الكلام فيما لا يكون شريفا او الحقيقي قطعاً انظارها في علم
العلم والبيان والبيع وظاهر السبيل اشراطها ان جميع ابن جبروتية اعتبارا لانها وحكام ايضا
الشهاد للدين الجبروتية ويمكن ان يوجه الاول بان الادلة لها يكون في الفصاحة بحيث لا يكون في علم
يكون من المعصوم او الظن المتأخر للعلم كالضعف في السجادة والعلوية في نهج البلغة وفي ذلك انما
لا يتبع عادة في امثال هذا الزمان الا بها وذلك يقتضي حجة فان غوى ما دل على كفاية الظن ^{لصحتها}
او غوى به بدل على حجة مثله لكن توقع حكم عليه من واقع وان سلم اشهادها انما الكتب على ذلك ^{الشيء}
الي جبروتية في الحاجة اليه فلا يملك استنباط بعض الاحكام منه وكذا لو جعلنا مطلق الاضحية
الابلية من الرجحان فان التوقف في هذه الاثان الحق كما سبق خلافة في بله بما قيل ان مدخلية علم العلم
في فهم دقائق الخطابات ومفاهيمها وانحاء دلالتها اشده من علم الفهم ان شدة الاحتياج في الطلب ^{القص}
والانشاء ورجوع النظر الى القيد وذلك لا الفعل المضارع على الاستمرار في بعض المقامات في الاستمرارية

ينمو كما علم البيان لاشتمالها على بيان الخلاء الجازات والكليات والتشكلات والتعريفات والتميز
الا ان الاحتياج اليه لا يبلغ منافع علم الخلاء ولهذا جعل بعضهم الاولين من الشرايط الا ان في الكل
نظرا لم يكن ما يكفل عليه العلمان واحتياج اليه الاجتهاد يعني علم الاصول فلا يتوقف عليها ما
اجيب على فهم الصلوات واحتياج فيه الى هذه العلوم لان في هذه يبحث عن الزاوية اصل الماد فيه
نظرا فان اراد باصل الماد الاسناد فان اراد احد في الماد من الكلام قطعاً فان الكلام اذا اشتمل
على خصائصه او قيده او تأكيده او غيره لك فانه مقصود ومراد بل مرتبة وان اراد باصل الماد ان يقتضي
الكلم فقط هو عدم خروج امثال ما ذكرنا منه ومنها بعض مسائل الحساب مثل الجبر والمقابلين
المختارين والاربعية المشابهة مما يتخرج منها الجداول فان وظيفة المختار ان يقتضي حقيقة
ميراث الزوج والزوجة والادب الامم مثلا وكذا ما استخرج من الحساب ليس وظيفته وكذا في الكيفية
ان يقول مقادير كذا في الحكم بعدم انفعاد العلاقات الجعامة واما مساحة التحياض باحسانها فليس
وظيفة وكذا الواقيان في يد عشرة الاجزء والعري بخمسة الاجزء والعري فان شأنه في
الحكم لا الاحتياج ومنه يبين عدم شريته بعض مسائل الهندسة كالقوى بشكل العري من او قدره
او عهدا وحلفان يتصلق به فان عليه بيان العري والحكم والقضاء لا يعمل امثال ذلك وكذا
بعض مسائل الطب احتياج الى معرفة القرن ونحوه والمراد البيح للفظ بل بعض مسائل الحجة ^{فيها}
يكفي في الاخر للعلم بقاؤه مطاع بعض ابلا مع بعض او تباها وكذا بعض مسائل الصور
كجبروتية كون شمر ثمانية وعشرين يوما بالنسبة الى بعض الاشخاص وان يفر بعض الاولين البعد عن ذلك
من الشرايط فان ما يحلها العقيدة من الحكم بان البتة بل لا يفرع بالنسبة الى ابلا البتة عندها
بالنسبة الى ابلا البتة عندها ما بالنسبة الى المتعارفة فيكفهم وكذا الروية منهم من عديج حاص

من الكمال في نقل الاثر من مذهبها ما يعده العرف ككلا ولا اليس شيئا منها مكلفا الاستيفاء بل انما
كل توجه الى امثاله كالموقف على كونه الممارسة فيها نعم منها ما به عليه الحق في وصاياها ان نقدر بقوله
الخط في الاقوال لتظهر بها اى الاحتمال واستقص البحث عن مستند المسائل ليكون على بصيرة فيما
يتخير وعليك بالحفظ فانما ربط للعلم واضبط للفهم ودوام البحث يعطى استعداد الفكر المسائل
النظرية بالفعل **مطلب ثلث** في التقليد **مقدمة** تقليد الفقه تقليد العقلادة وعدمه كجوهري التقليد
في الدين وتقليد الاموال واصطلاحها ما قاله في الاسلام بقول قول الغرض الحكم الشرعي
دليل على خصوصية واخرها ما لا يخبر عن الحق المطرقة للتقليد فيها وبغيرها ما عرفت في الذكر في حكم
المقادير بحسب التقليد من انه يقول قول الفقيه المستند الى الاجتهاد وما قاله الا في من انما اخذ حكم
المعادنة من قولنا الحق والرجوع فيها اليه وفي كل شيء امانة الاول فليصدق التقليد في قولنا في
ولو حكم واحد باعتبار قبوله في كل الاحكام يمنع الانكاس كان قيدا لا خيرا مستند فان الدليل
خصوصية القول في قولنا لا يمنع من صدق التقليد واما في الشك فلا بد في تخصيص القول بكونه مستندا
الى الاجتهاد ونظر فان التقليد يحقق فيما كان محكوما به بالجملة هذا النظر في الحكم المستند الى الاجماع
الفصل فيها النظر واصله في الثالث مطلق اخذ حكم المعادنة والرجوع فيها الى الفقه ليس تقليدا
بل هو ثقة صدق على ان يكون الاخذ للعلم كقبوله فيه وقال بعض الاواخر عنه الفقيه قال العلماء الا
كانت صفة غير هو العلم بقول الغير من غير حجة كما خذ العاقل والمجتهد بقوله مثله وحكم من الفقه انما
وعلى هذا فلا يكون الرجوع الى الرسول تقليدا وكذا الاجماع وكذا الرجوع العاقل الى الحق وكذا الرجوع
القاضي الى العدل في شهادتهم ذلك لان قيام الحق فيها فنقول الرسول المحترم والاجماع بما مر في حقهم وقولنا
والحق بالاجماع والرجوع للثابت او بعضه لك تقليدا فلا مشاحة في التسمية والاصطلاح وان راعى عليهم

بشر

يشكل قوامهم بجواز التقليد في الفروع وعلمه في الاصول نظرا الى ان احدهما عليه دليل الجواز في الفروع
ليس كذاك بل دليل على علمه فكيف يصح اطلاقه بمعنى واحد في المقامين ثم جعل الناس ان يجعل التقليد هنا
مجرد الاخذ بقول الغير مع قطع النظر عن الغير وانما خبير بان كلام القصد صحيح من ان ما ذكره
ليس معنى اصطلاحيا كذا لو كان معنى اصطلاحيا لزم ان لا يجوز التقليد بمعنى الاصطلاح في الفروع
من غير خلاف كما هو كذا في كلامهم وهل يصح صدق ذلك عن عاقل فضلا عن فاضل فلا اشكال مع انه
ذلك العلماء الاصول جعلوا من ان ترى ثم اشكل عليهم من الاصل ولا ينبغي من امثاله وكيف
ذلك بالنظر الى اصل الاستعمال وان كان لا يقع صانعة بالنسبة الى الكلام كثير منهم حيث لم يذكر او لم يشترط
المعناه الاصطلاحية مع انه القصد في مثله وبذلك جزم في المعام فقالوا لا فلا بد في تميز اخذ
العاقل بقول الفقيه تقليد في الفروع قال وهو ظاهر لا فرق كما مر بين ان يكون الحكم مستندا الى الاجتهاد
او العلم او التقليد المقلد عليه ومنهم من خصه بالاول كما عرفت ولا وجه له ويلزم ذلك لمن خرج لم يأت
من الفقهاء ايضا وقدر الكلام فيما **شارة** اختلف علماء الاسلام في جواز التقليد في الاحكام الفروعية
الربيع وشبهه الاجتهاد وعلمه والحق نعم فلا يجزى الاجتهاد عينا بل كفاية اجماعا تحصيله ونقله فينا وفي
شايه كما يكون متواترا من اساطير الفريسيين بل من ايضا كالسيد والشيوخ والعاصيين ونحو الاسلام
والشبهه جماعة من عاصرها هم والاصحاب والفرق والعصاة ونحوه بل السيرة القاطعة استقرت
السلف في جميع الاعصار بحيث كان يكون ضرورة بل قال بعض فضلاء الاواخر من اوجب الاخذ
بالادب وضع التقليد وجعل العلماء روافد من الادب للعلوم فيسترون لم يفتقدوا الاستكمال ومقتضيات
الادب فقد انكر ضرورة الدين فضلا عن المذهب ادعى خلافا للبدن مع ان تكليفه الحق جميعا بالاج
تقليد على الاطلاق بل هو مرفوع ان في كونه فوق وسعهم كفاية بل في العسر والخرج الشديد والصن في امر

العاشر الخطأ فيه كذا كيف كذا لا يلبط النظام ومعيشتهم كذا ولا يسع اليهم الهلاك في ذلك
 وهلاك الخلق جميعا أما العوام فظاهر ولما العلماء فلا قراء الناس بالجهل وتركم في الضلالة
 والنواية واذ لعل الذين راسع ابنه لو وجدوا جيب قبل وقوع الحادثة او بعد لها في الاول باطل
 بالاجماع تحصيله ونقله ولما التمس في عقد عقلا ومادة وهو في نهاية الظهور في ذلك الاول انما
 انه مخلص من حكم لو شره لا يثبت بذلك فضلا عما دل على جواز التقليد صريحا كما رواه في تفسير الامام في
 الاحتجاج عن الصادق ع فاما من كان من الفقهاء صائبا لنفسه حافظا لدينه غنيا عن الناس فليطع
 الامم عليه فللعوام ان يقلدوه وذلك لا يكون الا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم بحديث الاخبار والآلة
 ان من اتقى الناس فهو لا يعلم الناس من النسخ والحكم من المتشابه فقد هلكوا هلكا عظيما
 يقول الناس بما لا يعلم واللعن عليه وهي كثيرة ولا تباينة ظاهرة وعاد على جواز الاحتكام العلماء
 ايضا كثيرة واستدل بوجوبها قولهم سبحانه فلو لا نفر من كل فرقة ظالمات ليتفقدن في الدين ولينذرن
 اذ امر جعوا اليهم يعلم بخبر من وجه الكمال ان طاهره كفاية الغزو والبقاء تحصيل الاحكام وانتاز الحق
 وهو ما يتبين بالاجتهاد دون الرواية كما هو ظاهر والمقابل ان يتحقق في وجه بيان تعليم الخرج
 الى الجهاد فانما يعلم ما فعلوه فقال فلو لا نفر من معلوم انه لا يمكن تحصيل الاجتهاد بمجرد
 وجوبه في القصد ان بعضكم خير من بعضكم فبقوا في تحصيل الاحكام بالظاهر من استق
 كذا اقل من الشا ويخالفه لا تفرصه صلا **وهنا** قوله سبحانه ان الذين كفروا انزلنا من السماء
 بعد ما يتناه الناس في الكتاب اثبات يعلمهم الا عنون بآء على حرمة الكتمان يستلزم قبول السامع
 لغيره في عدم عليه منع الملازمة لاحتمال التعبد مع ان علم الاحكام لا يستلزم الاظهار بل يمكن ان يكون
 في عدم الاخفاء والاظهار منه دون سلبنا ان يكون لاجل فيه السامعين ولو لم يثبت فيهم في الشك

عليهم عقلا في دفع الخوف الحاصل بسبب الشك سلبنا يمكن ان يكون جمعا اذا حصل منه العلم المخبر لك
وهنا قوله تعالى فاستلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون فلا يريد انه يخص بحكاية بشرية الانبياء كما يلي
 عليه صدر الآية واطلا على ما حصل منه العلم ولا ينافي فيه التقييد بالاهل لان الجمع مقابل الجمع
 لو معنى في صدق قوله تعالى اذا استلوا بعضهم بعضا مع انه لا يبعد صدق القضية عن اذا استلوا بعضهم
 فلا يلزم الاثبات بالمفرد وفيه تامل كما ان عموم اصول الدين غير منافي لان العام المخصوص حجة
 في الباطن وكذا علم استلزام وجود السؤال الى جواز التقليد عقلا ونقل الكفاية استلزام ذلك
 عرفا وهو حاصل فتعلقا كلمة آية النفر ولو قيل مورد الآية الاصول ولا يكفي فيه التقليد كذا
 التحصيل بغير المورد سواء كان المورد بخصوص السبيل او بعموم اللفظ فلما لا يمتنع ان يجوز ان يعلم
 اصله من البشر المالك في سلم الامكن ان يقال العلم هنا كان حاصلا فانه لا يمكن ان يشك احد في ان
 انبياء السلف جهالا ولو يشك في هذا احد لا يرد في توجيههم عليه نظر للاصول ما ينافي فيه منهم بان لا
 شيء مشكوك كما يجب السؤال منهم اهل الذكوان المورد ليس هذا محصل العلم فيه فوضا والمقصود ان
 كل مورد يشك فيه من احكام الدين وجب السؤال منه على انه يمكن ان يقال مقتضى عموم العلامة السؤال
 في كل ما لا يعلمون اما لزوم تحصيل العلم فهو امر يثبت من الخارج ومعنا بالمورد السؤال مع الجهل
 مع ان تخصيص الآية بغير المورد لا يكون مستغنا بل بعيدا ذعاية عدم الجواب عن السؤال في العدول منه
 الى ما هو انفع واضحه له وهو واقع ولكن اذا ثبت صح وجوب اتباعه ولما اثار ان يقول قد لا يخرج
 بين احد شيئين تخصيص الجواب بغير المورد وبقاء عموم التقليد وتخصيص عموم التقليد بالانبياء
 سياتي ان الشك في خارج فلا يتم هذا وقد ورد في الاخبار الاستغنية وفيها الصحيح ان الذكوان
 واهله الاثره حتى يمتنع في الكلمة له بايا في بعضها ان الذكوان القرآن واهله الاثره فيخرج الآية على

عن محل النزاع وهو ظاهر فان كان الاختيار لا يترجح لكثرة حجة انه لو لم يكن فيها الصحيح كلفه في حجة
الاستقاضة فانما خرجت لتكثرت الاشكال في حقها ان يامر بها سجدتها من غير ان يكون بان يشك
لم يكن موجودا وهم الاثر من وجهه من جهة على اقل فضلا عن فاصل كما يكلف وجوده على ذلك المحصر
نصدق الاختلاف كما هو ظاهر اقل من الشك في الصدق فانما يعين كونه من المعلوم كما استظهر
بعضهم ومع جميع ذلك قد سبق منا ما ينفعل **وهنا** انه لا يجوز تعليد الفاسق وغير العالم انما قال
تعليد العالم العادل لم يتساوهم وهو باطل لقوله سبحانه هل يتقوا الذين يعلمون والذين لا يعلمون
افن كان متساو كان فاسقا لا يتقون وجوابه على تعليد علم افادة الاستواء العرفي ظاهر على التعليد
الاخر بقول من مخرج الفاسق في الامور انما يقع الاندرة وذلك منه **وهنا** اعلم مفهوم آية الدنيا
فان الجبريم لغزوا يكون مطلقا فيكون الفاسق جبريا في قوله وفي ان الفاسق ليس جبريا ولو سلم
لا يعم الاختلاف **وهنا** خرابه خدجته وخرج من حنطه وفيها انما هو انما استجبر به بالعلم حتى عبر
عن ثابتهما بالقبول ولا يفتدح فيها اعتبار العلم في الاصول فسادا له الا في الاصل انما نظر فانما في
النزاع والاطلاق فيه فان النزاع لو وقع بين المجتهدين سيقهر الجميع بالثالث بلا خلافا في الفرق ثانيا
فلا يتفان في الدعي كما لا يتفان كون النزاع اعم من ان يكون باعتبار الاشتباه في الموضع او الحكم بوجه
عن النزاع والقول الاضطراري من العقل والفعل من الكتاب الستة فانها لو صح تعليد الفاسق
صح في الاصول والسلك باطل في القدم مثله بيان الملازمة ان مقتضى الجواز في الفروع اعما هو يحصل
امارة بوجوب الظن وجوب العمل به وهو حاصل في الاصول اما بطلان اتفاق الملتزم بحصول العلم
في منع الملازمة فانما لا يتم الا بالقياس المنع منه وليس العمل به من مذهبنا ومع ذلك فياسر مع الفارق
من وجوب كالفريق ان المقصود في الفروع العرفي في الاصول لا اعتقاد وفي الاصل العلم بمركانها

والجند

ولو المجتهد بل عدمه على الظن ولو غالبا وهو ما بان تعليدا او الاجتهاد بخلاف ذلك في سبيلها
في الملتزم دون الاول وقلة مسائل الاثنا عجا وكثرة الاول كذلك مع ان بعضها كفاية في الملازمة
غير يفتقر ولا قلنا بالقياس واما بطلان الثاني فقد جوه جماعة من الامامية في التعليد منهم
الطوسي وغيره وقد ايدوا الكلام في مع انه يمكن قبل العمل عليهم بان لو جاز الاجتهاد في الفروع بمجانة
والثالث باطل في القدم مثله والملازمة كما سبق والجواب يشتمل على ان الكلام في الفروع مفروق
عنه والاجماع تحصيله لا يفتقر لاثنا فان اختلافه منقطع قطعيا بل محال للضرورة وبه بين حلفه
ما تمسك به كتعليد التعليد واجماع الناطقة على انه يجوز العمل لا يعلم وما يقال من ان جواز تعليد
بطلانه لا يفتقر جواز التعليد من يمنع منه والعوالم للمنافعة عن العمل بغير العلم وعاد على
التعليد والبنوي على العلم في صفة على كل مسلم وسنة والاخر اجتهاد ولا يكسر ميراث خلق بها كذا
على وجوبه على من انه يرد على الاول منع العلم كيف بناء الشريعة على اعتبار الظن في ما حل مع انه
معارض بالاجتهاد فانظر ايضا في اولية على انك قد عرفت ان القاطع قد قام على الاكثانية
فيلزم علم جواز ولو بالاضطرار وان كان فيه نظر على انك انما لو اراها الاجماع على العمل اعم مطلقا ولا
نقص وما نحن بصدده منه وان المراد حصص الطريق بما يكون مفاد العلم في الف للضرورة ووجه
بما عارض بالاجتهاد ولو بالباطل ان امكان حصول الاجماع في مثله ظاهر بطلان كون خلافه
خروجا او اقل من العلم وعلى الثالث منع جواز تعليد من يمنع جواز عدم جواز فانه مخالف
للضرورة واما ما في غيره فلا بأس مع ان هذه الكلمة لفان التعليد في مثله يستلزم الدور في تعيين الاجتهاد
فما حصل التعليد فاما احكام احدها اجتهادي والاخر تعليدي وعلى الرابع ظهورها في الاصول ولو سلم
فخصص بما روي في الخامس مع العرفي يشمل الفروع ولو سلم انهم ما كان فيه وهو الاخذ من العلماء

فإن هذا التقليد ثبت بالعلم وعلى السادس منع من التعلق لاحقا الاختصاص بالاصول وهو المقتضى من
شبهه على ان التخصص موجود في وقت نشأه ما مع ان محله النساء يستلزم وجوده وليس وهو كما ترى على
السابع انه من حكايات الاحوال فان الحكماء لم يراعوا ما فيكون مخصوصا ببعض العلم من كان قادرا
على الاجتهاد ويتعين عليهم بالاعراض على انه ضعيف استدلاله لو كان صحيحا لم يسم الله تعالى على
تكملة **القول** هل يجوز التقليد في المسائل العلمية لا علم خلافا عما في ذلك الجواز نعم ابو علي هو بطلان
نفيه وان كان الاول لما العرفي المخرج التمسك بل لزوم ما يلزم في نفيه ومطلعا فان الفرق بين الامر من
الامتناع ان يثبت ما يتوقف على ما يقع من شرطه بان المعاشر ويطلب النزاع ضرورة فصله عن شمول الخلاف
الاجماعا للمقولة ثم هل يجوز لو علم انه لو خرج انضوى الى العلم الظاهر ثم لعدم القائل بالفصل فضلا عن
ما لم يكن الاحتياط حسن هذا كله في غير الضرر بآيات واما فيما في الجواز الاول كان حجة للعلماء
ولم يقيد على الاطلاع عليها فيصور لها مع ضرورة بقاء التكليف عليه واستصحاب الجواز السابق خرج
ما خرج وبقي البطلان **الثاني** هل يختص جواز التقليد بالاحكام الخمسة او بها وبوجهها على القول
بشيئ منها او بعم الموضوعات الخمسة ايضا كالصلوة والصوم والحج ونحوها او بعم الموضوعات اللغوية
ايضا لا يرتفع عن الحكم الاولين لكنهما احكاما شرعية فخصا فيعم الحكم لهما والاشكال فيمكن ادراجه
فيما في الموضوع مما اذن من الشارع وبما ان من وظايفه وما يتعلق به الارادة بعبادة ورضا فيترتب
الامتناع به بطلان قوله في سبيل الشرع والمفرد في تركه نظر فلا يصح من التقليد في الدواعي فان
غيرها هو من الشارع بل لا يفتقر الى معرفة غاية الامر كما ما هو من الشارع فلا يتوقف اجتهاد من
اي وجه اتفق له يجوز التقليد في حصول الموضوعات ظاهرا بعد ان كان التعلق نفس الفصل انما
عقلي صرف ليس من وظيفة الشارع ولا انصافا ولا انما بهم ان كان في حكمه فان الظن يكفي فيه كذا

الحكم

واشك بعد العلم هل يؤيد ان كلا فامثلهما احكام شرعية فوجبه ومن وظايف الشارع فيجري فيها ما
في غيرها **الثالث** اذا جزم المقلد بخطاء المجتهد لا يجوز تقليده وان كان عاميا صرنا اذهبن حكمه
صاير من الشارع وباطل فلا يعلم الادلة له واما اذا شئت في كونها مطلقا او ظن بعدهم في الجواز
مبنى على ان التقليد هل من باب لا سببا بل من باب الظن الظاهر مما من الادلة المسوقة له فضلا
عما بان على ان حصول الظن غالبا غير ممكن او متعذر او متعذر فان جازها مثل العقيدة خلافا
لا يعلم المقلدان ما فيه هل هو حقها او من غيرها ومع ذلك فيحمل احكاما او ما ان يكون في حق
الذي قلده بما قاله المشهور او لقوى الحقين او لقوى من علمه المقلد يحصل له الظن بغير محتمل
لا اعتقاده با فضلية فلا يحصل الظن غالبا والامر يلزم تحصيله غير مخرج وبكيفية لا يطاق فضلا
عن كونها لعمامة الاجماع ومع جميع ذلك يمكن ان يقال اشتراطه مخالف للاجماع فانه لو كان ثابتا
عليهم فكسبا بشرائط فاسقا من كلام الكل ولو من العامة فيضاهي العلم بالعدم وحصول
الاجماع عليه وان وجد في كلام البعض ما يؤيدون بالسنة **الرابع** هل يجوز لغير العاقل تقليد المجتهد
لمن ليس يبلغ رتبة الاجتهاد وان يبلغ من العلم ما يبلغ او يبلغ واجتهاد ولا يجتهد كما اشكال في الاول
ولا خلافا ظاهر في جواز تقليده نظر الى عموم الادلة وشمولها لغير المجتهد واما الثاني فلا يجوز
للاجتماعات المقولة بالاستسقاء ضمنية فضلا عن لزوم تحصيل البرائة عن التكليف المتعلق به في
الواقع ولا يرفع الا بالعلم بغيره بكونه المتيقن وكونه الاضطرار كقوة الظن في الاول وضعفه
فان لا يلو من منه ومن امثال الذين يكون المارحط اعتبارا بالظن وتوهم لهما من ارجاء الجواز
في الدلالة ولا كان تحصيل البرائة اليقينية لا يوجب مراعاة ومن العوالم لما تغتفر في تقليد
بغير العلم ونفى الثاني بين العالم وغيره في الكتاب المستلزم للعلم المجتهد الى ما ياتي واما الثالث

فلا يجوز في التقليد الا اذا انعقد عليه الاجتهاد او تضمنه حقيقة الوقت ومنه على الاقرى اما الاول ^{للقول}
على خلافه فمنا واما الاصل فيجب فيه فان الاشتغال وشرط الحكم بالانكفاء بالتقليد من غير حق فيجب
الاستحباب فان استسحب بالحالة السابقة بقاء الاشتغال بعقوبة قوة الظن في العمل اجتهاده
ان يقلد غيره ويجوز عدم الدليل فانه ما يعبر به الظن في العمل اجتهاده
مع عدم شروطه على اجتهاده التقليد ولا يقل من الشك في هذا القول الا ان يبين منه العسر والمخرج والتكليف
فوق الواسع او بما لا يطابق اذا اشغل الاجتهاد وترك التقليد في الاصل يجب له يجوز له التقليد
الثاني في العسر والمخرج وبطلان التكليف على الاطلاق وجوب الاجتهاد واما الثالث التكليف قطعا
فاجابا بجواز التقليد لعدم وادل على جواز وجوبه يقتضيه مخرج ما خرج وبقي الباقى وبه يبرهن
ما يقال في التقليد ليس ملزما شرعا لروايت الوقت لا يوجب سلوك ما ليس بطريق شرعي بل حكمه حكم ما اذا
لم يكن هناك مجتهد يجمع الى قول العلماء ويجوز في اخذ ما يغلب عليه غيره مع مراعاة الاحتياط و
لا يكون ذلك تقليدا بل هو من اجتهاد على ان تقليد من ليس بطريق شرعي لا يطابق الشرع في العمل
الشرعي اما تقليدا او اجتهادا ولا ثالث كما هو ظاهر سيظهر من هذا ان تقليد من ليس بطريق شرعي لا يوجب عدم
ادله والعقد او عسر له وشموله له الامر وجعل حكمه حكم ما اذا لم يكن هناك مجتهد يجمع الى قول العلماء
والجزم والاختصاص يغلب عليه غيره بما لا يمكن مع ذلك لا دليل على صحة مطلق الظن ولا كونه مقنا
على التقليد لم لو تمكن من الاحتياط بغير عسر ومخرج يمكن ان يقال بجواز الاستسحاب في الاشتغال
في البرائة لكن لما كان يقول له في المقتضى مع التمكن من الاحتياط وكذا المجتهد مع عدم لزومه
هناك من عدم القول بالفصل مع ان العسر ومخرج في المقام من العسر في الطريقين وبطلان الا
مطلقا يقتضي الى المسمى من انه يمكن ان يفرض الشك في التقليد على الاحتياط فيتم فيه في غير
القول

القول

القول بالفصل كما حكاه بعضهم بالعلم المحصل لا يجوز له الاضواء بما قلده للعلم في حصول النقل
صاحبه كغيره للاصلح العوالم والعامة خلافة في المقام من فهم من وافقنا ومنهم من جرحه
ومنهم من نقاه كذلك ومنهم من فرق بين العلم وغيره ومنهم من فرق بين الصحابي وغيره ومنهم
من فرق بين ما يخصه وغيره **الخامس** لو اجتهد المجتهد وحصل له التوقف في الشك هل يجوز له
الظاهر للعلم فانه يجتهد استقرا وسعه وحصل له الشك في بين الادلة وهو اجتهاد اذ هو في الحقيقة حكم
بعده وجوده مخرج من الاصل في العمل بالية بما يقتضيه الادلة العينية **السادس** يجوز تقليد من
له اجتهاد في العلم ولا خلاف في ذلك في علمه انه لو لم يجز له العسر والمخرج وبطلان النظام وغيره
على جواز التقليد **السابع** هل يجوز التقليد مع القدرة على الاحتياط الحق نعم بل خلاف الحق
المؤيد العمل بالالاتفاق انما هي لغيره وبما يصرف ما يدل على الاحتياط على الاستحباب ان كان
الثامن هل يجوز التبعيض في التقليد من يجوز تقليده قبل التقليد ام لا المشهور المنصور نعم واما
تقليد من لا يجوز تقليده خلافا او وفاقا فليس احلا هنا الا الاصل فانه قال التقليد البعض
مخير بين الاختصاص فيما شاء فبعد ذلك الاصل بقاؤه ولا قائل بالفصل بينه وبين اختيار
او لا ولا يمكن العكس فضلا عن اجتماع كما هو ظاهر في احد واطلاق الاجتهاد الجواز للمخرج
الى العلماء وقوله سبحانه فاسئلوا اهل الذكر وايترا انبى ان قلنا بانه لا ينافي الذي هذا كله لو لم يكن
الحكم اجماعيا او لو لم يكن الاقتصار مسئلة العسر والمخرج فلا اشكال وكيف كان لا فرق بين الاجتهاد
والاستطراد ولا بين التقليد والتقليد ولا بين بعد العمل وقبله ولا بين قصد التيسير وعدمه
لبعض من عاصاه كما من بعض من سبق بل عذرا او لا وليس لهم ما يقتضيه احتمال ان يكون عين
الاول من العامة نعم لو قلنا بجواز حكمه في غير اصل يجوز تقليد الاخر في آخر لو لم يكن خلافا



بمعنى ان هذا الحكم حكم امر ساجد في حق من دون اضافة الى الجهد كذا ارادة نقول من نظر الملة
 منه للعامل صار حكم امر ساجد في حق كما يقوله الجهد ذلك بالنظر الى استنباطه بقول المقلد هذا يجوز
 لا يجوز نظامه ان هذا ليس بحكم بنفسه فيجوز وفاقا لبعض من اجابنا للاصول لعدم دليل على جرده
 شمول شيء مما دل على حرمة الفتوى بغير علم اهل الجهد بل لا اذا عجزوا عن الاصل وقد ليس في ذلك خل
 في الافتاء بغير علم وهو فيما يعلم السامع او السائل انه يفتي من غير علم اجتهاد او هو يعلم ذلك بخلافه
 ما لو علم السائل خلافه او علمه السائل ايضا او شك السائل او السامع في انه من اهل الجهد يعلم ذلك لفتا
 ايضا او ظنه في غير ذلك ومنها ان يفتي بقول جته قلة او كذا كان او ميتا عن قبل نفسه دون
 ان يحكم منه وهذا ما يعمد له على حرمة الاصل والاشكالين الاعضاء بالجهل بالافتاء بغير علم
 ويجوز منه صريح الحق وبعض الاخرى ما كلام النهاية والتهذيب والسيوطي في غاية الا
 كالتا فدلح فيها ان اقلها ان كان مطلوعا على ما اخذ الاحكام اهله للنظر كان جائزا والا فلا
 ولا يعبا انما يجوز عند عدم الجهد والافتاء من ثم لا تضر فيها فان لم يضر في الانصيص العرو للما
 ولا فرق في جميع ما مر بين من كان من اهل العلم ومطلوعا على ما اخذ لم يبلغ رتبة الاجتهاد وبين
 التعامى في الذين وجود جهته في علمه والذين من اخذ الحكم مشافهة بغير من اخذ من تو
 به او من كتابه من الاعتماد عليه فيكون ان يكون في جوابه سؤال وعدمه هادي ما مر من
 جامعين للشرائط والطلع على فتوى من احدهما ثم من صاحبه فيلجئوا اهل به الظاهر من الاستح
 الحائز السابقة وشملوا والطلع على فتوى وقد تدبرين جهته بغير جامعين للشرائط اشارة في
 في الافتاء مطلقا ولو لم يعلم نفسه ان يكون جهته للاصول والمواد اهله على حرمة العمل بغير علم
 جواز الافتاء الى الجهد بغير علم ونحو ما دل على انهم لم يحكم بما انزل الله وفسقه وتقدم فضلا عن الاجتهاد

نحو



مقتضيه لا نقلا صريحا وظاهرا مستقيضا وفيه الغيرة ما بالاضافة الى المقلد فيعبر فيه مع ذلك
 امور منها الاول في العقل فلا يجوز تعبد الجهد المجنون للاصل والاجماع كافة الروض مع
 بعدم ظن الخلافة في علم الاعتماد بقولها عقلا وعرفا وشرعا حتى في حق نفسه عا لبا في حق
 غيره بالفتوى فضلا عما يدل على اشتراط الايمان والعدالة في ما ياتي ولا فرق في المجنون بين المطلق
 وفي الادوار في حال الاقامة يجوز للغير ومنها الايمان فلا يجوز تعبد الكافر باصناف ولا الفتا
 والاسانير في فرق الشيعة غير الاثني عشرية منهم للاصل والاجماع كافة الروض مع اعتضاده بعدم
 اعتدائه فتوى ما دل على عدم الافتاء منهم في الصلوة وعدم قبول شهادتهم غالبا ولقد قدم القسطنطيني
 والنفق عن الركوع الى النقلة وقوله منكم في مقبول عرب من غلبه مع كونها اجماعا على الظاهر
 ونقلا من جها الحكم عليها وعلى عدم جواز الرجوع الى احكام الخالفين مع مخالفة الحكم كما والافتاء
 ان مخالفة افتاء صدوقا ائقي على قولنا اصولنا وطريقنا بحيث يحصل الاطمينان بها او ترفع لنفس
 اصحابنا الاستنباط عن اصولنا كما كان جماعة من اصحابنا مفتي الفرق العاقبة كانوا يعتمدون على
 فيشكل الحكم بعدم جواز الرجوع اليه وعدم الاعتقاد بالحكم لا ينافي عدم التقصير في الاستنباط
 الكذب في الاخبار عنه ويرده ما مر من ان فيه وافتاء كيف وابتناء الحكم على الوجه الثاني في الشبهة
 كما هو ظاهر من ان رجوع الفرق الى جماعة من اصحابنا لا يصير حجة لنا مع عدم معلومته وجهه
 ان الاكتفاء بالاطمينان المذكور لا يتم لبا العقل لا بالنقل مع كفاية الاصل في عدم الكفاية والاشارة
 فلا يفتقر اليه كما لا يصح الاستناد اليه ولا الى الاجماع فلا يجوز الرجوع الى من فضلوا اضافة
 الاصل ومنها العدالة وذا هم الاتفاق عليه وهو منبئ عن الاجماع بل في الباب دوى الاتفاق على
 ان لا يجوز ان يستفتى الامم على ظنه من اهل الاجتهاد والابواب وفي شرحه اجماعا على ان لا يجوز



لستغنى عن الاستغنى كل احد بل انما يستغنى من ظنه جهته لا من غيره او بعينه مطلقا حصول الغنى والى
 اذا غلب على ظن المستغنى ان المستغنى هو الاكابر من عدم عليه استغناء اجماعا وفي النهاية لا اجماعا
 على انه لا يجوز استغناء من اتفق بل يجب ان يجمع القدر صفيين الاجتهاد والبرهان ونحوه اجماعا
 اعتبارا في القاطعة كاحكامه هناك الشبهة الثالثة وفي الكفاية فضلا عن صريح اجماع كلغة الزيادة
 ونحوه بعض ما مر وما دل على عدم قبول القاسق وعدم جواز الاقتداء بهذه الصلوة ومقبول كما
 حفظت حيث يبرهن عليه بقوله واعداها وان لم تثبت عند خبره فلا يقبل فتراه وما قيل يمكن القول
 بكفاية الوقت في الاستنباط والصدق نظيره ما كان يقول الشيخ في اخباره من عدم الكذب
 كونهم فاسقين بساير الجوارح فيه ما يوضح انه يرد بما قرئتم هل يعتبر العلم بكونه جهته او يكفي الظن
 كالوراثة مستصبا للفقهي يبرهن من الخلق واجتماع المسلمين على استغنائه وتعيينه بحسب حصول
 الظن بكونه جهته قولان احدهما الاول في ظاهره الفرق بين ما لو تمكن من العلم بدون العسر المخرج
 والصغر فالاول للاصل واستصحاب الاستغناء والعورات في الشك في الاشتغال وبين ما لا يمكن
 بعده ذلك فالثاني لذلك ومقتضاها ان العبد ليس لو حصل منها الظن بل العدل الواحد بل النساء
 او مستغناات بل الظن في بادئ النظر لو علم عدم التمكن من العلم الا ان الكفاية من المقتضى على الظن في
 على تعليل من يعلم جهته انه لا انتم الدور انتم لو حصل العلم بالجواز جهته ان يعلم ان اعتبار العلم
 بما لا يطاق وبطلان كونها عليه عينا كالا حياطة في كل الاحكام ولو قيل لا يستغنى الا من يبرهن من الاستغناء
 ظنه جهته او غيره معلوم فالاصل ينفي الزيادة قلنا ان الغطاء موضوعه للعلامة او اقله فلا يقع الاستغناء
 الا بها او ما في حكمها ولا اقل من الشك في غيرها وفيها الكفاية ولا يجزئ كفاية الظن في الموضوعات فان
 الاستنباط لا في الفصل وهناك فيه كما هو ظاهر فانه لما مرنا بالاخذ من الجهته وجب العلم بكونه جهته

ظاهر

وقال هانن الجهته ليس اسم المظنون الاجتهاد بل من كان مجتهدا في الواقع والظن والعلم خارجا عن
 الدلول كما يشهد به كلمات اللغويين في بيان الدلولات من المشتقات والجوهرية من العلماء كقوله
 فلا فرق فيما قلنا بين بوث الدلول بالعلم والظن وبين سداد العلم وعدمه كالفرق في ان يكون
 الواقعيات بين من يكون النزاع في الفرقان لا الركبات وبين ما كان العلم وعدمه ولو قيل مع عدم التمكن
 من العلم لا يمكن العمل بالظن لا مكان الاحتياط قلنا لا ريب في ان العمل به في جميع الاحكام اما غير ممكن كما يشهد
 كثير من الحديث والوجود كما يجزم به المسلمون والاشيان بصلوة الجمعة وغيره فقد روي في الخبر ان
 والمخرج الشبهة الثانية في ان كان متنبها للحكم وامان كان متنبها للحكم وامان كان جاهلا غافلا
 العوام الذين لا يتبين لهم فيقولون لا تكليف عليهم الا بما بلغه طاقتهم ومعقولهم في ذلك لا يسلطهم بين الجهل
 والاصح حتى يلزم من الجهل لا لا احتمال عدم الارتم لا يجمع الجهل والعقل مع العقاب عندنا والاول
 التكليف بالاطلاق فلا يلزم تكليفه حتى يلزم ان يكون بعد المطاوعة ولو قيل يستلزم ذلك جواز ترك
 العبادات قلنا احاشا فان الفرق من ان الجاهل المذكور يعلم جهته او غيره انه مكلف فلو تركها
 من تكليفه لم عليه الجحد اعطاه سر سجانته وهو غير جائز لم لو كان جاهلا بها التكليف لصلواته عليه
 شيء والارتم التكليف بالاطلاق وبالجحد العقل لا يستلزم التكليف بقدر الطاعة بل يستلزم عدم
 العقاب فلو كان للمأمور به قضاء يتوقف على جهته لشد ولا فلا يجوز عليه القضاء للاصل وانما
 يتلوه ذلك في العبادات وامانة غيرها فلا امرها فلا تكليف مطلقا هل يكلفه الظن مطلقا
 او يقتصر على ان يكون متاخرا للعلم مقتضى ما قلناه اعتبارا في الشك في الامكان بدون العسر والافتقار
 عليه يمكن من الشك بدون كفاية شرط في البصر ولا السمع ولا القدرة على الظن ولا الكتابة فلا يصل
 والعمومات المؤدية بعلمه ظن من الخلق في عدم القول الفصل لوجدت شيء منها او جهلا او كليا بعد

هنا ايضا الاعتماد على ما عليه الاحاديث هو ظاهر في اتفاقنا ومعرفة بالاجماع وهو ظاهر في اننا ايضا
حيث نسبنا اننا نقول في تقليدنا افضل من غيرنا وكذا الكمالين حيث نقول في تقليدنا
وهو صريح الحق اننا نثبت على الاجماع على وجه تقليدنا العلم والادب من المجتهدين وتقبل
صاحب العلم بمنع امكان الاطلاع عليه امتثال ما نأخذ في منع قلنا الاشكال في هذا فانه
ادعى اتفاق اصحابنا على ان لا يجوز العمل باللام كليا في تقليدنا فيما قبل لاحتمال ظهور الاطلاق عليه
فلا يصير ذلك صارفا فوكنا شفع الاجماع عندنا كما حققناه في محله فوحدوا وان لم يقلوا فيكون
اجماعا واحدا غير فاما صريح او ظاهر فلا اشكال لانه يمكن ان يقال ان اكثرهم من العباد في الا^{فضل}
والادب معا وفيه تستلزم تقديم الافضل فقط وهو المذهب ويدل عليه كفاية البعض مع حقا
القدس من بعض الاجماع ايضا وظهور كونه من الشيعة مع ظهور عدم الفرق عندهم حيث نقل
احد ذلك في المقام وما قبله فيهم باثبات الاجماع في اسئلة هذه المسائل فيجب ان يكون ما بين المروي
الاختلاف العلماء في الفضيلة في جميع الارض وكل الناس الامم من جهة احتياج الى الاختلاف في العمل^{العمل}
في حصول الاجماع فيه وهل هذا الاكثير مما هو شائع بقوة جبره او اجماع فاذا اخبر به عاقل^{فضل}
عن العدل فيجب قبوله واقية تيسر ايضا الاصول من استصحاب الاستغناء واستصحابها العقل
اصل الشك والعمومات المانعة من العمل بغير علم خرج متابعه الافضل بطلان بل كونه اقوى خارج
واتباعه ولك الحق لاحتمال ان يكون ذلك مرجحا للواقع ومن القواعد انهم يحصل القطع بانها
من التكليف الثابت فيجب مراعاة ذلك لاحتمال ان لو فرضنا عدم اتمام ذلك بالاطلاق فلا قائل بالفضل
ولا يمكن العكس فان غاية ما يمكن ان يقال ان الظن يكون فتواه موافقا للواقع لا يحصل في بعض
الصورة هو فيما لا يبعد للفتية في الفاضل والمفضول المرفوضين وهو لا يدل على التبين مع ان

تقليد

التقليد ليس من باب الظن كيف في حصوله العام في حال غالبية او مطلقا فان الفضل مفعلة^{العمل}
منه كيف يمكن له الاحاطة باحوالهم حتى يظن ان اقوى مجتهدهم مطابق للواقع بالفتية الى فتوى
غيره مع احتمال كثرة الاقوال في كل مسألة على ان بناء الاستدلال على عدم جواز تقليد الميت لمختص^{الفتية}
في الفاضل والمفضول وكون التقليد من باب التقليد فيتم الاطلاق ومع الاعراض عن الجميع لا يدل
على تعيين المفضول بل الظاهر ان فقدان الاجماع على العلم ومع ذلك نقول ان التعارض الدليلان في
الرجوع الى المرجح وهو مع الشهور وهو مع الشهور ولو قيل ان ارادوا ان ذلك حكم آخر بين من باب
الحكم الواقع وان لم يحصل الظن بالحكم الواقع كالفتية لثابتة عن مرجح فلا يدل على وجوب ترجيح
الاعلم قلنا كلا بل لا يصح ان يتفوه به عاقل فضلا عن الفضلاء بل يقولوا انهم ان من غير من^{تستحق}
الحكم من الادلة وجعل عليه الاخذ من المستنبط وليس هذا ثابتا من باب الحكم الواقع بل هو الحكم^{الحكم}
الظنون المجتهدين فانه لا يجوز عن الاستنباط ان الاخذ من المستنبط والرجوع اليه ولا يمكن لنا
عمد للرجوع بغير المفضول فيما نحن فيه لان الضرر بالحرج ونحوها يرتفع بالافضل فلا يثبت جواز الرجوع
اليه فلا يعم الدليل لكما لا يعم للاخذ من كتب الاموات فضلا عن ان استصحاب الاستغناء لا يكون^{العمل}
جواز الرجوع الى المفضول غاية الامر قلنا ان حصول الظن للمقلد من قول المجتهدين واجب بل لا يمكن
لما سمعنا فضلا عن ان اعتبار غير منقطع بالدليل وغير منقطع به فانه من باب تقليد الحكم بالاسم لقوله
سجانه فاستلوا اهل الدكر ان كنتم لا تعلمون ان قلنا بكونه دليلا وكذا آية الفرق وغيره لا مع^{العمل}
من باب الظن بحج تقليد الميت والعمل بطواه الكتاب السنة ولو لم يسطر له ترجيح المشهور وغير ذلك
اذا حصل فيها الظن الاقوى المقلد هو محالف للاجماع قطعنا عن ان العمل بالظن محالف للاصل
بل هو الاما خرج بالدليل ولم يظهر كون هذا منه ولو قيل ان اصل هذا الاصل واشتغال الدنيا^{العمل}

تحصيل البرهان من التكليف اليقيني لاحتمال التيقين من نظر المبرهنين وتجهيز تقديم الرجوع والمشهد بل
بعضهم عدم الخلاف بين القائمين بتقديم العلم بل خلقا مع غلبة النظر في قولهم الاعلى بل مطلقا
مع غلبة النظر في قولهم الاعلى بل مطلقا الامان والادراك لا قائل الفصل هو ان من عكس جميع
من الرجعات تكون مخالفا لاصل فيه اكثر من بيان فساد التوفيق عكس **فاس** لو كانت اولية العلم
واختلفت كثرة النظر والرجوع قدم الشان ويكفي في لزوم تحصيل البرهان من الاستعانة بالثبوت
سادس لو كانت اولية العلم واختلفت في العدد والواقع قدم اكثر من عاوى عمدة **سابع**
لو كانت اولية التجميع واختلفت في الاختلاف لافضل ظاهر تجميع **شاذ** هل يشترط الاستعانة بتقليد
المحقق المعروف عندنا ذلك وعدم جواز تقليد الميت بل ظاهر جماعة الاجماع عليه نفى العام فيه
الظاهر الاحكام في قال والعمل يقتضي الموت في مخالف لما يظن من اتفاق علمائنا على المنع من الرجوع
الى فتوى الميت مع وجود الجتهاد الحي في شرح الاقضية للكرخي لا يجوز الاخذ من الميت مع وجود الجتهاد
الحي بخلاف بين علماء الامامية وفي السالك فاصح الاصحاب كنه المحضرة والمطوية وفيها
باشترط حيوة الجتهاد في جواز العمل بقوله قال او يحق الى الان في ذلك خلاف من يعتقد بقوله من جهة
وان كان للعامية فذلك خلاف مشهور وقال القاشان ان اكثر الجتهادين الاخذين بانائهم على
جواز تقليد الميت بل كاد يكون اجماعا بينهم وفي الرسالة للشهيد الثاني في المنع لفرق الخلاف
وكذلك شاع الحاجة وهو ظاهر النهاية وفي الكفاية نقل الاتفاق من بعضهم وفي العالم
وحكي اجماع صريح عليه الاحاساني قال لا بد من جواز العمل بقول الجتهادين بقاء فلو مات مطلق
العمل بقوله فوجب الرجوع الى غيره اذ الميت لا قول له وعلى هذا اتفق اجماع الامامية وينقل
الاصولية والفرعية كما علم في محققاتهم وليس كلام بعضهم بوجود الخلاف كما لعامة هذا

جزء من

حيث استقر المنع ويظهر ذلك من جماعة كالشهيد في الذكرى حيث نسب المنع الى ظاهر العلماء
والجواب الى بعضهم وان منع الشهيد الثاني في الرسالة لا يخلو وجود الخلاف بيننا قائل
فان مجرد حكاية القول عن بعض العلماء لا يوجب كونهم من اصحابنا او من يحررهم لان العلماء
معرف فيفيد العموم كما تحقق في الاصول فيكون بعضهم اعم من بعض علمائنا لان بعض الام
اعم من بعض الاخص فلا لا يفي على ان الحاشية من علمائنا وفيه نظر وكذا الحق الثاني
في الجعفرية حيث نسب الاشراط الى اكثر وتبعه الشهيد الثاني في الميتة والمقادير لا يفي
كان بعد الفحص الاكيد اطلع بنفسه الخلاف بين اصحابنا الجتهادين في الاول بل وكذا الاول
ايضا ونسب الخلاف الى الصدوق حيث جواز العمل بما في العقيقة مع اشتراط العمل بها لزم
واي نعم كل نحو الاسلام عن ابي جعفر بن يقطينه الا انه ينفي عن انه ليس من تقليد الميت ان كان
فيه نظر وما يوضحه عدم احتمال ذلك من احد من الاصحاب اما المتأخرون فقد ظهر الخلاف
فيهم ولا سيما الاخبار منهم حتى ارتفعت الاقوال فيهم الى امر بقوله بقوله مطلقا وهو
الجواز الكلي للاصل مع نقل الاجماع عليه ظاهرا وصريحا وقول الجواز كذلك اختاره الاثر
والقاشاني في السقينة واصوله صريحا وفي معانيه ظاهرا والقي في حجة الاسلام والجزائري
في المنع وبعض من عاصره وهو المحكي عن بعضهم في الذكرى كلامه في شرح الواقي عن بعض
معاصريه وقول الجواز للثبوت ان كان من لا يفتي لا بمنطوقات الادلة ومدلولاتها الصريحة
او الظاهرة كالصدوقين وقول الجواز عند فقد الجتهاد مطلقا وفي ذلك الاتفاق وهو ^{حقيق} لان
والمحكي عن جماعة كالعامة واول كلامه كالحق الثاني في الاستعانة بكتب المتقدمين في معرفة حكا
السائل والاحكام مع ^{الاستعانة} استعانة المرجع لياقي بالعبادة على وجه الضرورة لا انذارا وجواز تقليد

حيث تحصل من ذلك أنهم غير الراجح الاستبعاد عن غاية الشرح سليمان والشرح على وجه حلال
والاعتقاد الأول لما بعد ما من الإجماع بتحصيله وفقطاً هراً وحرجاً الذي لا بعد له الخلق
الظاهر من يعتد به الأصل فإن جهة كل شيء شرعاً يتوقف على الدليل ولا دليل لعدم الدليل بليل
العدم فإن المطلوب العلم بالبلوى لعدم الدليل عليه مع كثرة اهتمام الشارع في أمر الشريعة والآثار
على من مسكه كغيره من سيرة من ينبغي من العلم في الواقع فطعننا فضلاً عن أصل الفقه واستصحاب
الاشتغال وعدم شمول شيء ما دل على عدم التعبد بالحيث لا يترتب علينا كونه دليلاً في غير ما
ولقد تم تحصيل البرهان بيقينته في مثل هذه الأمور ما لا يقتضيه العلم بغير علم خارج واضح وقبولاً
على أن نرى هنا قيام الدليل على الجواز كما أن علينا اعتقاد العلم قطعاً وشرط العلم به عدم جهوه وهنا
قد عرفت عدم وجود قائل بالجواز باعتباره لا كونه في كونهم الأصولية والعقائرية قاطعين ببطلان
قولهم بقرينة الشريعة في نفسها المستمرة غير نقل خلاف من أصله في ثلاثين بعد التبع فيها
فيما وصل اليها من كلامهم ما علمنا أن أحداً من أصحابنا من يغير قوله ويعول على فتواه مخالفة ذلك
فقط المدعيان القائلين على وجه لا يلزم منه خروج الإجماع ولو قيل المسئلة أصولية ولو كان فيها
الإجماع المنقول كونه قلنا منع ذلك بل نقول هي مسألة فقهية ولذا لم يكن من أصحابنا من يفتي
في الفقه ولو سلم قلنا التفرقة اصطلاحية وعمومية وليست بجهته فيهما مع أن كثيراً من مسائل الأصول
من هذا الباب هذا وإنكار حصول الإجماع في مثل هذه الأمور بلوى بحكمه في حصولها أو
من كثير بما يبحث أحلفيه والحوكمة مقتضى أصولنا أن ينتهي مسئلتنا حكماً من العلم فالاعتد
لأن كان مكلفاً بالاعتقاد في كل بقية يحصل حكمه بنفسه فقيس له الرجوع إلى الغير وفقاً
ما ثبت جواز الإجماع والعصر والحرج والتكليف على الإطلاق والامر بالشك من أهل المال والكل

وغيره

والاعتقاد العقلي المحاصل من سيرة النبي والآثار عليهم السلام مع علمهم قطعاً باخذنا من السائل
من العلماء بل امرهم بأهم بالأخذ من العلماء وامرهم جماعة من أصحابهم بالافتاء مع الاشتغال
في التكليف بالضرورة على الجواز المستمر من عصر آدم إلى خاتم وعنه إلى الآن رجوع المكلف في
الحق فلم يتحقق من طرقة جرح العقل ومقتضى القاعدة الأكثاف في الحكم المخالف للأصول على وجه
اليقين والدليل مع انه لو كان لم يتخلف الحكم في موارد تخصي مع كون الدليل عقلياً كما ترى فضلاً عن
أن الشارع وأمره ونهيه بالضرورة وأوجب علينا الاشتغال بها والافتاء عنها وليس في غير محله
ودليل على الأكثاف به وعنها بين أن العلم بالنظر في الأحكام حرام مطلقاً سواء كان مجتهداً أو
الماضج بالدليل فلا حاجة فيه إلى عموم ما دل على نفي جهة النظر والنظر من العلم به حتى من بعضهم
ادعاء تواتره في بعض فأنتم فهو جهة أخرى ومع ذلك نقول لم يثبت المجتهد ذلك المقتضى العلم بالنظر
مع عدم البلوى به كما ينبغي له الفقه هو خلاف السيرة من الشارع في الشريعة كما سمعت من هؤلاء
جدلاً فم كل منهما ما يدخل في النظر ولكن لم يعلم غيرهم مثلاً ثبت المجتهدية للأدلة من القائلين
وهنا الإجماع المنقول والأصول العقلية ويبحث في الجميع اعتباراً بالاعتد بعض أن الشارع الحكيم علم
فيما لم يصح وهذا جواز العلم المجتهد في الأصول العقلية لا باعتباره حصول النظر بل لو كان شاكاً في
ثبوت الاشتغال وعدمه وفي شريعة شيء وعدمه وبقاء حكمه وعدمه في غير ما أصل البراءة وأصل الفقه
والاستصحاب وما في غيرها فجهتها وإن كان لا نظر في بعضها من جهة ما دام النظر ولكن هو كذلك
باعتبار ذلك لا بد أن يكون المدعي بها على خصوص النظر بحيث لا مدخلية في خصوص المكلف في المسئلة
فيه كما كان ما ثبت بالأدلة من جهة قول المجتهد في الحق المقتضى العلم بالنظر من جهة ذلك للنظر من حيث هو لا اعتباراً
ولا منع لأم من عقله من نقل مع انه لو كان في كل منهما الدار عليه للزم جهة ما هو اقوى منها قطعاً

انه المانغا الأخير على اعتبار اصله اول الكلام وحمل النزاع وغيره على شدة كونه كما مر ما يقال الحق
جواز العمل بالنظر للجهت لا بما يقيد حصة من انبات النظر المعلوم المجتهد ومنه ضرورة القناد في ان النظر
ليس مجتهدا اصلا اما خرج بالدليل لعدم الدليل على عدمه واما دل السيرة القاطعة من
اهل الاسلام فالمشهور على حجة الكتاب الستة على جهة الاجماع المحصل انه علم ولا يجتهد فيه ولا
ذلك كما رجحوا الاخبارية بحجة القرآن الا بالاشارة منه بسوق بما هو ملحق به وغاية الامر ان مع
الاولين غالبيا النظر وظاهر ان ذلك لا يستلزم حجة النظر بما هو ملحق لا احتمال للتقبل للاجماع وان
على عدم حجة النظر المحاصل منهما الا للجهت على ان حجة النظر بما هو ملحق يستلزم الحجج والمرجع في
كما ان عدم حجة النظر في مدلول الظواهر يستلزم الخروج عن الدين والعصر المخرج بل التكليف على الايجاب
على ان سدا لا يملك النظر والنظر في الكلام لا يحد بحد او يحدد من العقلاء فيه بالاجماع واقع من
المسلمين في ذلك بقول الكلام في سائر الادلة وهو خبر الواحد في الادلة العقلية اما الاول فيخرج في دلالة
الكتاب بحجة الشهور المنصوح انما ينطوق بثبت حجة اكثر انواعها على كون النبي ^{عليه السلام} يعلم الظن فيكون
الوثوق والحسن والضعف المخبر بالاجماع من باب اليقين ولما الصحيح في النسخ ولوا الترتيب الاجتهاد
او يعقوب الشارح او الوصف كما مر على ان ثبت حجة المجتهد بالسيرة القطعية عند اهل الاسلام حتى علم الله
واعماله ويندرج فيه الاجماع المتقول بطريق الاحاد واما الثاني فيندرج بعضها او كلها في الستة فانه
يثبت بها ولو كان من اجزاء الاحاد فمقدرة حجة عليها على ان العقل القاطع بحجة بعضها في الجملة وهذا
في اصول العقلية العقلية غالبيا واما العقل القاطع بحجة العلم والضرورة ولا يجتهد فيه فذلك ثابت
ان عامر من الادلة هي دلالة الاختيارية من دون فرق بينا وبين قلعنا واما ما لم واما دلالة مقتد
عرفت لغيره في دلالة الخبر بل الستة مطلقا غير التناقض المعنى منها والكتاب عندها هو المجتهد فاقا

نحوه

من علماء الاسلام الا من يقول بكون الله تعالى في الستة منهم غير معدود من العلماء بل العقلاء
مجتهدون بغير فضل عما سمعت وبهذا يثبت ان عدم القدر من خلافات الاصول منطوقا او
عموما وخصوصا اجمالا وبما لا يخفى ذلك مما يندرج في الدلالة من الستة المتعارفين لاندراج الكل في الله
فيها بحجة نظر المجتهد عامر بما يتوهم من ورود اخباره في علاج القادر فمقدرة في عمل ان العمل
بها يفضي الى الدور مع ذلك هي ممتدة بين الطائفة فيعين ان يكون العلاج بالنظر في الاجتهاد
ايضا فلتخص من ذلك ان اصل الكتاب الستة المجتهد بالعلم وسائر الادلة يندرج اضافة الاول كمن
الاحاد وفيه في العلم الكثير مضافا الى عامر في دلالة الكل في كفاية نظر المجتهد بحجة وفافا
العلماء فكل يعمل بغير هذا كله في المجتهد واما في العاصي قبانية معلوم لكل احد انهم من علماء
فصلاما فاعلم فيهم تنبيه بل في عليا لاختيار الاول في الرجوع الى جماعه يحصل ثم العلم بالكتابة في الحقيقة
هو اجتهاد منه فيقدم الاضطرار من الاجماع من المجتهد من الموجودين ويجتمع مع الثاني وبما لم يثبت
امر على عدم حصول البراءة اليقينية ولو بالنظر نادرا او نادر ولكن لو امكن حصول العلم بكيفية
لذلك وان كان جاهلا في ذلك حكمه ومن جميع ما مر يثبت ان ما في بقية كلامه الغيبي المنقول بالادلة
الصحيحة وما قاله الحق ان يقال نحن مكلفون في امتثالها ما وسبيل العلم بالاحكام مستند
بالانطباع فيجوز فليس علينا الاتمصيل النظر بحكم الله الوافق فاذ تدين الظنون فهو ان ترد بغيره
فالكل فيه هو احدها في ان حالنا كما ان سلفنا بعض ما كان خفيا عندهم وخرج وثبت العلم عندنا
بعض آخر بالعكس وليس بعدنا بالعلم بعد ما سجدنا علينا بل اجابنا اننا لا نعد ولا نحصى وحاجتنا
بنظر اهل الكتاب الستة من تقدم علينا وجميع اخبارنا في الاول والاخير بان كثير من اولاد الحكم
خفيت على من لم يجمع لهم ذلك كالتقديمين وعلنا اما واستدلوا من هنا ان مستند الاحكام لما كانا

ظنية تكون دالاً على ما عليها وموجبة للعمل بها بل لا بد من اقتناعنا بظن العقيدة ومجانها عندنا ^{كذلك}
الحكمة كما لا ريبه وفعله ولا يجوز العمل بما دل عليه لو حصلت لغيره من لو يبلغ درجة العقيدة
ولما إذا تغير ظنهم وجميع التقيضها وجب فيكون مثبت لها هو تلك الكثرة المقترنة بالظن
او نحو فليس من ذلك انها لا يتلزم الحكم بها بل بالظن المحاصل باعتبار بقاء المعارض في هذا
الظن يتبع بقاءه بعد الموت لانه من الاعراض المترتبة بالحياة فيزول مقتصر بذل الويل في الحكم
بعد موتها لايها عن السند فيخرج عن كونها معتبرا شرعا واضحا ما يؤول بهذا الوجه ان المجتهد لو
رجع في السائل عن مقام الترجيح الى التوقف على ذلك الترجيح في حقه وجوز عقده كما لو وجع عن ذلك
ترجيح تقيضه وجب فكيف ثبت بعد الموت ما يبطل في حال الحياة عندنا في ذلك السبب القوي
لحكمه واستدلالنا بان والفاضل الدامد في ذلك الاخير غير السرف عدم جريان الاستصحاب
بما عايناه ان الظن لما جاز ان يكون مخالفا للواقع والموت الجسماني الذي حقيقة انقطاع النفس
الجسد عن البدن وجوبها لا العالم المكون هو ميقاة حقيقة الحق وانكنا في بطلان الباطل
فيمكن ان يتحقق به انكنا وخطاه ظنه الذي كان حاصله في الحكم في هذه النشأة فلا يتحقق اتفاقا
القائم بنفسه الذي وجب بقاءه واستصحاب بقاء الظن المحاصل في الحياة في حصوله فيها
غير معقول من شرائط الاستصحاب بقاءه الوضوح على حاله تقياسا حال الحيات بما لا يحويه ^{ظن}
ناش من عدم البصيرة ولهذا موت المجتهد موت وجودي بقاءه وهذه الدققة قد شرت عن غيرنا
واعترض على اصل المجتهد بعد تسليم زوال الاعتقادات والعلوم الدالة بالنفس بعد الموت فيمن خلو
الحكم عن السند فاملا وهل هذا الاعين الشان في القول انه احصل للمجتهد العلم والظن بالحكم
الشرعي من دليل عامرة اقترن به علمه وظنه فلم لا يجوز العمل به للحكم ولا فيكون سندا في ذلك ^{الحكم}

كيفية

بالنسبة الى المقلد فندل ان مقتضى بجمع عدم العلم بالميزان في حجية لا بد التقييد من دليل قد عوى
لنوم بقاء ظن المجتهد على المقلد اول الكلام غاية لزوم عدم العلم بتغيير اعتقاده وهو حاصل
بجسب الغرض واحتمال ظهور خطاه الظن غير محتمل كما في الحق في جميع نظائر الحق فليكن استثناء
بقاء الظن بعد الموت قوله لانه من الاعراض المترتبة بالحياة قلنا اشتراط الحدوث لا يتلزم في
البقاء بعده واملا في التايد فلان التوقف في الجميع غير مستلزم البطلان بل العلم بما قام مقام
قلوب يقف على الرجوع كفاه استصحاب بقاءه فكذلك هنا واملا في السرف لان الاستصحاب هنا اما
الظن او المظنون او ما يعرض لهما من وجوبه لا يتبع المقلد وعدم وجوبه لا يخلو والتحصيل الكلي
صحيح وشرائطه متحققة في هذا ما يمكن ان يدعى استثناء بقاء الظن وقد عرفت الجواب عن ذلك ^{تدليل}
موضوع الظن بان يقال النفس موضوعة لمر في حال الحياة من حيث تعلها بالبدن وفي حال الموت
منقطعة عنه رافع تعلها عنه وباعتباره يمكن كشف خطاها عليها بخلاف الحقيقة الاولى ^{تدليل}
الحقيقية يقتضي اختلاف العقيدة ما هو فاسد فاختلاف الحقيقة يقتضي ذلك اذا كانت الحقيقة تقييدية
لا تعليلية كما هنا لعل ان المتأخر بان الاستصحاب انما هو ما يقتضي اختلاف ماهية الموضوع وحقيقته
عرفا عند المعظم بخلاف غيره فلم يعتبره ايضا فلا ينافي باختلاف الماهية على انكنا في غير ذلك الموضع انما
كلها ولا تغيير للموضوع وصفها او سببها او غير ذلك من تغيير المحسنة تحت طحنا او غير ذلك من ^{بمعنا}
والكل التغيير اليها استلوا بوزن فانه من شرائط وكيف لو لم يتغير اصله يكون شمول الحكم له بالاطلاق
لا بالاستصحاب فان من هذا القبيل لم يمنع من جريانه واستمع ولما لا لغيره في ذلك الكلام
التوقيفية لما كانت تابعة للاذن فلم تستدل ان يقول حجية ظن المجتهد بخلاف الاصل والعمومات فكيف
في مورد موضوع الوفاق وهو حجية ظن المجتهد بالحج ومناط حجية غير منقح واحتمال التقييد قائم

ولم يثبت محبت من حيث الظن بل احتمال السببية قائم كالنبي والآن شاع بيننا من هذا النقاد وكثير
 تقديم قول المجري في الزمان والكاهن والسحر والمجنون في حنسية تهبط الى الواقع في ذلك ما يحصل
 ظن القوي **منها** ان المجتهد اذا مات مقتطع بغير اعتبار قوله شرعا بحيث لا يعتد به وما هذا شأنه
 لا يجوز ساداه اليه شرعا اما الاولى فلا جماع على ان خلاف الفقيه الواحد ليس اهل عصره مع من
 الاجماع اعتداد بقوله واعتباره بخلافه فاذا مات مقتطع اهل العصر في الفقيهين لما اعتد الاجماع
 قوله غير منظور اليه شرعا ولا يعتد به وانما الثانية خطأ هرة لا يقال انما اعتد الاجماع بموت الفقيه ^{لأن}
 لان محبة الاجماع انما هي بدخول المعصوم في اهل العصر من اهل الجمل والاعتد بموت الفقيه لاجل ^{القبض}
 الحكم لانه غير الاجماع فيعين ح دخول الامامة في الباقيين فمن ثمة اعتد الاجماع بموت كل واحد من ذلك ^{القبض}
 الميت قوله اننا نقول فخطأ هذا بل من موت الفقيه الحالف انكشف خطأ قوله فلا يجوز العلم
 ح من هذا الوجه فيحصل ان موت هذا الفقيه يقتضي عدم اعتبار قوله وبه يباخرون بعده استدل ^{المحقق}
 الثالث فيمن ان تفرق بين حياة الفقيه الواحد الحالف لمانته في عدم امكان تحقق الاجماع في الاول ^{المكانة}
 في الشافعي والاجماع عليها غفلة واستغفلة على اصولنا اذا المداخلة في محبة الاجماع عندنا على دخول المعصوم ^{منها}
 لا على صدق الاجماع فلا يخلف الحكم بخروج فقيه معلوم نسب او مجهول ولكن يعلم عدم كونه اماما كما
 هو المخرج اذا كان المعصوم داخل او لم يكن معلوم على اصولنا فيجب حينئذ ان مدار امرهم على حكم ^{القبض}
 الاجماع فالاجماع لو صح ليس عندنا نعم يستبعدنا لبا تحقق الاجماع مع الخلاف المذكور لكن ذلك ^{القبض}
 يخرج الموت فخطأ بل هو كما انه لا ينكشف بموته خطأ على انه لو اغتصنا عن الجمع يخرج هذه الصورة
 من البين ولم يعلم وقع مثله فلا يستلزم مقتضى عدم اعتبار قوله مطلقا كيف يلزم منه حكم بطلان ^{الاجماع}
 السلف مطلقا كما هو ظاهر مع ان رفع اثر من شئ لا يستلزم رفع جميع آثاره **ومنها** ان لو جاز

المر

منها

العمل بقول الفقيه بعد موته او صنع في زماننا هذا للاجماع على وجوب تقليد العلم والادع من المجتهد
 والوقوف على اهل هذا العصر على ما بالنسبة الى الاعصار السابقة كما يكون مستغنا وفي زمان صدرها
 في الماضيين الساجدين من معرفة تمام الموجودين في الان في التكليف بما لا يطاق او بما يصعب وبطلانه
 ظاهر من ان امكان الاطلاع عليه والاستغناء عنه وهو ما لم يكن ان يطالع على فضل منهم في الموجودين ^{فانما هو في الحقيقة}
 فيقع الا انه حكمي الاجماع على بطلانه في القاصدين بطلانه ظاهر وبالحكم الكلام فيما يمكن شرعا لا مطلقا
ومنها ان المجتهد اذا تغير جهته وجب العمل بالآخر ولا يفتن ان في الميت ويرد عليه انه يمكن
 وقوع ذلك في الحق فيقول هناك نقول ههنا مع ان الكلام يبقى فيما يفتن **ومنها** ان كثيرا من
 الغرض والمقول غير مستلزم الى احد من المجتهدين الذين يجوز اخذ بقولهم في اهل يفتنهم واداءه
 المجتهد في الذين غير سمعته ونقله غير شايخ لا جمل العمل به اذ لم يسده المجتهد مع من يفتنهم
 عدالة وعدالة الواسطة وهذا موضع لم يجز لغير واحد من العلماء ومن ادعى جواز فعلية الشا
 وبه وبغيره مما يال في استندائي الثانيين وفي زمان ما ذكره ليس من تقليد الميت بل خارج من محل
 التمساع بل هو فسق بين فلا يذاسب جعله من ادله بطلانه ولو قيل مقصوده الاقوال التي ذكرها
 الفقهاء على ما تبين بلفظ قليل او قال بعض العلماء او فيه قول يكذب او فيه قول لا بد من ذكر القائل وتعيينه
 وهو كغيره فيكون المراد دلالته من جواز تقليد الموتى على الاطلاق بان امثال ذلك غير مستند الى ^{الاجماع}
 من المجتهدين الذين يجوز اخذ بقولهم اذ يمكن ان يكون القائل والواسطة مستغنا بشرط ابطال ^{الاجماع}
 من العدالة وبغيره كما انقوا الالفاظ قال بعض اصحابنا بكذا او بان بعضهم كالشيخ قال بكذا في علم ^{الاجماع}
 حاله حال العمل بالواسطة فلا يجوز العمل به ولا الاعتقاد عليه بل فتواه غير سمعته ونقله من محل
 العمل به غير مجوز وان جاز لوجه اخر هذا موضع وفاق لم يجز لغير واحد من العلماء قلنا لو كان

انما هو في الحقيقة
 على ما في المتن

المجوز اعتمادا على ما لا يثبت على الاعتماد على الفقدان والعلامة وغيره في معرفة حجة الحق فان قيل
ان يقولوا من يعتمد عليه من اجل الفقه وغيره وهذا واضح لمن يتبع سيرهم واطلع على عقولهم
فان تعلم لاجل ما صنع المحقق في الوفاق والشهود والشاذ فاعتماد الادلة بالاعتماد على ذلك
فقالهم بعيدا لغير ذلك بل انظر القوى غايته القوة نعم لو كان من لا يقنع به من جهة يقولون ان
قول من لا يعتمد بقوله او يجهلونه كما هو كثير ايضا فالاشكال على هذا انما هو ان مثل ذلك هو
في معرفة الحقيقة مستقفا فلا يفتقر الى ما لا وهو معنى على كفاية النظر او اعتبار العلم وليس معنى
ان الاثر كفاية النظر ليقال لعل نظره فيه وفيما يات من الادلة المحال شيئا من جهة فلا يلزم ثبات
عوم الحكم قلنا قد يكون النظر في وضع الرسالة بل جليله بالجمع مع تفسيره في معناه بانه قد افرد
رسالة مفيدة وامره فيها بالوقوف عليها لانه اذا تحقق الحال ومنه بين ما في كثير مما ذكره من الادلة فان
شينا منه لا يدل على عدم الجواز ان ينفسر ومثله من مثله عجيب في هذه المقول وان كان بعضها
موافقا لاقوال المجتهدين فقد وجدته كثيرا ما لا يقول به احد من علماءنا بل وقعت انا
منها على ما لا يقول به احد من علماء الاسلام فالحجة والقول بها واعتقادها شائعة في الدين مع انها
لهذا الوصف لا يخفى ما يترتب عليه قال فهذا الوجه ما يرد على ما يتداوله بعض اهل بلادنا ومن جرح
بجملهم لا على جميع المتقربين لا يخفى على من علم بالحال وانما جرحه بانه كسابقة الاختصاص في الجرح
عن محل النزاع جرحا بانه في هذه ان تلك الافراد الواثقة لاقوال المجتهدين او هو اقوالهم انما يجري
التعويل عليها والاعمال بها مع مشايخنا المجتهدين وانما عندها عن بواسطه او وساطة عدل الجمع ومعلوم
ان الامر هنا ليس كذلك بل انما اخذوا من مشايخكم تلقيا منهم واكتفاء بقلهم من غير نظر الى الواسطة
والاشكال عندهم ولا مفرقة بينهم ولا تفردهم وكذلك مشايخكم اخذوها وهم جرحا الى ان يصالحوا الى الحق

فانظر

لا يذري كيف توجد فلا يابون انتهى كما استحسنه لك وهكذا تلقاه عنك من نقل عنك وهذا الطريق يحتاج
الى اثبات صحة دليله ليس في ذلك الاعتماد عليه ويكون كافيا عندنا لان عندنا ان مقتضى من يدينه كالنظر
فان ان اجازة المشايخ وما فيها من الطرق الحقيقية هو الطريق الى نقل هذه الفتاوى لان تلك الطرق هي
طريق الرواية لا طريق العلم ثم ذكر فيها هذا وفيه مضاف الى ما مر قلنا في جرحنا لعل يقول المستحسن
المانع في عدم صحة الطريق **فصلها** انه على تقدير انحصار النقل في قول الفقهاء وذكر الطريق فلا يكفي ذلك
في جرحنا التعويل عليه ما لم يبحث عن تعديل هذه الوسائط وثبتت على انهم باحتكاك الطرق المعينة لها وهذا
الامر غير حاصل لما لا يدل على سبيل المناقشة لانه مراده بالبحث عنه ولو لم يثبت حقيقة قد يلحق بالحيالات اذ غايته
ما يمكن تلافيه بالحكم بتعديل الشيخ الذي اخذت عنه فحتاج الى الحكم بتعديل شيخه عدل وان كان
احدهما شيخا فلا يملك بهما بخلاف طرق او ما في حكمها وهكذا الى المجتهدين في بعضنا فان الواسطة
في ادعاء انحصار طريق التعويل على فتوى الماصين بالبحث عن تعديل الوسائط كما مر من اراء الكبار
في حكمه واستماع اطلاقنا على عدل الواسطة مطلقا مع ما يات في منتهى ذلك في الوجه هذا مع خبر جرح من
النزاع كسوابقه على انه يدل على الجواز في تعديل حصول شرط الاعتماد على الوسائط وانما الكلام في **فصلها**
انكم اوصتم طريقا صحيحا الى مثل شيخنا الشهيد ومن تأخر عنه كالعقائد وابن فهد والشيخ علي بن جمال
مقلدة فابن لكم الطريق المنسل بالفتوى الى الشيخ جمال الدين والباقي القاسم ومن تقدم عليهم فان
الطريق الى تاييد الناس الحق فاستدل على الاجازة المتبعة والكتب المحررة على ما استقيناها وجمعنا
مختصة فتاوتهم الى الشبهة لا يخرج عنها الا اننا ادرنا ذلك في طريق الشهيد بجمع وبخبره في
الشيخ جمال الدين بن الطبري اسطعلاه فخر الدين ونظرائه وهناك يشعرون في خلاف من سلف من
المجتهدين والمصنفين وحق فقولنا انهم فيهم فاعلم فتوى الشهيد عن شيخكم المشهور في الشريعة

عدوا ثقاتا ثبات نفس فقلتم تنتم نحن الذين متلفان قلتم ربينا بالاطلاق لا الشبه من غير ان يكون
شبهه قلنا كيف تصورنا قلنا مجتهدا ينقل لاحد نوع مجتهدا اخر فيعمل هو نفسه ترك الفتوى فان
الاجماع واقع بين المسلمين فاطمينة على ان المجتهد لا يسوغ له العمل بفتوى غيره كذا انما الغير فخذوا
انقطع فتواه وصار الرجوع الى الشبهة مستحبا والاختلاف قوله لا رعا الا كلامه فانزع وجوه المجتهد
يتعين الرجوع اليه ويطلب العمل بقوله من سبقه وهكذا القول في فتوى جمال الدين وعلاء الدين
الناس والذين يتصل بالشيوخ في الدين بغير واسطة الشهيد يقول في ذلك كيف ينقل ذلك الى اسطر الدين وعن
فتوى الدين وعبد الدين وغيرهما فتوى هؤلاء الجماعة مع وجود الشهيد وموت اولئك فان الاختلاف في
مقتضى القول غير قابل لغيره ومقتضى ما اذا قلنا واخذنا فتوىهم لهذه الواسطة فنقلنا فتوى الشيوخ
جمال الدين وعن والده الذي هو عاقلنا سرائر اليه واحبهم اليه وهو لا يمكن ان يعمل بكلمة واحدة من كلامه اجتهاد
فيحيوه والده وبعد ما نذكر كيف نقلها الى الغير فنقل الكلام لا شيوخ الكل فيقولهم وقد تم الذي قصدنا بكثرة
الاصولية والعقيدة ان الميت لا قول له كقولنا ان المجتهدا فكيف يعمل بفتواه بعد موته وهو تعلمنا
بالطريق بغيره فتقليدها ثم ذكرنا غير ما ذكرنا في العلاقة بالنسبة الى الحق لان قال لم لو اترككم وتتركوا العمل
بما علمتم فتواه وان لم يكن له الا طريق لا نقل عن احد من الائمة حتى جعله في كتبهم سلم من هذا
واحتاج في سد هذا الباب بالتفصيل المحارب في ذلك وجود طريق صحيح في ذلك منهم سرفع الحاجة من اعتبار
الواسطة على ان توارثت كتب كثيرة برفع الحاجة عنهما مع ان المنع باعتبار عدم عدالة واسطة بعضه الى الحق من
محل النزاع بل لا خلاف في الجواز من حيث هو ثم فرض وجوه المجتهد لا يستمرنا فان الكلام اعان في جواز تقليده
الشيخ على هذا التقليد فليكن باقاة الدليل على عدم هذا النزاع الا في هذا القول لا كلام فانزع وجوه
المجتهدين الرجوع اليه المجيب مع ذلك فاقى حاجته الى الوسا له وهذا الطريق الذي خالف من انسابه

من البداية الى عتاما من رث الشك على عدم الجواز فضلا عن النقل هذا ونقل المجتهدا من حيث هو غير
وان يكون العمل لنفسه ولا غيره بل له اسبابا ظاهرة كثيرة آخر هذا وقد ذكرنا الاسلام فاسر الشيوخ
في وجه الاقتصاد على اصول الكلامية انما قصر عليها ولم يطرك العبادات السبعية لان والده ذكرها
اجمع عليها اهل البيت الائمة العصويون وما صح نقله عنهم بالطريق الصحيح الى الشيخ ^{في الحق}
الصحيح الحق لا شك فيها كذا في بعض ايامهم مع معللها بان لا ذكر لوالده ان الميت لا قول له الا في هذا
لكم ما التفت عليه الا في هذا لا يحتاج الى تقليد احد بعد موفى واجب الاعتقاد وعن علماء غير
نقد عدل عن يمينه الاطراف وعن قول عصوم الى قول مجتهدا فيما التزمون سلكوا واعتقدوا
وهذا الكلام منهما وان كان منظورا فيملا لا ان ينافي كلا من وجوه وفيه بعد ما يظهر ما مر في
ما يظهر بالبرهان **ومنه** على تقدير الوسا يطو وتحققنا في زمان من الاثر منة يشترطه كل في زمانها
العدالة اجماعا والعدالة لا تحصل بالقيام بالواجبات التي من جملتها التقدير في الدين والناس اهل للبرهان
بالدليل التفصيلي هي مرتبة الاجتهاد ان يكون في العصر قائم به يتاى به الوجود حتى فيقول الحق اما
ان يكون في كل عصر من الاعصار التي يتبينها الوسا يطو مجتهدا لا يكون فان كان فالجميع الذين
والاخذ بقوله لان اذا الكلام في وجوب الرجوع الى المجتهد المحي غيا في لا يتصور النقل عن المجتهد الميت ^{الكل}
في العصر مجتهد حتى كان التقدير على هل في ذلك العصر واجبا اجماعا فترك الاستشغال بقوله انما لا
على تقليد الوسا يطو في الوجود هو موجب لعدم العدالة الواجب لعلم امكان التقليد ومحق الجواز
بين علمائنا ان التقدير واجبا اجماعا اختلفوا في وجوبه هل هو على الاعيان او على الكفاية فذهب
علمائنا وذهبوا حلبة كمال الصلاح وسلا من خيرة الخان وجوبه عيني وانما يجوز التقليد في الامكان
الشرعية لاحد المستر وذهب طائفة الاحبار الى وجوبه كفاية ومن العلماء ان الواجب كفاية اذا لم يتم

ما كان الواجب على جميع المكلفين القيام به فان اخلوا به فجميع الامم واداموا على تركه مشقة
بعد اخرى ولو في يوم واحد فضلا عن ايام كان من الكبار ان لم يكن منها بل من الكبرها ابتداء اذا
ذلك فان قلنا بوجوب عينا فلا كلام في خوف الاثم لانه لو كان قلنا بالآخر فاما يقطع من المكلفين
الاثم في تركه عند قيام احديهما بحيث يادي به الفرض المكلف وهو النسبة الى التقدير انما يتحقق بوجود
جهته في كل طرف من اقطار الاسلام بحيث يجمع اليه في الواقع عينا حتى لا يرد من العلوم البدين
عدم ذلك زمانا وما نقله بسين كثيرة واللائم من ذلك اشتراك اهل العصر المفقود في
في الاثم وخرجه من العدالة وهو ليس عليهم بالاعتقاد على تقليد جواز الاعتقال الاثم انما الحق
بان يمكن الاجتهاد من اهل العصر المفقود بان من المكلفين من لا يقدر على حصول هذه
ولو بان سعة وحده على التقدير من وجه ممكن الاخذ من لا يقدر على ذلك بقطر الفرض عنه
الوجه في مكان العدالة وعلى هذا التقدير تثبت الوسائط في انواع على تقدير تسليم ذلك لا يتم القول
بجواز الفتوى والحكم ونقل كتابات المسائل وهل هو الاخير المتنازع وعين الدليل عليه ومن القائل
بالفصل ان من هذا شأنه بحيث عليه العمل بما وضع الاصراع ما يمكن دون الاختلاف اقول ان المسئلة في
الخلافة في ما يملك على ضاده وينبغي ان يصير في تحقيق الحق على ان العلم بطلان تلك الوسائط
جميعها بهذه المثابة بل لا اقلها وفيه انه قد بان عدم الحاجة الى الوسائط لتواتر الكتب على ان في قول
بعضها انما لا يشترط عدالة الواسطة ومع الحاجة اليها لا يابا فيها عدم حصول التقدير وانما هل فانما
عدم القيام بالتفصيل ولو ظهر خلافا مع ذلك لا يستلزم تثبت المثابة عليه فلا وجه للحق الاثم انما يحصل
مع الاهتمام الابعدين كثيرة ومع جميع ذلك اشتراط العدالة انما يصح ان يحصل من الواسطة العلم وهو
ولو في الجملة فلا يخفى ان الحكم على تقدير عينية وجوب التقدير والمثابة كما هو ظاهرهما قال فلا كلام في وجوب

الرجوع

الرجوع الى المجتهد المحيى بحجبه كما فان التنازع هل يكون الا في هذا لم يكن بعد ذلك ما يورث الشك في رويته
وعدم جواز تقليد الميت فلم يظهر عدم جواز النقل عن الميت كيف علم تصوره مع ان علم الكلام اول الكلام اذ لم
يأذكره ما نصه ويجوز ما يظهر من رويته **ومنه** على تقدير النقل والقول بان كان التوصل الى القول
بان جواز قولهم جميعا بحيث يغيرنا في اخذها شاء منها وطرح حاشاء كما يفعل اهل عصرنا على
عاما ويجوز من عامما ويجعلون منه خلافا ورواها لما تقرر في الاصول وذكر كثير من الفقهاء ايضا في
كتب الفروع انهم تعدد المفتي يعين لاجل العلم فان تنازعا في الابعاد وان تنازعا في الجواز **يستفاد**
في تقليد الميت شاء فاذا اخذ بقوله في مسئلة لم يخبر لاجل العرف في تلك المسئلة واختلاف جواز الرجوع
في غير تلك القواعد فدل على ان الذين يتبعون شأنا من الجماعة المتخلفين في العلم وغيره بشبهة
انهم قلعت فتوهم غير جائز في دين الله نعم ولا قابلية احد من يعتمد على قوله منهم وفيه ان هذا
لا ينافي جواز تقليد الميت كغيره بل يدل على تقديم العلم والابواب ولم يكن كلام الخصم في الكارعة
له فيها كما فيه كجواز التقليد بل غيره من الادلة بحجبه **ومنه** ان من القواعد المقررة والفتاوى
ان المجتهد اذا اجتهد في مسئلة وافق بها كغيره وتعين على اناس العمل بها ثم رجع عن تلك الفتوى
الواجب انما العمل بطلان حكم الاولي في حقهم وجوب عليه وجوب على كل من قلده او لا ومن لم يقلده العمل
الثانية وثالث الاولي وصار علمهم بالاولى كعلمهم بغيره في كل تقليد وهكذا لو رجع عن الثانية
الى الثالثة والرابعة وهم جاز حيث يمكن واذا كانت هذه حاله فتواه لو كان حيا بغير خلافا في ذلك
فاجوز العمل بطلان تلك الفتوى السابقة على الاجتهاد بعد ان حكم بطلانها بالاجماع على علم جواز العمل
بهذه فتوى مع الاصراع على وجوب الرجوع الى فتواه في حاله الحيوة ثم بعد ان يموت ويطلب قوله على ما سلكنا
وتغيرت رويته وان قوله بطلان فتواه لا يجوز لاحد العمل به ابدا سواء تقدمت والماخرة فتوهم التوقيف

ذلك كله من حيث العمل بالحقوقي كانت من فتاويه سواء تفقدت أم تأخرت ولقد قلنا في كتابنا
الحكام لا بد من قامة الدليل على ذلك وثابت صحة ما قد اجمعه على إطلاقه ولا فارق في ذلك
الاجماع متعين ولو صح جواز تعليل الميت لكان اللزوم من هذا ان يعمل بالحقوقي علم من تقدم
عليه انما السابقين من لدن الاثر على زمانها هذا بل من حيث ان الاجتهاد سابق في بعض
بل لا يتفق فيه والامام في الناس على الحكم والقضايا الا بالحقوقي المحمدي كما هو مقرر في محله وقرئ
اعلم هذا المخلوق المصنوع والحقوقي على تفصيله ما قد اختلف في زمانها هذا بالحققات وعلى تقدير تعيين ذلك
العمل بالحقوقي في المسئلة وماذا علم من الحقوقي وذلك كله في حق من بل يخرج من الخلق في وقت
كان اللزوم لتعيينه من ذكره لم يتعين كان بمثابة الجمل بالحقوقي وهو من حيث لو قلنا العمل بالحقوقي في زمان
ما يدل عليه لزوم الاختلاف في التاخير وهو لا يتلزم علم جواز تعليل الميت كما كان حصوله في
ولم يفلح احد بجواز ذلك في الميت دون الحي حتى لو احدثنا ولو في زماننا وجوده لا يلزمنا الترافة
اجنبيا بالنظر الى المدعى وما ذكر من لزوم ان يعمل بالحقوقي علم من تقدم من لدن عصر النوح
الى زمان المستفوت ان اراد منه ما يمكن ان يعمل ويعترف صاحبه المستفوت فلا اشكال ولا اعتبار عليه
وان اراد لزوم ذلك وان لم يعلم مع تقدمه او قسره فغناه عن البيان مع عدم مثله في الحق كما في
لزوم الاختلاف في الحقوقي ان اردنا بالآخر ما اطلع المستفتي عليه فبهذا في زمان الزمان الواقع فغناه
كغناؤه ومع ذلك هو كغيره من ادلة الجواز كغيره من الفاسد في غير المدعى في الجواز **وهذا هو**
عن ذلك كله قلنا بان الميت ليس اولى بالحق جواز العمل بفتواه ويلزم من ذلك الزام شنيع وهو انه
الرجوع الى العلم من الاحياء والاموات عمل بما قرأه من القاعدة فلو فرض تجرؤ المدعى على العلم
مرتبة من بعض من سلف من الفقهاء والاموات ولكن ليس في العصر سواء او في غيره ولكنه علم

يلزم على هذا عدم جواز الرجوع اليه والاختلاف في لزوم تعليل العلم والفرق ان بعض الاموات لم
منه وان قولهم معتبر وهذا خلاف في الاجماع لا يقال هذا الفرض منفي بالاجماع على إطلاقه فيجب الكلام فيما
لا جاع عليه فان مثله في كونه تخصيص العام والتفصيل بما عدا المخرج بالدليل لا نأفوق هذا بل
لزم من جواز تعليل الميت حيث اتفق وعطى وجه مخصوص كما حكم لزم منه الحال فهو في الفكاك
تعليل الميت على ذلك الى جرح الا بوجوب المطر وفيه ان عاد على تعليل العلم ان كان عقليا صادقا
لا مقرر حاله ويقرب بعد حصول الاجماع في مثله كيف هو ليس مما يتعارف الشوا من عند المحققين
ولما قلنا قدما اننا لا نعلم من خلوه وما يستبعد حصول الاجماع وان كان فيه وجه تقبل كما هو الواقع
لا يلزم ما ذكره ويكشف عن الاجماع الذي ادعاه وكمن قبيل في الشريعة وليستين ذلك بالرجوع الى
ادلة تعليل العلم على ان تفقد العلم كملها عندهم هذا مع ان لقائل ان يقول لما يمكن ان يكون
ناشيا من تقديم متعلقا كما يمكن ان يكون ناشيا باعتبار تجويز تعليل الميت لذي الالبتم المدعى مع ان
ما ذكره لا يستلزم منه فساد تجويزه في الجمل وبذلك ينفى اقرار المسئلة **وهنا** ان التعليل انما
ساع الاجماع المنقول والعصر المخرج بتكليف المخلوق بالاجتهاد وكلاهما لا يصلحان دليلا في موضع
الاشارة في الاختصاص بتعليل الاحياء والعصر المخرج يندفعان بتسليم التعليل في الجمل على القول
بالجواز قليل الجدي على اصولنا لان المسئلة اجتهادية وتعرض العامي فيها الرجوع الى الحقوقي المحمدي
وج فالتاثير الجواز ان كان ميتا فالرجوع الى فتواه فيرد وطاهر وان كان حيا فاتباعه في زمان العمل
بفتاوى الموتي في غير ما بعد من الاعتبار غالبا في الظاهر من اتفاق علماء الفقه من الرجوع الى الحقوقي
الميت مع وجود المحمدي بالحق في حكم الاجماع فيجوز بها بعض الصحابة فيرد عليه ان ما ذكره من ان القول
بالجواز قليل الجدي على اصولنا لا وجه له وعدم دلالة تعليل العلم على اختصاصه بشئ الا في موضع من مدعى

والتضعف فالعدول عن القوى منه الى الضعيف فيجوز حكمه بالمنع عن تعديله الى المستطوع والى
اعلم واما فادكلامه لظن الاقوى فلما هناك صرح بان الفتوى من باب الجسب كالتشهاد والاشهاد
كالسيد في الفرية فظاهر مع ان الكلام هناك في طريق المسئلة اذ هو المتعارف فيه بين السادة ^{المشهور}
ثم وجد الرجوع فيسلكه الظن واضح لعدم كفاية صحاح الاخبار شيئا من الاحكام بعينه بل
الحقيقة وجود سند صحيح لا يوجد اذ وجوده اندر من سند اتمامه شيئا على العدول الفرية
لا يمكن فان عدلنا لمجمل الظنون الاجتهادية لا بالعلم ولا بالخبر ولا بالشهادة فلا يمكن تعديله
بعدها انه هو لا ولو سلم يلزم من الاكتفاء بصحاح الاخبار الخروج عن الدين بمجملها فاعلم
ليس من باب احد نعم في كلامه فظهر من وجه آخر وهو انما اسنادا بالعلم غير الضعيف
كاهو ظاهر جدا في تحقيق المقام في الفرق بينهما بحيث يكشف حقيقة الحال في المسئلة ان الاجتهاد ^{السل}
في الاحكام الشرعية عندنا العلم وهو لا يختص بشخص دون شخص والظن القائم مقامه وذلك لان
ظنا او عدلا لما كان مراد الاحكام ^{العلم} وظهر انها فان حالها ليس الاحكام اللغوية والعرفية ^{العلم}
ولا دخل للاعتقاد فيها الا ان يجعل موضوعها كما اتفق احيانا كالظن في الاجراء وغيره ^{العلم}
والجاء في القصور والتمام والجمهر والاختلاف على وجه الفرية ذلك والعلم مراتب بنفس الحاجة
فيها الى جعل ولما الظن فحتاج الى جعله ان العقل لا يستعمل بحجبة وكونه مرآة وواجب اعتبار ^{العلم}
المراتب في حجبته في مراتبه بما تبين بحجبه بالعلم والالتم الدقة فظهر ان حجبه خلاف العلم ^{العلم}
فقل في عصرنا وان اسناد العلم في كثير من الاحكام لكن لما كانت ظنون بحجبه انتبت الجمع ^{العلم}
فيما يلزم الاكتفاء بها باننا نعلم ان ظاهر الكتاب في الاخبار المتواترة والاحاد المصنوعة بالقرين القطعية
صلواتها على من طهر ولو للفائدين وفاقا لغيره المسلمين وغيره من المبدي والدين كما اقبلت اجماعا ^{العلم}

واستماع الظن ليس بوجه وان لم يكن في كلام المستدل لانه عليه فان غاية ما دل عليه كلامه حصود دليل التعبد
فيما ذكره وهو لا يقتل ادعاء الحق من تعبد واستماع الظن بل يكفي عدم الدليل على جواز ^{التعبد}
واستماع الظن كما هو الحق في عدمه ما تبين على انه لو ادعاه لكان حقا فان التعبد في قوله سبحانه وان
الظن لا يفتقر عن الحق شيئا يفيد العلم ولا ينافي فيه اختصاص الحكم بالاصول لو سلم كان قوله سبحانه ولا
ما ليس لك به علم وان اختص بشيئا صلا الا ان خصا يصح بصورة عندنا بل عندنا هل الاسلام ليس
منها ذلك قطعاً فعادة اشتراك التكليف بعم الحكم بعدم القول بالاعتصام بآية ولو قلنا ظاهره سلب
العلم فلا يستلزم القطع في الاصل لان وضع القوانين عام والوضوح خاص كما مر في محله فاذا تعلقت
النهي بفيد العلم هذا لو لم يكن لفظة ما ذكره كما هو غير بعيد لا لا الامر بل وايضا قوله سبحانه ^{يعلم}
الا ان الظن وان الظن لا يفتقر عن الحق شيئا يفيد العلم والتعبد ولا ينافي فيه اختصاصه بالاصول ^{العلم}
وكذا الاخبار الكثيرة بل المتواترة كما ادعاه جماعة الداعيات الزمان لا يخرج عن حجبتهما ان زاد ^{العلم}
شيئا زاده وان تفصلا اتمهم وكذا الاخبار الداعية على الاصل الى التحليل في الاختلاف في جميع الكليات ^{العلم}
الحق عن الباطل وكذا الاخبار الداعية على عدم التعبد وبالحكم عدم جواز العمل بالظن من حيث هو ^{العلم}
شعار هذه الشبهة في افتراء اصولهم وفروعهم مع العامة لا شرط لهم العصمة في الامام استنادا الى
عدم حجبه عن العمل بالعصوم وحكمهم بوجوب حافظ الشريعة في جميع الانحاء على الاصل عدم حجبه ^{العلم}
حتى عند العامة كما يظهر من كتبهم ومنه يلزم ان يكون ايقاع العمل على اقتضائه حراما وكذا اعتقاد ^{العلم}
مقتضاه حكم شرعي العمود لا بدعة ولو قلنا كلام المستدل هنا في جواز الاخبار فظاهر حكمه ^{العلم}
بان بالعلم في غير ضروري الدين او الدعة فيسقطها قائلها واذا تحقق اسنادا بالعلم في حكم ^{العلم}
كان التكليف فيه بالظن قطعاً والعقل قاض بان الظن اذا كان له جهات متعلقة بتقارير ^{العلم}

وغيره

الامة فلا ينافي في مخالفة الاخباريين وامثالهم ولا يكون بعض ما يتوقف عليه ظهور لانها تكون العام
محتج في الباطن ومعهم الشرط والغاية محتملة وهكذا خلافا لما افادوا لعدم منافاة المخلاف الاجماع
ولا سيما في مثله ولما اتى فلان المخلاف في كونه لا يستلزم المخلاف في ذلك فان هذه المسائل وامثالها
ما يكفي فيها النظر قطعا واجماعا ومخلاف في هذا المخلاف في غير المخارج من الاولى لمن المجهدين فيها في حجة
الكسار ثبتت حجة خبر العدل ان الفاسق من التبت بشبهة وغيرها كالعدالة بالاعتقاد اعم او بدعي ينافي ذلك
ولو اخرج الاجماع مع تاصر في التمسك ومن انما يظهر حجة الاستصحاب عنها يظهر حجة اصداله البراءة
وحجة الاجماع غيبته عن البيان ومنه ليستفاد حجة بعض ما مر ايضا وما يمكن ان يقال ان حجة الخبر
لا يستلزم حجة ومثل ذلك الاخبار الملقاة فانما تثبت الظنون الاجتهادية مع صلاحها للعلماء في ذلك
ما ثبت من الكسار حجة الملامنة فانه المتبادر منه جوابا لانه اذا ثبت حجة ان ثبت حجة الاول
على حجة من المجهدين من الادلة فيتم الامام على ان جماعة من المحققين ادعوا الاجماع والسير في العمل
باجابة الاجماع وعلى وجه يعلم ما نحن فيه وهو الحق فظهر من جميع ذلك انه لا يلزم في عصرنا وما مضى
العلماء انظر حتم لما عرفت من اختلاف انواعه ولا يخرج من الدين لان بناء جمهور اهلنا على
العلماء اذ كانوا اقل وعلمائنا احدا وما سمعناه ان يعدوهم من خرجوا عن الدين بل لا
ذلك احد بل لا يمكن ان يقال ولهم ما قال البعض اجلة من عاصريهم وينبغي التفتير اذا حاول
على مطلب من المطالبات فبقية ان يتخذ الادلة الظنية لوقت الاضطراب وفقد المذاهب لانه في
غنى عنها بالايات القرآنية والاجابة الشواقة المعنوية والسيرة القطعية المتكافئة خلفا بعد
من زمان الحضرة النبوية والامامية الى يومنا هذا وليس مذهبنا اقل وقصصا من مذهبنا
والحنبلية والماكية والزيدية والناويفية والواقعية والفطرية وغيرهم فان لكل طائفة تميز

مسترة

مسترة وتوافقا صاعدا بعد كسار اهل الملل من عدى المسلمين على بعدهم عن انبياءهم الذين
لم طلاق وسينشئون فيها على الاثر ولا يصغون الى مكان من انكسارهم فتم نعم لو فرضنا العباد
ان يقع ما بين ايدينا بما سمعت او بتسليمك بعض بلاد لم يصلح لك باليد صحت العمل بالنظر
ولو بالقياس ان حصل عنهم فان ادرك من كسار الظنون لم تشمل مثل في الرجوع الى الشريعة
بانواعها وفوق الفقهاء ولو واحدا والاخبار الضعاف الى غير ذلك وان امرت بتحقيق الحال على
وجهه يبلغ وانفع فعليك بمسا التمسك من هذا كله ظهر حكم المجهدين بالجملة انما حكم بالظن
بما هو ظن يقتضي الى انشائها في الحكمة الالهية وتخصيصه بكثير مما التزم ينافي الكلية العقلية وحجته
من غير انشاء سبلا العلم وان يكون عليها يقتضي في الدعاء والتسلسل فلا حاجة الى الايات والآ
مع ان القول بما دعا ينافي الى عدم الحاجة الى بحث العلم والوجه على ان حجة الظواهر ما ثبت في حال
الاختيار دون غير هذه الجملة وذلك يكفي في تشكيكها عن امسارها عن غيرها وانما بها بالنسبة
الى غيرها يكفي انما اصولها متفق على حكمه بخلاف غيرها فلهذا قدما التمسك على غير هاهنا انما مكان
ان حكم بها بمسار يكفي وما انقضى من عدم تحصل ظن خاص وكيفية بالظنون الخاصة كون كلها او جلها على
خلافه فبما بعضا من الخلافات لا ينافي الاجماع واخر يرجع الى النزاع في الموضوع مثلا وقع الاجماع
على حجة ظواهر القرآن والسنة المتواترة مع اختلافهم وان العام المخصص هو حجة في الباطن فذلكها
يكون من هاهنا بمسار يقول بكونه ظاهرا فلا ينافي كون ادلة التمسك حجة في كونهها ما وقع الاجماع على حجة
الكلام في امثاله فذلك على تدبر فان المقام من مزال الاقدام واما المقلد فلا يخرج امان ان يكون مستند في
الرجوع الى الفقيه المعتبر والمخرج والتكليف بما لا يطاق واجماع الامة باعفاء القطع بفساد وجوب
عينة الاجتهاد في عصرنا بل في عصر القائل بها ايضا او الاخبار المحفوفة بالقرآن القطعية ولا دلالة

فخرج منها على ان يحية قوله من حيث حصول النظر بل احتمال التقيد قائم بشهادة العديد مع خروج
بعضهم كما مر صفا فالله ان الحكم مخالف للاصول كما في كغيره في محل النفا مع انه لو لم يكن كما ذكرنا
كما خلف الحكم في موارد لا يحصى لا يمكن التمام خروجها عن هذا باب الاجماع فقط بل لا يبقا انهم علموا ان
الاعلم ان الان مع بقوة النظر وهو من شأنه ان الحكم منوط بحصول النظر لان ذلك ان يبلغ حدا لا
ينفع والا كما هو الظاهر في علمنا ان يكون ذلك مرجعا عنهم وان كان اصل الحكم بعدا كقوله
البيروق على الاخرى باسأل في ذلك على ان ذلك مقتضى قاعدة الاشتغال فان المدارح على التبعيد
ولا عموم في المقام نعم الافضل بغيره فلما يقال ان يكون للاختصاصية عند غلبة كون قوله اقرب الى
الامر فيعين تقديمها ونظيره حكم اجزاء الصلوة المطلوبة بشرائطها بالنسبة الى من قال بكونها
للمصحيح وليس هذا من باب العمل بالنظر مع ان المدارح ان ليس على حصول النظر وفاقا كما هو مقتضى
العالم هنا فانه كما مر صرح بان الفتوى من باب الاسباب مع موافقة في التعليل المذكور في الفتاوى
السوية في الوجه الاخير غير لازم وما ذكره في بيان غيرنا في قوله وكيف يمكن دعوى الاجماع مع مخالفة
كثير من الاصحاب في التسليم من التعليل بطلان الشبهة في الذكرى الى قهماء اصحابنا ونقائس طلب
فيه الا ان الشبهة ينبغي ان قهماء اصحابنا بل في بعض قهماءهم ونقائس ان قهماء حليج كلامه
بين البعض في الكل وهذه الذكرى بين ايدينا ونقائس ان استبعاد ادعاء الاجماع من المستبعد
فانه ليس من خواصه بل على وجه الشبهة بنفسه مع نقل الخلاف الذي على خلاف الاجماع حيث قال
يدفع اجماع السلف في الخلاف على الاستثناء من غير كبر وهو المصريح به في الترتيب ايضا وظاهر العلامة
غريب والمبادئ حيث نسب الخلاف في العامة في الاول سنة في بطلان قول المخالف في مقدمات
بالاجماع وبطلان التكليف في الاطلاق وكذا ظاهر الحديث في المنة حيث لا على اتفاق المحققين في

الى العامة مع ان بطلان الدليل على وجه لا يتحقق في ريب كما هنا يسهل الخط في حصوله انما ان قوله
كلام الكلية في اول المكلف ظاهر في بطلان وان اوهما ذكر في موضع حيث قال في الشرط من اصله كونه
بما استبعد بخلق ان يؤدوا جميع فرايض يعلم ويقين وبصورة وكذلك آخر حيث قال ومن انما
فالمخلاف لا يروى ان يكون دينه معار استودع الغزو باعونه سبيل اسباب الاستحسان والتقليد
والناويل من غير علم وبصورة لكن في الاول كلمة فيما بعد حيث قال وقلنا انما يجب ان تكون عند
كنا كذا في جميع في جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع اليه المسترشد في اخذ منه
علم الدين والعلاج بالاثار الصحيحة عن الصادقين ومنه القائل في تعليمها العلم بها في
فرضه وجعل مستثنى من ان قال مع ما رجونا ان يكون مشاركين لكل من اقتضى في
عملها في غير هذا في عابره الى انقضاء الدنيا انما لا يجرى في كل واحد والرسول في تمام
واحد والشرعية واحدة وحلالا محمد حلالا وحراما حراما الى يوم القيمة انتهى وهو كما ترى ظاهر في
جواز العمل بها بل غير محسوس وبعد موافقة ان لا يمكن ان يقال ان الاخبار المذكورة في قطعها
وعلم تخصيصها هو ما تباحث في كل حكم في الصلوة المعاصرة به اخبار كثيرة ونقائس
وان هذا من الدعوى فكم واما الشبهة في الظاهر ان المراد منه ان على العامة مع ظهور في الاصول
فليس ما يدعى من جماع عليه وانما قال فلا يروى من عليه ان يجمع مؤمننا في عصره كما في او يحصى مؤمننا في
كافرا واما ذكر حجة الجاهل كما في فلا ينعى بل يعين في ظهور الاجماع لها قطعافا في انفسه جوازا
التقليد بوجه فاستدلنا في الذكرى وما ذكره لا يخرج عن التقليد الرابع قوله وايضا العلم بقول
قول المعصوم او تقر في مثل هذه المسائل الاصولية التي لم تعلم الكلام في ذلك عصر في المعصوم غير ممكن
لا يجمع مع اعتقاده بوجه ودر ثباته العلم كما ينقل وهو عجيب الخامس ان الروايات في كنهه ضعيفة

مع عدم دلالة ما على جواز الرجوع الى الميت لعلنا لعدم ظهور كون الكتاب طريق الفتوى ويكون كتاب
الحديث كما هو الشائع في ذلك العصر ولو سلم لا دلالة فيها على ان الراوي يأتى عليه على الكتاب السادس من ذلك
من دلالة كلام الصدوق على عتق العتق اذ يأتى به بعد موته لم يظهر بعد موته مكاثر لا ينفع لاحتمال ان
ذلك يكون ما اخذها صحبة غيره كان تكون ما اخذوه من فقهاء النجاشي وكان حجة عنه او من بالانفاق
الفتوى كما يشهد عليه قوله بل قد صدق في ايرادنا الفقيه على ان المعروف في الانس عدم بقاء هذا التقاد
ولم يشاهد في كلامه السابع ان الاخبار المروية فيها رجوع الناس الى الجماعة للملكون السادس من ذلك لا فيها على
الرجوع الى الفتاوى الاموات كما ترى الثامن من ما ذكره من انه لا يكفي في دفع العتق بتقليد الاحياء لانها
تقليد الميت فيها ان حكم المسئلة بما لا يصل فيلزم من وضع الوفاق وهو تقليد الاحياء التاسع من ذلك
لان المسئلة الاصولية قلنا لا يخرج امان يادها الاصولية الاصولية الكلية او العينية والاولى ترجح
ومع ذلك لا ينفع كالمسئلة لان التراجع الى العاقل على عتق العتق عبادته وسلامه وفقا لهم العقيدة
او لا كما في المسئلة فرعية غاية انها ابواب توقع حكم الشك الاول على حجة قول الفقيه له وهي مسئلة
فان يجوزنا الفجزي جواز الرجوع في المسئلة الفرعية الى ما يتفق عليه وهو ما لم يكن قادرا ولا خلا
فظهر ان المسئلة اجتهادية وفرض العاقل الرجوع الى الفتوى لو انقلنا الفجزي كما هو مختار المستدل بحجة
كلام الفقيه للعاقل مما لا يمكن ان التقليد في الجملة الموقر وهو ظاهر لكن ذلك لا يثبت في المقام فان
يجب عليه ان يجتهد بان تكليفه لو لم يكن تقليدا لاستلزم ذلك التكليف في الاطلاق وبطلان المسئلة كما قلنا
وللانزاع ظاهره فحين عليه التقليد لما كان التقليد من بعضها محل الخلاف فيعين عليه ان يجتهد
محل الوفاق وهو ليس بالتقليد المحض واما جواز الرجوع الى فتوى الميت فغير العلم وغير الاربع او غير
تجمل النظر الفجزي فنصحه بتقليد الفقيه المحض والظاهر انه محل وفاق لان المسئلة المذكورة فرعية

لغيره

من وجوب عدم تمكن الاجتهاد فيها بيقين عليه التقليد فيها لا يقال العاقل اذ هو غافل عن المراتب المذكورة
جاهل فكيف يكلف بذلك لانه خارج عما نحن فيه وهو مسئلة اخرى بل في الكلام فيها العاشر قوله يمكن تحصيل
القطع فيها بغير كيف بار القيد فيها منفتوح فقد تكلفا جميع من القول بالقبول مع كثرة نظائرها الفرع
كشهادة العدلين لها الحاشي قوله وعلى تقليد عدم امكان تحصيل القطع فلا شك في الكفاء بالظن
ان كان الظن في المسئلة الاصولية وهي حجة قول الميت له فليخرج امان ان يكون للمسئلة دليل قطعي لا
العاقل على فهمه لقصور رده عن تحصيله فظنه ليس بحجة قطعا وقولا واحدا ولا يكون بلا غاياتها
فيها الظن فيحصل له بحجة قوله بنفسه موقوف على غيره من التجري والمسئلة لا يثبت وان كان الظن في
المسئلة الفرعية فيظهر حكمه وان كان خلافا لظاهر كلام المعترض الثاني عشر قوله لانه غير من احكام
الاجتهاد فان كان الاصل من علم وحصل للمسمع العلم كان ما ذكره حقا ولكنه اخباره من ظن ينطبق به من
الادلة مع الظن بعدم المعارض وكثيرا ما يرجع هو بنفسه عن فتواه فنحن ان يحصل القطع ح هذا مضافا
الى ما مر في المسئلة قول المستدل على اصولنا ليس معنا ما ذكره بل الظاهر ان فيه تعريضا بالعام حيث ان
لغيره كثير عندهم حيث يظهر من حصول الاجماع بتقليد ائمتهم لا بغيره ومن صرح بذلك في الجملة ايضا
في المنهاج حيث قال وعليه على جواز تقليد الميت الاجماع في عصرنا فلا يكون المسئلة عندهم قسم الرابع
قوله غير صحيح فخرج لان المسئلة لم يلزم التقليد بل دعوى انه انفع وهو المقصود من كون بعيدا عن اعتبار
فان الطريقة السهلة الشائعة في اخذ الفتوى للعوام غالبها السؤال عنه ومعرفة فتاه وقت الحاجة او شيئا
بالاخذ شافها فالاجماع من الفقيه للرجوع الى كتب السابقين والاجتهاد في عباراتهم مع صعوبة كثير
بعيد عن الاعتبار لهم عما ينفع البعيد من المجتهد في غير ذلك قال غالبها الثاني عشر قوله لا يتحقق الاجماع
على منع تقليد الميت مع وجود الحق لا يتحقق من التطوير غير صحيح بل مع ملامته فان يمكن ان يكون

تقديم الاستصحاب على ما ادعاه من الاجماع لانه اصل جميع عليه بين الكل ويمكن التمسك به
بمقابلة الشك وينفع منه كل احد بخلاف الاجماع فانه يقتضي الاكراه على الشك والشك لا يفعله الا هو
على انما يدعى فهو الاجماع ويجوز حمل الكلام على ما مر من انما لا يكتفي بالاطلاق في المطالب من غير
سبيل في مثله فان عزمنا اننا سرع فتوى الحكماء على طرفي النقيض في غالب الاعصار حتى في بعض
كما يظهر من رسالته فيهم بعد عليه شيء آخر وهو انه في بعض الاجماع امتناع العلم بالاجماع في عصره
فكيف يصح عنه هذا دعوى وقوم ولو ظاهر انتم وللكلام في كلامه بعد مجال يظهر بالتدريج **في**
فظهر مما مر في الخص فاضلا عما يدعى ان المجتزأ في المقام ان مقتضى اصولنا ان يقتضيه مستند الحكماء
العلم المقلد لما كان مكلفا بالضرورة ولا يقتضيه تحصيل الاحكام بنفسه كذا في حق عليه الجوع الى
الغير في غاية ما ثبت من مستند جواز حمل العلم بالاجماع وهو الاجماع او الجوع والعلم بالاجماع
او الاثر بالشئ عن اهل الذكوان التقدير القطعي الى اصل من سيرة النبي صلى الله عليه وسلم علمهم قطعاً
باخذ الناس المسائل من العلماء او امر الاثر من الناس بالاجماع في غيرهم من العلماء وامرهم بجماعهم
بالفتوى مع الاشتراك في التكليف والضرورة على الجواز انما يشيرون عصم آداب الخاتم وعلموا الى
جميع كلام الفقيه لم يروى ويحقق مناهل حتى يصح التحكيم فيقتضى القاعدة الاكتمال في الحكم الخالف
علمون في اليقين على ان ذلك لا يتم بخلاف الحكم في موارد الاختصاص هو مع كون الدليل عينا كما ترى مضافاً
الى ان الشارع او امره لو اوجبه بالضرورة وواجب عليه الامتثال بها والانتفاء عنها كالاتساق
واستصحابه في مقتضى تحصيل البرهان بما ثبت له من اولئك ما فيه فالاصح ان الحكم بانفسه الشك في
ما ادعى على جواز التمسك على ما ادعى عليه اما جعله كالسيرة ونحوه لم يثبت على الجوع الى العلم
ان مطلق السؤال من اهل الذكوان تم كلفه وعينه بالاجل ولو سلمنا لا يتم لعدم صدق الشئ الى الجوع

الاخذ من الميت ولذا لا يجري الاستصحاب فيه كان يقال ان الرجوع ثابتاً فيستحب عدم بقاء التمسك
وهو من شرائطه وايضا ان حكم الاجتهاد من المناصب الشرعية التي توقفت بقوتها بعد مخرجها عن الجوع
ولم يثبت الميت ايضا الرجوع الى الاجتهاد اما منوط الى النظر اليه او في جهة تقديمه لا يستقيم الا
على الاول والاخر عدم الاطراد والانعكاس بما لا يمكن تقويمه من ذي مسكة فيعين التمسك بقاءه
الجميع بما مر من الشهرة التي كانت تملح الاجماع او يكون اجماعا والجماعات المقولة وغيره منها يلزم
فما عبادته غير المقلد فان الشك في كونه الحكم كما او لا مبرر ما هو به يستلزم الشك في الاستئصال
الشك في حصول المقتضى التي هي شرط فيها وهو في غاية الوضوح اما العامة فان وافق مقتضى الفقيه فلا
في حصة لوجود مقتضى وهو شرط الصحة لعدم المانع فانه الغرض واما عدم التعليق فلا يقتضي
لعدم مدخلية التعليق في الاثر فكيف يحصل ولا يقتضي التقديم وهو ظاهر واما على تقدير عدم
الوافقة فلما كان مما يتيمم بالتمسك فيحصل قيمته ايضا وان كان من باب آخر واما على تقدير عدمه كما ان
بليها من ائراج او علمه وقام به كالكاح فلا يجوز له التصرف في عدم الدليل على حصول المبرج وسيله
علمه ولا يصح في الاثر البضع ونحوه ويجوز مطلقا **المورد** ان اصول الحديث التي منها احكام
الاجماع اربعة ائراجة ولما كتبت في اكثر منها وشايخصا الشك في مقتضى هذه الاصول لا يغير
واخذها من الاربعة ائراجة ونحوها الجهد ولا يخرج الاخبار من مقاديرها وانهم عملوا سيما الشيخ الى ان
الوارد في الشك الواحدة فاحذروا من الاصول بعض الاخبار المناسبة وذكرنا بعض ما ياتينا فيها في
بقية الاخبار وما عارضها وان كانت صحيحة السند الا ان ما ذكره اخص طريقا ومن تتبع الرجوع
من الاصول كما من البرقي يظهر له حجة اذ كانا ذاك اذا عاون بابا من الابواب في قوله ما يفرق بين
حديثا على وطرق اكثرهما من واضح الصحيح فلما عدا اليك في الشيخ الى ائراج الاخبار منها فقلوا

فيهم مما افترعوا من الاختصار ولو نقلوها كما هي لم يفرق بينهم منها غير ما ذهبوا اليه ومعلوم من تلك الخراف
مع ما حصل عليها بسببها ففعلوا من الاختصار ما قطعوا الارسل وانواع الاختصار وما جردوا صغرى
من اقوى انواع الاجتهاد ومع ذلك قبلوا على ما رواه ياتهم وتقولون واعتقدوا عليها وسكنوا اليها وادبو
انفسهم بالبحث في الخصص من الاصول فالكثير الذي تفرغوا عن اعصار الاثر من هذا من اعظم انواع التقليل **والثاني**
وفي نظر من وجوه **الاول** ان قوله وما اصغروه من اقوى انواع الاجتهاد جردا في كلامه من حاله من جهة
ذلك في مقصودهم كلام وهو ان مقصوده على وجه الجمع كما استدل ذلك الصدوق في المصنفين كما
وقتهم للخطبة ولا ينافي ذلك لعدم استيفاء جميع احبنا بالباقي كمال تعدد الاحتمال او ما آخره **والثاني**
حالة ان اراد بالاجتهاد معناه اللغوي لا يتبعه عليه المطلق كما هو ظاهر وان اراد به معناه الاصطلاحي
يرد عليه ان احدا من علماء ثانيا لم يقلهم بل هو في بلامرتة وتفسيرهم حيث يقولون بان التقليل **الجملة**
حرام ولا يتكبر بانفسهم عليه ويلسوا باخفاه ذلك عايناهم ثم حاشاهم بل لا يصح في المسألة فان
الثلاث مفسر في كثير من السائل فيما يسمون مقتدون مع ان هذا القول لا يصح في القائلين بما يقتضون
احاطتها انطلق البيان نعم غاية الامر ان ثبت عندهم عدالتهم وجمع فيهم الشرايط المعيرة في الروايات قبلوا بانهم
اذا خلت عن المعارض وليس هذا من التقليل في شيوخ بل يثبتها بعدا لمرتبين فانه ليس من شرايط قبول
الرواية الاجتهاد من الروايات بالاتفاق بخلاف التقليل فاما اصلان مختلفان ماهية وشرايط حكمها
بالجملة لا يطعن به بين الدلائل **الثاني** ان قوله واعتقدوا عليها وسكنوا اليها لا وجه له فان الثابت
بين العلماء من الروايات الاخبار لا يمكن انكاره فمقتضى المشايخ المستجمع قول بعضهم لا يقبل بعضهم من
الاضطرار بل يدعون بعضهم على بعض بل اعمدة اسباب الاختلاف في الفتاوى المستندة الى الاخبار والحجج المستندة
الثالث قوله ان يوجبوا على انفسهم البحث عن الاصول المذكورة في هذا ان اراد مع عدم القدرة ففسده

من

عن عن البيان وان اراد معها كما هو الظاهر فكذلك كيف هم ياخذون في تدوير الاجتهاد واستخراج الحق
في تحصيل الظن فلو جردوا وجود ما ينافي الفقيه من رواية في كتابه كانوا قادرين على وجوبه
لم يستخرجوا وسعهم وكذا لو جردوا احواله في الكتب لا يجمع مع مقتضى وجوده والخصص في هذا
دعوى جماعية من محققهم الاجماع على عدم جواز العمل بالعام قبل الخصص في مثل هذه الظن **والثاني**
او العلم به هذا مع ملة كلامه من علم بثبوت بعض ما استدلوا به المشايخ **الثاني** فانهم **والثاني** كتب الرجال
قد اخضعت الجرح والتعديل للرؤية واعتقدوا المتأخرون عليها فضعفوا او تفقوا الاجلها من غير انما
على كذا لاسباب القادحة والمادة ولقد ذكرها اصحاب الرجال الجدة الا ان عليها من انها لا تنصل
هذا الجرح والتوثيق كما اتفق بجماعة من المتأخرين في شان عرب حنظلة حيث يوقعون هذا الكتاب
بعضهم ان الشهيد الثاني وثقه واعتد به في توثيقه ثم قال قال والله الحق ان والى قال في حقيقته
توثيقه من محل آخر وبعد هذا اطلع على ذلك المحل وهو حواشي على المحلة صديقا وهو قد اعتد به
حديثا الوقت حيث قال في شان عرب حنظلة انا انا عنيك بوقت فقال له اذا لا يكون عليها وهذا الحديث
ضعف السند قاصر الكثرة ولو لم يصحح بانه اخذ التوثيق من هذا المجلس لم يجزها الرواية في انما يخذ
سند لا عرفته في الخصص وبالحجة فاسباب الجرح والتعديل ما يختلف فيه الآراء والانتظار ومن ذلك
ان محمد بن سنان مشهور بينهم بالضعف منهم بالقلوب وارتفاع القول وتقليل السيد مطهر طائفة
المفيد توثيقه والثقة عليه وان ما طعنوا به عليه سبب توثيقه والاعتقاد عليه لان السادة الاطهار
خصوصا بغريب الاسرار اقله ويطعنوا عليه باعنيه وبخبره هذا الرجل كثير من الرجال في هذا الحال وبالحجة
فاسباب الجرح والتقليل من الامور الاجتهادية ومع هذا فالتأخرون قد كتبوا الاقوال في هذا الباب
وهو ليس بالتقليد الموقر كما لا يخفى وفيه ان يكون لهم الى علماء الرجال في التقليل في الجرح ليس من التقليل

في

شئ من إلهام من باب قول المحقق أو الشاهد كما هو المشهور ولا اكتفاء بحصول النظر كما هو المنصوص من من من
صريح تقريره على الأولين بعدم جحيم قول العدل والمجروح إذا كان من سبيل الاجتهاد لوجهه لا يتخذ
ثم صرح بعضهم بعدم اعتبار هذه الخلاصة من التوثيقات وغيرها إذا لم تكن من باب النقل أو ما قبل النقل
والمحقق المجرب عن ذكر السبيل فلا ولا يفتقر إلى أن أروا به الحال أرادوا امتدوا اتفاق الكل في تقديره
وعليه شواهد منها أنهم يذكرون كثيرا للرجل أصفاً فالتحقيق حسن ظاهره أو أكثر مع ذلك لم يفتقره كما يرى
بره حاشم فانهم صدقوا به أن أول حديث الكوفيين بقر وهو يدل على غاية الجملة واشتهارها لا جلا يقولون
من مع كونه أول من نشر بعد بل الرواة من المجتهد بعد اشتغال الكل على القولين واشتهار القويين في الاستماع
على الرد وعدم القبول في شئ من يروون وجه واضح ومنها أنهم صنفوا الكتب لينفع الناس بها
قيام القيامة مع اطلاعهم على الاختلاف في صحة العادة وعدم اصطلاحهم في شئ من العلة المختلفة فيها
أنهم لو أرادوا المصلحة الأولى بدون قرينة لم يعلم التامس وهو ينافي عدالتهم ومنها اختيارهم لفظ الثقة
دون العدل وظاهر أن الوثوق لا يحصل بغيره لا إسلام مع عدم ظهور الفسق بل بحسن الظاهر
فما مل وغير ذلك مما يدل على أن بناءهم في ذلك على ما ذكرنا اختلافهم في الأصول في قول المجرح والتعديل
عن ذكر السبيل على القول بالرجوع عدم اختلافهم في الفريق أصلاً بل عدم ترددهم في شكهم في قولها كذا
مع أن التوثيقات المأثورة في الرجال كلها أو أكثرها من هذا الباب وفيها صاحب العلم بكونه في الأصول
الأذا علم المانع فحينما يتحقق بها العدالة والمجرح وفي الحديث كيف بالأحلاف المأثورة في الرجال
الأخبار ما أمثلة كالأول لا يثبت على عدم شدة شرط القبول وهو العدالة فلا يتبع مع الاعراض في الجمع
ليس فيما ذكره تعديده الأحكام وكلامنا فيه إنما أشك العلماء القبول أنفسهم وفيها وجه في ضايفه
وغيره في الأحكام العزيرة عليها وتقريبها إلى الله وذكر كثير منهم أن الغرض من تدوينها رجوع الخلق إليها

لم يقيد الانشاع منها حال يجوز قبل صرح بعضهم بأرادة رجوع الخلق إليها على مذهب العصاة والأيام والوقت
منها ما قيل من أن كفاية طريق الاجتهاد ومعرفة الفتاوى والوارد في خصوصيات الحوادث لغير الفتاوى
ولم يكن هذا الأمر بدون ارتكاب هذه المشاغل على أن حكاية الاجتهاد والتقليد كما اعتدوا به إنما جاء من
بعد زمان الشيخ صرح فنقول العلماء الذين نقلوا عليه ما كان الداعي لهم على النقل الكتب لأن تكون
قبل كمال الأخبار ورجع الناس إلى يوم القيمة كما هو المنقول عنهم والعجب من دعوى الإجماع على عدم جواز
تعليد التقليد المبني مع أن حكاية الاجتهاد والتقليد طريق تصادف وكثيراً ما خربوا من أئمة وضوا الشيخ
والعلماء ظاهرهم كما عرفنا من النص على الجواز فمن أين جاء الإجماع ويذهب إلى أن تعديدهم جميع ما ذكر
لا يثبت من الدعوى لأن أقصى ما يدل عليه أن جماعة من العلماء صرحوا بجواز الرجوع إلى الكتب في كل
وهو ليس بحجة إلا أن يبلغ هذا الإجماع ويبلغ اليك كما ترى على أن في جميع مقدماته نظر ظاهر لا
الحال بيان الرابع إطلاق قولنا نقل لا نعني من كل فرق منهم طائفة لا يتفقوا في الدين في هذا
قوله إذا رجعوا إليهم لعلمهم بخلافه فإن التعديل شامل لرواية الحديث والاجتهاد والتقليد
القوم المرتب على كذا إنما ليس إلا العمل بالعلماء الذين أئمه ورواه لهم سواء بقولنا فروق أم
فإن العلم المنقول من صاحب الوجه لا يثبت بغيره من قولنا فله وادع عليه بأن الانسجام في نقل
صاحب الوجه بل هو نقل الحقيقة منهم من علمه في ما لا يكون مطابقاً للواقع ورجحان إمكان العلم
أن كان مائة العمل فلا فرق بين الحق والميل وقيل في الحق هو أن الاجتهاد أن كان عبارة من تليغ
مادة عليه الكتاب الستة والإجماع المستند إليها بما يحكمه الأصول لا إلى من لا طريق له في فهمها فليس
هو أن نقل العلم ولا يثبت بغيره نقله وإن كان عبارة عن غيره فالتابع الحق فيه كما يلتزم في جمع أصح
بحث أحسن الحق في وجه **القول** أنه ذكر في مقام الرد على الشهيد الثاني في دليله أن ما أخذنا

كما مر حيث ذكر ان اجتهاد سابع في زمن الفقه والمصنوع الذي غير مسلم بالجماع على ان اذا انكسر تحصل القبول
والجزم في الاحكام لم يجز القول على الظن الذي هو مناط الاجتهاد واليقين والامام على ان يابا الا اذا
عرف احد الاطلاع على الاحكام بالاجتهاد وهذا خارج عن الاجتهاد فكيف مع هذا يمكن جعل الاجتهاد
مع ان خطا بشيئا هي اعترافه بجهلهم بوجوب الاجتهاد وفي بعض النسخ بل في دليله السابق ايضا ادعى ان
والفقيه طريقه جردته بعدة من النسخ **فانه** ان عمله على الامم يقتضي تخصيص القوم بغير الاجتهاد بل عدم
ان يعلموا طريقه اخرى وهو خلاف ظاهر ما يبين من ان كماله من جهل الاجتهاد على الفتوى مما ذكره كماله
من عمله على الرواية بتخصيصه بالاجتهاد لا يجوز العلم بالاستقلال بالاجتهاد على احكام ثم لا بد من التوجه بين
التقديدين وهو محقق فان غير الاجتهاد اكثر من الاجتهاد وكذا اقل الخراج بالتقيد كان اولى مردود بان الخبر كما
يرى في الاجتهاد على غير وجهه فيكون التكميل قابلا لاستنباط الاحكام منه لا يقتضي عدم استعانة به من جهة
احكام لا ترجحها من المحرمات والاقبال على الطاعات ودرى ان ذلك حاصل على الجميع لا المقتضى
والنقل الموجب للاطلاع على المطلوب مع ان الشارع في عصره وفي الخطا يعلم الرواية وعدم ثبوت
كون التقيد حقيقة في معناه التناول بيننا **فان** انما هي منطبق على العمل ولا تبا على اجازة
من العاين بعد حيوة المذمومة قوله انما الكلام فيه لا في الاستدانة ولا في الام ابتداء وقد عرفت ان جملة
اختلاف النقص على ان سياق الآية في مقام التوجه لترك التنبه فلا يفيد العمل في حكم القول ان كان
مطلوب من شرط اضطرار المطلق الى عدم مردود مقام بيان حكم اخر ولو قيل على هذا انهم بالاستحسان
قلنا هذا مع انه كلام آخر لا خصوصية له بل ان صح بحجج فيما استدلت به على ان العمل في الكلام فيلزم
الرابع ان قوله فان العلم المنقول من صاحب الوجه لا يوجب ثبوت ما قلناه مستدرك فانه يشهد بالاطلاق
وحجج بشموله حيوة المافر وموت مع التوجه التمسك به دليله من غير ما جاز في حقية لا يثبت على العمل

اور عليه وتوجهه من الاكلام فان كلام الشارع لا يوجب ثبوت ما قلناه لكن الثاني في ثبوت ان فتوى
الاجتهاد من هذا القبيل فانها امر خلق يحصل من طعون متكررة منها الظن بعدم المعارضات وادعاء بالاجتهاد
الاولى الشرعية لكن باعتقاده فان هذا من علم المنقول من صاحب الوجه وهذا لا يتحقق ان مناط جميع
العاين اليها حصول الظن منها بل احتمال المتعبدية قائم لجميع الاجتهاد الى طعون الخاصة والقياس
الاستنباطي عندنا باطل وليس هذا با بعد من امر اليقينة وقضية مدبرة الاطراف والم تبلغ نتيجة
الحجج او يلغى منه يظهر ماله الردع في ما لم يرفع ما اورد على صاحب العلم فليس مع اليل **الرابع**
اذا اخذ المقام مثل مثله من الفقيه الحج وكان مصاحبا لذلك الفقيه ومطاعا على احوال الربط
فاقناه بحكم مستفاد النص والاجماع وعمل به واستمر عليه الى بعد جلوسه في العرف فثبت ان الفقيه من
بين الصلوتين فعمل بذلك الفتوى في صلاة العشاء فيكون بناء على ما قلناه صلوة المغرب صحيحة
العشاء باطلت فخص ناس من بطلان هذه الصلوة الموافقة حكمها للنص والاجماع ولا يثبت ذلك في
الشيء سوى موت ذلك الفقيه ورح فاللزم هو كونه شريكا في الاحكام الشرعية وهذا لا ينطبق على
نعم هو موافق لما ذهب اليه الكوفي حيث يقول في مسجد الكوفة قال له وانا اقول بعض خلافا لقوله اما عا في
فانهم يكونون كلا صنفين ويملكون به فلا تفاوت في اتباع اقلهم بين حيوتهم وموتهم وجوابه ان حكمه
الشبه بل اكثر ما روي في حكاية النعامة عليها يضرب بالمثل من انما اقلها فلهذا نقول ان
ان عمل الخير اذا قيل له انه حرمي فنقول له اني انما مطلقا يحل فنقول ان انكنا نسمعك في سنة الاجماع
يقال هذا من اختلاف الفاهمه وما اسس به اساسهم في غير لو انهم ولا يمكن العلم به فلهذا نقول ان
مصلحة صحتها ويدر بآلت واعنا له ما يستدل به لعدم وجوب الجملة المستند الى الاجماع وان الفتوى ليست حقيقة
او المتواترة ويحكم بوجوبها وكذا في غيرها وكذا لو تكلمنا في القياس المخصوص بالعلم ونحن الخطا في كل

يستبعد في هذا المقام من عدم جواز ترجيح العاقل بعد حيوية الفقيه مع ان العاقل لا يعرف الاجماع ولا ينطق
 ولا وجه حجتيه ولا وجه دلالة ولا عدم اشتباه المفتي فيها وفي حصول الاجماع المذكور ولا كونها من قبيل
 ما اكدت في ذلك السابق الا في ان يتقرب بصلواته العشاء مع هذه الحال مع ان الاجماع لو وقع
 للعالم لا يوجبها جماعة كما عرفت وبالحمل يقول ان كان الشخص المذكور جاهلا بالحكم فخرج عما عرفت
 ونكتم فيه ان لا يفرقه الرجوع الى الفقيه ان يوقعه على الاستنباط معطى وفي خصوص المسئلة
 المذكورة ومثلها كما هو محل الكلام فان رجع فيها الى الميت فلا يصح لزوم الدردان رجع الى الحيوان
 والاكراه هو المرفوع فيفسد بصلواته المرفوعة للشك في الاستئصال لعدم حصولها منها المتفق عليه في حكم
 بحجة العبادات المرئية وهو القربة بمضاف الى كونها خص من المذمومة فظهر ان المجتهد ليس بشريك في الحكم
 وحكاية لكونه بعد ادعاءه غير لازم للمقام فانه ربما يفتوح منه راجحة التعريض وان امثال من مثله ربما
سادس ان كتب الفقه فخرج كتب الحديث ومن فوائدها تقرير بعض الاحكام الى قيام الناس لان فيها
 العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيّد والمشتز والمضموم عليه واللفظ والعمل والعدالة والتعدد
 وما هو محل العبارة المعينة لذلك وهذا كل يحتاج الى البيان وليس كل حديثه على بيان هذه الامور **مقارنا**
 فالمجتهدون يملكونها بحدودهم في بيان ما يحتاج الى البيان وتقريره على حسن نظام ولما اختلفوا في الوازح
 فهو مستند الى اختلاف الاخبار اذ فهم معانيها من الالفاظ المحتملة حتى لو نقلت تلك الاخبار بيننا كانت
 موجبة للاختلاف كما ترى للاختلاف في الوازح بين الحديثين مع ان علمهم مقتضى على الاخبار المتفقوا **محملة**
 فلا فرق بين التصنيف في الفقه والنايل في الاخبار لان كلاهما حكماء على الاصول بموجب اننا قلنا ان
 تقدم ويعد عليه امور **الاول** ان ما ادعاه من كون كتب الفقه فخرجها كتب الحديث ينافيه ما ذكره في الاستدلال
 في مواضع من كلامه من عدم حجته بل يفتقر عليه كثير من احكام فقهاءنا ومن افراطهم بتقديم من عطف
 المحبوب

الصواب منها ما قال ان كان الاستنباط من الاصول المقتضية والمقتضيات العقلية كما فعلت القضاة
 ايضا فالحق مع الاخباريين ومنها ما قال ان المجتهدين اوفوا في العمل بكونه لا الاصل حتى لو كان
 من الاخباريين ما هو غير نقي السد بل هو نقيضه من حقه وعملوا بالاصل ومنها ما قال ولما الاستناد في
 الاحكام الى المسائل الاصولية وقواعده فالحق هنا مع الاخباريين لعدم بثوت بحجة تلك القواعد **ثاني**
 بل العار من نقصه من النص **ثالث** ان اذا اراد بذلك انها سير في طريق الاخبار بقاؤه عن البيان
 فان اراد به انها يبين فيها الاحكام بمقتضى قواعدها المقررة واكثرها ظنية لكونها لا تجري في الحقيقة والعموم
 للعلم والمطلق للاطلاق ومقتضى الواجب اجبة ومقتضى الاحكام حراما والامر بالشيء يقتضي النفي
 عن حده العام او المطلق وجميع بين الادلة المتعارضة على ما ادلى اليه نظرهم في مقامهم في عدم المعارض
 الظن بدوا كثرها محل التشاجر الشديد فمن حق لكن لا يجدي به ففعا ولا يصح قوله بين التصنيف في الفقه
 وانما يقع في الاخبار فان الاول كما عرفت من باب الاخبار الظن والثاني من باب الاخبار القطع وغاية ما ثبت في
 ذلك الظن في حال حيوية صاحبه من باب التعليل لا من باب حصول الظن من قول العالم **كامل ثالث**
 ان في حصر اسباب الاختلاف في اختلاف الاخبار وفهم معانيها من الالفاظ المحتملة نظر النظر بالبدن في انما
السادس ان شيخنا الرئيس قد صرح في رسالته بان قلنا الامام ونايبيه لا ينطق منهما الا بان يكونا مجتهدين
 ولعل الوجه فيه بعد التاخير في ما بين الامام وانما لا يمكن ان من الوصول اليه في جزئيات الاحكام
 له من الاجتهاد وقد سلمنا هذا لكم لكونه لا ينقلان القاطعة والناييه اذ لا معانا امره بمقتضى قواعدها
 وعدم اعتبارها وانقصها بالرجوع الى من ينصب بعينها وبارع ينقص فتاوى الاولين لعدم اعتبارها
 بموجبها ويعد عليه احكاما تسليم وجوب كون قاض الامام عاقل مجتهدا خلافا لما صرح به في عبارته المتقولة
 في رد دليله الرابع حيث قال في الجواب الامام لا يبين ان ناييا الا اذا فاعله الاطلاع على الاحكام بالاخذ

منها وهذا خارج عن الاجتهاد وثانيا ان اراد بقولنا الفتاوى من باب القضاء والاحكام فهو متجاوز
 عن النزع ان لا يظن بطلانها بالدليل القطعي واعتباره بالخطأ وان اراد به اعراضها عن العبادات
 امثالها فنقول عدم النقل غير نافع بل النافع نقل عدم وهو كما ترى على ان القضية لم يعلم تصديقها في غير
 اثباتها في خصوصياتها ومثاله وقدمت خبره عن النزع ولو سلم لم يسل اليها امرهم فيها وانما
 ثالثا ان مقتضى الاستصحاب امر الامر في غير قضية ثم ولما علم في قضية من حلفه امره في القضية
 معروفة وفي الزيد مسطور حتى لا يفتقر على غير شريح ولعل في الكلام اسقاطا او القلم طبق **فصل** ان
 من دلائل الجتهاد على الاجتهاد والتفريع هو قوله عليه السلام انه لا يفتقر الى دليل في الطرق الصحيحة
 وغيره علينا ان نقل اليكم الاصول عليكم ان تقرعوا عليها وقطعوا ان التفرع على ما عقلا الجتهادون حكم
 شرعي كالاصول فكذلك الاصول لا تمت بوقت الامام ثم فكذلك الفرق لانها مثله في استناد الاحكام اليها
 وفيه دلالة ان هذا ليس من ادلة الاجتهاد كما يظهر من افعول انظر في باب وثانيا ان كان دليل الاجتهاد
 كيف شرط فتدبر في عصر الامام ثم بعد ذلك كيف منعه فيما مر اننا وانك تعلم في عصره في موضع آخر
 كما مر في موضع تصحيح السند وثالثا انه اراد بالتفريع ارجاء الجتهاد في طائفة طائفة كما اذمه قوله
 كل شئ نظيف حتى تعلم انه قد حكموا على ان عمن الشك في طريقتهم ان الجاهل غير مؤثر في زمان الطهارة فهو
 ولكن لا يدل على جواز العمل بالنقل انما استوجع الظن بسلام العارض وهو المقصود من الاعلان حكمه بالحكم
 فتم وارجع ان دلالة على ان الفرع كالاصول في جميع الاحكام لا يخرج عن شئ ينظر **فصل** ان التقليد
 سابق على الاجتهاد وذلك لان شهرته الاجتهاد انما حدثت من عصر العلامة وشاهد اجدلين طاورها
 يقرب من ذلك العصر لها التقليد وهو مجموع العاصي ونحوه الى العلماء والاختلاف فيهم ونحوه فيهم
 في جميع الاعصار من آدم الى يوم القيمة وكان الواجب عليهم بالنصر هو اخلا الاحكام وفيها من العلماء

والمر

والعلم يضمن بها ولا ينقل خبر من الاجتهاد ولا من عالم من او ثلثك الاعلام منهم العوام اخذوه من سابق
 على ذلك العصر فان قلتم انهم كانوا ارفاء الاخبار وكان اللزم عليهم تبليغها للعوام قلنا قد رويتم ما في
 في الاخبار من الاختلاف في المسائل بل في المسئلة الواحدة فلا بد لنا فيها من غير من العوام على طائفة من الجاهل
 من القيمة بينهما حتى يفتقر بما صح من هذا من اجتهاد ايضا وهو الذي روي به الجتهادون على الاخبار
 حيث قالوا ان الاخبار بين اهلهم من الاجتهاد لان الاخبار كلها لا يعمل عليها لما فيها من التعارض **فصل**
 واستعمالها على الفروع العلمانية الحق بل اجماع المسلمين فلا بد من القيمة بينهما ورفع الاشتباه بين
 ما يعمل به وما يطرح ويترك القول به وهذا من القوي ضرورة الاجتهاد كما في حديثه على عريضة
 في باب جرح الاخبار فاعلم في معناه ما ذكره وبالحجج والتقليد صادق في شأن الفقهاء والمحدثين وان تعارضت
 ضرورة الاجتهاد ويرد عليه امور **الاول** ان دعوى ان التقليد سابق على الاجتهاد دينا ما عرفت في العلم
 السابع من بناءه على ان يكون فاعلم الامام بجتهاد اذ كان بينهما بعد مسا فتدبر انما يستلزم كونها مساوية
 في الرتبة فانه اذا تحقق جواز الاجتهاد في عصر المحقق فلم يسبقه التقليد ولا يختلف النسبة الى النبي وامام
 فان يستلزم دليل على ان يخص هذا مع ان بعد المسا فانه اذا كان مساويا للاجتهاد فعدم مكان القول
 لا خدعة الغيبة الكبرى يسوغ بطريق الى ومنه يظهر حال قوله من ان شدة الاجتهاد انما حدثت من عصر
 العلامة واستاد وما يقر به **الثاني** ان تقديم التقليد على الاجتهاد لا يستلزم المنع قوله ولم ينقل
 العلم قلنا قد مر الجواز عنه بان غير كاف بل يفتقر على نقل عدم سماع عدم استناده خلاصة حق العلم
 كما مر **الثالث** ان عادلا على اخذ من العلماء كما باي سنة لا يشمل الاخذ من فتاوى الاموات ولو قيل ان
 لما اخذ من الحي ولو مات قلنا قلنا لو سلم لا يفتقر لكونه غير المدعي والخالف موجود بل هو المنصون فلا يمكن
 تنعيم الاجماع والتجني مطلقا الا اذا اخصل الظن له بعدم فلا يجوز استنادا بالعلم والخصا النظر في

في الجتهاد

العمل على ما هو اقرب الى الحق النفس الامري في النظر المكلف بحسب طاقته وقدره ولا يترك بعد ذلك
والحاصل ان القلدا اذا حصل لها النظر في الشيء بقول الميت فلا يفتقر الى هذا الخارج والاعمال بقول المجتهد
بترك تعليدها الميت مع بقاء ذلك النظر بالحكم الفرعي قال وما يوقدان بقاء القلدا ايضا على الخلق كالمجتهد
لا يحضر التعبد بتقديم الاعلم لان اقوى الامارين كما مر في الاجماع المتفق له في تقديم الاعلم اوضح وكثير
ما نقل في منع تعليدها الميت وقيل على الاول يكون اقوى واجح وما يوقدان في كونه البتة في الاجتهاد
التعليق على النظر في الجوانح لا يحضر التعبد لعدم جواز تعليدها المجتهد المجتهد آخر كما مر جوابه معلل بان
ظنه اقرب واجح نعم اذا كان المقلد من زعمه انه حاصل بتقليد الميت في الفرع بسبب قبحه لانه
لا يجوز تعليدها الميت بسبب من فظنه وقيل ذلك لا يقدح في القول بوجوبه فيكون جوعه الى تقليد
الحي فيه ان كان جواز التعليد لا يتوقف على ما ذكر من الدليل العقلي بل ما سبق على الامر بالسؤال عن
الذكر او التقيد العقلي بالحاصل من تقريره في نفسه والافق مع علمهم باخذ الناس المسائل من العلماء
او امر الاثر الناس بالاضطرار من غيرهم من العلماء وامرهم بجماعتهم بالنظر في الاشياء في التكليف
او الضيق على الجواز الناشئ من عصا آدم لا الحما ومنه في الان او غيره ذلك كما مر بالامكان الاستناد فيه
اليه فانه يلزم على جواز الاخذ من الكافر في تلك الفقه الكاهن والساحر والفاستق ومنه في طاعة الله تعالى
الرجال والنجوى وغير ذلك اذا اذنا النظر والافق في الخارج كان ذلك بالاجماع مع كون الدليل
عقليا كما ترى ان في محتمل الاجماع على تقديره في مثل المقام عليه بل عند غيره كلاما لا يقال كيف انكرت
عليه الاستناد به وقد سبق عليه صاحب الجاه فانما استند فيه الى زعم العرف الخارج الشبهة بكيفية الخلق
بالاجتهاد وهذا عين ما مر فانما نقول كلاما لانه من ذلك اثبات عدم وجوب الاجتهاد على العاقل في جوامع
العرف والخبر وبعد ثبوت ذلك ثبت المطلوب بالمجمل وقد مر من ذلك عدمه وجوبه في الاجتهاد

عالم

على ان ذلك لا يفيده الحكم لان سدا بالعلم يقتضيه الرجوع الى ما هو في حكمه وهو ما يقتضيه في متابعته
الميت خلافا لنقل بعدم الخلاف من ثبوت ثبته في علم جواز لا يقال المناط متحقق فان العقل الناطق يحكم
مداخلية الموت في تعديدها الميت لا نقول ذلك في احتمال التعبد قائم قطعنا ونظائره في الشبهة كثيرة
كشهادة العدلين وغيرهما من العمل بحكمه في تنقيح الاحكام بمروءة الدهور ايضا التواضع الى المصليين
ابتداء العلم والمعرفة وغير ذلك وثانيا ان القول بالاختصاص الطريق في العمل على ما هو اقرب الى الحق بل من
المقلد اذا قدر على التخص في المسئلة من جماعت من الفقهاء بحيث يحصل من اجتماع فتاوىهم ظن اقوى في حق
يجب عليه كونه من ذلك الاكتفاء بتقليد الواحد كالمجتهد في العمل بالثبوت لا غير مع التمكن من الاطلاع بها الا ان
الحاصل منها اقوى واقرب كما يلزم ان يجب عليه التخص في الاول لو تمكن من الحصول على الظن الاقرب غير ان العمل
بهما احدهما خلاف صفة المسلمين قاطبة وثالثا ان لزوم تقديم الاعلم ما فيه كلام مع ان ذلك ثبت فلا جماعات
المقولة لذلك على ان كون قوة النظر مرجحا لا يقتضي ان يكون اصل الحكم مبني على كونه مقتضى احد الطرفين
على الاخر كما ان ذلك ما يقتضيه النظر مع ان البناء هناك ليس على حصول الظن وثاقا وما يوقدان في
صاحبه الم اربان الفتوى من باب الاسباب مع موافقة لغيره في التعليل المذكور في ثبوتها ان عدم جواز تعليدها
المجتهد المجتهد كما لا يخلو المطلوب لاحقا للتقليد كما مر فيه وعدم حصول الاجماع على التعليل المذكور في
لوحصل لا ينفذ لما لا يخفى على ان كان من جهة كون ظنه اقرب واجح لا يصح العمل بظنه ان ظنه ان حجة الله
في حله حصل من دليل لا يصل اليه تمام القول بالجواز مع فقد الجاه مطلقا وفي ذلك لا اقول وان انقضى
منهم على شيء لكن ينبغي ان يقال يقتضي حجة تعليدها الميت لعدم العلم بالان يرد عليه ان مقتضى قاعدة الاشتغال
وحرمته العمل بالنظر الا كونه باليقين ولو بالاحتياط اذا لم يتيسر او لم يتيسر بعد تعيين العمل اقوى مما
الواقع من فتاوى الفقهاء ولذا يقتضي العمل بالثبوت تحقيقا والحصل والافق السقوا منه لا اقوى فالاضعف

ولو تعارض شدة القداسة والتأخير في تقديم الحج وقد سبق وليس للتأخير ما يكون اليربوع ذلك يظهر
ما سألتم ان كل من اعتقد الايمان واما الاستدانة كان قد جهلها ثم ما تيقن زيقا فوعلا الاقوى واما
بجاءه كالعلماء في السيد صدر الدين في الاصول من استصحاب العلم الوجوب بل علم جواز العذر ولو جوب
مستأنفة واما البراءة من وجوب الاعتقاد ثانيا واما انه يفي بحكمه حتى ثبت على انه يفي عليه او من وجوب
ويستحب ان يكون وقاب كذا في الاستصحاب في تصديقاً للجميع ولا قال في الفصل في حصول الخصم فيكون
ان يقال اذا قلنا يجب ان يكون بعد دخول الوقت ومضى مقدار الصلوة والظهار فان جهلها كان عليه ان يأتى
عبادة على وجهه ولا يستحب ايضا لو سأل عليه في زمانها ان لا يتصور وجوب الاعتقاد فيها على
لما عرف ان حلالا لا يحل الى يوم القيمة وحراما الى يوم القيمة فينبغي ان لا يكون فيه كلام وما
يكون في غيره فان ثبت عدم القول بالفصل ثم لا يبعد في جميع ان لو كان الامر على خلاف ذلك لشرع
علماء الاسلام واشتغل عليه اصولهم وفروعهم بل في تعليمهم ومواعظهم ولا سيما الخاصة فمادى صدر ائمتهم
مع انهم لم يجمع احدهم ضله الاسلام الى آخر عصر الاخر ان يامر احدا احدا بالعدل مما اخذ من ماله
لا سيما بيننا اصحابنا بعضنا بعضا به تعليم الاحكام في البلاد وقطعا والقوانين لم يمتثلوا ذلك
جزافا لو امر بالعدل والرشاع قطعنا مع ان هذا لو فاد العلم كان حجة بنفسه وبعد تلك الاعتصام في
لهم من علماء السلف الخلف لاسم سمعت مع حمى البليوى به جدا في كل زمان وصقع وهو يستلزم
واجوب ان ذلك سبب التمسك لاسيما من اهل التقوى والقطر والاكاء وكذا سبب من فضلائهم في
الاذاعة صنفه في كل سبب ان قيل العلم هذا فضلا عن ان العدو الى اخره عليه وهو حرام وان
الاخذ من الجاهل الضميمة ولا قال من الاصحاب وقد اختلفوا في الاعتقاد التكرار مع ان العلماء في ذلك
وعقولة انبياء بنو اسرائيل كاشفت فيها حجة قول الانبياء خرج ما خرج ويقال بالانبياء في هذا الدنيا

المنشور

المعنى انهم الوجوب في ان او سطحا في ان ما كان دليلا على تعذيبه لو كان باقيا فقطضاء الوجوب
وان لم يبق فيعذر له عدم جواز تعذيب الميت ولا ثالث ومن اين ياتي التحيز فلا يصح القول بعدم
شعور اعداء الله على عدم جواز تعذيب الميت له ولا مانع سواء فان هذا تعذيب الحى ليس الا فان المفروض ان قوله
مجهول احيا ثم مات فلا اخذ من الحى كالميت والتعذيب كذلك فلا يجرى الاحكام المتفقوا على عدم جواز
تعذيب الميت فانه ليس من تعذيب الميت بوجه ولو قيل على القول بكون الالفاظ اصاحا للصحيح فانه ان
الاخذ من الميت من شرائط الصحة فاذا شئت في كون الاخذ من الحى فثبت ان تعذيبه اعتبارا وله تحريم
بان البراءة البينة هنا غير ممكنة لثبوت الامر بين الوجوب المحرم والجواز والجمع بين الحى والميت
الامارة ليس في الاخذ من لزوم العرف والتحريم في الثاني بل في الاول ولو في الجملة على ان النزاع في الشرع على
القول به في شرائط وجود الميت وهو ليس فيها قطعاً فانه شرط حصول العلم بوجودها الا شرط كونها
سلمنا لكن نقول ان العلم بوجوده بقاء كفاً ولو قيل يدل عليه صحيح ابن محبوب عن يعقوب الساج
الروى في العلل قال لا يعبى عباده من تبقى الارض بل يعلم حتى يظهر بغير اليه الناس في خلاصهم
حرامهم فقال له اذا ابيد اسديا بيا يوسف قلنا كذا فان التقوى بالبقاء من وظايف الجاهل الحى
فلا يستقيم امرهم بل كذا امر غيرهم من بلغ الى مرتبة التكليف وكذا امر اهلهم الى غير ذلك الابد
بلزوم تعطيل امر الرعية وعامة المكلفين فلا ينافى ما قلنا بوجه على ان الصغار مرواه في البصائر
عن ابن محبوب عن يعقوب وهكذا قلنا لا يعبى عباده من تخلوا الارض من عالم منكم حتى يظهر بغير اليه اليها
في خلاصهم وحرامهم فقال ليا بيا يوسف لان ذلك ليس بركن بلية نعم فقال يا ايها الذين امنوا اصبروا و
صابروا وعدوا من يحاكمكم واتقوا الله فيما امركم به فذكر عليكم والى الله مرجعكم على
من تالله بعبادته الزيادة ومع جميع ذلك يحتمل زيادة المعصوم من العالم الحى الظاهر قال المجلس

لما من حدثها العلم والظن والآيات والأخبار الكثيرة خرج منه ذلك بما مر من الأدلة مفصلا وبقي الباقي وادق
بأن وجود الجميع إلى المجتهدان اريد بالنسبة إلى من تعلقن الوجود المعرف في نفسه فطست على الكثرة
على من هو دون المجتهد ثم كان اريد مطلقا ثم لان الغافل عن هذا المقدار من وجود المعرفة لا يخاف من جهة
ما يفعل اياه او اقصره ما لا يعمل بالاطلاق وليس الصلوة مثلا غير ما يفعل لا تركه ولا تركه في خاصه وهذا
المعنى كيف يكلف بالجميع إلى المجتهد مع جهة المجتهد وتوجهه على هذا الا انك في ما لا يطابق في فعله ان اريد
بالغافل من لا يقدر على فهم اصوله بالليل كما تستضعف من خارج عما نحن فيه وسلم وليس لك فيه ان
يرى من يقدر عليه وعلى الخفاء يتوقف على كماله ان على الوجه المأمور به ارفع عنه الغفلة في ذلك فالعلم
بوجود الصانع والبعث والرسول وتعيينه الى حق كما هو المعروف في حق العلم بوجوده كما لا يخفى ان اجماع الامة
مع حصول التصديق في ما عصارنا اذ ما يتبين احكامهم وشريعتهم كونه في الغفلة والجهل
الخاص مع ان حق العباد موقوف على القربة للترقية على العلم بالماوراء فاذ لم يتحقق لم يتحقق على ان
وجود دليل يمكن اليه العاقل في جوارحه الى كل احد في تصديره في جميع الامور لا ينبغي قطعا
بطلان العباد لعدم تحقق القربة لما علم ان كان غافلا لم يلزم منه صحة عمله فان غافلا لم يلزم منه
رفع الزيادة لا جعل ما فعله مأمورا به فان الجهل لا يغير الامر بل اعتقاده ما كان الامر كما هو الاصل
مشكلا فاذ انكشف الخطا تحقق عدم الاستئصال فيلزم عليه الاعادة مع بقاء الوقت ثم يشك بوجوده بعضا
على الخفاء من كونه بغير جديد للشك في شمول ما يقضي به خلافه والوقت يكون بالعرض لا بالضرورة لا شك
في وجوبه ايضا وكذا يشك في عدم الاعادة لو وافق ذلك ما يراه من قلته بعد ذلك لا يتناول المأمور به حتى
غاية الامر انه قلت اخذ من العلم وهو خارج عن المأمور به غير واجب عليه فتدبر في ذلك ما لا يخفى
منها ما ورد في باب التضعف من ان من علم الاختلاف لم يمكن مستضعفا فاذا تحقق وجوب التضعف

نكر

ذلك فكيف يكلف عليه من امانه في الجاهل كما مر في المشايخ الثلاثة باسنادهم المعبر بعضها عن
ان رجلا جاء اليه فقال له ان رجلا ما له من حوائج كثيرة ولا يعرف بالعودة فما دخلت الخرج فاطيل
استقام على من فقال له انك لا تفعل فقال له ما هو شئنيته برجل ما هو من اجاسعه ياذن فقال له
اما سمعت الله يقول ان الصبر والبصيرة اللذان ادركا ذلك كنهه وسر لا وقال الرجل ان لا اسمع بهذا
من كتاب الله عز وجل من عصى ولا عصى لا جرم الى قد توكلنا والى استغفره فقال له ثم فاعنسل وصل الى
لك فلقد كنت عقيما على امر عظيم ما كان اسوء حال لك لو مت على ذلك استغفره واستغفره التوبة من كل
ما يكره فانه لا يكره الا القبيح فالقبيح عدل له فان لكل الصلوات ما والكلين والشيخ في الصحيح
عن ابن محبوب عن ابي الحسن عن زيد الكناسي قال سالت ابا جعفر عن امرأة تزوجت في عتبتها قال لا
تزوجت في عدة طلاق زوجها عليها الرجعة فان عليها الرجوع وان كانت قد جفت في عدة ليس زوجها عليها
الرجعة فان عليها عدل الى غير المحصن وان كانت قد جفت في عدة من بعد موت زوجها من قبل انقضاء
المرتبة الاثني عشر ايام فلا رجوع عليها وعليها حنجر اثني عشر ليلة قلت اريد ان كان ذلك منها لم يجره
فقال ما من امرأة اليوم من نساء المسلمين الا وهي تعلم ان عليها عدة طلاق او موت ولقد كن نساء
الجاهلية يعرفن ذلك قلت فان كانت تعلم ان عليها عدة ولا تدري كرهه قال فقال لا اعلم ان عليها عدة
انما هي الحجة في شئ تعلم ويخبر لك من الاخبار الكثيرة وقد تقدم بعضها كالا على الا بالفتوى والمقرر
وبالعلم وباصابة السرة **مشاف** ان كثيرا من جنسيات الصلوة مثلا ما وقع الخلاف في وجوبها
واستحبابها والاثبات على احد الوجهين والجرى لا يكون الا بالتمسك باللفظ حتى يقصد المقلد
الراجح عنه وهذا مسئلة الخلاف الواقع بين العلماء في وجوب السجدة واستحبابها ووجوب التسليم
المغفلة لك وادربان من احتياط بحيث يحصل الحق على كل تقدير ولا وجه للقول بالبطلان كما لا يخفى

بجميع ما يحتمل ان يكون حكمه مطلقا فتلك جميع ما يحتمل ان يكون فعله مطلقا بحيث يحصل له القطع بعينه
صلواته على تقديره فان قلنا هذا لا يتحقق في الصلوة لان الافعال المحتملة للوجود في الدنيا كالسيرة والقيام
وتنحوها وان وقعت على وجهها لوجوب بطلان الصلوة على تقديره بغيرها وكذا العكس فلو كانت الصلوة بطلان
بإيقاع بعض اجزائها الواجبة على وجهها النكس بالعكس اذا تحقق بين القربة فإني كونهما في عقد واحد
الواقع وليس له متعلقا بغير الصلوة او شيء من اجزائها بل لا يصح ما لا يمتنع كما لا يخفى على تقدير
التسليم فيمكن عدم تيقن بطلان الصلوة في تلك الافعال بل لا تصح تصدق القربة بكونه مشغولا بالصلوة فلا بد
على تقديره من تيقن بوجوبه في تقاضيه اجزاء الصلوة ولهذا لم يذهب أحد من العلماء وان ذهب البعض الى
مع تيقن الوجوب في تلك الافعال ولهذا لم يذهب أحد الى بطلان صلوة الداهل عن الوجبة اجزاء الصلوة
مع انه لا يتم القول بالبطلان بوجوبه على تقديره حتى يخرج من الاحتياط فان من اجتهده في امر الله تعالى
لا تقرب تيقن الوجبة اجزاء الصلوة ثم ان في الصلوة على الوجه المذكور لا يتصور القول ببطلان صلوة
وجزائها من وجوبه عليه وان الاحتياط في الصلوة غير ممكن اما الاحتياط فية فلا من الجهر البطلان
مما اختلف في بطلان بوجوبه وقيل باستصحابه ولا يستبرأ الاحتياط الجاهل ان قيل لا يصح بطلان صلوة في
جهر جهالة الاخرى بخلافه فيحصل الاحتياط في ذلك مع كونها في العلم لا يكفي في حصوله لزوم الاشكال
في البراءة على هذا من جهة تيقن الوجبة في العبادة المتخلف فيها فمحتاج في تحصيلها من مخلص وهو
عدم الاحتياط في مظاهرها وان اتى بها فاما ان ياتى بالوجوب والاستصحاب على تقديره لا يحصل ان
من حكم بطلان العبادة اذا تيقن خلاف الوجوب مع العلم بموافاق العلم بوجوبه وان كان له تقليدا وعلم
بوجود الشرط فيقتضي عدم العلم بوجود الشرط وان اتى بها جميعا في صلواته فلا يكتفي ايضا لانهم
من يعتبر الجهر بالنسبة مع الامكان والمفروض ان ذلك كما مر في حصول النية على هذا الشك لا فانها

من باب الاحتياط في التصديق لا التسليم بالحق فان قيل ياتي بالكل على وجه الوجوب من باب المقدرة
حصول المأمور به بيقين عليه قلنا في مقامه سد من باب الاحتياط لا يتوقف على عاذ لا يمكن ان
بالمأمور به كما مر صراحة الى ان عومات البقرة تقتضي حرمة الاتيان به لعدم وصول من الشارع
شمول الاحتياط منها ومنها ان وجوب المقدرة يقتضي وجوب التكليف اصيل والاشكال ان
في ضمن الاول يستلزم اجتماع المتضادين واعتبار الحثية فيه والاكتفاء بالامتنان به كما هو مقتضى
مذهب الاشاعرة ما اختلف فيه فان المعتزلة واكثر الاصحاب قد خالفوا فيه ولا يحصل الاحتياط مع
ان في شمول كلام الاشاعرة لغو المقام اشكال او على اعتدال المحجب قد منها بخصوص وجه اصليان
لا المجموع من حيث المجموع ووجوب احدهما لا يعينه عندنا ومعين عندنا على تقدير تسليم جزم
هو الاخر من انهم تاحيانا من وقت الحاجة متوقف على العلم بالاشكال لا بغيره حتى يقال
يمكن الاتيان به فيصير تكليفه وهو ممنوع فان الاصل براءة الذمة حتى يثبت التكليف بيقين وحصول
العلم به ممنوع ايضا لا يقتضي بالظن الاجتهاد ولا يمكن ان يقال ان اشتغال الذمة بيقين يستدعي الزمة
اليقينية فتأمل فيه واما الجهر في بعض ماركات العبادة المكنية كالطهارة والصوم والحج وغيرها
ومنه يظهر صحة كلام من حصر المكلف بالصلوة في صنفين محتمل ومفقد كالشبهة الثانية
بناء الكلام على القول بالتجزي خارج عما نحن فيه فان الكلام في صلوة الجاهل الخارج عن الاجتهاد
التقدير لها والافرن يجوز التجزي بحكم بعضه منها ومن ينكره يبطلها على ان بعض ما رآه على هذا
فتدبر استدلالان العبادة التي يوقتها المكلف جاهلا باحكامها ما وجب الحزم عنها والخير في العبادة
للفساد وفي ان شمول ما في العبادة الجاهل علمه مشكلا بل غير ظاهر بل غير مقبول لاستلزام التكليف
بما لا يطاق احتج المجازي بوجوبه **القول** ان ظاهر الاحتياط الجاهل عندنا لا الجاهل الجاهل

غير بعيد من تتبع الاخبار فيه ان ما ذكره خارج عاجز فيه فان كلامنا ليس في المستعجلين بل في غيرهم
على قيم الحق عليه ايضاً وكيف كان فان كان من قبيل الاول فهو خارج عاجز فيه وان كان من قبيل الثاني
منع ان يكون تكليفه من باب تكليف الغافل كيف قد عرفت انما ان كلامنا ليس عن حصول عقاب الله تعالى
وجعل حكمه ان يزيد من احكامه الشرعية والعلم به يستلزم العلم الاجمالي بثبوت التكليف فلا يكون غافلاً
وعدم دليله انما العاقل في الاحتياط على هؤلاء يقتضيه تقصير **السادس** لا فرق بين تارك الصلوة
وبين من صلى صلوة غير مستقيمة للشرائط الشرعية بل ولو جمعت الشرائط كلها باخذها من الجبهة الخلقية
الفقيه لم يفت على هذا جاء في المطامير والكبرى والفاوية العظمى في بطلان عبادات عامة الخلق وان علم
ان يكون في تلك الكفارة تحت طهارة بل يلزم ان يكونوا كفار لان المعد على تلك الصلوة جاء في حكمه
ناعتة بالكفر كما رواه الصدوق في العقيقة عن الصادق عليه السلام حيث قيل له لو سميت تارك الصلوة كافراً او كافر
الرائي كما في افعالهم ان الله لا يفرق بين الامم شعبة تدعوه لاننا وانما تارك الصلوة فهو كافر كما في شعبة
تدعوه اليها واعمالهم كما استحقاقها فاذا وقع الاستحقاق في قبح الكفر وهذا الحديث لا يمكن حمله على ما في
من الترتيب استحقاق لعدم الفرق في الاستحقاق بين التارك لتلك الصلوة فيلزم ان يكون عاقبة الخلق من جهة
موسومين بيمين الكفر والضلالة ولو صلوا ولكنهم اخلوا مثلاً بان الايمان بالسورة هل هو على وجه
او الاستحباب صح ايمانهم بالسورة وكذا الوجه في التسليم ونحوه ما ورد في الخلوة فلا تقبل اثم شهادة فضيق
الحال على القاصح كما يحكم عليهم بالطهارة فيلزم الحرج على اهل العالم وامامهم فيا يلزم في الدنيا والاخرة
ويؤد عليه ان ضاها العباد مسلم بله فساد الكفر والفسق ولما الكفر فكلوا وهو اجماع وهذا لا يخرج عليه
فان تارك الصلوة غير فاسد افساداً مقهوراً وعصفاً لا يلزم من اشتراك امرين في شئ عاقلهما في
جميع الاحكام على ان العبرة لا يكون باقية على ظاهره لما مر ولا يخصه حمله على ما حصل له ان يكون منجياً

على ان الظاهر من ترك الصلوة ان من باب التجهيز بخلافه في ما فاذا ظهر الفرق فاذا علم ان تركها
ليس من هذا الباب فلا يستلزم المدعي كما في ما نحن فيه على وجه الترتيب **السادس** انما لا يتبع احكامها
في هذه الاعصار وفي اعصار البقي لا فائدة من اوجدها ما فقدت في شأن العوام والعلماء في الغرة والجهل
والعلماء وعلمهم والفقهاء الذي يقطع على عبادته الصلوة في هذه العصور لو ان قبايين يدي الصادق
مثلاً لعلمها عليه كما يعبر هو لان على عبادة العوام واستشهاد ذلك ببعض حجاج الرعية عن الصادق
الوارث في فضيلة الصلوة ثم قال وقوله وما اتبع بالرجل منكم وقوله عودها تأخره من ان نقصان
صلوة حاد انما كان من جهة الاختلال ببعض الواجبات الشرعية وما حكمه عسبطلان ما مضى من صلوة
ولا وجب عليه الا عادة لان الصلوة باطله يوجب قضاءها عند كونه على ان الجاهل عذره فاذا قبل العذر من
مثل حاد مع ملازمة تركه كيف لا يقبل العذر من عوام الناس ومن هو في اقصى البلدان والعصا من تركها
ادعاء التقيح فيما يقطع على صحته عزيمت عليه علمه كالتصحيح على ما ادعاه مع وفاء ما وضع كثيرة
فيها كذا على انها ليست في بيان الواجبات بل مفسحة عن ان الترتيب في فعل حاد وبعض المتوهمات كقولهم
ناشدنا محسن الصلوة ولا محسن ان يقطع ونحوها **السابع** وفي الاخبار الصحيحة ان للايمان درجات في
بعضها عشر درجات وان الناس يتفاضلون في درجاتهم وقد رتبه الله في الايمان صاحب الدرجة العاشر ان
من دعى الدرجة العاشر ولا يدرى عليها بل في تخفيفه وبعضه اليه بالزينة والتعاقب في الاعمال الذي قد
به الدرجات فاعمل الواجبات والمندوبات بل هو في الاول اظهر كما هو في الروايات ان العباد اذا اتوا بالواجب
لم يثابوا الى الله الى ان ياتوا بالواجب بل يثابوا الى الله الى ان ياتوا بالواجب بل يثابوا الى الله الى ان ياتوا بالواجب
لا يثابوا الى الله الى ان ياتوا بالواجب بل يثابوا الى الله الى ان ياتوا بالواجب بل يثابوا الى الله الى ان ياتوا بالواجب
منه لا القليل لان حكمه في كل ما فاقه حكم واحد كما انصوا عليه وليس لهم عمل الا انهم عملوا بالفضل والاستبانة

وقد اعدا لاجتماع هذا ايضا يكون عذر العوام حيث انهم علموا ببلوغهم واعتقادهم ان عباداتهم كانت على
الصواب في حين ان اصحابنا كالعامّة وان اختلفوا في بعض الايمان مع افعالهم على انهم تصديق القلب
لعل الجوارح او لجموعهما الا ان المنقول عن الحق الطوسي وجماعته من اصحابنا اختيار الاول فانه
في الصبر على الاثر باللسان وهو المنقول عن اكثر الامامية وعلى هذا الاشكال فيجعل الاخبار المأثورة على
الايمان يتناقض الاعمال على صجات كالالايمان وكلاما دل على ان لا يتفقان فيما ذوا الدرجة العالية
من ذوا الدرجة العالية وكذا الاشكال على النقل عن القيد والحديث من اصحابنا من اختيارهم في
الاجماع من على عدم شوق احكام الكفر بعناء المعروف مجرد ترك فعل من افعال الجوارح وعلى هذا ينبغي
ان يقال ان الكفر عندهم ذواته كالايمان من رفع بعض مراتب الايمان لا يستلزم رفع الطبيعة وكذا الخلق
فلا عيبا اذا ان التزم عدم الايمان من ترك التكليف برفع مرتبة من مراتبه وان لم يستلزم الخلق وكذا
مثلا وامامنا ذكر من استمر العوام والعلما في العذر فما لا ينبغي ان يجازي الطوسي فسادا في القاية **الثامن**
ان فساد الاصحاب كالشيخ الطوسي اخباره وكثير من المشايخ وعامة المحدثين ذهبوا الى ان قصور
كان في حق العبادات من غير حاجة الى التفرغ للوجه من الوجوه في العوام اذا اثاروا بالعبادات على
صلافة القائلين الشرعي في الذي يوجب عليهم بطلان العبادات الا ان يقولوا ان كون قصور القربة كاف
في حق العبادات من اقول الموقر فلا اعتماد عليها فيقال انكم انما نقلتموه من اقولهم ففانهم في عدم
تقليد الوقيهي من تناقض الموقر ايضا فلا اعتبار بها والجواب الجواب في ان العبادات ان علم كون الكفاءة
بالقربة صلافة القائلين الشرعي فلا كلام في نافية ولكن لما كان الحكم ظاهريا فلهذا فيه وبما انكم جميعتموه
ان نسبة الكفاءة الى الشيخ نظر او المطابق لنفس الامر غير معلوم فالحكم غير صحيح من علة التكليف بحرية
بغيره معقول بما لا امر به ثبت قيام فلو ان الجتهاد بالنسبة الى نفسه والى عقله ولما قيام كل من

مقدم

مقام العلم موقوف على الدليل وليس فليس في محصل المقام ان الجاهل ان ياتى بالصلوة فاعتدلا به
شاك في صحتها في لا شك في نواها وان كان مطا بقا للواقع لعدم وجود شرطها الشاكت شرطه وهو
واما ان ينظر او يخرج من صحتها في امان ان ياتى بها للواقع او لا اما الاول ففاسد لان الصلة عبارة عن
مواظقة الامر وهي غير متحققة بالفرض واما احتمال عدم التكليف لانه على ما فعلنا بالاول ففاسد
الصلوة في ذمة المكلفين وهو منهم لما من وجود القصة للتكليف هو العلم الاجمالي وعدم ما نية
ما يتوهم ما نية وهو الجمل يكونه ناشيا عن القصص كما في دليل المختار واما الثاني فهو ان ياتى ففاسد
لأنه على تنوي بعضهم فكذلك لعدم دليل على البرائة من علة التكليف لجامع كون الحكم على العلم الاجمالي
ما ذكره من المعارضة فخص من البيان **العاشر** فلو لم يكن صلوة الجاهل لا يعرفها لا يعرفها ففاسد
ما يضر الجاهل باحكامها فان كان المراد عدم اخذها من الجتهاد في هذا عين النعم ونحوه فيقول ان من
تعلم الصلوة مثلا من النبي ونحوها وكان على القانون الشرعي ان ياتى بالواجبات بها بالاختلاف وجوبه
وجد القربة تكون عبادة تصحيح بحرية وان لم ياخذها الامر الغيبة في حق الميت وان كان المراد من جملة
باحكام عدم الايمان فلهذا يرجع الى التقصير المذكور في صلاوة صلافة القائلين وهو ان الجهل باعدادها وما
الاجماع عليه من ركوعها وسجودها ونحوها ففلا يعذر صاحبها واما الجمل ياتى بكيفية او ما اختلف فيه
منها ففعل الجاهل فيه معتقد ان كان من يقبل العذر في حق وجوبه يظهر به من جوابه ياتى في حق الله
الثاني المختار من جوابه ياتى في حق الله **العاشر** اطلاق قولهم ما يجب عليه عن العبادات في حق
عنهم فانه متناهي الى التفرغ عن الجحيم الى الخلق ولما خرج منه كونه يصل الى المكلف فان الاحكام
اطلع عليها المكلفون وبلغهم على هذا العصور واللاهوت ذلك انك ترى انما علم العلماء ويرد بعضهم
بعض آخر يعلم الاطلاع على مدرك الحكم ودليله مع وجود الدليل وعدم الاطلاع البعض عليه فالحال

اذا بلغ الحكم من الفقيه والحاكم في جعله العمل بغيره وان قلتم ان يجب عليه الرجوع الى المجتهد في التقليد
فلما لم يقدّر بوجوبه فاما يجب عليه الشئ انما اطلع عليه مجتهدا ومنه بوجوبه ما يثبت بكونه مورد الشئ او
ايها هو الحكم مطلق فكيف نفوس الشئ انما فان لو جرت على الفقيه فتبين على ما لا يعرفه فربما بالوفاء
لكم لا تستحقون الوجوب في الحصول لاعتنا حصل وفيه ان هذه الرواية وانما لما استدل الفقهاء على
ان الاصل براءة الذمة لا الترتيب في العقيم كما هو طريقتنا الاخباريين فان اراد من ذلك ان احاد البنية
تقتضي عدم الماخوذة وكفاية ما فعل المجتهد علم فان الاصل براءة الذمة من شئ آخر بعد ما فعل
الفعل فبني احاد البراءة فاما يجوز التمسك به فيما لا يعلم من جهة الشئ لا خصوص ما ذكره ما واما ما
فكذلك كلفه بغيره بانزول كلف بالعبادات وهي مشتملة على احكام كثيرة صغرية والعلم الاجمالي يكفي لتكليف
بالصغرية كما مر من ان يجوز بانه هل على تركها فاما الكفاءة بما فعلنا بغيره لا يجوز بغيره انما
بالجزماء والصغر المظنون بغيره فعدم حصوله في علمه على ان الاصل لا يعارض الدليل في حصول
اذا كان قطعي كما ذكرنا وكيف يقاوم العام الخاص فيما مشتمل مع انه لو بقي الامر على ذلك لكان لا يجوز
يعمل على شئ الا نادرا اذ علمنا فرضه من ان مع العمل الاجمالي ايضا الاصل براءة الذمة فلا يجب على
تحصيل المعرفة ومع التبدلات والتحويلات والتبدلات البليغة لا يكاد يوجد من يتصرف بحكم التقليد
والاطاعة فكيف اذا كان الاصل براءة الذمة وحكم ولا يكون وجوب العمل بالاطاعة من العمل بآراء المجتهد
الا لمجتهدا بما مع الشرائط المتبع الماهل بغيره من الادلة والاطراف بحيث يعلم وينظر فقلنا الدليل على
خلاف الاصل من وجوب التمسك به ولما تريم بغيره في معارضه خصوص ما ذكرنا من ان التمسك به احاد
الادلة وغير ذلك لا يستندون بغيره كل موضع نعم لو كان قبله من وجه الشئ ان كان ما فلا بد ان كان له وجه
ذلك من محل الترتيب في شئ كما مر من ان اراد ان هذه الرواية وانما لما يجب العمل بغيره كما هو مقتضاها

مع العلم الاجمالي ايضا بان يكون العلم الشئ فيها التفصيلي في معارضه من ان العلم من الاجمالي فلا يكون
العلم بالعلم الاجمالي اخلافتها فبقولهم يلزم مقتضى فعل كل عمل لم يسمع احكام الشريعة تفصيلا بما
مخالفون وهذا ما لا يكاد يتقوه به احد هذا مع ما فيه ما يظهر من **الحاشية** ان جماعة من الشيخ والنساء
وسكان القرى والصحابة ومن في طبقتهم من المكلفين لو كلفوا كما يقولون باخذ الاحكام من المجتهد
الحق لم يمتد التكليف بما لا يطاق كما لا يخفى على المصنف نعم لو عجز عن هذا الحكم ومشكله بان يجمع احاد صلوات الله
عليهم ما كانا ياخذون الجهل بما يقولون روى ان مولانا امير المؤمنين ع روى رجله يصلح في حلالها
فقال لهما هذه الصلوة تأمل يصلون في الصلوة الاخرى فقال لهما هذا احسن هذه الصلوة
ام الاولى فقال امير المؤمنين الاولى هي الاحسن لانه صليتها من خوف الله وهذه من خوف الناس
وهذه من غير ان المكلف ان كان بحيث لا يقدر على فعله اراد الله نعم منه فلا شئ فانه في تركه
بغيره لا يكلف نفسا الا وسعها لانه مشكل فلو فرض ان هؤلاء الجماعة لا يقبلون ذلك او فرض
انهم عاقلون من وجوب التحصيل فاجاب عن محل النزاع وصلى عند الكل اما الاول فظاهر اما
الثاني فلما عرفت ان ما روى ان كلاً مننا يفرح عزه وله وجه في وجهه كلاً او بعضاً وهو لا يعدق فلا
لان العلم بغيره الشريعة لا ينقل من العلم الاجمالي بالتكاليف عادة او عقلاً وهو كما في ثبوت التكليف
لعدم دليل يمكن انعاقه اليه قبل وصوله الى ما قلناه ولما عجزت دعوتهم الى تحصيل الواجبات في كل
على الوجه الناطق لا يوجب في التكليف انما اعلل التكليف بالجمع والجهاد والصوم في الايام الطويلة الخ
لا ينال الا لشئ الانفس بل ايضا التكليف هو تحصيل الشقة مع ان العلم باجتهاد المجتهد وكذا في كل
معرفة شرائط الاجتهاد والعلم بصفة العدالة والقبول الماخوذة فيه حتى يلزم ما ذكرنا قال السيد
والعامة طريق المعرفة بصفة من يجب عليه ان يستفتي به في العلم بالاطاعة والخبر والاحكام الشرعية

العلماء في البلد الذي يسكنونه فترتفع في العلم والصيانة أيضا والقبالة قال وليس يطعن في هذه الجملة
قوله من يبطل الفتيان بان يقول كيف يعلم عالما وهو لا يعلم شيئا من علومه بل انما تعلم علم ان سبيل النجاة
والصيانة وكذلك العلم بالحق واللغة وفنون الاداب والعلاقة طريق اصول من ذلك وان كان الاول
وهو ان يراه منتصبا للفتوى بمشهد من الخلق واجتماع المسلمين واستغفار وتوهمه والتكلم ^{فيهم}
ليس هذا محله بل انما هو صفة الاجتهاد في الجهد لا في الجهد بل في الجهد في التكليف في هذا ان كان السعوية باثبات
معرفته وان كان باعتماد علمه وصوابه في الدين في اعتداده في الجهد في التكليف في هذا ان كان السعوية باثبات
واستدراك المقدس لا بد من الاصل بالاجتهاد في الجهد في التكليف في هذا ان كان السعوية باثبات
العلم بحسبنا والحكم بصحة من مر بالوقت وقوله لعاريين غلظ في التيم الاصل كما فانه يلاحظ
لو فعل كما الصح مع انهما كان يعرفونه وتصحى به واستغفروا من تركه ففعلها مع عدم العلم ^{بالصحة}
الحرج وصعوبة العلم العبد عندهم في واجبات الصلوة وبطلانها سببا بالنسبة الى النساء والاطفال
في اول البلوغ فان معرفة الجهد بعد التوعد الى الواسطة ومعرفة العدا الدار من شأن ^{الطفل}
عليه تحصيل في الاصل البلوغ وبعده مع الصعوبة والاشتغال هذا المحض كلامه وان عليه الجهد في
مخالفة القواعد العلية وان احدا يجاهلها في ان غلظ في الوقت الاخر في غير الوقت فلا يصح اما ان استغفرا
العقاب لا يستحق انما اصلا ويستحق احدهما دون الاخر على الاول فيثبت المطلق ^{الفتا} استحقاق
انما يكون لعدم الايمان بالما هو به على وجهه على التلخيص خروج الواجب من كونه واجبا ^{لانه}
هذا الباب يجزى الكلام في كل واحد حاصل من افعال الصلوة ونقص الامر الى ارتفاع جلال التكليف ^{هذا}
مفصلة واختصار لا يتبع لاحد الاجتهاد عليه ومعلوم فساد منه في وعلا ان لا يلزم خلاف ذلك
لاستقامتهما في المحركات لا خياري في الوجبة المدح والذم وانما حصل لصحة وقت الوقت في عهده بغيره

فقط

الاتفاق من غير ان يكون لاحدهما فيه ضعف من السمع السعي ويجوز من خلية الاتفاق الخارج عن
المقدور في استحقاق المدح والذم ما هدم بنينا لما لبرهان وعليه طبق العلية في كل زمان واما
الاشارات التي ذكرها فكلها قابل للتأويل فيشكل لاعتقاد عليها والتعويل وليس المقام على التفصيل
هذا ظاهر التحقيق وان كان الاشكال فيدور في نظائره ثابتا واما باختصار المثال فيقول انهما لا يستحقان
العقاب على قلة الاعمال الوقت لعدم علمهما بوجوبها وعدم تكليفهما بالاستحالة لتكليف الغافل واما
الصلوة من شرائطها المعلومة لها فقد فعلها وهي تكليفها وهي الواجبة عليها وانما ايقان عليها
ان تكاها ثم يجزى على الشك في الاعادة في الوقت لو فرض انه علم في زمان الطلوع في الصلوة في الوقت في وقتها
دونه الاول لان يكون المطلق في الصلوة بشرط العلم بوجوبها في الوقت فاما وان ادى بالصلاة في وقتها
ولكنه يبان في شرطها والمشرط بعدم اعدام شرطه فيجب عليه الاعادة في الوقت لو علم في زمان المطلق في الصلوة
المشرط في الشرط ولو يدرك على هذا الاشتراط دليل فاما القضاء فهو فرض مستأنف كما يعلم من النظر ^{فيها}
فان افاد وجوب عليها او على واحد منها فهو المتبع والافلا قوله ولو انفع قلنا هذا ايضا الخ ان يكون كل واحد
واحد من افعال الصلوة الذي لا يعلم المكلف وجوبه غير مكلف به لاستحالة تكليف الغافل وهذا المصنف
فيه براهين مقتضى القواعد العلية هذا مع فرض الجاهل بان يجزى عليه السمع الى معرفة الصلوة بشرائطها وانما ^{فيها}
وموافاق بحيث يحصل القطع والظن بان لا يجوز في شئ منها واما لو فرضنا ان احدا علم بوجوب الصلوة ^{تكملة}
تركه والتفق في صفة صلوة تامة الشرايط والادكان خالي من المفاسد في الاخر علم ايضا كذلك تركه
وهو مع قوت بعض الشرايط مثلا قلنا الاول معا في ذلك الصلوة لا على قلة الصلوة لانيته بها
وليس الصلوة والمعرفة من شرائطها بل هو واجبان خارجان عنها لانا فرضناهما كذلك ولو فرضنا ^{فيها}
شرطا وان المكلف علم ان المطلق في الصلوة المشرط في بقا قلة لا يثبت في الواقع واما المثال

فيعاقل على ترك السبع وعلى عدم الايمان بالصلاة لانه قد علم وجوب السبع ليعلم الشرايط وغيرها في
الصلاة التامة فترك واستمرجه به بالشرايط ثم لم يأت بها صراطا بقية للواقع فلا بعد في عقابها بل لا
يقعها فلا يلزم فاعلم وانما اذا اتممت ما قلناه يجوز ان يختار الشق الاول مع فرض العلم بوجوب السبع
ان اراد بالعقاب بطلقة اي سواء كان على ترك السبع ام على تركه وترك الصلاة واختار الشق الثاني
ان اراد بالعقاب على ترك الصلاة قوله ويجوز في هذا خلية ما يحل نقول انه استحق المدح لا لاجل ما فعله
علم وهو الصلاة ولم يستحق العقاب لانه لم يأت بما هو المطلوب منه وان اعلم بالطب لا يقال ان يستحق
العقاب على ترك الامارات بحمله بل هو ما يستحق المدح عليه وهو ظاهر البطلان لانا نقول ان لا
بين استحقاق المدح وعدم استحقاق العقاب بل ان يكون كل ما لا يستحق العقاب يستحق عليه المدح
ان تاركت الناس غير قصد القرينة لا يستحق العقاب لا يستحق المدح فغايت الامر ان يكون الجاهل بها
الوقت المصلي فيه قلنا صوابا من العالم الذي ارجى الوقت في الصلاة انما تقرب الى الله بفعلين والاول
بفعل واحد قوله قابل للتأويل في القول ان كان قبول التأويل من غير صراحة عن الله عليه سببا
الاعتماد والقول فيشكل لاعتقاد على كل شيء والقول ان كان هناك معارف فلهذا من بين
تعليلنا ويلحق بما قالوه وان الذي افاده ظاهر التحقيق وتحليل النظر فلعلم فيها يعطى ما
الفاضل الحق فاعلم ان المقام مطروح لا نظار في كل منظر فيه اما اصل الحق فلا ان اصلها
الدليل وما قدماه هو الدليل على انما عرفت بوجوده بالنسبة الى العالم وقدمه بل ان كلاهما فيه ذلك
والاخر موافقون معدوما الاضمار في تقدير تسليم الكلام فنقول ان لا اجالا ان النسب بينهما
ما دل على صفة العمل النظر وجوبه لا خله من اصل الذكر وعدم صحة الاعمال الا بالقرينة وحده
البدعة وغيرها ذلك مما لا يخرج اما ان تكون مبنية او موهومة او خصوصاً موهومة او من وجه مع ظهور بعضها

نظائر

وعلى تقدير شرط العلم باستنفية لتركها بحجها عند الكل لا الباد ومنهم من عاقبها بالصريح على
مع كثرتها ولقواعد قطعية فلا تخصص ولا تقدم عليه وثانياً تفصيله ان حكاية الطهارة من الاثام
في الدين كاللطف الى الكعبة مع امضاء الله تعالى له او غيره فبذلك فلا يجوز لنا مثل ذلك وهل هو الا
محرم علينا واما حكاية عراف النبي يخرج من اجل العلم وان فعله طاهراً بالنسبة الى سببه فان الزيادة
النبي يخرج على سببه وهو العلم فان النبي يخرج من اجل الفعل المقدس وفعل النبي كذلك بغية اطلاقه من الشرع
كان مما لا عادة فلو كان فعله لا وصفه ايضا كان من جهة تعليم الشرع واما قضية تصحيح الحكم فلهذا
من جهة قانون شرعي والافلا يجوز التخصيص في الشريعة بحض الاستحسان وفصل الوقت في مثل وفاء وكفا
مره من الجاهل بالمواقيت كالجور لا خفاء خارج بالدليل واما الصعوبة فان يبلغ الحد يكون التكليف
تكليفاً بما لا يطاق فهو خارج عما نحن فيه كما لا نقابل له اذ لا كان فيه فلا عيباً فيه مع انه كونه على
الصعوبة مع ان عالماً به من النساء والاطفال وغيرهم يعلمون الصالح اللطيفة والعلوم الدينية
والادارية حسنة والنفات العجيبة والاشعار الموزونة والتقصص الحكايات المطولة الغريبة
ذلك مما يشاهد مسائل الصلاة خصوصاً واجباتها اصعب من اي شيء منها فان نصف استوفى
الامر على الحق فبذلك الاخبار على كذا مخالفة للقواعد العقلية العقلية فكيف يقيمها الاشكال
فيشكل القول على مخالفتها لما قبله المأخوذ من اضافته ان ما ذكر من انه على الشرائع خلاف العدل
غير صحيح بل الظاهر خياله ولكن لا لما ذكره القدر بل من ان يكلف الفعل على ما هو المأمور به من شرط
بل لما ذكره ولقد علم على وجه الحق انه قد سهل يسيراً كسفن الحجاب عن وجهه المأمور به من التكليفات
لما كانت تقسم على قسمين منها ما هو مطلوب في نفسه وفي جملة اثاره المصلحة فيها كالنقص ومنها ما هو مطلوب
لنا كالصلاة وغيرها منها ما ليس كذلك بل المطلب منها الوصول الى شيء آخر وحصول مطلب من المطالبات

كالقصور منها معلومة كانا لا نجاست للصلوة مثلاً وميزها فان القصور منها ارتفاع الصلوة مع الطهارة
وفق الاول لا يحصل الاستئصال لا بقصد التفرقة بين الزاوية والاطاعة وهو لا يحصل الا بالجمع ان الشك
امرنا به في جلاله الشك فانه لا يتوقف الاستئصال بالبراءة انما هو لا يتوقف على ان يكون في غير ذلك
مثلاً وتظهر ان الشك لا يتوقف على ان يتوقف على ما بعد الفرائض منها انما هو علم طهارة في غير ذلك
قوله واحدا نعم ان نوى بها التفرقة ايضا يصير عبادة ويثاب بها اذا تم هذا فنقول ان كان المرفوعان الجهر
هنا مراد بالوقت هو من الشرط الخارج عنها غير المحتاج الى التفرقة بل المقصود منها الطهارة
في الوقت وقيل حصل الجاهل الآلة صلوة في صلوة صحته بخلاف الآلة بها قبلها فانه لم يزل
يرجع كونه غير معتد بها موقلة لان الشرط عدم عدم الشرط فظهر في كلامه من ان يتجوز خلافه
الاتفاق الخارج عن المقدور في استحقاق المذبح والدم ما هدم بينانه البرهان وعليه طهارة والعلوية
في كل زمان فانما يتجوز دخوله في الاتفاق بل نقول وجه الاستئصال بالنسبة الى الاول ان الامر بالنسبة اليه
مطلق في الواقع والى بالماورى على وجهه فاستل مع عليه التكليف علية ما في البراءة خطا في
صحة العبادة بخلاف الشك فانه لم يتشكك في التمسك بالماورى به ترك شرطه كما في غير من باجابه في
في استحقاق المذبح والدم واما الود فغير نظرون وجوه الاول ان تعليق عدم استحقاق العقاب على
ذلك مراد بالوقت في هذا المقام باستحالة التكليف العاقل ليس في محله نوا ان يكون المراد من
من لم يبلغ اليه صيت الشريعة ومن بلغته على التمسك فاما ان دخل بها الا على الاول فاما اختصاصه
الحاصل في الاول فاما ان علم وجوبه يحصل خصوصه من علم الوقت على الاول فاما ان ذلك
التفصيل والخصيص او يخص ففكر ولكنه لم يتفطن بوجوب الامانة بعده وعلى تعديها التمسك فاما
الكيفية فيما نحن او حصل العلم لكن المفهوم من الورد صريحاً ان كلامه في غير وجهه خصوصاً

ان

الوقت مثلاً كما هو من حق اصل المسألة في القول لا ننصو في شأن ذلك الجمل المسألة للتكليف في
بعد ان عرف وجوب الصلوة واشتقها على حكم كثيرة تحقق شرط التكليف بالنسبة اليه فيكون
فيما قبل مع انما اجمال خصوص المسألة مع تقصير لا يعدها مع دخول تحت قوله ولو فرض
احدا علم بوجوب السعي في الوقت ولو قيل ان يكون ان يكون غرض لم يطلع على وجوبه قلنا هذا امر خارج
فان وصحاح امر الوقت في الامنة ليس بحيث يمكن خفاؤه على احد من سلم نقول خارج عما نحن فيه
لان هذا فرض نادرا والله تعالى في حد على تقدير تحققه ليطلاق التكليف على الاطلاق عندنا
بل لا شاعرة لا يقولون بركانهم لا يجوزون تكليف العاقل الشك انما يلزم عليه من اختيار الاستئصال
بالصلوة لانيها بما مع شرائطها العلوية انه لو اعتقد احدا ان الصلوة عبادة عما يقولون العنيفة
مثلاً وهو الاصل الا لا يسهل كفاها بل ما يكون اسوء حالاً وهذا كما ترى فلو كان ان قوله في
الامر الخ يتأخر ما في دفع تجوز مدخلية الاتفاق من عدم استحقاق المذبح بمقتضى الاتفاق فانه لا يشرط
بأقلية التوافق كمن يتبع ان مناط الاتفاق بما وقع على وجه الاتفاق فلا يتغير اعتبارها في اصل
الصلوة لوجوبه الى ذلك ايضا او لم يرضه هذا مضافا لاهلها ما يجزى القول الرابع فيما يمكن مقصود
وهو ان عدم التكليف على الاطلاق في غير وجوبها ما امرنا **بشأنه** على كلف التعليدي اصول التعليديام **بشأنه**
ام بغيره فوجب التعليدي قول او سطها الوسط وهو شرطها وانتم بتحقيقه **الاول** اتفق العلماء
ومن العامة على ان المصيب فيها واحد تحقق الحكم في الخارج واتحاده كالعقوبات والعدايات في
العقليات الصغرى والافهم الجمع بين الصديين او القنصين والحق انه ضروري في حاله
على خلافه للعنيفة فزم ان الكل حصيد على الاول المختلف في الامم وعلمه والمعرف الاول خلافا
لما حفظ فعله كالفريق ويرى ان الاول الى الثاني وقوله الجمع مفصلاً في بعض **بشأنه** في تحقيق قول

الفرع اعلم ان المسائل الاصولية منها ما يتوقف عليها الدين كوجود المصانع والبنوة والمعاد ومنها
ما يتوقف عليها المذهب كالمعاد والعدل والامامة فلا يجب عليها منها اصول المذهب منها اصول الدين
ما لا يتوقفان كلاهما عليه ككون العلم في الواجب حصوله او خصوصه وان هما معا والعلم بحقيقة
القضاء والقدر وحدوث الكلام وقلمه وعينية الصفات فزيادة عنها لا بد من السالك الى ذلك
معرفة بان وجب الخدعان بما هو ثابت في الواقع وهو اثر الخفاء الواقع فان الكلام في ان ما يجب على المكلف
الاعتقاد به ويتوقف عليه الاسلام هل يجب فيه النظر الى الادلة كما يتعلق بالاعتقاد وان لم يجب معرفة تلك
عليه الاسلام يجب فيه النظر معرفة الادلة العقلية بان لا يتوقف عليه الاسلام كيجب معرفة الادلة العقلية بل يكفي
فيما يجب معرفة ولا يتوقف عليه الاسلام الادلة العقلية بل لا بد من العلم بغيره الادلة العقلية بل لا بد من
يقف عليه المذهب لان ادلة العقلية وكذا غيره ما يجب معرفة وما يجب الاعتقاد به لا يجب معرفة تلك الادلة
الكلمة كذلك نعم لو كان حكم من احكام الدين والمذهب ضروري وانكروه ولم يكن معتقدا صار بذلك كافرا او
عن المذهب هذا غير مختص بالمسائل الاصولية بل الغرضية ايضا كذلك فان انكار الاحكام الضرورية
يجعل منكرها كافرا سواء كان من الاصول او الغرضية فذلك علم ما يجب اعتقاده في الشريعة والتوقف عليه
الاسلام هو محل النزاع في لزوم اثباته بالعقلاء ومن الشرح على تقدير لزوم استناده الى الدليل لا جميع ما
يتعلق بالاعتقادات ان وجب الاعتقاد به لا يجب معرفة فان ما لا يجب الاعتقاد به احد طرفي كعادتها
وموضع المناظر كالكفار ونحوها لا يجب فيه الاثبات وكذا التقليد بل يكفي فيه ان يكون اعتقاده ان ما افق
الواقع هو الحق وان يعلم بالخص من بل يمكن ان لا يكون في بعضها ذلك فاجبا ايضا لا يجوز ان يعرف ما لا يتوقف
عليه الاسلام ما يتوقف عليه المذهب كغيره ما لا يتوقف عليه الاسلام بالادلة العقلية ومنها الضرورية وان كان
شرط علمه بكونها كذلك فبان ان ما يتوقف عليه حصول الدين ويجب اعتقاده محل البحث لا غير وان صار

ما افق ضروريه الدين وان المذهب وجبا لكفره وفروجه عن الاسلام او المذهب اسكن حصول الكفر اياها
احياء فبان كماله يخرج عنها وعن احدها والاصح حصوله لا في لزوم الاستناد بالادلة العقلية وحدها
وعند الغرضية ولادعاء الدين في العقليات فقلوبها ما لا غيرها فيجب الاستناد الى العقل والعقلاء والادلة
فلا ينفق في النزاع على العلم بغيره فان ما لا بد من العلم به لا يتوقف لزوم احدا من جهة فليس كذلك كما لا بد من
المتنبي مثلا فعد وجوده الفرد وعدمه واثباته في الاعدام ونفيها من المناسخ فتركها
البادي ليس على ما ينبغي وكذا ما افقوا على الشبهة لا يجوز التقليد في العقليات لان الاصول الضرورية
من السمعيات انما يتوقف على التقليد في وجوده الفرد وعدمه مع انه لا دليل على الحرمة فيها وهكذا
وكذا ما لا بد من العلم ببعض الاخر من ان مثل تجرده لقوم وعينية الصفات وحدها العالم ونفي العقول
المعاد وغير ذلك لا يمكن دعوى تقدم اصابة الحق فيها الا ما ثبت منها بالضرورية من ادنى وجوه فان
بعضها ما لا يجب على المكلف معرفة وبعضها ما ثبت بالشرع بالضرورية او بالكتابات السنية **فان**
العلم يطلق على معان منها ان يراد بالصورة الخاصة في المذهب وهي ان كانت اذع الله سبحانه
والانصوار والاول ان كان مع مجرى نفي صريح طنا والاجزها واعتقاد الاعتقاد ينطق على النفي
مطلما ايضا لا يجوز ان لو يكن مطا بقا للواقع ليسي جهلا مركبا وان كان مطا بقا للواقع كان ثابتا
نزهة بالتشكيك في يقينها او بالاعتقاد لا يقال ان كان اعتبر في اليقين مستمع الزوايا الحاضرة والغير
لان النظريات قد يغفل الذهن من مباديها فينشأ فيها بل قد يحكم فيها بالتحالف وان اعتبر غير الزوايا
لو يكن معنجا للتقليد مطا لانه قد يكون غير الزوايا لا تختار الاول فيقول الممارض مثلا العلم فاذا غفل
عن مباديها لم يصدق كونه علما كما لو كان عالما وقد يتفق مثله في الضرورية واجبة بان النظر بانها
حصلت من مباديها كانت كالتحريم في ذاتها فاستماع التشكيك فيها وان غفل عن مباديها كما في المسائل

الهندسية والحسابية فانها اذا اتفق بها من مباديها التي لا شبهة فيها ~~في~~ كانت وان غفل عن حقيقة
 تلك المبادي وفيه نظر منها ان يولد به ما يتقوا الى اليقين والضميم ~~في~~ يولد به اليقين فقط وهو
 المعروف في معناه بين الاصوليين والظاهر كونه حقيقة في المبادي وحق السلب لبعض الاواخر عند هذا
 اصطلاحا يجعل حقيقة في الجرم او الجرم المطابق للواقع وان لم يكن زواله بالشك وهو خلاف المذهب
 والظاهر **المراد** ان من الاواخر من عنوان المسئلة ان الشهادة لا يجوز العقلية في الاصول فيلزم ان
 ان يولد بالاولئك الاعتقاد انما حصل من قول الغير لا يكفي سواء افاد الجرم او النظر بل لا يعرف العلم
 من الدليل فانه الشهادة في ان انه يكفي واما الزيادة الاعتقاد وانما هي من الدليل والنظر الحاصل منه فانه
 علم دخوله فيه وان كان من اقوال المسئلة كونه من الاواخر فلا بد من عنوان الشهادة في الجرم ~~في~~
 ان الاعتبار العلم بالدليل وكيف قبول قول الغير سواء افاد الجرم او النظر واختار الاختيار المقدس وشاح
 الوافية وهو الحكم عن الحق الطوبى ثم قال قلنا يجوز العقلية في الاصول ان كان معناه يجوز ان لا يقبل
 الغير في الاصول كما هو كذلك في الفروع فيشكل ان لا يقبل الغير هنا لا يمكن ان لا يعارض الاصول
 الادعاء والاعتقاد وجاز الادعاء بقول الغير وعدمه ما لا يحصل به بل يستفاد به احد ولا احتملا
 بل هو كلام اجنب فان ما ذكره لا يمكن ان يتقدم كونه محل النزاع عند ادل على النزاع ليس الاما ذكرناه
 بين حلف بيقية كلامه ثم قال ثلث كان معناه يجوز العلم الجرم المطابق للواقع الغير ثابت كما هو على
 ارباب العقول في قول النزاع فيه الى انه هل يجليها قامة الدليل المفيد للشك على مقتضى جزمه ام لا
 هذا فنقول الحق بل ما في آخر الكلام على جواز العقلية في الاصول علمه ان النزاع يرجع الى النزاع في
 القطع يعني ان قلنا باشتراط القطع فلا يجوز التقليد وان انقل باشتراطه واكتفينا بالنظر فيكون لا يخرج عن
 اننا قلنا ان يقول العلم نعم القطع مطلقا وعدم جواز التمسك به اذ انه يحصل القطع مع التقليد

القطع

الاصطلاح الاخرى اذ قد عرفت ان العلم والنظر ليسا من الامور الاختيارية فمن يقول بوجوب تحصيل
 القطع او النظر في الاصول لا بد ان يدعى ذلك وجوب النظر في العلم والنظر في نفسها ليسا من
 الاختيارية بل الذات في النظر فيحصل بها اليقين وقد يحصل بها النظر وقد لا يحصل به شيء منها كما
 المتقدمة فيها المتقدمة عنها فيجمع الكلام في كفاية النظر في الفروع دون الاصول الى ان الجتهدة
 يجليها النظر الى ان يحصل له النظر فاذا حصل له النظر فليجعليه زيادة النظر يحصل العلم الا انه يجلي
 تحصيل النظر البتة اذ قد لا يحصل له ولا يمكن له حصوله كما لا يخفى واما الجتهدة في الاصول فلا يجوز لها الاكتفاء
 بالنظر مع امكان زيادة النظر لوجوبه في حصول العلم فليجعليه الاعتقاد بما ينظر والعلم به في
 بل يتوقف مثل من لم يحصل له النظر في الفروع بقرينة المقابلة لا يجزى في الفروع ثم يرجع القول في
 تحصيل العلم في الاصول وجوب النظر حتى يحصل العلم باطلا قبل ان يدعى ان مسائل الاصول كلها اعتبارها
 النظر فادلتها الى العلم في النظر حتى يحصل العلم فمن لم يحصل له فله في النظر حقه وانما يحصل في النظر
 وهو في المسائل الخلافية في غاية الصعوبة ويوجد عليها حصر المعنى في امر في جوار العلم بالجرم المتكافئ
 للواقع الغير ثابت لا يصح لاحتمال ان ياد جوار العلم بقول الغير سواء افاد النظر او الجرم المذكور
 ولا بد من الظاهر وكذا قوله فيقول النزاع ان عدم الدليل على الادعاء تحصيل العلم المقتضى وكذا
 يجعله غير اختياري فان قريبا المقدمات لما كان اختياريا فاما قوله منه ايضا اختياريا فان
 من الاختيارية اختياريا اذا اوجب على الاختيار في الاختيار وخلاف النزاع المما ذكره وكذا قوله
 على مقتضى جزمه في قوله هل يجليها قامة الدليل على مقتضى جزمه فان حصول الجرم لم يكن من مقتضى
 ان يقول قامة الدليل على مقتضى جزمه بل الحكم انما هو ظاهره وما ادعى على هذا التمسك على التمسك
 من انه قال ان اشتراطنا القطع فلا يجوز التقليد وان لم نقل به واكتفينا بالنظر فيجوز غير مقتضى

فانه من حواجز التقليد على تقدير عدم القطع وهو غير مستلزم لاشتراط النظر بل يمكن ان يكون محصلا
للعجز والغير الشاكلة للنظر وما قال لقال ان يقول غير مائة لعدم القائل كما ذكره المحصره وان سلم
احتمال عدم اطلاع من ان القطع مع التقليد غير معقول ولا بقوله اصطلاح في القطع ولا في التقليد
وما قال ان النظر قد يحصل منه اليقين الحق غير فانه الشكل الاول بل هي الانتاج والثالثه الاخرى
بجعلها فيه فكل ذلك مما ذكره اشياء نعم ما يتعارف من وقوع التردد او الخلف صحت على عدم حصول
شرائط الانتاج لان مع اجتماع الشرائط تختلف النتيجة فقيما كما في من وجود الصانع وصدقه
وجودة البنية وصدقه وقد ما لها قامة فلا يناسب ما ذكره وليس حصول العلم من زيادة النظر وكذا
قولهم جمع الحق عوى له مسائل الاصول كلها ما ينبغي النظر في ادلتها الى العلم فان المتنازع فيه
انما عرفته وما يتوقف عليه الاسلام لمطلق المسائل الاصولية لا مكان ارجاء كثير منها الى التوقف
المحقق او اللغظي القرآن وعجزه بشهادة حصرا لانه على تقدير تحصيل العلم بالدليل عن المعتزلة
في الادلة العقلية مع انه لو كان لما يتوهم وجه المحصر في ان الكلام فيها يتوقف عليه الاسلام والادلة
اعز من العقل والاعتدال عندهم لا مكان حصول العلم من الادلة العقلية مع امكان حجية الطواهي كالتقراء
وعينه وكذا قوله وهو في المسائل الخلافية في غاية الصعوبة اذ هو ليس على اطلاع وقد كان كثيرا منها
خلافات لا شاعرة وهم كثيرا ما يحال الغرض الضعيفة وبعد فيها ما يبين بالتدريج بل قد عجز ايضا
الخامس هل يجب على سراجانه فصل الدليل على انه يمكن بنفسه من قبيل ان الحق الاول او كلفنا
سراجانه العلم والازم عليه التوجه والتكليف لا يطاق لكن هناك موجود فيما يشانه فينبغي ان يصح
ان الادلة هي ما ابراز منه ما يوصل الى المطلق بآية وجعل كان وان لم يقدر على بيان الملامحة ولا يجب
ان يعرف الغرض على المنطقية ولا معرفة تقبل لا يستحقها ولا معرفة الاشكال كما لا يعرفه الدليل

وعلى الاصولية بل الدار على تحصيل القطع وليس المطلوب بل في غير ذلك دليل بل عليه خلاف الحق
من المعتزلة فيشترطون الاستدلال تفصيلا ويدهم الاصول ومنع عدم الدليل فلو قيل باي دليل
ثبتك او ثبتك فلم يقدر على بيان مقصوده لم يقدر فكذلك لو لم يقدر على دفع الشكوك والاشبهات
العضلة كمنه انما اشياء اطمين فان ذلك ليس بخلقة كل احد ولا سيما الغوام بل وجوب ذلك
كعائى وليس كلامنا فيه كمنه بعد عدم الخلل كما اتفق ذلك للفاضل المشير الى فادع ان شبهة
ابن كونه ليربط الى محصره اذا عرفت ذلك فنقول الموجب النظر والعلم وجوه من العقل والنقل الا
منه من يرى ان الوجود عقل كالمعتزلة والامامية فالكمال على العقل من يرى ان وجوده
شرعى كالشاعرة فالكمال عندهم على الشرع اما العقل فلان النظر واجب لا اتفاق وجوبه اما
عقلى او شرعى والثالثه متوقف على تقدير ثبوت فقيان الاول بيان الملامحة استلزام اتمام الانبياء
فان الوجوب لو كان بالشرع لتوقف وجوبه بل العلم بوجوبه على العلم بصدق رسول العلم بصدقه
على النظر في محجزة وهو ثابت بالشرع ايضا اما الانداجه في مطلق النظر لانه نظر في معرفة سراجانه
من حيث انه رسول للرسول فاذا قال الرسول ان النظر الى محجزة كيف تعرفه صدق في ذلك ان يقول النظر في
وجوب النظر فان ما لا عرف وجوبه لا يقبل على الاقامة عليه في الاستماع عنه فيلزم اتمام الانبياء وعجز من
الثبات بوثوقهم ذلك باطلا لاجتماعه فكذلك ما يستلزمه وايضا شكرا له سبحانه ودفع الخوف عن النفس
عقلا وهما يتوقفان على معرفة سراجانه وهي متوقفة على النظر لانه ليست متعدي وكما عقلا
يتوقف عليه الواجب المطلق العقلى يكون واجبا عقليا اما ان شكرا له سبحانه واجبا عقلا فلا شك
النعم واجبا عقلا ونعم سراجانه على العبد كثيرة فان كل عاملا اذ اجمع نفسه يرى ان عليه نواظرة و
باطنة اصلية وخرعية دقيقة وجلية روحانية وحسدانية مالا تحصى كثيرة ولا شك في انها ليست

ومن العلوم ان من انعم عليه بمثل هذه النعم لم يلقها من غيره ولم يعرفها بغيرها ولم يولد من يكون غيرها
في حقها ولم يقر بالحق من شأنه بفعل ناجية وتلاست نهائية وهذا العقل كما قد استحسنوا سلبها
ولا معنى للوجود العقل الا ذلك فيكون شكرا من سبحانه واجبا واما ان وقع الخوف من النفس ^{عقله}
فلان العاقل يدعى نفسه مستغفرة من جسمه ويجوز ان يكون المنعم بها عليه قد اراد منه الشكر عليها
انه ان لم يشكرها سلبها عنه فيحصل له خوف العقوبة بسبب النعم وهو قد رجع في هذا الخوف الذي هو ^{مستغفر}
ناجزة فان لم يولد فم كان مستغفرا لان بغير العقل والواجب العقل ولا يتم شيء منها الا بغيره
سجانه فانما لم يعرف المستغفر ان يشكر له واذا عرفه سبحانه علم انه اراد الشكر لا يعلم ايضا انه ^{كيفية}
يشكر فينبغي له الخوف فيتم الشكر فيكون معرفته سبحانه ايضا واجبة عقلا وهي لا يتم الا بانظر في انشاها
عقله يتفرق بالآخر كما لا يحل في نفسه وحلقه وان لم كانت جسمانية ودعائية وعليه نعم
متفطرة ومواهب كاشرة وكذا على سائر الخلق ويلاحظ امثاله واقرانه وان بعضهم يموت ويولد بغير ^{شكر}
اخر ويصح اخر وهكذا وينسب عليهم الذوق تارة وفيه اخرى فلا اقل من انه يحصل له حظ قويا
هذه الصنائع والواهب من غيرهم وان لم خالفوا وصانعا وان ارادهم سلبه وان خلعهم واراد منهم معرفته ^{شكره}
والطاعة وانقياده ويعاقبهم على قلة ذلك ويجازيهم لان مثل تلك الواهب الصنائع لا يكون الا بغيره
حكيم لا يكون افعاله لغوا ولا عبثا ولا اضطرار مع ان في احتياكه لغاية فاذا حصل له هذا النظر فلا بد من ان
عقله يحكم بان دفع الضرر المظنون واجبت لاسيما اذا كان بعد ما ارادها الى السلب واما انهم مرسلون عن ^{شكره}
ودفع الضرر بانما يحصل بالنظر والتفكير حتى ينتهي الى المطلق فيحصل له الخبز بالخللا من ذلك الضمير
فيحصل له الخبز بانما قد ادى الى محبة عليه من العرفة بقلة عطايته ولم يبق شيء يسعدوه حتى حصلوا بقلته ^{مستغفر}
النظر وانما يجب ان يحصل له القطع ولو فرض مع ذلك ان يقول له عاقل شاكرا بان الله سبحانه كذا فبغيره كذا

شكرا

منه كذا لم يحصل له القطع بالخللا في قبلة منصفه فيكون تاركا للواجب وهو يحصل القطع فيكون غافرا
من الضرر عليه فيجب عليه تحصيل القطع بالدليل وادع على الاول بان انتفاء مسلم الاستلزام المحال
اما انتفاءه على تقدير ثبوته فلا يخبر لا من الفرق بينهما خلافا لاسته فيرايقا لكل ما ينشأ من الحال
فيثبته يستلزم انتفاءه لان ثبوته يستلزم الحال والحال لكونه مستغفرا لانه يستلزم انتفاءه ذاته وقسم
انتفاءه اللازم يستلزم انتفاءه الملقى لان كل ما يستلزم الحال لكونه ثبوته فيقتضي ثبوت الحال وثبوت الحال
لا يقتضي انتفاءه بل ذاته فيقتضي انتفاءه لا يقال في انتفاءه انتفاءه انتفاءه ذلك الانتفاء ذاته ^{عقله}
جميع التقادير ومن جعلها تعقوب ثبوته ايضا اقتضى انتفاءه لان انتفاءه ذاته لا يقتضي انتفاءه ^{بواسطته}
الواقعة في الواقع وثبوت الحال ليس من تلك التقادير ويؤيد عليه ان من وجوده تقدمه على نفسه ^{بواسطته}
فوجوده استلزم انتفاءه وكلما استلزم وجوده علمه فوجوده باطل ومعنى فتقيد الدليل على اقر
مع امكان ان يقال المقصود ان انتفاءه الوجوب الشرعي على فرض وجوده دليل على المدعى وذلك لا يستلزم
ان يكون الوجوده تأثير في الانتفاء بل يمكن ان يكون الانتفاء لاستلزامه الحال فلا اشكال فاما غير ذلك
الرد المخصص حيث يقول بوجوده فقال الانتفاء على تقدير وجوده كان التكليف عقليا متدينا
لزم ان تمام الانبياء فاما انما من وجوب النظر بها واما وجوبها عقليا فلا يلزم الا تمام وكذا انتفاء
الوجوب الشرعي على تقدير ثبوته فيثبت المدعى وهو كون وجوبه عقليا ليقان ادعاء الانتفاء غير مطابق ^{عقله}
لكن المستلزم هو الحق المطبق على ما يريده نعم زاده الحق شح في الشرح فتم حصل ما حصل وان على ^{الذمة}
بان ذلك مبني على التفسير والتعقيب العقليين وهما غير مسلمين ولو سلمنا فلا سلم ان العرفان يدعي ^{الذمة}
العقاب لكان احتمال الخطاء قائم فحق العقاب كماله والعناء زيادة فان قيل لاشكال ان من حصل
المعرفة احسن حالا من لم يحصل لانتفاءه الكمال وتحصيل الاحسن واجبة في نظر العقل قلنا نعم

اذا حصلت المعرفة على وجهها لا قطع بذلك بل بما يقع في اذنية الضلة التي قبلت ولما قبل البلاء اذ في
 الى التخلص من فطنة تربية وايضا شكر النعم ليس بواجب عقلا بالنقل والعقل اما الاول فلهو سجاية
 وما كان اعتد به حتى يبعث من كنهه فطنة الغيوب مطلقا قبل البعث فيدل على انه لا يوجد عقلا ولا كان
 ثابتا قبلها ويلزمه التعذيب للاختلال بالواجبات العقلية مع امتناع العفو عنهم واما الثلث فلا يشك
 النعم لو وجب عقلا فان كان لا فائدة يلزم العيش وهو غير جائز عقلا وان كان لا فائدة فاما للشكر
 وهو يتم لتعاليمها او للشكر وهو ملة الدنيا واما شقته فلا حظ وفي الاخرة ولا استقلال للعقل
 فيها وايضا الشكر فائدة من خوفه من العقاب لا محالة ان لا يتم الايقان لانه لا يستهزأ العقاب في الدنيا
 بالنسبة الى خزان رحمة الله سبحانه وتعالى ولا نه تصرف في ملك الغير ولو سلم فلا نسلم ان تقديره على المعرفة
 من النظر في كيفية المعرفة السابقة على النظر الذي هو شرط الظن على تقدير وقوعه على معرفة المعرفة السابقة
 فلا نسلم ان المعرفة تستلزم على النظر كجواز حصولها بالتعليم على ما مره الملاحقة او بالالهام على ما مره البراهمة
 او بتصفيه اياها بالبراهيات فانها على ما مره الصوفية ولو سلم فلا يتم ان المعرفة واجبة مطلقا
 فان معناه الوجود على تقدير حصول المعرفة بمقتضى الشك والحوال عدم المعرفة للقطع بالان لا وجوب
 حصول المعرفة للعقل امتناع تحصيل الحاصل ولو سلم فلا يتم ان ما يتوقف عليه الواجب هو واجب عليه
 ان يشق المحسن والفتح العقليين مما يشبهه ضرورة العقول وليس محل ما يترفع انه قد مر في الدواعي بل في
 واحتمال الخطأ في ان الواجب انما هو ضرورة بطلان التكليف بما لا يطابق ضرورة وجوبه في الاستسلام
 والقطع على كون المعرفة على وجهها حاصل وانكاره مكابرة وشكر النعم واجبة عقلا كذا في ما ذكره من العقل
 فان المراد بيقين التعذيب فيما لا يستلزم العقل وكذا لا فائدة من ذلك مع احتمال ان يكون ان حصوله من
 والباطن وامكان ان يكون عدم التعذيب من بالضرورة وادعاء امتناع العفو فانه علينا ان كان نسبة الدنيا

واما ما ذكره من العقل على النظر فهم لا مكان منع لزوم الفائدة باحتمال كون الشكر واجبا لنفسه وكذا
 شكرا فانه لا يجب في كل امر ان يكون مطلوبا الفائدة اخرى بل يمكن ان يكون هو الفائدة بنفسه والآن
 التسلسل فيمكن ان يكون الشكر مطلوب بالنفس كحجب النعم ودفع الضرر ولهذا الزوم بالكون تحت اركانها
 للشكر ويعود نعمها اليه الدنيا وهي عدم زوال النعمة وفي الاخرة وهي الامن من العقاب فيها والعقل
 مستقل في لزوم الجزاء في الاخرة عندا سلمنا ولكن نقول هو له لا عناه بل هو من كماله وشرايفه
 وانهما لا تزلانه ليقرب الى النعم العياض واخرا احتمال الضرر في الشكر من ذوي البطلان كما لا يستهزأه وان
 الدنيا طين كانت ثابتة بالنظر في قدره الله سبحانه وتعالى ونعمه باعظمية بالنسبة اليها وفيها هذا بالنسبة الى
 السلطان بلغة تكاد بما يقال قياسا مع العارفين والضمير ههنا ما اذ قد قطعنا حقوق الضرر من دفع
 كذلك كما ذكره من جواز حصولها بالالهام او التعليم والتصفيه فالاولان خارجان عن تحت قدره
 الثالث فخره ولا ينبغي به المزاج غالبا ومع ذلك جميعها يحتاج الى النظر حتى يبين بين سعيها وسليها
 وليس المراد بالواجب المطلق ما ذكره بل المراد ما لا يكون وجوبه مقيدا بوجود ما يتوقف عليه كالحج واما
 المقيدة فان اراد من منع وجوبه منع وجوبه الشرعي فيجب عدم العقاب عليه شرعا وان سلمناه كونه لا يشق
 المدعى عليه فان لهذا المعنى ما لا خلاف فيه وفيه الكفاية فان الوجود بغيره عقلا هو هذا فيتم له المطلق
 بيانه انه تركها احتمال الضرر عقلا فيتم المدعى ولا يضمنه ان يشق عدم العقاب شرعا عند بعضنا
 نحن كما هو ظاهر وما مر من دفع ما بين وجه الثالث فلا يفيده وفي الجميع نظريا فان الشرط ما لا بد منه في
 وجود الشرط وذلك لا يقتضي الوجود العقلي بل هو كونه الشرطية فلا يلزم منه الوجود العقلي ولا هو كونه
 العقلي بعبادة عدم فية العلم عقلا على تركه بخصوص بلزم العلم عقلا على تركه الشرط فلا يلزم ما ذكره من
 النظر عقلا فتدبر مع ذلك لا يلزم منها الوجود مطلقا بل انما يجب بغيره العاقل والخالف في الذكر في وجوب

الشيء لان يقال بعدم إمكان الفعل عن عدم الخوف فيكون جوبه الشك وهو يقطع الفساد بل العباد
الفعله عنهما ويمكن ان يلتزم الاختصاص وهو بعيد عن اطلاقهم جدا هذا كله بالنسبة الى الاخيرين
واما الاول فخلاعه من اصله كما هو ظاهر فالله تعالى ان يفي في الاصول الوصول الى المطلوب كما كان
بليغ ضعيف باطل وتقليد كذلك واما النقل في طرق **اقولها** الاجماع منا ومن المسلمين كما حكاها فله
نفي المباد على الاجماع على عدم جواز التقليد وهو ظاهر غاية البادى وكذا في العالم حيث نسب الى جمهور علماء
الاسلام الامم شذ من اهل الخلاف في النهاية للاجماع على جوب المعرفة وما يجب عليه وينبغي وذكر
الثلاثة لا يترو فيها الاجماع على عدم جواز تقليد غير الحق قال واما تعلم الحق فيعرف بالانكشاف والاستدلال
على ان ما يقوله حق فاذن لا يجوز التقليد لا بعد الاستدلال فافصا مستكلا امتنع كونه مقفلا وفي
غاية المامول للاجماع على جوب المعرفة وكذا الامدى وانما يجب والقبح لا انه حكمى اجماع المسلمين
كما عندى فانه قال لا ادرى جوبه على جوبه فانه لا يحصل التقليد بجواز كلب الخبز ولا انه
منه العلم لزم اجتماع التخصيص في المسائل الخلافية ولا نه لو حصل العلم فالعلم بصدقه اما ان يكون
او نظرا والاول اطل جزها وانكشافه يحتاج الى دليل والمعرفة علمه والام بكون تقليد في الباب **محمدا**
اجمع العلماء كما فتر على جوبه معرفة من سجدته وصفاته الشوقية والسلبية وما يجب عليه وينبغي واليق والام
والعباد بالدليل لا بالتقليد فلهذا من ذكره ما لا يمكن جهله على احد من المسلمين ومن جهل شيئا من ذلك فخرج
من رتبة المؤمنين واستحق العقاب الدائم ونحوه فشرحه للسيوطي لان خصه بالامامة وفي الميزة مشددة من
الحق وقطعنا تفق مما يهمل للمسلمين على النسخ عن التقليد في الاصول واستثنى منهم جماعة من العامة وكما
بعض مشايخنا اجمع الشيعة على عدم جواز التقليد في اصول الدين اتمته قال ما صدر من البعض فقله
فانها الكتاب من طرق **فانها** ما دل على تحصيل العلم كقول سجدته فاعلم انه لا اله الا هو وهو وان كان

خطبا

خطا بالقياس وجب انما عمدوا على سبيل قيل فالامة الاولى وان كان لكل من كان قابلا للخطا في الامور
ولما اختصا به بالتحديد فيهم بعدم الفاصل قطعا **ومنها** ما دل على عدم التقليد وهو في ايات كقولنا
انا وجد اباك على امرة ولنا على اثارهم مقتدون واذا قيل لم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نبتع على قنا
عليه اياهنا او لو كان اباؤهم لا يقولون شيئا ولا يفترون اجبتنا التبعه وسعد وقد ما كان بعيد
اباؤنا ونحوها خرج الفروع وبقي الباقى **ومنها** الايات للمدعي على اتباع النظر كقول سجدته
بمن علم ان يتبعوا الا النظر وان النظر لا يفي عن الحق شيئا هل عندكم من علم فتخرجوا لانا ان
الا نظر وان هم لا يخرجون وقالوا ما هي الاحيوتنا عرفت فيجوز وما هي تلك الا الدهر وما هم
من علم ان هم لا يفتنون **ومنها** النوع من عدم العمل بالعلم كقولنا لا تقف على ليس لك به علم وليس من
انكوا من قطعا وان يقولوا اعطاه الله ما لا تعلمون ولا يمكن ان يكون يدعون من دون شفاقة لا
من شهادته الحق وهم يعلمون وما شهدنا الا بما عينا فلهذا انما كانكم انما لمكم بالسوء والفساد
وان تقولوا اعطاه الله ما لا تعلمون **ومنها** قل النظر واما اذ في السموات والارض فانظر الى ما خلق
كيفية لا رضى بعد موتها ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار الايات لاولى
الالهاب وفي النبوى دليل على انهم لا يبين تحبيرهم وتفكرهم ففقدوا عدلهم في ذلك بالعرفه وكذا
فاجابوا **فانها** الاخبا للمدعي ان الايمان هو ما استقر في القلب مثل ما قاله الصاوي في جواب الاستسقام
حيث سئل عن الايمان انه شهادة ان لا اله الا الله والاقراء بما جاء من عند الله سبحانه وتعالى استقر في
القلوب من التصديق بذلك ولا استقر بالاحصاء فيه اليقين ولا يحصل الا ما كان من الدليل **ومنها**
الكلي عن ابي الحسن موسى ع قال ليعال المؤمنين في قلوبهم من ريت قال فيقول الله فيقال له ما يدريك فيقول
الاسلام فيقال له من نبيك فيقول محمد ص فيقال له من امامك فيقول علي ع فيقال له كيف علمت ذلك فيقول

١١٠

هذا في اسرار الحق عليه فيقال له في قوله لا حرام فيها فوقف العروس ثم يفتح له باب الجنة فيضاهي
 من روحها ويحياها فيقول يا رب عجل قيام الساعة ليعلني مع المصلين وعلى الكافرين تلك
 فيقول له فيقال من بينك فيقول عتد من فيقال ما بينك فيقول الاسلام فيقال من ابن حنبل فيقول
 سمعت ابا سفيان بن فضالة فيقول له انما جتمع عليه النقاد الاسرار والحق لم يطبقوها قاطبة
 فيذهب كما يذهب الرصاص الحديث وان دخل الجحيم الدور فان حجة لا تقف على حجة كلام الله سبحانه
 وكلام رسوله واوليائه وحجة كلامهم تنوقف على وجود المعرفة وهو من ذلك لان من يارب الاله المضم
 اذا خصم يكتفي في المعرفة بعنوان التقليد والظن البعيدة عن كلام الكاشف ان ظاهرهم الاكتفاء به
 التمسك بالثبات الحكم الواقع ولا ان ذلك من بارجح المعرفة ومناطقة الجهتين لتحقيق الحق ومعرفة
 ثابتة في نفس الامر بعد معرفتهم الله سبحانه وقرائنهم عن تحصيل اليقين واستنباط هذه المناطقة من كلام
 وكلام اسانئد وقرائن العلم انفسهم وفي العمل لا يشك ان كلامهم ظاهره ووروده من ثبات الحكم
 الاول في المكلفين وليس له ان يخلو في ثبات الاحكام اجازة في التوقيف والادوات المعينة لذلك
 مرادهم ان ما يرتب من الوجود العقلي فان الحكم بالوجود في الشريعة المكلف قبل الاسلام لا يتم الا به فان
 وجوده يحصر في العقل او يكشف عنه ولو كان يصح الاجابة من الشارع لاستلزامها الى اللغو
 فالله لا ينهاه ان يوصله ثباته في القصد اثبات وجود المعرفة بالادلة الاجام من التواضع بل من الوجود
 فبان منه توقف الاسلام عليه للتمسك بالتقليد والاعمال والظن او غيرها فلا شك ان الاسلام لم يصر الى الشريعة
 عما اورد عليهم من الدواعي كما دليلهم فيها فقبل الاسلام في ثبات الادلة العقلية المكلف فلا يكون اثبات
 الوجود عليه حتى يتمكن من الاستناد اليه فاعلم على الاجماع على وجود العلم بكل المعارف بقائمة المكلفين
 بالتمسك اما في ذلك من المشاهدة المعاني انه لا يمكن تحصيل العلم فكثير منها فكل من من ان يعرف ذلك
 فهو مختصة

فهو مختصة ومثله بالخبر او القدر المشترك بين الظن والجهل فكيف يكلف به سيما لقائمة المكلفين بهذا
 ما لا يخفى على من تأمل حقاقتا في كثير من المسائل وفي نفسه عن التقليد مع ان يستلزم العسر والحرج
 النقيض شرعا مع ان الاصل علم الوجوب بما قد يستدل به على الوجوب فيكفي لانها على العرف من غير ما حصل
 منع ثبوت التكليف بالعلم مطلقا في جميع الاحوال وفيما يستلزم تحصيل العسر والحرج اذ غاية ما ثبت له
 الادلة فيما يمكن فيها تحصيل العلم ايضا مما هو لا يستلزم العسر والحرج نظير ما ذكرناه في الاكتفاء بالظن
 الغرض وبذلك يتدفع القوالي بان اشتغال الذمة بالقدر المشترك يقتضي كسب البرائة لا تحصيل اليقين فانما
 منع اشتغال الذمة بهذه الموارد اما ثانيا فنقول ان الظاهر من كلام جماعة من اعلام كفاية النظر
 وهو المستفاد من كلام الحق الطوسي في بعض المسائل المنسوبة اليه ونقلت عن فصوله ايضا
 وكذلك المولى الخوارزمي المقدس في الارضية وهو الظاهر من شيخنا الحق الهادي حيث قال في شرائط القطع
 في اصول الدين مشكلا وغيرهم ومن صرح بكفاية الظن العلاقة بالحس وغيره مع ان العلامة قد
 قال في الاخبار من الامامية كان علم فصول الدين وفروعهم على اخبار الاحاد ولا يلزم اجابة
 الاحاد لتقليد الا لظن فكيف يدعي على اجماع العلماء على وجوب تحصيل العلم الا ان يقال مرادهم من وجوب
 المعرفة وجوب تحصيل العلم عدم الاكتفاء بالتقليد بالغير الذميمة كذا اعلى التقليد في الغرض على ما هو
 وهو انما يحصل بالتفطن العام بالعرف بين المحدث والمقلد لا ما يتمل الا اعتقاد على شخص بحيث يظن
 النفس اليه بسبب حسن ظنه وعدم اختلاج تشكيل في خاطره في قوله كما هو الحال في اكثر العوام في العلم
 والاصول في فالمدعي وجوب النظر تحصيل العلم فان حصل فهو لا يكتفي بالظن بل لا بد من الاكتفاء بالظن
 مع امكان تحصيل القطع ايضا فانما يحصل لاحيان بالعلم على مقتضى الظن كما اشارنا سابقا فيحصل الظان بال
 الطريق الذي لا خوف الا بقرينة مقتضى ذلك الطريق فكيف كان هذه الدعوى من مدعيها ايضا لا بد ان

بقوله القائل المظهر على مقتضى ما اخذه ويعبر عن لا يتكسر من تحصيل القطع اما لما في لربن النظر ^{المعنى}
بلوغ نظره الى احد العلم بعد الاستقراء والهيبة فقاوم كلام العلامة في ما يجادى به من العلم المستفاد
قوله ما لا يمكن جعله على احد من المسلمين وثبوت العذاب ^{المعنى} على اهل الجاهل من غير اختصاص باحققوه في محله ^{عليه}
تكميل الغافل في تلك الكيفية لا يطاق ونحو ذلك والافعال لا امر الحكم بعدم الاسلام اما العذاب ^{فلا دليل} بالعام
عليه بل ومطلق العذاب ايضا مع انه لا يربطه لا يخرج من المسلمين بذلك ان اردوا ان معرفتها بدون
الاستدلال لا يخرج للبل بامس ٢٤ معاملة المسلمين وان لم يولدوا لاجل الباطل ايضا وان قلنا
ان مراده الاسلام والايان الواقعي فلا دليل على ان كل من لم يكن له الايمان الواقعي على ما ذكره فهو مستحق
للعقاب بالعام ويبدو عليه ان احدا من ادعي الاجماع لم يرد على وجوب العلم بجميع المعارف ^{الكفافية} لتمامها
فان قيل لا يمكن تحصيل العلم في كثير منها الا بعد ما بل لا يصح احدا لعدم وجوب العلم بجميع مسائل الاصول
بل في كثير منها اذ قد عرفت ان العلم بوجود الصانع وحكمته وصدقته بالادلة العقلية والعلم
ببنوة النبي ^ص بالهجرة يكفي وهو في غاية السهولة لكل احد واما غيرها فلا يلزم تحصيل العلم فيها بالادلة
العقلية بل يكفي اخذها من الشرع حتى التوجه الى العدل والمعاد وكيفية فلا يلزم في شيء منها العلم
البراهين العقلية بل يكفي العلم والادلة الشرعية القاطعة كالاجماع والضرورة بقسميها والمنزلة
المعنوية والمخوف في القرآن العينية ^{صحيح} وغلوا هر قد اجمع الطائفة اهل الاسلام على حجبها عنهم ولو في ^{صحيح}
كيفية وما لا يستقل العقل ^{صحيح} لا يمكن اثباته الا بالشرع فان كان دليله ما يحصل منه اليقين فلا بحث الا
فان كان بالكتايب كالمعاد الجسماني هل يصح عدم قبوله وهل تقوم به احد قدا عرف مثل الشيخ في انشاء بعدم
امكان العلم في المعاد الجسماني بالعقل من الحق انسان عدم امكان اثباته ^{صحيح} في حيل هذا العلم
سبقوا وذكرنا في العلامة فانه ذكر خروج الشخص بعدم معرفته واكدته عن رابطة المسلمين لا العلم حصول
الاستدلال

به وهو شرط البقاء لا شرط الدخول بينهما فصرف بين فلا بد على لزوم العلم فيما يتوقف عليه الايمان بالذي
شئونها في الواقع حتى ان عدم العلم انما هو من الشك اذا كان الشخص في رابطة التكليف فالعلم ^{المعنى} بالعلم
خارج عن كلامهم كالمستضعف في العذاب افع على التارك لم يرد العلم بالبرهان العقلية في جميع ما
بالاصول مشكوك بل لا يعلم القول به من احد وكذا لا يرد شيء من البراهين حتى العسر والحرج فلا حاجة
الى تأويل آية او غيرها بالحزم او القدر المشتق بين النظر والحج وهذا ما لا يخفى على من تأمل حتى
التامل من عينية كيد ومن اجل ما ذكرنا من التفرقة بين كتب المتكلمين ملوثة من القسود والآيات ^{والأخبار}
من غير ظهور تكميل فاجراء اصل البراهين بعد ثبوت الاشتغال بالعلم المشترك فيما يمكن في تحصيل العلم
من غير عسر وحرج كما فيما يتوقف عليه الايمان على ما ذكرنا مما لا يصح فلا اشكال في اعتبار العلم في قوله
اما ما يقتضيه من ذلك للاجماع فغير من خص فان المدار في دخول المعصوم في الاتفاق في غير ذلك
لا سيما في خصوصها من المتأخرات والمعاصير القراية كما في كثير من النسخ التي بعضهم كالعلاقة مع ان
نصوصها لفتة من بعضهم لم يثبت كالبها في ان الاستشكال في اشتراط القطع ليس شرطاً لثبوت
النظر كاهو ظاهر مع تأييده بالشرع بل قوله النقل وكثرة وخلاف الاخبار بين غير قاصح اذ في الحق
كثير في القطعيات بل المصنف رآها ^{صحيح} عليتها اخبار الكتب ^{صحيح} والبرهان للعلة للتصديق ما يقلل فهمها
من كون علمهم في الاصول والفروع على اخبار الاحاد وبعبارة ما لا يخفى كلف الاعتذار بان يكون مرادهم
من وجوب العلم عدم الاكتفاء بالتقليد بل الخطة التعاريف في الفروع ^{صحيح} والوجه في ذلك ان يظهر ما روي في حقهم
من ادوات في رتبة وعلى الآيات من وجوب ^{صحيح} ان طواهمها لا يقيد القطع اذ غاية ما يقيد اصالة ^{المعنى}
النظر واصل المسئلة من المسائل الكلامية التي لا يشترط فيها القطع باعتبار الاستدلال لا يقع هناك اصل
حقيقة من جهة الاطلاق والفروع لا يخصصها بالفروع جز ما العلم المخصص فيه العلم كالمقام فيقول

الظن الحاصل منه عن الظن الحاصل من أصل الحقيقة والحاصل من مقتضى الاستدلال من الاستدلال التام
ظن والظن لا يجوز العمل به لأنه الخيارات وهو من مقتضى لطيفه إذا العمل بالظن إذا كان حراماً فلم يمتثل له
الآيات التي لا تقيد إلا الظن والقول إن هذا الظن يخرج بالليل يحتاج إلى الأثبات إذا كانت في الباب
خروج الفروع وهذا ليس من الفروع بل هو أساس الأصول والفروع إلا أن يقال كان الفروع يخرج بالليل
لأنه تكليف على الإطلاق فليس يثبت التكليف منه بل العلم له بالعلم به فكأنه هذه المسألة فإن التكليف يخرج
معرفة أصله في الجملة فثبت الاستدلال في كفايته فإذا لم يمكن تحصيل العلم بحقيقة التكليف في الكيفية فكيف يمكن
بل يمكن أن يقال إن المسألة أيضاً فغيره فلا منافاة بينهما بل هو مقتضى الأصول فكان الشائع أو جلياً
العمل على ما لا يخفى من العقائد ولكن هذا إنما يثبت وجوبه بوجوده على جهة الاستدلال لا أنه شرط تحقيق الإيمان بالظن
المتابع وهو خلاف مقتضى كلام الأئمة فإنهم يجعلونه شرطاً لتحقيق الإيمان بالظن المتتابع وإن كفى
في الإيمان بمقتضى الإسلام لترتيب التراتبية الدينية على مجرد الإقرار باللسان فإن قلت التكليف ثابت في الجملة
البرائة لا يقبله لا تحقيق إلا بالنظر في القطع قلت مع أن هذا خارج عن الاستدلال بالآيات مع قطعنا
العقائد المسلم هو أن التقطع بالمواظفة على ترك كل ما من العلم والظن لا أن التكليفين باحداً الأمرين ^{أنه}
لا يحصل البرائة منه إلا بتحصيل اليقين فظن يدعى كفاية الظن أن يقول الأصل براءة الذمة لا دليل
وجوب العلم بالحاصل لأن التمسك بالأدلة الشرعية الظنية لا يتم إلا بجعل المسألة فريضة وإن تعلقت ^{بها}
وحصل الفرض من تحقيقها في بيان الحق وتبيين المكلفين الغافلين وإزالة طروقه وبعدها ^{الظن}
وإن لم نقطع القطع لكن التقطع واقع على جهة ما فإن ما دل على جبرها بما يمكن بصدده ما لا يتم ^{العلم}
مع ما سمعنا أقامه أن العقل لما كان مستقلاً في إثباتها فادها بخبرها فيه كجبرها في الفروع ولا منافاة
والعلم يظهر فيه خلاف من التكليف في الاستناد بالظواهر في أمثال المقام بل لم يوجب العلم أحد بطريقه

العلم

المحصنة هذا فاصدر عن الموردين اتفاق العلماء على إحصاء المقادير بما فيها احتياج
عليهم بما يحكم به عقولهم بل بعقولهم مادام الخيرة الكتابية في حجة الظواهر في مسألة لا ينافي عليه المسألة ولا فرق في
الخيرة بين ما يقتضيه أصل الحقيقة والعام المحض لكون التلغا قويم فإن العام والمطلق مع هذه
المخصص والمقتدة لا تها في غاية الضعف لشيوع التخصيص والتقييد حتى قيل ما من عام إلا وقد ^{خص}
مع أن القول بجبرية العام المخصص في البقية ما لا يبرهنه من الظواهر قطعاً القول بجبرية البقية ^{العلم}
للعرف قطعاً القول بتقديم الجواز على الحقيقة فيجوز أن يكون الظواهر محتملة لكونها من جنس غير فرق قطعاً
عرفت عدم الفرق في الجبرية بين ما كنا فيه والفرع وإن اعتبر القطع في المسائل الكلامية وهذا عقلاً ^{يقينه}
على كون المسألة فريضة وإن كان فيه ما يأتى وأما ما ذكر من أن وجوبه بوجوده على جهة الاستدلال لا أنه شرط تحقيق
الإيمان فكذلك فإن معادها العلم على الاكتفاء في المعرفة بالتقليد إذا عمل بالظن والعدم التفكير في معرفة
الصانع على أنها الأسود فيما بل من حكايات الأحوال ولو في الجملة والقدر المستقر منها هو ما ذكره
هذا وخروج الفروع من قطعتين الإسلام تكليف بالذهب فلا ينافي عليه خروجه عتبة ما لا يبرهن من
جميع ما ذكرنا بأن الفرق بين ظن التقليد وظن الظواهر وجوه العقل فلا ينفذه ومن الغريب جعل ^{المسألة}
كالفرع من جهة سد باب العلم فإن هناك يخلف الأحوال في إمكان العلم وعدمه بخلافها ^{فإنه}
أما أن يمكن العلم كما هو الواقع فلا فاس الاختلاف بالجملة العلم بما يتوقف عليه الإسلام كالعلم ^{بشيء}
الصانع وصدق وثبوت النبوة وصدق الشريعة بالهجرة كما هو في غاية السهولة وغيره لا يلزم إثباتها ^{للعقل}
وإن أمكن ثم قوله في كفاية الظن مع ما فيه من الاندماج فيه من مقتضى القاعدة عدم الاكتفاء بالظن
فإن التكليف في التمسك به جعله جبرية جازية فاستصحاب الاستدلال يقتضي تحصيل البرائة الحقيقية
وهو في الاكتفاء بالعلم ما لم يجعل المسألة فريضة فلا يصح كيف المسألة وجوب النظر في الوترية وتحليله

المؤمن آخر لا يقع مع انه لا يجد فان غايته ما ذكره انه قال فكان الشارع ان يجعلنا اقامة الدليل على ما ذكره
به من العقائد ولا يصح فانه لا يفرق بينه وبين غيره او جازي سيجاء اقامة الدليل على ما ذكره من الكلام انما
في وجوبه بتحصيل الادعاء وكيفية فرض حصول الادعاء بالعقائد بل مع انك عرفت مرارا ان ما يجب حصول العلم
بوجود الصانع مع كونه نظريا بصدقه سبحانه انه هو مبتلي عباده بالحسن والقيصر الضعيفين والعلم بتحصيل
البشر بالمجردة وهو ايضا ضعف في الحصول في الحصول العلم به منها لا يثبت بقوة بقرائنها ولا يصح اقام
الانبياء عقلا ونسرها فاذن العقائد المذهبية وفرض بقرائنها بل المرفوضات من تحصيلها اذ كونا والقرائن
فان من جميع ما قلنا عدم صحة الاستدراك بان هذا الوجود في حيز الحقيقة مع الغلبة على وجوده في
وهو ما قاله الاكثر لا غيره ومع جميع ذلك اعترف بان ما ذكره ليس عين الداعي بل انه هو فلا يقع
ومع جميع ذلك على وجه جعل الفعل وهو الادعاء من الفرع مع كون محله الفرع مع انه لو حصل لم
اتخذ لجميع مسائل الاصول الفرع وهو كما ترى واما ما ذكره من الاكتفاء بالافعال باللسان في الكلام
ما لا يربط بينه وبين ما نحن بصدده فان الاول باعتبار كيفية الغير والثاني بكيفية المكلف نفسه فلا ينافي
الاكتفاء في الاول بما ذكره من الاثر في نظر المكلف من كونه كاشفا من وجود ما يتصور في ذاته فلا عار في
بان ما في جميع كلامه من الاكتفاء في تحصيل البراءة اليقينية مثله وهو حق لا يحصى من كونه ما في
محله فضلا عما يصح ان يقال ان اعتناء القطع بالثبوت على قول كذا الامر في جميع فان الايات في اليقين
على المنع من العباد بالنظر فكيف قلت على الموقظة على ترك العلم والنظر معا ضلالا لساثلين باب
التنزيل فلا ينافي الاستدراك في الايات وهو انما هو انما اعتناء المنع عن التأكيد والنظر وقلنا بان ما في
الايات ثبوت التكليف بغيره في الجملة ولم يعلم الغاية فقط حتى استصحابه لا يشغل لزوم البراءة اليقينية
ولو جاز آخر يقول نحن مكلفون ولم نعلم الغاية لانهما اعاد الامر في الاجمال فقط حتى لنقدم تحصيل البراءة

بغيره

بجمل التكليف ما ذكره من تحصيل اليقين فليست التأكيد لا يصح اجراء اصل البراءة هنا فذكر على ان
وهنا ان القرينة كما ترى على انها مستقلة مقابل النظر كما نطق بها كثر الروايات فالمراد من العمل على
الاظهر بل لا يتصور مع ما رخصتم بالادلة القاطعة الا الاحتمال في هذه الدعوى من العباد فانها
تشغل على العلم على ترك العلم بالعلم وعلى الامر به وعلى عدم التأكيد على الكلام بل لا يكون صريحا في
واما الثالث فيلزم عدم التأكيد وهو وان لم ينفى الا النظر لكن لم ينعرف في ذلك من عدم افادته النظر بل
العقود التي على العلم بالنظر طائفة وفي العرف العادة مقابل النظر بالعلم واليقين فاذن القرينة
ولما اعتضد من الجميع فانه لا كثرة على ان عينه كفاية ولو قيل ان العلم على ما لا ينفى الا النظر قلنا ليس
جعله قرينة على ما نحن بصدده من ظاهرة كرامة العلم ونحوه بل لا يتصور به عاقل فضلا عن فاضل من غير ما
في بقية الكلام **وهنا** منع كونه المراد بالعلم هو اليقين المصطلح في كونه حقيقة فيدبر به حقيقة في
اذا لم يجر المطابق وان امكن زواله بالاشكاليات وهو لا يرضون به وليست بقوله في سورة يوسف
ارجعوا اليكم فقولوا يا ابا نانس ابنتك سرق وما شهدنا الا بما علمنا فاعمل قبله وجعله خطيئة اليك
وفي هذه العلم الغفلة وعرفا وشرا عاظا في اليقين كما في الاستدانة فيما استشهد به بعد التبدل الصحيح مع انك
لم تنفع فانه استعمال واستعمال مع القرينة وبما عرفت في حكاية حاله في العلم الغفلة في قوله **وهنا**
ان التكليف انما يرد على مقتضى الغم والادراك فم وان كانا مكلفين بالجزء عما هو ثابت في نفس
لكن السلم منه هو ما يفهم من هذا الذي هو مطابق لنفس الامر كما هو مطابق لنفس الامر وان لم يكن محسب
فالذي يعمل به من مقتضى الاصول في الواقع حامل بالعلم على نحو ليس بكيفية الزيادة ذلك وقد عرفت ان
تسليم كونه مكلفين بالجزء عما هو ثابت في نفس الامر ادعاء ان التكليف لا يرد الا على مقتضى الغم والادراك
وهو غير صحيح فان تحصيل الواقع اما مقدور للمكلف الا على ان لا يصح تكليفه به على ذلك

هو المثل ولا يصح ما ذكره فان فرض الاول يستلزم التقدير عليه ولو لم يذكر على ان عدم امكان تحصيل
الواقع لم يثبت بخلاف ثابت **وهنا** ان التكليف بالبحر الكفا في انما هو بعد الامكان فقد لا يكون
في كثير من المسائل تحصيل البحر كما هو غير خاف على النصف القابل فلا وجه لاعتراضه وجوب تحصيل
العلم وفيه زناد اراد عدم الامكان بالنسبة الى ما يتوقف عليه الايمان والاسلام فكلاهما يتوقف
وان اراد بالنسبة الى جميع مسائل الكلام فغير محتاج اليه بل غير واجب على المجتهد فكيف
جميع الخلق وفيه يعلم انظر ما ذكرنا فافهم **وهنا** ان السامع في تلك الايات لا يظهر ان يريد من
عن العلم لا يفيد لنفسه الا الظن وان لم يبق الظن معناه خصوص المقام لما يفيد الظن مطلقا
فان كون عبادة الاصنام مذهب الابائهم بعد اقامة البراهين الساطعة عليهم لا يوجب معارضة الحق
في نفس الامر كما يشبهه حكايته ابراهيم مع قومه حيث قال بل فعله كبيرهم هذا فاستلهم ان كانوا
فخرجوا الى انفسهم فقالوا انكم انتم الظالمون ثم قالوا بعد ذلك حرثوه وانعموا الحكم نعم بعض الايات
المطلقة تدل على ضرورة العلم بالظن وفيها ايضا اثبات الامكان المذكورة وفيه ان ما ذكره لا يظهر ان
للتأمل بل ظاهرها خلافه فان التسبيح انهم على العمل بالظن فلو لم يظنوا انهم يدينهم على
وهو مقتضى التيسير المناظرة وجود نظيره في ذلك في محل آخر لا يستلزم صرف هذه الايات بل قد لا
يجوز على المشهور حتى يرد عليهم ما ذكره مع امكانه ان يجمع ذلك الى غيرها بان الظهور لعل حصول العلم
فلا شهادة وقوله بعد نبوءه لا يخرجها ان فيها اكثر الايمان المذكورة تذكر ارجع انك قد عرفت جوابها **وهنا**
ما على اهلها وهو ان هذا من بابها كاعتني واسمع يا حاه فممكن ان يكون المراد بالعلم الظن كما
الغرض وايضا اذا كان العلم طلبا للظن من حيث كان الواجب ان يكون هذه الايات او ما قبلها عليه
لا يحضر في ان احدا من المفسرين يكون قائل بالعلم سلبا انه داخل في ما ايضا فنقول ان المراد بطلب العلم

وهو المطلوب

وهو الاعتقاد بانهم المطابق للواقع وهو يحصل للمقلد ايضا اذا قل من يقول بالحق ولو اتفقا قلنا
ان يكون الخطأ مختصا به ومنه لكن تمنع ان يجب علينا كل ما يجب عليه لو صح تنزيهه لم يستلزم المرادة لظن
من العلم لعدم استلزام خبر جازم اللفظ من حقيقة حيث جرحه عن مادة ولا يتوقف مع انه خلاف الاصل
ولا شاهد له ومما افادته لعل الجمل ففهم كلاه من انه لو لم يثبت بالخير صدق فلا اشكال وفيه نظر ولا
لم يصح حمله على الظن بل ينبغي ان يكون المراد استمرار العلم ومحوه ما لا ينافي الذي عليه لو كان او ان
لم يصح طلب العلم لظن كونه تحصيل الحاصل ايضا كما لو كان متاخرا وما عدم متاخره لتعليقه فقط
ضاده فان التعبد بما هو تقليد لا يفيد العلم وكذا منع الوجوب علينا بعد تسليم وجوبه عليه مما لا
لزمه ما يعلم وجهه كما هنا واحتمال الاختصاص من هنا وهو وان يتبعه فيوقف على ما يخرج به من
فليس مع الشك يكفي نعم الاول لا يخرج طاعة لاحتمال الاختصاص من وجهه وقصوره في
هذا ويظهر لانه راسا ان الامر بالعلم ليس معناه حصول العلم حقيقة بل المراد بالعلم والى ما
بهذا القول عرفا ولذا لو قال العلم اني طلفت زوجتي كان اقرا وهو بالنسبة اليه ممكن فان علمه ليس من
بجمله ولا معناه بالنسبة اليه غير ممكن لاحتمال ان حرف اللفظ هو ظاهره وعلى الالفاظ ان يكون في
صدق الاستقراء عدم التزلزل والاطمينان فهو مقابل الشك وفيه مقابل من يقول بالان والاطمينان
في القلب هو واضح وعلى الثاني بان التحقيق ان يقال ان المراد بالثبوت من هذا الحديث من امر بقلبه
واعني يدينه وجعله وسيلة الى رتبة حسب الحرفه وواو خالفه والاطاعة لغيره وسكن الاعتقاد
واطل من بهاد الكاف من يقول بلسانه تبعنا للناس من ليس في قلبه منه فخر ولا اعتناء بغيره بل
ولا يلدن لك على اكثر من اعتبار الجرم والسكون والاطمينان والاعتقاد والاعتقاد واما كونه ناشيا
من دليل يغيبه فيرهمان مصطلح فلا ولا ريب ان مثل هذا الشخص الغير الغنى مع اتمام الحق عليه مشتق

للعادة في هذه القضية لهذا الحديث في اولى ملاحظته نوع من الحقيقة وطبقه على الاخذ بالتقليد مستلزمه
فان التثبت لا يمكن الا بالقليل التزلف وهو لا يتحقق في التيقن بالاستدلال في وجه خلاصه الاول ان
دعامة اسلامه على هذا البناء والثاني على ما بقدر الناس من يجعلوا اجتماع وهو بعيدا والجواب
الاول ان ما ذكره ليس بشهادة لا عرفا ولا شرعا مع اعتبار هذه النسخ الفرق فيها وبين غيرها كما ترى
مع عدم العاسلة في اهل الاسلام على ان صدق الاستقراء في مقابل الاشياء غير ظاهرة بل الاستدلال
الحقيقة فيما لا يقين فيه وهو ظاهر من الان ان العلم قد سمعت انه حقيقة في الاعتقاد ثابت
اليمان وقد مثل كيف علمت فاجاب بان هذا ظاهر فلا وجه لما ذكره ومع ذلك لا حاجة في العلم الى الاصطلاح
المصطلح ولا الى الدليل التفصيلي بل يكفي فيه ما يقيد العلم وان لم يعلم شيئا مما اصطلاح عليه وحال ذلك
كانت مع اعتقاد بفساده والثاني بعدم وجوب النظر فيهم بحججه ومجوز للتأكيد انه لو وجب النظر
لزم اللبس كان وجوب النظر في معرفة الله سبحانه المستفاد من ايجابه فرضا موقوف على معرفته الله سبحانه وهو
موقوف على النظر في وجوب النظر في توقع على معرفته ايجابه الله سبحانه التوقف على معرفته الله سبحانه
على وجوب النظر في وجوب النظر في توقع على نظر آخر وهذا النظر في توقع على وجوبه في كل
الدورين وجوبه على وجوب النظر في توقع على العلم بصدق الرسول اذا وجوبه ثبت بالشرع والعلم بصدق
الرسول يتوقف على النظر في حجة راد لولا نظر في ما لم يعلم كونه صادقا من كونه كاذبا وجوبه بغير
على وجوب النظر في معرفة الله سبحانه لانه ارجح في مطلقة او كونه نظرا في معرفته من حيث لا يخفى من ذلك
وهذا دور الله كان كيقين من الكفا ويكفي الشهادة ويحكم باسلامهم ثم لا يكلفهم بالاستدلال على
دينهم وعقائدهم ذلك لانه لو كان النظر اجبا الكلفهم اياه ولو كلفهم ليقول ان العادة تقتضي قبول شئ
قوله هم عليكم بدينهم انما لا شك ان دينهم بطريق التأكيد ومجوز الاعتقاد اذ لا تدينهم ليس على النظر

وهو ظاهر في الوجوب فيجب على الجميع الكفر عن النظر والثاني انما انما من الكلام في القدر من رضى
خرج على اصحابه نراه من يتكلمون في القدر بغضب حتى احمرت وجنتاه وقال انما هالت من قبلكم شيئا
في هذا غير علمكم ان لا تخوضوا فيه لانه قال صا اذ ذكر القدر فاسكتوا فان هذا صريح في عدم جواز البحث
والنظر والثالث في هذا الباب انما يعبر عن الصحابة بالاشتغال بالنظر والاستدلال في امور اراءهم احدا بذلك
والان نقل اليه التوفيق الدواعي على مثله كما نقل اشغالهم بالمسائل الفقهية على اختلاف اصنافهم وكل من
مرودة ليجب الكفر من ان الاصول اعترض من الفروع وابعدهم لانها اصطلاحها واذ كانت كذلك
التأكيد في الفروع الشهيرة في العلم فالاصول اولى بها وان الشبهة في الاصول كثيرة والنظر في حجة
الواقع في الشبهة فيكون النظر في الوقوع في الصلاة فهو فرض ودفع الضرر واجب في النظر في
التأكيد اذ هو سلم ولا تعلم قطعا ان قول الخصم والامام على العدل العارف او وقع في القدر
هذه الادلة المدعاة في الكلام اذ هي لما كانت موقوفة على مقدمات نظرية يتوقف اثباتها على دفع شكوكها وانما
تدعيها او لا تحصل عنها الا من اياه اقدم فلا تخلص من النص على ذلك التأكيد بل هو قول في الخصم
وج فاتباع قولها اقول وقول الله فاستلوا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون وهو مطلق غير متعين بالفرق
محل النزاع والنزاع عن النظر لقول سبحانه وما يجادل به ايات الله الا الذين كفروا وفي النظر فتح باب الجدل والبر
على الاول بقرينة الاول ان الاعتماد فيما يتوقف عليه الاسلام على الادلة العقلية فلا دور في اما الادلة العقلية
والاستناد اليها مبني على دلالتها على اعتبار لزوم العلم او كفاية الظواهر في غير ما يتوقف عليه الاسلام فلا دور
باعتبار بقرينة نعم في التقرينات الشاعرا ذكرناه في هذا الاصول واما على تقرير الاخيرة فيكون وجوب النظر في
لا يتوقف على وجوب النظر في معرفة الله بل انما يتوقف على صدق الرسول ان المفروض ان وجوبه ايضا
شرحي فيحصل اللبس بين العلم بالصدق وجوب النظر في المعرفة فيلزم توقف العلم بالصدق وليس هذا هو

الذي لا يكون متواترة او متواترة ان لم يدل على لزوم فلا تقل من الجوارف من المبدعة مع ما سمعت من ان
تعليم من حكايات الاحوال فلا يفيد العرف على ان كثرة اطلاعهم على المجزآت في سماعهم لها عليها اعتناهم عنه
على ان عد النظر في معرفته وسجانه ببعته حكايته هذا فضلا عن غير ذلك مما روي على السادس من الخصية
فيما يتوقف عليه الاسلام ضرورة كيف العرف بين اهل الاسلام وجوب النظر فيها وجواز انعكاد ^{العرف}
ومع ذلك قياسا لا نقول به في العرف كيف نقول به في الاصول ولو سلم ظن والاستناد واليه دوى وعلى
السابع انه لو لم يستلزم التحريم مطلقا وسخا فطرطاهرة مع ان الشبهات فيما يتوقف عليه الاسلام في ^{حقيقة}
اصلا بل غير محتملة وغيره ما يجب اعتقاده فيثبت بضرورة الاسلام او المذهب والادلة العقلية عقلية ^{العرف}
او بما ثبت بحجة فلا ضرر في خلاصته ومن الجواب ان النظر يكون مظنة لغيره ودون التقليد والاسما فيها
يتوقف عليه الاسلام وعلى التام ان قول النبي والامام هو بعد ثبوت نبوته وامامة بغير العلم وبذلك
واما الكلام فيما قبله وما قول العاد لاقصه ما يعينه القن والفتك به ودوى كذلك وكون قول
العدل او قع ما دل على وجود المصانع وحكمتها وصلة نبوة النبي وصلة حكماء غيره مما يدل
عليه الضرورة من الدين والمذهب مما يجب الاعتقاد به اجمالا او تفصيلا فذلك لا يجب العلم بجميع مسائل
الكلام ودفع الشكوك مما يجب كفاية لا حيا ولا يرس كلامنا فيه وعلم الكلام النبي والامام هو ما يطلع من النفس
كما بقدره وعلى السامع ان اطلاق الآية مقيد بما مر من الادلة العقلية والعقلية مع انها
بشرية الانبياء ومنع خروج المتكلم من العلم بما يتوقف عليه الاسلام من اهل العلم واستلزامه بحجة
قوا جميع اصلا العلم من اليه ودون الصاوى وغيرهما فضلا عما مر من ادل على لزوم العلم من التكاليف وغيره
وعلى العاقل ان النظر في من عند بل هو موزون وقدره في ما يدل عليه بالانظر عليه من العقل والنقل
وقدره في الكفاية على فاعله والنظر في الجبال انما هو الباطل وقدره ان لا يسجد وجا ^{العرف}

لهذا

الذي لا يكون بصدد بيان وعلى المثلث انه حكايته حال فلا يفيد العرف فيصير قول ان يكون الاكتفاء بعلم بانهم
كانوا عالمين كيف قد شاهدوا من المجزآت المباشرة ما لا يمكن معها الخفاء مع انه لو لا الاستماع المجزآت
وخوارق العادات انكاثرة لكف في حصول العلم كانا على ان الامر بانفكر والتدبر في حواها ما دل على لزوم
تحصيل العلم ما يكشف عن عدم الاكتفاء بالشهادتين مع ان الشهادة تنبوع عن العلم بالشهود فلا يدل
ذلك على المدعى بوجوب احتمال تكليفهم بعضهم بالنظر والاستدلال وعدم النقل يثبت ولو ثبت لافاد ^{الظن}
والحق فيه والاستناد اليه دوى ومع جميع ذلك معارض بما مر من الادلة العقلية والعقلية على وجوب
مع احتمال ان يكون ذلك سبيل لعل الماشاة معهم بان يبلغ اليهم الاحكام تدبرها المثاليين واغنى عن ذلك
الاسلام فيبطله نحو حكايته لفرمان بن الحارث في الاجاد الحق حيث قال ان جاز ان تقليد الحق جاز تقليد
الباطل لانه انما ان يكون تقليد الحق مشروطا بالعلم بكونه حقا او غير ذلك ويلزم من الاول علم بكونه حقا
وان لا يكون تقليدا وان جاز تقليد الحق من دون العلم بكونه حقا لزم تقليد الباطل لانه كما في سبب
الاتباع وهو مجرد التقليد هذا ولو قيل انما تألف فيتم الاستلزام جواز تقليد الباطل انما يستلزم جواز ^{تقليد}
جهول المحال لئلا الاستلزام بالنظر الى الواقع ولا مفر منه وعلى الثالث ان الرواية غير ثابتة بل هي من كلام
سفيان الثوري ولو سلم في رواية مسلمة غير شاملة على شرائعنا لاحتج به ولو سلم فادكفاية غير العلم بالدين
فلا يكون حجة ويستلزم الاستناد اليه الذي على انه حكايته في قوله منها حكايته في قوله منها وهو استدلاله متمسك
بالحكمة وهذا على طرق المتكلمين وعلى الرابع كثير مما مر فضلا عن ان مضمونه خارج عما نحن بصدده وهو
الكلام فيما يتوقف عليه الاسلام فان الكلام في القدر ونحوه يمكن ان يكون بما لا دل ذلك لا يبرهنه من غير شك
بل يمكن ان يعتقد المتكلم بان ما طابق الواقع هو الحق ثم يمكن وجوب كفاية وهو خارج ايضا عما نحن بصدده
عليه الاسلام وكذا الايمان وعلى الخامس ان ما مر من الادلة العقلية والعقلية من الكفاية في الاجماع المتفق

هو احسن ولا يتجاولوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن ولو كان منها على وجه هذا جهل الاستدلال
اليد وكله مما لا يستحق الجواب فاستقم كما امرت ومن العجايب فمرا الحمد عن الاستدلال بحجة الخطأ
مع ان الخطأ في التقليد اقوى ولو كان مساويا للخطأ ثم هل خطأ التقليد على تقدير عدم جواز مع
عند قال الشيخ نعم واجتبه عليه انما في مقام الاعتصام على الحكم بشهادة العامي يكون لا يعلم بخبر العقلاء
بالادلة لقا طعة والبرجح المحقق ويعد ان ما ذكره لو تم يجعل جواز التقليد اجماعيا مع ان ضادة
عن البيان وفوقهم انما هو مبني على ظهور الاسلام قطعاً وانهم يعرفون ما يتوقف عليه الاسلام عليه
ولقد السيرة والا يعلم مثله في النساء فيلزم السؤال عنهن ولا يجوز تركها حين بدون السؤال كيف نقل
الاجماع على خلافه كما ان يكون متواتراً او متواتراً ولا يتعدى الحجة بيننا بل لا يتعدى الخلاف الا بال
ظاهر المعارج وانها يترتب منها انما الخلاف في الادلة في الاخرة وكيف كان فالحق عدم كفايته في الاسلام ولا
ان جمع فيه شرط التكليف **خاتمة** في انصافنا اننا قد التعليلين وغيرهم **فهي** التزجيج والتحريم في
الكتاب في المحرم ان يعرفوا قدره بان لا يزيلوه الى من لا يعرف الحق من البراءة لا يضعوه بان يرفقه الى من
لا يزيلوه اذ يزيل هذا فانما انما لا يقدر عليه وعليكم بكتابة النظر والنقص والبحث عن مبادئه
والنقص والتدبير في ما خذله فانه كذا وقع فيه نقود الحقائق وفرا يدور الدقائق ومعادن جواهر
الطائفة لا يوجد غير من السوال فكيف هو بحر بلا ساحل ولا اطراف ظلي قد مضت لكم في غير هذا
الحق ما لا يمكن منه الا من اياه الله سبحانه والفتكم فحق المسابيح لطايف الحكم بالفاظ متممة في
مخرج لا يقدر عليها الا من عهده سبحانه من الضلالة والغواية وساعده معارج الحق بالذلة والقصوة
عن المبطلين والمجاهلين ومن لم يزل في الغلظة والوقادة ووضعت لكم في نهج ان شاء وطريق الهدى
ذلك بفضل الله في يومه ان شاء وشرعت فيه وقفا شرفت على المحسنين واتممت وقد جاوزت السبعين
وروف

ولا تصرف العلم في العلم في استعانة عند غير من فضله العقول والنقول اكثر من
الرياسة الامامية في عصرهم اليه وهم في الحقيقة ائمة الاعصار وقل من يتفق ذلك من كانوا
في هذا الخبر لما كنت فكت من مثله ولا قدرت عليه وكيف يمكن من مثله الاحاد قد استمر على
ما لا يتحمل عليه الكتب الاسفار من دون حشو ولا نقصان ولا ايجاز نخل ولا اطناب بل في
سجانه عليه وقد جوع على حته وهو **وهنا** ان شرف العلم وفضله من بين الاعمال لا يخفى على
قلنا ينبغي للعاقل ان لا يهتم في تحصيله وقلة الاغناء به وليته لذلك العقل والنقل من الكتاب
الاستدلال الاجماع فقل بفضل العلم الطلبي ان يعرفه غيره في غيره بتوزيعه بتبصير او بلنا في
او نحوها وقد قال سيدنا اولياء **وهنا** الفضل الا لاهل العلم انهم على التدبير استنبطوا ولا في غيري
وكما فضله في ان شاء وجدته العلم هاتيك **اسنة** فلا تقدر غير العلم ذخرا فان العلم كمن ليس يفتي
ويحق لك في بيان شرفه ببذلة من الاخبار وهي العلم نور يقذفه الله في قلبه من يشاء وفضل الاجادة
والمال بقصد النجاة والعلم ترك ويخوب الانفاق ولو علم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو
المبصر وخوف الحج وفضل العلم على العباد كفضل النبي فينبغي على ادناكم وان المصلحة لتضع اجفانها
العلم رضى به فانه ليس على طالب العلم من في السموات ومن في الارض حتى يحق في الجحيم وفضل العلم
على العباد كفضل القرع على سائر النجوى يزيل البهتان والعلماء وشدة الانبياء وفضل العلم وفضله على كل
وسيلة الا ان اسير في لغة العلم ويقول الله تعالى ليعلم القية في لم اجعل على حكمة الا ان اوارى بالانوار
لكم علم كان منكم ولا ابا الى العالم ان من معرفة مقتضى للناس فكل من ابصر لم يبعثه دعا البصيرة لذلك
العلم معرفة توفيقها طاعة الجمل والخيرة فكل من اضاء له فخرج بهما من حيرة او يخرج بها من جبل
فمن عرف الله من النار والله يقول من ذلك بكل شعرة من اعتقدوا هو افضل من الصلوة عتبة

الفقه على وجه الوجه الذي هو جل وجل بل تلك الصدقة وبها على صاحبها ان يعطيه الله من
 افضل من الصدقة ثمانية الف مرة يصليها من بين يدي الكعبة الى غير ذلك **ومنها** احتش على
 التحصيل والاهتمام فيه فانه ما يشهد بحسن العقل النقل فعليك بالاكساب على طلب العلوم فانه لا يشق
 العظمى في الدنيا والآخر وليس يكتسب البلوغ الى مرتبة القصوى والوصول الى غاية العلياء فعليك بها
 اكثر فائدة واعز عابدة واعود عليك واحكي وليكن تعلمك سحابة حتى يجازيها من الممالك والبلدان
 الى المقام المحمود وعلم من الماء والرياء ويحبك لاصابة الحق فخلص عن قواطع الاثر في
 التطلع في الاقوال والادلة لتظهر ايا الاحتمال واستقص البحث عن مبادئها حتى لا تقع في خطئ
 جم غفير يفقد انوار خطه عشواء وعليك بالباخرة على الحفظ فانه اقرب الى التكميل واسرع ودوام
 فان من اقوى سبيل استعداد والبلوغ الى النهاية الكمال ولا تصاحب بل الا بجالس مع الكسل البطال
 بلا خسر العكس لو اجتبت الا فلا تشغل نفسك الا بالجد والاجتهاد فكل العصبية وثيقة جدا وقد
 للتدبر الافضل لا بدع الناحية التي تحاطر الذهين العظم الامين صاحب السليقة والسجدة
 والخلق الكريمة واجعل كيفة لمورث بشوارح اسما كيفية تحصيلك وكيفية تفكيرك في الدنيا والآخرة
 فان اكثر اسباب الهلاك والفساد والتضييع ينشأ من عدم مراعاة ذلك ولا يحيط ببيان ضرره قلم
 لا عدد فان من عرف الاستدلال على الحاصل من شر الدجال فكم خرج بذلك عن الاسلام والاميان اذا استعمل
 بلا يتلى عو بات غلظه في النار لا عيا ذبا له ثم العيا ذبا له وعليك بكثرة الاجتهاد في ازدياد التقوى
 العلم والتفكير في الدين في الاصول والفروع ولا جاد من قال عليك بالفقه وعليك بالفقه وعليك
 فانه شر في الدنيا واذخر لك في الآخرة ولي تميز فيك لا يحسن السيرة ونقاء الباطن وطهارة
 الاخلاق والنوقى مما لا يليق به واقامة دعائم الاسلام والاذعان لقواعد الاحكام والتعظيم

فانه

فان الله سبحانه يخلق الخلق عشا ولم يترككم مملكة بل خلقكم ليسلواكم احسن عملا وعلم صوابهم
 وخير مرادهم واحصوا اعمالهم وحفظ احوالهم واجتنب عليهم باس سال الوسل بشرا ومنذروا بان
 الكسالة والخمول وادعيا وانجوا من الهمة والنجاة بالفتنة والفتنة والفتنة والفتنة والشك على
 فيض كره حردا وافيوا وشكرا كافي اثم اياك والمحتوية من العناء والمقلدة لهم ومن كان منهم **ومنها**
 السلاطين والامراء واستغفر وقتهم فحصلت لهم اوجاف في ناره وليد في ناله على العلم **ومنها**
 الاهتمام بشقوى الله فان الله سبحانه يخلق عليه الكتاب الكريم امر او مدحا على فضل وزجرا على كثر
 بدنه في حقه الصلوة وقال العاقبة للمتقين وقد عدت كراهه في زيادة على حسين كيف هي سفينة الخلق
 بها يبلغ الطائفة السعادة الابدية ويخو المار بمر من الملكة في ليله الساعة واعتصموا بعجله وشكوا
 بطاعته وتخرجوا عن معصيته واخلصوا في النجاة من غير ضيق وتوفروا على التفكير فيما بين يدي من كنكم
 ويقينكم وايضا على امر عبادكم ودينكم وتعلمكم عن التورط في الشهوات ويعدكم عن القيل والقال
 ويزعمكم عن ركوب الحرام ويزعمكم عن الشرع الى المآثم واستعينوا به على امر دينكم ودنياكم فانكم انتم
 عليه تكلموا ونعم الوكيل وياكم وفعله واعتزله وفرة الاحكام وكيفية فيكم الدنيا الدنية فانها دار فناء
 كدار بقاء فلا تغتروا بغيرها ولا بعزها وسعدها فانها عداوة مكارة قوارق في كل لحظة لها
 صديق وخليف في كل ان لها طريد وقيل فوا اسفاه على ما فرطنا في جنبه فنتبهوا للوقت قبل حمله
 وتذكروا يوم تنهل كل من حنقه ما ارضعت تضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وهم
 بسكارى ولكن عذاب الله شديد عما نحن والمخلص ولا سيما كبارها والاصرار على صغارها
 والحكم بغيرها ان الله سبحانه لا يورث الفساد من امره في حقكم كما لا يورث البغى من امره كما ان الله
 تارة ونسقه اخرى وعظم ثأنته وقال الصادق ع ان النواويس تكت الى الله عز وجل شدة حرها



فقال لها عز وجل اسكتي فان مواضع القضاة اشتد حتر منك فغلبك بالتجرب من الفتوى لا بعدا نقان
 شرايطها وما يتعلق بها فانكم محبسون في فتوىكم عن ترككم واية جبراة العبد في الافتراء على الله سبحانه
 اعترا فربعل لا تنظرون الى التهديد الواقع في الكتاب على شرف المرسلين ولو من باب واسمى باجاء
 ولو تقوا على البعض الاقوال لاخذنا منه واليمين ثم لقطنا منه الوتر فامسك من احد عندنا ^{حين}
 والحق له سجا انما رايتم ما انزل الله من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله اذن لكم على الله ^{تفترون}
 وفيما اورع من اهل البيت ع ويتولوا من الله تعالى ويكفي منه المارث ويصنع منه الدعاء ^{الفتى}
 الناس بعين علم ولا تهدك عليهم من اسر اللعنة ومن سلا تلك الرحمة ومن سلا تلك العذاب بحقرة وزر
 عمل بقواه وكل مقتضا من الغيرة لك والامام في هذه الفقرات من مناجات سيد الساجدين
ويزين العابدون سلام الله عليه وعلى آله ^{الطاهرين} لكفت في النصيح والنبير بالاولى ^{كفت}
 اليك حتى تقطع اشعار عيني وانجبت حتى تقطع صوتي فقلت لك حتى تنشر قدامي وركبت لك
 حتى تخلع صلي وجبت لك حتى تقف احدا قدامي والكن قدامي لا تتر طول عري ونشرت قدامي الروا
 اخر دهرى وذلك في خلا لذك حتى يكل لسانى ثم لم انفع طرفي الى افاق السماء استحياء منك
 ما استوجب ذلك محو سيئة واحدة من سيئاتي اسئل الله سجا انما يحفظني ويا كبريا يدخل ^{الروح}
 الى النار بل الى اشتد العذاب واسئلكم اخواني ان لا تشعروني عن صالح دعائكم في حيوتى وبعد مماتي
 لا سيما اذا انقطع يدى عن اسباب صلات الدنيا بل عن التوبة والانابة واشلى بعلى ويا يدى الاحبة
 عني منقطعة اعوذ بالله سجا انما منه ومن امنا لوقد فرغت منبة في الثلث الاول من العشر ^{الشر}
 السادس من العشر الثالث من الالف ثلث من البقرة النبوية على مشرفا وذريق السلام من السلام في
 كل سلام ما دام السلام في الاسلام بين الانام وله الشكر كذا على تحقيق الاتمام والصلوة على صاحب الزينة

والله اعلم



والقيام فوق القيام صلوة لا انقطاع لها الى يوم القيام والرا الطاهرين من ابد الابد



